الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تيسمسيلت
كلية الآداب واللغات
قسم اللّغة والأدب العربي

تقويم النظرية النحوية العربية

- قراءة في مقولات اللسانيين العرب المحدثين-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث(ل م د) في اللغة والأدب العربي

تخصص :لسانيات تطبيقية

إعداد الطالبة:
صافي زُهرة

إشراف الأستاذ الدكتور:
رزايقية محمود

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
أ.د بوعرعارة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيسمسيلت	رئيسا
أ.د رزايقية محمود	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيسمسيلت	مشرفا ومقررا
أ.د غربي بكاي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيسمسيلت	ممتحنا
د. بوهند محمد	أستاذ.محاضر-أ-	جامعة خميس مليانة	ممتحنا
د. قاضي حسين	أستاذ.محاضر-أ-	جامعة خميس مليانة	ممتحنا
أ.د. العصفورة بوتشنت	أستاذ.محاضر-أ-	جامعة البليدة	ممتحنا

السنة الجامعية

2022-2023م /1443-1444هـ

بداية أتوجه بالحمد والشّكر لله،فهو أهل الفضل الذي لا ينفد، والجود الذي لا يجحد، من أمدنا العون حين ناجيناه وكفانا حين استكفيناه، ونصرنا حين استنصرناه، وقبلنا حين أقبلنا عليه.

وقد ثنى الله في كتابه المجيد بعد شكره بشكر الوالدين من العباد، فهما سبب لنعمة الإيجاد،وفي السنة المطهّرة شكر ذوي الفضل عموما مرقاة لشكر الله عز وجل،لما فيه من اعتراف بالفضل لأهله،فالحكيم من أعطى كل ذي حق حقه.

ومن هنا فإني أتوجه بالشكر بداية للقائمين على هذه الجامعة في هذا البلد الطيب،وأخص بالغ الشكر منها مديرها وعميدها... والأستاذ الفاضل الدكتور رزايقية محمود على ما أولاه لنا من لين الجانب وحسن العشرة،ورقي الخلق وعلو الهمة طيلة مراحل إنجاز هذا العمل.

ولا يفوتني التوجه بجزيل الشكر لجميع أساتذتي الذين سعدت بمعرفتهم، واستفدت من أخلاقهم خاصة وعلمهم عامة،ومن تجشم عناء التصفح لهذا العمل وتفضل بمناقشته وتصويب الخطأ فيه وتقويمه.

زُهـــرة صافي

مقدمة

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين. أما بعد:

لم تزل اللغة صورة للفكر منتظمة تحت راية العقل والمنطق غير مستقلة بنفسها، إلى أن ظهر دي سوسير داعيا إلى استقلال هذه اللّغة؛ فاتحا آفاقا جديدة للبحث فيها تحت لواء اللسانيات كعلم يسعى إلى علمية اللغة؛ انطلاقا من أفكاره التي دوّنت في كتاب (محاضرات في اللسانيات العامة)، لتعمم أسسها العلمية على مختلف اللغات البشرية، فكانت بذلك علماً عاماً لا يخص لغة بعينها بقدر ما تقوم مفاهيمه على خصائص اللغة الإنسانية (البنية، النظام، العلامة، الدال والمدلول، الاستبدال والتوزيع...).

إن تراث الأمة العربية كغيرها من الأمم هو جذورها ونسيج وجودها وأساس رقيها، وأصل مقومات شخصيتها . ولهذا كانت الحاجة إلى ضرورة إحياء هذا التراث، والالتزام الواعي بتصفحه ودراسته؛ لفهم حاضر الأمة وتحديد مستقبلها. والتراث النحوي العربي من أعظم علوم التراث اللغوي العربي أصالة، وأوسعها مادة، وأغزرها تراثاً، وإن البحث عن هذا العلم في الفكر اللساني الحديث يكشف لنا عن مدى حضوره، كما يكشف عن توجهات الدراسات اللغوية في مؤلفات اللغويين واللسانيين العرب المحدَثين؛ إذ تمثل نماذج متنوعة وموادا غنية للدراسة والتحليل، وبالخصوص ما تعلق منها بدراسة وتقييم تراثنا النحوي، وإعادة وصف العربية بأدوات ووسائل جديدة مواكبة للعصر.

ومن أهم ما يرمي إليه المشتغلون باللغة العربية عموما ونحوها تحديدا هو تطويرها وعصرنتها لتتماشى ومستجدات الثورة المعرفية والتكنولوجية، ولعل أهم مدخل لتطوير تدريس اللغة العربية ونحوها يتمثل في استثمار ما جاءت به اللسانيات الحديثة، وذلك من خلال **رؤية تقويمية للنظرية النحوية العربية** .

وقد تأثر عالمنا العربي بالفكر اللساني الغربي، ويظهر ذلك جليا في أعمال اللسانيين العرب الذين درسوا في بلاد الغرب، وتشبعوا بمناهجهم. فقد أفرز الإنتاج الذي عرفه ميدان البحث اللساني الحديث ولا يزال يعرفه جملة من الإشكالات التي أدت إلى اختلاف واضح في مواقف الباحثين والدارسين اتجاهه، وارتبط ذلك بكيفية التعامل مع التراث اللغوي العربي القديم والنحوي منه تحديدا، هذا التراث الذي يُعد مكونا محوريا في الثقافة العربية الكلاسيكية والمعاصرة، والذي لا

يزال واقفا صامدا أمام أحدث النظريات اللغوية والمناهج اللسانية لما قامت عليه نظرية النحو العربي من أصول وضوابط أرساها النحاة في دراسة الظاهرة اللغوية وتحليلها.

لا شك أن الدراسات الحديثة تتغاير فيما بينها في الأصول النظرية التي تعتمدها والمسائل المنهجية التي تتبناها والغايات والأهداف التي تتوخاها، مما يضع مقولات النحاة القدامى في مرمى الوصف والتفسير والقراءة مرة أخرى؛ حيث كانت قضية إعادة قراءة النظرية النحوية العربية و"تقويمها" من أهم القضايا التي عرض لها اللغويون واللسانيون العرب المحدثون فيما كتبوه، وما قدموه من أفكار وآراء جديدة استلهمومها من مقولات الدرس اللساني الحديث، وتباينت نماذج القراءات المسلطة على التراث اللغوي، و يرجع ذلك بالأساس إلى تباين واختلاف تصورات وقناعات اللغويين العرب المحدثين اتجاه الموروث اللغوي العربي.

ونحن بدورنا حاولنا رصد تلك النقود والمآخذ الموجهة للنظرية النحوية العربية، ومحاولة تتبعها في مقولات اللغويين واللسانيين العرب بما يفتح باب إعادة قراءة النظرية النحوية العربية في ضوء مستجدات اللسانيات الحديثة بنظرياتها ومناهجها المختلفة والمتباينة.

من هنا جاءت أهمية هذه الدراسة، وكان اختيارنا لعنوان أطروحة الدكتوراه :

(تقويم النظرية النحوية العربية– قراءة في مقولات اللسانيين العرب المحدثين–)

ننطلق في دراسة هذا الموضوع من اعتبار أن النظرية النحوية العربية هي المادة النحوية التركيبية للغة العربية، والمتجسدة في مقولات النحاة الأوائل، ما يجعلها قابلة للخلط والاضطراب، وهو ما منح المحدثين الحق في معالجتها.

ولا يمكن أن يقف البحث عند حد الجمع والتصنيف بل إننا نحاول أن نقف من آراء اللسانيين العرب موقفا موضوعيا بالكشف عن جوانب الضعف والقوة فيها، ووضعها في ميزان التقويم.

إشكالية الدراسة:

وبالنسبة لتقويم نظرية النحو العربي من خلال النقود اللسانية الموجهة إليها، فهي مشكلة البحث الأساسية. وهي تتحدد في التساؤل التالي:

ما طبيعة عملية تقويم نظرية النحو العربي ؟

هذا التساؤل تتفرع عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية. منها:

– هل تفتقر النظرية النحوية العربية القديمة إلى الأسس العلمية التي تجعلها في حاجة إلى إعادة بناء وفق أسس علمية لسانية جديدة؟

– ما المقولات النقدية اللسانية التي وُجهت لنقد النحو العربي؟

– ولماذا البحث في موضوع تقويم النظرية النحوية العربية؟

– هل حققت هذه المقولات التقويم الذي يصبو إليه النقد اللساني ؟

إن الإجابة عن إشكالية هذا البحث بمثابة محفز للكشف عن المبادئ والخلفيات اللغوية والفكرية التي وقفت تلك المواقف من النظرية النحوية العربية ، والوصول إلى تقويم مناسب لهذه النظرية بما يخدم التجديد والتيسير .

وحتى نصل إلى التقويم المنشود كان لابد لنا من الوعي بمنطلقات أساسية أهمها:

–محاولة فهم النظرية النحوية العربيّة القديمة وشرح أسسها وبيان خصائصها.

–فهم الفكر اللساني العربي الحديث وأهم توجهاته وحدوده.

–أهم الجذور اللغوية للفكر اللساني الحديث.

–الفهم الجيد لمصطلح التقويم وأسس بنائه.

أسباب اختيار الموضوع:

إن الاهتمام بهذا الموضوع نابع من محاولة مَنح النحو العربي المكانة التي يستحقها، وإثبات قدرته على مسايرة العصر وصون اللسان العربي، ومن أسباب اختيار هذا الموضوع:

– الرغبة في استكمال المعرفة حول النظريات اللسانية الحديثة على اختلاف مناهجها واتجاهاتها.

– البحث عن منهج لساني يمكن النحو العربي من تخطي الصعوبات المعرفية والمنهجية.

– مجال النقد اللساني للنظرية النحوية العربية ما زال خصباً، مما يحتم بالضرورة القيام بدراسة أكاديمية تكشف اتجاهات النقود اللسانية .

– لمست في تناول هذا الموضوع إتاحة الفرصة للوقوف عند بعض الدراسات اللسانية العربية التي أثرت في تقويم النظرية النحوية القديمة.

– دراسة منهج النحاة القدامى في ضوء العلاقة بين التفكير النحوي العربي والدرس اللساني الحديث.

أهداف الدراسة:

هذه الدراسة لا تقتصر على التعريف بموضوعاتها وتوضيحها بل تسمو إلى صوغ النظريات التي قدمها اللسانيون العرب وأفكارهم تفكيكا وتركيبا، وقد حاولت جهدي تيسير هذه المادة لمن أراد الخوض في هذا النوع من الدراسات هادفة بذلك إلى:

– محاولة صوغ نماذج اللسانيين العرب وتناول مناهجهم التقويمية بشمولية وشرح وتفصيل وتمحيص في مقولاتهم، ورغم أن هناك محاولات عديدة التي تناولت هذا الموضوع إلا أنها جزئية في تناولها لقضايا النحو أو في صور التقويم، فاقتصرت على التجديد تارة والتيسير أخرى، فهي لم تتعرض لأصول هذا التقويم ومفهومه الذي يهدف إلى تحديد الخلل أولا وأسبابه ثم إيجاد الحل الأنسب له. فنحن بهذه الدراسة اجتهدنا للإفادة من مختلف المقولات العربية باختلاف اتجاهاتها وأصولها.

– التعرض لأهم ما تُرك واستدراك ما فات من وصف، ولكن بالإيجاز الذي يفرضه المقام، فإن المشكلات متعددة، وإن استيفاءها حقها من الوصف والعلاج يتطلب مصادر ومراجع كثيرة.

–السعي للربط بين الدرس اللساني العربي الحديث المتأثر باللسانيات الغربية والدرس اللغوي العربي القديم و النحوي تحديدا منه والمقاربة بينهما قصد الوصول إلى بناء قويم للنحو العربي .

– وضع تصور أولي لتقويم نظرية النحو العربي وفق ما أنتجته مقولات اللسانيين العرب .

فهذه الدراسة تقوم على رصد الآراء والأفكار بشكل عام من خلال مؤلفاتهم المنشورة والكشف عن أهم المآخذ التي أبعدت النظرية النحوية عن خصائصها، وذلك من خلال إقامة مقابلة بين النحو العربي القديم واللسانيات الحديثة، وذلك في ما يتعلق بالبعدين النظري والإجرائي باصطفاء جملة من المبادئ والمسلمات البحثية التي تحظى بقدر كبير من القبول بين الباحثين، وتحديدا تلك الدراسات اللسانية العربية الحديثة التي تحمل طابعا نقديا للنظرية النحوية العربية القديمة، والتي تنضوي تحت لواء التقويم باختلاف صوره(تيسير–تجديد–إحياء...) .

وللوصول إلى هذه الأهداف اتبع البحث بوجهتيه النظرية والتطبيقية وسيلتين هما:

–المقارنة والمقاربة بين خصائص نظرية النحو العربي وخصائص النظريات اللسانية الحديثة في شقها النظري تحديدا لكشف أوجه التقارب وأوجه الاختلاف.

منهج الدراسة:

أما المنهج الذي نلتزمه في هذه الدراسة هو **المنهج الوصفي** القائم على التحليل والنقد والتقويم؛ حيث تتجلى حاجتي للوصف أثناء التعريف بالمفاهيم ونقل الآراء والأقوال، وبيان أصناف وصور التقويم اللساني للنظرية النحوية العربية، وأما التحليل والنقد والتقويم فقد استعنت بهما في مناقشة آراء اللسانيين العرب حيال القضايا اللسانية والنحوية التي ستتناولها هذه الدراسة مع وضع المقولات اللسانية في ميزان النقد الموضوعي.

الدراسات السابقة:

رغم تعدد الدراسات حول هذا الموضوع والتي سبقنا إليها الكثير من الدارسين، وكان لنا الحظ في تدارسها إلا أنها لم تتعرض لموضوعنا بشمولية، فمنهم من تعرض لها بجزئية ومنهم من ضمنها كجزء سلط عليه الضوء أثناء دراسته ، ومنهم من خصص دراسته لجزء منها، وهذا لا ينفي أن يكون وجود هذه الدراسات والإسهامات القيمة معينا لنا ودربا مكننا من إتمام أوراق بحثنا، حتى أن جل الدراسات التي تناولت نظرية النحو العربي في ضوء الدرس اللساني الحديث، لم تتعرض لنقد النظرية النحوية العربية وتقويمها بشمولية واستقلالية تامة ، ومن بين هذه الدراسات:

1- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة،حافظ إسماعيلي علوي، دار الكتاب الجديدة،بيروت،لبنان، ط01، 2009

2- اللسانيات العربية:رؤية منهجية في المصادر والأسس النظرية، مصطفى غلفان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس،جامعة سيدي محمد بن عبد الله ،فاس،ندوة دولية حول اللغة العربية والنظريات اللسانية الحصيلة والآفاق،2007

3-في تقويم البحث اللساني العربي المعاصر"كتابات سعد مصلوح أنموذجا"،حافظ اسماعيلي علوي،مجلة الواحات للبحوث والدراسات،غرداية،الجزائر،العدد01،المجلد9، 2016

4-نحو نظرية وظيفية للنحو العربي،يحي بعيطيش،أطروحة دكتوراه في اللسانيات الوظيفية،جامعة قسنطينة،الجزئر،2006

خطة البحث:

هذه الدراسة سارت وفق خطة علمية ممنهجة، فتألفت من مقدمة ومدخل وأربعة فصول وخاتمة، على النحو الآتي:

مدخل تحت عنوان: **نظرية النحو العربي بين الرؤية والتشكيل:** يهدف إلى التعريف بموضوعنا الأساسي -النحو العربي- والبحث في نظريته التقليدية منطلقين من آراء بعض الدارسين الذين يحاولون نفي وسم "النظرية" عن النحو العربي . فالقول بنظرية النحو العربي يحيل مباشرة إلى الأصول التي حكمت التفكير النحوي منهجا ورؤية إضافة إلى الأحكام والتطبيقات، وتطرقت فيه إلى الجدل القائم حول الوسم النظري للنحو العربي، وجدل القاعدة والتقعيد فيه، ومحاولة التأكيد على أن النظرية النحوية العربية القديمة تقوم على منهج متكامل.

وجاء الفصل الأول بعنوان: **النحو العربي واللسانيات (توصيف وتحليل)**، والذي تم عقده لإبراز الجوانب الأساسية في منهج بناء النظرية النحوية والتعريف باللسانيات، والحديث عن طبيعة العلاقة القائمة بين النحو العربي واللسانيات الحديثة، لكون النحو العربي مصدر الأصالة، أما اللسانيات فهي منبع الحداثة، وهو موضوع شائك شغل بال الكثير من اللغويين واللسانيين المحدثين.

أما الفصل الثاني، فقد تناولنا فيه:(**تقويم النحو العربي في ضوء المقولات الوصفية العربية الحديثة**)، وتعرضنا من خلاله إلى المقولات الوصفية العربية، إذ لا يمكن الحكم والتقويم دون الاطلاع على هذه المقولات وعرضها. فهذا الجزء يفتح على طائفة كبيرة من الآراء التي تتباين بين جهود التيسير والإصلاح، وبين الجهود التي حاولت تقديم نقد لهذه النظرية، والمحاولات المتأثرة بالفيلولوجيا الاستشراقية، وسنحاول من خلالها رصد أهم الانتقادات الموجهة لنظرية النحو العربي، كما تتبعنا فيه مسيرة الوصفية في الغرب ثم عرضناها في الدرس النحوي العربي بداية بنشأة هذا الاتجاه إلى غاية المرحلة التي وصل فيها الباحثون العرب إلى أن المنهج الوصفي هو الحل الأمثل لإشكاليات النحو العربي.

أما الفصل الثالث فعنون بـ (**تقويم النحو العربي في ضوء المقولات التوليدية التحويلية**)، حيث عرضنا من خلاله، إضافة إلى التعريف بالاتجاه التوليدي التحويلي، مقولات اللسانيين العرب التوليديين، وتحليلها في ضوء قضايا النحو العربي، وعرض ما توصلوا إليه في سبيل تقويم النحو العربي.

فتطرقنا للنظرية التوليدية انطلاقا من التحديد التاريخي لهذه النظرية، وتبيان أهم الفروق بينها وبين سابقتها وصولا إلى أسس الدرس التوليدي التحويلي العربي، وبيننا اتجاهات أصحاب هذا المنحى، والتي تراوحت بين من يحاول عرض النظرية كما هي عند صاحبها وبين من يطبق هذه النظرية على النحو العربي بطريقة آلية، دون إدراك وفهم لأسس التطبيق في كلتا النظريتين.

الفصل الرابع كان بعنوان (**تقويم النحو العربي في ضوء المقولات التداولية الوظيفية**)، وكان على نهج الفصل السابق، ولكن في ضوء الاتجاه التداولي الوظيفي .

ولم يفتنا اعتماد قراءة العلامة عبد الرحمن الحاج صالح في ميزان التقارب بين النحو التقليدي والنحو في الدرس اللّساني الحديث، إذ يتوخى في كتبه إعادة قراءة التراث النحوي،

بتحليل أصوله وضوابطه العامة، بما يكفل لنظرية النحو العربي نضجها واستمراريتها، مما يؤكد واقعية التفكير النحوي العربيّ.

لنصل في الخاتمة إلى حقيقة: أن الدرس النحوي العربي الحديث لم يبتعد كثيرا عن صورته الأصلية التراثية، رغم الاجتهادات في ذلك، إلا أن تأثر اللغويين واللسانيين العرب باللسانيات الغربية أفقدهم صورة النحو العربي الحقيقية، ولعل نظرتهم إلى هذه النظرية بعيون غربية جعلهم يفقدون الرؤية الصحيحة لهذا التراث.

وللوصول إلى تقويم صائب يتعين القيام بنوع من النقد المزدوج : نقد الموروث ونقد المستورد، وتمحيصهما على حد سواء بفكر ناقد وواع للتراث اللغوي العربي والفكر اللساني الغربي، كما أن التعامل مع أي نموذج قديم أو حديث لا يعني التبني أو الرفض أو التوفيق هكذا بدون مقدمات نظرية ونتائج منهجية، بل ينبغي النظر لهذا التراث كما هو بعيدا عن كل أشكال الإسقاط النظري والمنهجي التي تنظر للتراث من خلال هذا النموذج اللساني أو ذلك أو لمجرد نقده ـ كما فعل اللغويون الوصفيون العرب؛ لأن الغرب انتقد تراثه وهو يؤسس لقيام اللسانيات العامة.

لا يفوتنا في ختام هذا العرض أن نسجل الصعوبات التي صادفتنا في إنجاز هذا البحث، وهي صعوبات قلما يخلو منها أي بحث، كقلة المصادر والمراجع وتقاربها في التحليل، مما ألزمني بالبحث في صميمها وفي أغلبها بغرض التنويع والخروج عن نهجها التحليلي، ومما زاد في صعوبة بحثي أن التقويم الذي أسعى لبيان ملامحه لم يُصرح به اللسانيون العرب، ولم يبوبوا تآليفهم على أساسه بل جاء تقويمهم في صور متنوعة وجزئية، لذا كنت مضطرة إلى البحث عن مسلكهم التقويمي في كل مبحث من مباحثهم، وكل قول من أقوالهم لاستخلاص أثر تقويمهم وبيان ملامحه، إضافة إلى أننا لمسنا نقص البحث باقتصاره على مؤلفات المحدثين مما اضطرني إلى البحث بعيدا عن اللسانيات وفي آراء كثير من النحاة المشهورين الذين ساهموا في بناء الفكر النحوي.

فمن الصعب أن يُلم الباحث بكل ما طُرح في قضيّة " تقويم النظريّة النحوية"؛ لأن ذلك يُحتم متابعة دقيقة ومفصلة لكل ما كُتب، وهو كثير يرتد إلى أصول مختلفة ومناهج متغايرة، ولكن هذا لا يمنع من أن نعرض للموضوع من خلال طرح مقولات بعض الدارسين واللسانيين المحدثين، أمثال: تمام حسان، ومهدي المخزومي، وعبد الرحمن أيوب، وعبد الرحمن الحاج صالح، وغيرهم كثير.

وفي الأخير: أتقدم بواجب الشكر والتقدير إلى من كانت له اليد الطولى في أن ترى هذه الرسالة النورَ، أستاذي المشرف؛ الأستاذ الدكتور: محمود رزايقية، الذي تبنى هذا البحث، وأنفق في تقويمه الكثير من وقته الثمين، فقد كان العالمَ الناصحَ، والموجه الواعي الذي لا يحيط به الثناء.

والشكر موصول لكل من أمدنا بيد المساعدة، وأكرمنا بتوجيهاته، كما أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الجميل لكلية الآداب واللغات، وقسم اللغة والأدب العربي، بجامعة تيسمسيلت المعطاءة.

واللهَ أسأل أن يجعل أعمالي خالصة لوجهه الكريم، فهو وحده من وراء القصد، ومنه نستمد العون والتوفيق وحسن التعويض على الجهد الشاق المبذول في هذا البحث، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

تيسمسيلت: 10 أوت 2022م

الطالبة: صافي زُهرة

مدخل

نظرية النحو العربي بين الرؤية والتشكيل

أولا: (النظرية) بين الاصطلاح والدلالة

ثانيا: المشاكلة والاختلاف في النظرية النحوية

توطئة:

إن أهم سبب لنشأة النحو العربي تاريخيا هي محاولة التصدي للحن وتقويم اللسان والعمل على فهم النص القرآني وتأويله، ولكون الطفرة الأولى لهذا النحو مع الخليل وسيبويه، ومع من جاء بعدهما تؤكد أن الصبغة التقعيدية والتعليمية لهذا ليست هي الطاغية على النحو، وإنما أمرها متداخل مع البعد التنظيري للمسائل النحوية والصرفية والصوتية؛ مما جعل النحو العربي في عز نضجه يمثل نظرية لسانية قائمة بذاتها تضاهي الكثير من النظريات اللسانية الحديثة نظرا لما تتمتع به من النضج والكمال .

هذا المدخل محاولة لتبيان معالم النظرية النحوية العربية وأصول التنظير النحوي من خلال طرح مفهوم "النظرية" كاصطلاح نحوي لا يهتم بأحكام النحو الجزئية وتطبيقاته العملية التي ظهر بها فقط، بل يتعداه للأصول التي حكّمت الرؤى النحوية منهجا ورؤية؛ كعلم يحكم على الظاهرة ويدرسها. ولا شك أن التراث النحوي ذو أصول نظرية متجذرة منذ بدايات صون العربية من اللحن، وقد أثبتت هذه النظرية وجودها وحضورها في العديد من الدراسات الحديثة رغم اختلاف وجهات النظر في أصولها، وما تبنته من مسائل وغايات يتخللها تباين في الآراء حول الوسم النظري، وما يحمله من قاعدة وتقعيد وبين مؤيد لذلك ورافض له.

إن البحث عن (النظرية) في النحو العربي يتجلى من خلال قراءة النصوص التي أنتجتها مقولات النحويين، والنابعة من نظرتهم ومنهجهم في التنظير للغة العربية. وليس بإصدار أحكام النفي والادعاء على النحو بالتفضيل والتفضّل، وإنما مما ألفه رواد الدرس اللغوي عامة والدرس الحديث خاصة، كونها أكثر الدراسات تغييبا للوسم النظري لهذا الإرث الكبير، ولهذا السبب"كثُر حديث الناس عن الحاجة إلى نحو جديد"[1]، وسبب هذه الحاجة ـ كما جاء في كتاب دراسات نقدية لعبد الرحمان أيوب ـ " أن النحو العربي شأنه في ذلك شأن ثقافتنا التقليدية في عمومها يقوم على نوع من التفكير الجزئي، الذي يعنى بالمثال قبل أن يعنى بالنظرية"[2]، فقد اهتموا بالقاعدة أكثر من اهتمامهم بالتقعيد والنظرية.

[1] – دراسات نقدية في النّحو العربي،أيوب عبد الرحمان محمد،مؤسسة الصباح، القاهرة،مصر،دط،1957،مقدمة الكتاب(د)

[2] – المرجع نفسه،مقدمة الكتاب(د).

ومن ذلك أيضا أن الدراسات اللغوية المقارنة عنيت بعمليتين اثنتين متلازمتين في الغالب، وإن لم يكن من الضروري أن تتلازما:"عملية استكشاف ما يؤالف بين اللغات الطبيعية–البشرية، وما يخالف بينها، وعملية رصد مختلف التغيرات التي تطرأ على لغة ما أو على نمط لغوي ما عبر مراحل تطورها"[1].

اتخذ هذا الضرب من الدراسات اللغوية مسارا تُرصد أهم محطاته في اهتمام الفكر اللغوي القديم، عربيا أو غير عربي، بالتقعيد لظواهر لغة بعينها دون غيرها من اللغات، فكانت نتيجة هذا التقعيد وَضع نحو خاص بالمعنى الحديث لهذا المفهوم، وقد ذهب اللغويون القدماء بوجه عام في هذا الشأن مذهبين، وكلاهما مجانب؛ فمنهم من قصر التقعيد على لغة واحدة ظانا أنها وحدها تستحق التقعيد، ومنهم من سعى في وضع نحو عام، إلا أن هذا النحو العام بُني على "التقعيد للغة واحدة، ولم يكن للبعد التاريخي في الفكر اللغوي القديم حظوة تفضل حظوة البعد التقارني، حيث عُدت ظواهر حقب لغوية مختلفة ظواهر لغة واحدة، وعوملت على هذا الأساس، من ذلك ما نراه حاصلا في المعاجم القديمة"[2].

أولا:(النظرية) بين الاصطلاح والدلالة:

أ ـ مفهوم النظرية:

من البداهة أن الأمر إذا شاع وعم تعودته النفس، وكذلك هو المصطلح. فشيوع المصطلح لا يقف على الكم المستعمِل له بل على الكيف الذي يتعامل معه والمجال الذي يدور فيه.لذلك ينبغي أن نقف على لفظ(نظرية) ـ رغم أنها واضحة الدلالة ـ لإبراز مفهومها اللغوي والاصطلاحي، ليتسنى لنا تحديد أبعاد استعمالها لدى النقاد والمفكرين.

في اللغة: ترجع معاني مادة (نظر) إلى: التدبر والتفكر والتأمل، كقولهم: نظر في الأمر: إذا تأمله وتدبره. وفي لسان العرب يأتي النظر بمعنى التفكر في الشيء، يعني يراد به أن تقدره وتقيسه منك[3]، ومحرك النظر عند الفيروز آبادي هو " الفكرُ في الشيء، تقدره وتقيسه"[4].

---

[1]– اللسانيات الوظيفية المقارنة دراسة في التنميط والتطوّر،أحمد المتوكّل،دار الأمان،الرباط،المغرب ،2012 ،ط01،ص11

[2]– المرجع نفسه ،ص11.

[3]–ينظر: لسان العرب، ابن منظور جمال الدين محمد، دار صادر، بيروت، لبنان(د.ط)، مادة(ن.ظ.ر)،مج333/6.

[4]– القاموس المحيط، الفيروز آبادي، دار الحديث، القاهرة، مادة(ن.ظ.ر)

المفهوم الاصطلاحي لـ (النظرية):

مصطلح النظرية تتنازعه حقول معرفية شتى. فهو أساس لمعارف ومحطات دلالية تاريخية، فإذا " أطلقت على ما يقابل الممارسة العملية في مجال الواقع دلت على المعرفة الحالية من الفروض المتجردة من التطبيقات العملية، وإذا أُطلقت على ما يقابل العمل في المجال المعياري دلت على ما يتقوّم به معنى الحق المحض أو الخير المثالي المتميز عن الإلزامات التي يعترف بها جمهور الناس، وإذا أطلقت على ما يقابل المعرفة العامية دلت على ما هو موضوع تصور منهجي منظم ومتناسق تابع في صورته لبعض المواضعات العلمية التي يجهلها عامة الناس، وإذا أُطلقت على ما يقابل المعرفة اليقينية دلت على رأي أحد العلماء أو الفلاسفة في بعض المسائل الخلافية، ومثال ذلك : نظرية الخطأ عند ديكارت، وإذا أطلقت على ما يقابل الحقائق العلمية الجزئية دلت على تركيب عقلي واسع يهدف إلى تفسير عدد كبير من الظواهر[1].

النظرية في العموم الاصطلاحي هي كالفكر المضمر الذي ترجع إليه كافة عمليات التصور والتفكير، فيحدد أهدافها ويرسم منطلقاتها ومنهجها،كما نجدها كـ"قاسم مشترك في حياتنا اليومية ومن خلالها يتم فهم ما يجري لنا وحولنا، فإننا لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ننفصل عنها أو ندير ظهورنا لها. فالنظرية بطبيعتها تتصل بكل شيء في الوجود المعيش، إذ ترتبط بتفصيلات وتعرُّجات الحياة اليومية."[2]

بوجه عام النظرية هي:"جملة تصورات مؤلفة تأليفا عقليا تهدف إلى ربط النتائج بالمقدمات".[3]

والنظرية في صورتها الأنموذجية "عبارة عن صياغة كمية أو كيفية موجزة ومحكمة عالية التجريد تعبر عن نسق استنباطي تصوري وافتراضي، وتعمل بمثابة دليل أو مُوجه للبحث العلمي في مجالها، كما تُفسر الظاهرات موضوع تنظيرها، هذا إضافة إلى إمكانية التنبؤ من خلالها بمعطيات معرفية جديدة."[4]

---

[1] -ينظر: المعجم الفلسفي، جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني،بيروت،لبنان ج02 ،1982 ،ص478.

[2] -النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة،شحاتة صيام، مصر العربيّة،القاهرة،مصر،ط01، 2009،ص13.

[3] - المعجم الفلسفي،مراد وهبة،دار قباء،القاهرة،مصر،دط،2007،ص648.

[4] - معجم المصطلحات التّربويّة والنّفسيّة،حسن شحاته وزينب النّجار،مر:جامد عمّار، الدّار المصريّة اللّبنانية ،القاهرة،مصر ،ط1 ،2003م ص313.

وهناك من ربط مفهومها بجملة من الشروط كما هو الحال عند **نيقولا تيماشيف**[1] NicholasTimachev، الذي يرى أن النظرية بوصفها مجموعة القضايا لابد أن تتوفر فيها الشروط التالية:[2]

1 . أن تكون المفهومات التي تعبر عن القضايا محددة بدقة.

2 . أن تتسق القضايا الواحدة مع الأخرى.

3 . أن توضع القضايا في شكل يجعل من الممكن اشتقاق التعميمات القائمة اشتقاقا استنباطيا.

4 . أن تكون هذه القضايا خصبة ومثمرة تستكشف الطريق لملاحظات أبعد مدى وتعميمات تنمي مجال المعرفة.

والنظرية من وجهة فلسفية عبارة عن " تركيب عقلي مؤلف من تصورات منسقة تهدف إلى ربط النتائج بالمبادئ"[3].

أما النظرية في التراث اللغوي العربي فكانت بمعنى النظر؛ أي"طلب المعنى بالقلب من جهة الذكر كما يطلب إدراك المحسوس بالعين."[4]

ومن الاصطلاحات التي لها علاقة بالنظرية نجد نظرية المعرفة أو نظرية العلم، أو ما يُعرف بالابستمولوجيا، وهي تتجاوز الوقائع البحثية للموضوع إلى الخلفيات القابعة وراءه، وتُعرف أنها " البحث في طبيعة المعرفة وأصلها وقيمتها ووسائلها وحدودها، وهي غير السيكولوجيا التي تقتصر على وصف العمليات العقلية وتمييزها بعضها من بعض دون البحث عن صحتها أو فسادها، وغير المنطق الذي يقتصر على صياغة القواعد المتعلقة بتطبيق المبادئ العامة دون البحث في أصلها وقيمتها."[5]

---

[1]- نيكولا تيماشيف عالم اجتماع روسي. وهو معروف بعمله في التقسيم الطبقي الاجتماعي للمجتمع.

[2]-ينظر:النظريات الاجتماعيّة والممارسة البحثيّة،فيليب جونز-تر:محمّد ياسر الخواجة ،مصر العربيّة للنّشر والتّوزيع،ط01، القاهرة،مصر، 2010،ص11.

[3]- المعجم الفلسفي،جميل صليبا(مر.س)،ص477

[4]- التوقيف على مهمّات التّعاريف، عبد الرؤوف بن المناوي،تح:عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب،القاهرة،مصر، ط01، 1990،ص326

[5]- المعجم الفلسفي،جميل صليبا، ص478

وتعتبر النظرية جملة الفروض التي تُطرح في سبيل التحقق من صحة المعطيات الأولية المتوصل إليها، والتطابق الحاصل بينهم يفضي إلى النتيجة، والتي يُصطلح عليها في النحو بالقاعدة التي ارتبطت بالحكم النحوي ؛"لأنه يعتمد عليه لبناء الكلام العربي الفصيح من قبل المتكلم والمتعلم"[1]، كما أن هذه القاعدة تعد " وسيلة توجيه الصواب في التعبير ومقياسه، فأحكامها التعليمية مثل: القواعد التفصيلية لباب الحال مثلا التي توضح مفهومه، وحكمه الإعرابي، وأشكاله التعبيرية وشروطه، وحكمه في التقديم والتأخير...إلخ"[2].

ومن هنا "فالقاعدة جزء لا يتجزأ من نسيج اللغة، وهو الجزء الضابط لخواصها والمرشد إلى كيفيات توظيفها، وهذه القواعد هي التي تستحق اسم النحو"[3].

هكذا يتسع مفهوم النظرية ويضيق حسب الموضوع المبحوث فيه، وأكثر تعريف متقاطع مع القاعدة النحوية هو أنها "تصور أو فرض أشبه بالمبدأ له قيمة التعريف؛ على نحو ما يتسم بالعمومية وينتظم علما أو عدة علوم، ويقدم منهجا للبحث والتفسير، ويربط النتائج بالمبادئ"[4].

فمن خلال هذا التعريف نلمس تأكيدا لامتلاك النظرية مبدأ القدرة التفسيرية بغاية الفهم؛ سواء القدرة التفسيرية في شكلها العام في المعرفة العامة أو في اختصاص محدد، ونجد عبد المالك مرتاض يرى أنه" يمكن أن نعد النظرية جهازا صارما جامعا لمفاهيم معرفية أو أداة معرفية لتحديد المفاهيم، وتناولها ابتغاء مَنْطَقَة التفكير وعَلْمَنة الاستنتاج، فكأن النظرية علم تكثير الأشياء بالقياس والتّوليد على نحو واحد ... إنها مجموعة من الآراء والأفكار تَثبت أمام العقل ببرهان، وتكون قابلة لأن تُغَربل بها القضايا، فيقع الاستنتاج بواسطة هذه الغربلة، إما أنها علمية فيتحكم فيها العقل والمنطق، وإما أنها مجرد آراء لا ترقى إلى مستوى التنظير."[5]

---

[1]- أثر العقل في توجيه القاعدة النّحويّة إلى أصليّة وفرعيّة، عبد القادر بشير معن،مجلّة التّربيّة والعلم ،المجلّد 17،العدد3، 2010،ص240

[2]- التّفكير العلمي في النّحو العربي،حسن خميس الملخ، دار الشّروق،عمان،الأردن،ط01، 2002،ص39.

[3]- المرجع نفسه،ص39

[4]- المعجم الشّامل لمصطلحات الفلسفة،عبد المنعم الحفني، مكتبة مدبولي،القاهرة، ط03 ،2000،ص880

[5]- نظريّة النّص الأدبي،عبد الملك مرتاض ،دار هومة،الجزائر،ط02 ، 2010م،ص38.

ب ـ خصائص النظرية:من أبرز ما تميز به هذا المفهوم من خصائص مايلي:[1]

1 . تساهم في نقل وتوصيل المعاني المختلفة التي تعبر عنها لغة الحياة اليومية.

2 . لها من الأهمية بمكان أن تعبر عن المفهومات بطريقة حيادية عن ما هو قائم في أي مجتمع، وبالتالي لابد أن تخلو من المجازات والإيحاءات.

3 . لابد وأن تأتي مفهومات العلم بطريقة مجردة؛ بمعنى أنه من المهم أن لا تشير المفهومات إلى أزمان معينة أو مكان محدد.

4 . إنه من الضروري أن نعمل على وجود آلية لربط المفهومات المجردة بالمواقف، والأحداث التي نقوم بدراستها، أو بمعنى آخر: أنه من المهم أن تصاحب المفهومات المجردة تعريفات إجرائية تتوافق مع الأحداث الجارية في الواقع المعيش.

تعين النظرية في النحو العربي على فهم ضوابط الاجتهاد النحوي واستيعاب أدوات التقعيد والاستدلال. فالبحث في هذا التراث ومسايرته للعصر لا تكون إلا باكتشاف النظرية كتقعيد يمنح تصورا شاملا للبناء النحوي؛ أي نظرية تستند بالأساس إلى نموذج قياسي يتضمن مجموعة من الصياغات التصورية الخاصة بالظواهر التي تهتم النظرية بتفسيرات حولها.

تقوم النظرية اللغوية عامة والنحوية تحديدا على أساسين هما: النظام والاستعمال؛ فلا وجود للغة دون مستعمليها، ولا استعمال دون نظام يحكمه. وصلاحية النظرية تكون باكتمال التطابق بين النظام الذي يمثل الجزء الخفي والمسير للظاهرة، والاستعمال الذي يُمثل الوجه الخارجي والظاهرة في الواقع .

فالنظام وصحته تتجلى من خلال الاستعمال إلا أنه قبل الحكم بصلاحية النظام تفترض جملة من الفروض النحوية.

[1]- ينظر: النّظريّة الاجتماعيّة من المرحلة الكلاسيكيّة إلى ما بعد الحداثة،شحاتة صيام(مر.س)،ص18

ثانيا:المشاكلة والاختلاف[1] في النظرية النحوية العربية:

قصدنا من مصطلح المشاكلة والاختلاف في دراستنا مانجده من تضارب واختلاف في الاصطلاح النظري للنحو العربي، وعدم التطابق بين هذا اللفظ ومعناه في ثنايا البحوث التي اتخذته كعناوين سواء أساسية أو فرعية، فرغم تعدد استعمالات المفهوم الاصطلاحي(النظرية النحوية) لم يجد الاصطلاح المحدد له، أو بالأحرى لم يثبت بمفهوم واحد . ففي كل مرة يختص بجزء من التراث النحوي فنجد العديد من الدراسات العربية الحديثة التي اصطلحت (النظرية النحوية) عنوانا لها ضمنته بجزئية، فتختص بالقاعدة دون التقعيد تارة، وتختص بمسألة واحدة من مسائله أو قضية من قضاياه تارة أخرى.

أ/الاصطلاح النظري للنحو العربي:

إن علاقة البحث بالعنوان تحتاج إلى وقفة، فعنونة بحث بالنظرية النحوية يعطينا انطباعا بأننا سوف نقف على بنية هذه النظرية التي يفترض أن تشتمل على مجموعة الفروض التي تتبناها وتشكل نظريات فرعية، وتشتمل أيضا على العلاقة بين هذه الفروض أو النظريات الفرعية بعضها ببعض، وغيرها مما يمكن عده من بين مكونات أو من أبعاد النظرية النحوية في التراث العربي، ومن بين هذه المؤلفات نجد: (نظرية المعنى في الدراسات النحوية لكريم حسين صالح الخالدي)، و(نظرية النحو العربي القديم لكمال شاهين)، ونجد عبد الرحمان أيوب يذكرها في كتابه (دراسات نقدية في النحو العربي) قائلا:"أدخل النحويون العرب هذه الاعتبارات كلها في نظريتهم النحوية وتدرجوا

---

[1] ـ **الاختلاف**:"هو لفظ مشترك بين معان يقال:(هذا الكلام مختلف) إذا لم يشبه أوّله آخره في الفصاحة أو بعضه على أسلوب مخصوص في الجزالة، وبعضه على أسلوب يخالفه.

ـ **المشاكلة**:"هي ذكر الشّيء بلفظ غيره المصاحب له؛ لوقوعه في صحبة ذلك الغير تحقيقا أو تقديرا، فهذا الوقوع تسبّب في أن يأتي على شاكلته ويترك معناه الحقيقي الموضوع له أصلا وقت مجاورته لذلك الغير المذكور هذا اللفظ بمعناه، فيكون استخدامه على غير سبيل الحقيقة، وبذلك يدخل المجاز؛ لأن الذكر فيه واقع في معنى ألفاظه الّتي جاءت في صورة غيرها. ينظر: الكلّيات(معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني ،تح:عدنان درويش،محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2 ، 1998م، ص60. وينظر: العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي، عبد الواحد حسن الشّيخ، مكتبة الإشعاع،مصر،ط01 ،1999،ص160.

بها"[1]. وكذلك فاطمة الهاشمي بكوش في كتابها(نشأة الدرس اللساني للنحو العربي)، وقد ذكرتها أكثر من مرة منها"نظرية النحو العربي التي قدمتها الثقافة العربية الإسلامية ظلت النظرية اللغوية المهيمنة على الدراسات اللغوية العربية خلال عصور طويلة"[2]، وغيرها من الدراسات والبحوث التي اصطلحت وسم النظرية على بحوثها، ولم تتضمن إلا النزر اليسير من معناها المفترض.

إن اصطلاح (النظرية النحوية) لم يحظ بتحديد لمفهومه عند جمهرة الدارسين، مما قد "يترجح في الذهن أن نظرية النحو مفهوم عُرفي ما يزال في حاجة إلى من يقدمه مكتوبا بلغة علمية؛ ليكون محور نقاش بين الباحثين الذين سيوفدون تلك الصياغة لنظرية النحو العربي بآرائهم المفيدة وصولا إلى اتفاق أو شبه اتفاق على مفهوم نظرية النحو، لكي لا تبقى بعض الدراسات أسيرة الخلط بين النحو ونظريته؛ أي بين القاعدة والتقعيد."[3]

ولا يمكن أن نتتبع قضية نظرية النحو العربي وأهميتها إلا من خلال إيضاح مفهوم النحو، ولا يمكن إدراك ما قدمه اللغويون والنحاة العرب المحدثون من مقولات لسانية عن النظرية النحوية إلا بعد معرفة تصورهم لذلك المفهوم. والأكيد أن المتأخرين قد تعددت مفاهيمهم للنحو كما تعددت واختلفت آراء المتقدمين، وهذا تبعا لاختلاف التصورات والمفاهيم.

فقد حملت كتب تاريخ النحو العربي مختلف المقولات التي فرضت كثيرا من المفاهيم لمصطلح النحو، كما أنه قد جاء متداخلا مع مفهوم الإعراب، إذ تعددت الآراء وتنوعت للتفريق بين المصطلحين، وبيان دلالة كل واحد بما يتيح تحديد المصطلح وإيضاح أبعاده.

يعرف ابن السراج النحو بقوله:"النحو إنما أريد به أن ينحوَ المتكلمُ، إذا تعلمه .كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة"[4].

أما ابن جني فقد وضع تعريفا شاملا في كتابه(الخصائص) (في باب القول على النحو) :"هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب، وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة

---

[1]- دراسات نقدية في النّحو العربي، أيوب عبد الرّحمان محمد(مر.س)،ص10.

[2]- نشأة الدّرس اللّساني العربيّ الحديث، فاطمة ،الهاشمي بكوش، ايتراك للنّشر ،القاهرة،مصر،ط01، 2004،ص57.

[3]- التّفكير العلمي في النّحو العربي:الاستقراء، التحليل، التفسير، حسن الملخ خميس ، (مر.س)،ص37.

[4]-الأصول في النّحو، ابن السرّاج أبو بكر بمحمد بن سهل،تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت،لبنان،ج1،ط03، 1996،ص35.

والنسب والتركيب،وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضُهم عنها رُد به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا :كقولك قصدت قصدا، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أن الفقه في الأصل مصدر فقهتَ الشيء أي عرفتَه ثم خُص به علم الشريعة"[1] .

ويحيل تعريف ابن جني إلى عدة حقائق من بينها: أن الدرس النحوي تقديم وتناقل لكلام العرب من خلال لفظة (انتحاء)، وأنه لا يقتصر على الإعراب فقط، وقد جمع بينه وبين الصرف من خلال ذكره لقضايا الصرف: كالجمع والتصغير .كما أن ابن جني حدد لنا مجال النحو (الجملة) في قوله (كلام).

وعرفه الشريف الجرجاني: أنه"علم بقوانين يعرف بها أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده"[2].

ولعل ما دفع باللغويين إلى نفي سمة النظرية عن النحو كونه يفتقر إلى كثير من الشروط الواجب توفرها في النظرية، ويعود إلى أسباب من بينها:

1 . أن النحو جاء تلبية لحاجة الألسن إلى وسيلة للتقويم، وفهم النصوص . فانصب اهتمامه على هذا الغرض العملي، واهتم أصحابه بالجانب التطبيقي فيه متغاضين عن التقعيد له، ويبدو أن فقدان الإطار النظري صفة غالبة في التراث ولا تقتصر على النحو؛ وفي ذلك يقول عبد الرحمان أيوب "فالنحو العربي شأنه في ذلك شأن ثقافتنا التقليدية في عمومها، يقوم على نوع من التفكير الجزئي الذي يُعنى بالمثال قبل أن يُعنى بالنظرية، ومن أجل هذا جهد النحاة في تأويل ما أشكل على القاعدة من أمثلة أكثر مما جهدوا في مراجعة منطقهم ونظرياتهم"[3]. هذا التفكير الجزئي الذي أدى إلى كثرة الأفكار وتعددها دون رابط ينظمها أو يجمع تناثر جزئياتها.

2 . تأثر الفكر العربي بالمنطق والفلسفة وغيرها من الأفكار التي كانت تفرض ذاتها في ذلك الوقت فلقد "كان الجانب النظري في الفكر العربي ينحدر تحت إلحاح الأفكار المنطقية الإغريقية

---

[1]- الخصائص، ابن جني أبو الفتح عثمان، تح:محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ،القاهرة،مصر، ط2، 2006،ص34.

[2]-معجم التعريفات، الجرجاني علي بن محمّد ،تح:محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان، ط2،2003،ص236

[3]- دراسات نقدية في النحو العربي، أيوب عبد الرّحمان (مر.س)، أيوب، مقدمة الكتاب(هـ).

بأبعادها الميتافيزيقية، ومضمونها الخالي من كل مضمون إلى مواقف فردية ذاتية تعبر عن القدرات العقلية، والذكاء الفردي، ووحدة التفكير المجرد. هكذا تصبح مجرد صدى للتفوق الذهني غير الأخلاقي، وبذلك ينفلت الجانبُ النظري للفكر العربي من كل قيد موضوعي، ويخضع للمنهج الذاتي، أو بتعبير أكثر دقة للمواقف الذاتية في مجالاتها كلها."[1]

3 . إن اصطلاح النحو بأنه انتحاء سمت كلام العرب كما جاء في حد ابن جني في تعريف النحو، يحيل إلى تقيد واتباع الدارسين للنحو ولأساليب العربية وانتحائها دون الخروج عنها، أو محاولة التعديل فيها أو ضبطها.

فتسمية النحو يرجعها بعض الدارسين: "إما لأن المتكلم ينحو به منهاج كلام العرب إفرادا وتركيبا في رأي البعض، وإما لأن الإمام علي بن أبي طالب كان قد ألقى على أبي الأسود الدؤلي أبوابا في علم النحو، وقال له أُنح هذا النحو"[2] . وذلك جعل ما"ورثناه عن آبائنا من خلط في التفكير اللغوي لا يزال كما هو"[3] وهذا على حدّ قول تمام حسان، فطغى الجانب العملي على مختلف مؤلفاته، واختلطت قواعده بأحكامه، فأصبح في رأي عبد الرحمان أيوب "لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل إنه يبني القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية أخرى ثم يعمد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها، وهذا النوع من التفكير الذي يسميه الغربيون apriori لا يمكن أن يوصف بأنه تفكير علمي بالمعنى الحديث"[4].

كما أنّه في رأيهم يفتقر إلى وحدة التصور والمنهج، و"يخلط المستويات اللغوية بعضها ببعض"[5]، وهذا من عيوب التفكير النحوي الذي أدى إلى طمس اصطلاح النظرية عنها.

لعل اشتغال النحاة بتقديم مجموعة متجانسة من القواعد والقوانين التي تنحو بالمتعلم في الأداء اللغوي حال دون العناية بجدل النظرية، فلما كانت كتب النحو العربي على اختلاف مناهجها وأساليبها ممارسة لنظرية علمية في النحو كان خط الدفاع الأقوى عن النحو العربي هو إعادة تشكيل هذه النظرية، لا استجلاب نظرية وافدة من خلال تتبع أشتات النظرية النحوية في مختلف

---

[1]- تقويم الفكر النّحوي، أبو المكارم علي، دار غريب،دط،القاهرة،مصر،2005،ص08.

[2]- المعجم المفصّل في النّحو العربي،عزيزة فوال بابستي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992م، ص1096

[3]- مناهج البحث في اللّغة ، تمام، حسان، مكتبة الأنجلو مصريّة ،القاهرة،مصر، دط ،1955،ص04

[4]- دراسات نقديّة في النّحو العربي، أيوب عبد الرّحمان(مر.س)، مقدمة الكتاب(د).

[5]- نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، فاطمة ،الهاشمي فاطمة بكوش(مر.س)، ص61.

الكتب، فالنحاة لم يطمسوا هذه النظرية بل كانت هناك إشارات وتلميحات خافتة لها في كتبهم[1]،"فالتنظير ليس من قبيل الاختراع بل هو أقرب إلى منطق إعادة الاكتشاف، ذلك أن المعرفة قد تكون متحققة بالفعل على سبيل الإدراك من غير أن يُصرح بإطارها التنظيري النظري، ثم يأتي من يصوغها على شكل منهج أو نظرية، فتنسب إليه نسبة لا تنفي أنها كانت متحققة بالفعل قبله، ولكن فضل المكتشف يكون بتسليط الضوء على الجانب النظري الذي لم يكن بعض الناس يعيرونه الاهتمام، وهم يطبقونه خطوة بخطوة"[2].

فقد عُدت الظاهرة النحوية في نطاق النظرية اللغوية العربية نظاما نظريا تعتمد عليه كتقعيد ينطلق من اعتباره جملة "الوسائل التي تنتج القاعدة وتفسرها منفكة عن القاعدة، فالفاعل مرفوع وكل بحث يتجاوز هذه القاعدة بالتعليل أو التفسير يعد من التقعيد لا من القاعدة، ومن هذا التقعيد بحث شروط السماع وأبعاد تأويله؛ أي أن التقعيد هو الجانب النظري في الموروث النحوي من السماع والقياس، وهو الذي ينتمي إلى نظرية النحو ومناهجه فيكون مناط الاجتهاد ومدخل التيسير"[3].

وممن ينتصر للنظرية ويثبت الوسم النظري ويدعم الجانب التقعيدي في النحو عبد الرحمان الحاج صالح في رده على الذين زعموا أن النحو العربي لا يرقى إلى الوسم النظري قوله:"بفضل المفاهيم المنطقية الرياضية، وهذه المناهج بنى العلماء العرب نظرية لغوية تخص اللغة العربية إلا أنها تشتمل على مبادئ لغوية عامة، يمكن أن تنطبق على عدد كبير من اللغات، ولولا مفهوم توافق البناء أو المجرى ومفهوم المثال الذي لا يوجد مثله تماما في النظريات الأخرى، ولولا مفهوم العمل عموما في هذا التصرف، وكل ما يرجع إلى قسمة التركيب، وغير ذلك من المفاهيم، والمناهج المنطقية الرياضية لما توصلوا إلى مثل هذه النظرية الأصيلة، ونؤكد مرة أخرى أن هذه نظرية علمية بحتة"[4].

وقد خص قسما من أعماله فيما بعد بعنوان النظرية اللغوية والنحوية العربية كتكملة لما جمعه من معطيات، وطرحه من منهجية علمية، ووسائل عقلية في كتابه منطق العرب في علوم اللسان.

---

[1]-ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي،حسن خميس الملخ،دار الشروق،عمان،الأردن،ط01، 2001، ص11

[2]- التفكير العلمي في النحو العربي، الملخ حسن خميس(مر.س)، ص32.

[3]- المرجع نفسه،ص39.

[4]- منطق العرب في علوم اللسان،عبد الرحمان، الحاج صالح، موفم للنشر ،الجزائر،دط، 2012،ص373

وكذلك نجد الملخ حسن خميس يعنون قسما من كتابه (نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين) بـ(التعليل في إطار نظرية النحو العربي)، وهذا إقرار منه لاصطلاحية النظرية النحوية، وكذا كتابه (التفكير العلمي في النحو العربي) الذي يدافع من خلاله على الوسم النظري للنحو العربي.

ومما نجده كثيرا في الدراسات النحوية نَعت النحو العربي بنظرية العامل، أو بالأحرى أخذ هذه الصفة من النحو كونه عماده، ومن غير الصواب نعت الجزء بما هو غير موجود في الأصل، فإحالة هذا القول تفضي بنا إلى أن العامل هو نظرية من نظريات النحو العربي ، وهذا الأكثر صحة وصوابا، "فنظرية النحو أوسع من حدود نظرية العامل، ولكن سحر نظرية العامل غطى العيون عن الجوانب النظرية الأخرى في نظرية النحو العربي"[1].

لا شك أن النحو العربي قام على أصول وركائز كـ :(السماع، والقياس،الجماع واستصحاب الحال، والعوامل، والعلل)، وغيرها من مظاهر الفلسفة والمنطق والتأويل، مما يدفعنا إلى وسمه بالنظرية باعتبار وسم النظرية للنحو يُعين الدارس على فهم أشمل لهذا التراث، فهي تشمل كلا من ضوابط الاجتهاد فيه وأدوات التقعيد والاستدلال، والتعرف على وسائله كالاستنباط والاستشهاد؛ لأن اكتشاف هذه النظرية يعين اللغوي عامة وطالب النحو خاصة على التقدم فيه، فالنظرية كجانب تقعيدي للنحو، تمنحه صورة عامة لهذا التراث، فهي تجمع كل أجزائه تحتها.

فالتيسير العلمي الدقيق على حد كمال بشر "يكون في التقعيد لا في القواعد، وذلك يقتضي منا ـ إن أردنا الإصلاح ـ رسم خطة دقيقة تقود إلى هندسة بناء للقواعد جديد"[2]، وذلك في رأيه باتباع منهج جديد يخلّصه مما شابه من صعوبات جلبتها عوامل خارجية.

كما نجد أن اللغويين العرب قد حققوا لنظريتهم الشروط اللازمة للنظرية العلمية الصحيحة ومن ذلك:[3]

أ) **ـ التجريد والعموم**:هما خاصيتان لازمتان للنحو العربي، وتم تحقيقهما من خلال:

---

[1]- التفكير العلمي في النّحو العربي،حسن خميس الملخ(مر.س)، ص37

[2]- اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، بشر كمال، بشر، دار غريب،القاهرة،مصر،1999،ص151

[3]- النظرية اللغوية في التراث العربي،عبد العزيز عبد الدايم، ط01،دار السلام،القاهرة،مصر، 1،23/2006 ـ 27.

1 . حرصهم على القياس الذي يتخذه اللغويون العرب وسيلة يخرجون بها من آحاد الشواهد إلى القواعد العامة التي تخضع لها هذه الشواهد، فيحكي ابن جني عن أبي عثمان المازني يقول:"ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت، ولا غيرك: اسم فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت :(قام زيد) أجزت (ظَرُف بِشر وكَرُم خالد)..."[1].

2 . محاولتهم تقليل الشواهد غير القياسية والتي لا يتم تجريدها في قاعدة عامة إذ تبقى صحيحة في نفسها لا تنتهي بقاعدة عامة هي غاية التقعيد يقول ابن سراج في غير المقيس:"كل ما شذ عن بابه فليس لنا أن نتصرف فيه ولا نتجاوز ما تكلموا به"[2].

ب)ـ: الاكتمال:يعني أن تشمل النظرية مفردات الظاهرة اللغوية كلها أي أن يكون ثمة موضع في النظرية لكل مفردات الظاهرة ويظهر الاكتمال من خلال :

1 . تقعيدهم لما خرج عن قاعدة العامل مثلما قعدوا لما جاء وفقها ومن ذلك مثلا:تقعيدهم لورود الحركات وفقا للمناسبة، أو للإتباع أو التخفيف وغير ذلك مما لا يرد وفق نظريتهم الأساسية التي اتخذوا لها مصطلح العامل.

2 . إخضاعهم شواذ القراءات للقواعد التي تقدمها النظرية اللغوية العربية كما في كتاب المحتسب الذي جعل لبيان الأوجه والأنظمة التي يردّ عليها كثير من هذه القراءات الشاذة.

ج) ـ: البساطة:وتظهر من خلال:حرصهم على تجنب التقعيد في قواعدهم، ومن ذلك نصهم على أنه كلما كان الإضمار أقل كان أولى، وأن حذف شيء واحد أحسن من حذف شيئين بلا شبهة).

د) ـ : تحقيقهم الاتساق بين القواعد التي تنتجها نظريتهم من خلال أمور من أبرزها[3]:

1 . نصهم على ورود الاتساق في اللغة كقاعدة (طرد الباب على نسق واحد)التي يُعبر عنها ابن جني بالمماثلة والتجانس يقول:"ثم قالوا نُكرم وتُكرم ويُكرم، فحذفوا الهمزة وإن كانوا لو جاءوا بها لما

---

[1]- الخصائص، ابن حني،(م.س) 357/1.

[2]- الأصول في النحو، ابن السراج أبو بكر بمحمد بن سهل،تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت،لبنان،ج02 ،ط03، 1996،ص298

[3]- ينظر: النّظريّة اللّغويّة في التراث العربي عبد العزيز عبد الدايم، (مر.س)، ص26

اجتمع همزتان ولكنهم أرادوا المماثلة وكرهوا أن يختلف المضارع فيكون مرة بهمزة وأخرى بغير همزة محافظة على التجنيس في كلامهم"[1].

2 . رفضهم التناقض ومن ذلك نصهم على أن الفعل إذا لم يرفع ظاهرين نحو:قام عمرو وخالد، كان أن لا يرفع مضمرين أولى، كما أن منه التفسير الأخير الذي ذكره البحث في النقطة السابقة مباشرة في معالجتهم حذف همزة أفعل في المضارع.

3 . نصهم على اعتماد اللغة المشابهة، والتشاكل، والتجانس بين القواعد يقولون :الأفعال المضارعة إنما أعربت ولم تكن مستحقة للإعراب، فإذا جاز لهم حمل الأفعال المضارعة على الأسماء في الإعراب كان حملها على الأفعال الماضية في تسكين أواخرها عند لحاق النون بها أولى وأوجب؛ لأن مشاكلة الفعل المضارع للماضي أكثر من مشاكلة الاسم، يقول ابن الأنباري: "إنما حملوا الماضي على المضارع مراعاة لما بنوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة والمحافظة على أن تجري الأبواب على سَنن واحد، ألا ترى أنهم حملوا المضارع على الماضي إذا اتصل به ضمير جماعة النسوة نحو:(تضربن) وحذفوا الهمزة من أخوات أُكرم، نحو: نُكرم وتُكرم ويُكرم، والأصل فيه نُؤكرم وتُؤكرم ويُؤكرم ،كما قال الشاعر:فإنه أهل لأن يُؤَكْرَما"[2].

4 . فرارهم مما يقلل التجانس بين قواعدهم وعدم ترجيحهم له، وهو مالا نظير له ومن ذلك نصهم على أن(المصير إلى مالا نظير له في كلامهم مردود).

هـ) ـ: مراعاة الاقتصاد ويعكسه[3]:

1 . تقليلهم للأوجه قدر استطاعتهم، ومن ذلك قاعدة(المصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ماليس له نظير).

2 . مراعاتهم للظاهر ما كان إلى ذلك سبيلا، ومن ذلك نصهم على أنه لا معنى لترك الظاهر إذا لم يمنع منه شيء ولم يقم دليل على خلافه.

---

[1]-المنصف شرح لكتاب التصريف،ابن جني،تح:ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين،وزارة المعارف،القاهرة،ج01، ط01، 1954،ص192

[2]-الإنصاف في مسائل الخلاف،بين البصريين والكوفيين،أبو البركات بن الأنباري،تح:محمد محي الدين عبد الحميد،دار الفكر،القاهرة،مصر،ط01، ص11

[3]- ينظر: النّظريّة اللّغويّة في التراث العربي عبد العزيز عبد الدايم، (مر.س)، ص26

3 . تجنبهم التأويل قدر الاستطاعة، فهم لا يُسلّمون بالتأويل إلا إذا اضطروا إلى ذلك؛ كنصهم على أنه إذا وُجد السبيل إلى ترك الكلام على وجهه ونظمه كان أولى من تأويل غير ذلك معه.

4 . تجنبهم التفريع؛ إذ لا يُسلمون بالصور الفرعية أو الثانية غير الأصلية إلا لعدم إمكان التوجيه على الأصل، ومن ذلك نصهم على أنه (متى أمكن حمل الكلمة على الإطلاق اسما كانت أو فعلا أو حرفا على الإفراد الذي هو الأصل لم تحمل على التركيب الذي هو فرع وثان).

5 . وعيهم باقتصاد اللغة الذي يظهر مثلا في منعها اجتماع حرفين لمعنى واحد، وفي ذلك يقول ابن سراج:"ولا يجوز أن تدخل **إنّ** على **أنّ** كما لا يدخل تأنيث على تأنيث، ولا استفهام على استفهام، فحرف التأكيد كذلك لا يجوز أن يدخل حرف تأكيد عرى حرف مثله"[1]

لعل أبرز الملامح في دراسة النظرية النحوية في لغويات القرن العشرين جاءت مرتبطة بنظرية العامل على النحو التالي:

– ارتبطت بنظرية العامل التي حرمت ما سواه من المفاهيم أن يوصف بالنظرية حتى ما يستحق ذلك، وصارت الأذهان تتجه إلى العامل بمجرد الحديث عن النظرية، وظهرت إشارات نقدية سريعة اقتصرت على نظرية العامل.

–كما ورد تضمين لعبارة نظرية النحو العربي في المؤلفات العربية الحديثة، وربط بنظرية العامل والتي تُذكر منوطة بالنقد أكثر من الشرح والتنظير، ولعل أول ما تمت الإشارة إلى (العامل) أنه نظرية في كتاب إحياء النحو"ويطيلون–النحاة– في شرح العامل وشرطه ووجه عمله حتى تكاد تكون نظرية العامل عندهم هي النحو كله"[2].

كما نجد تمام حسان ألف كتابه (الأصول) كمحصلة لأهم المبادئ التي حكمت الفكر النحوي، وخص وجهة عنوانه بالدراسة الابستمولوجية للفكر اللغوي عامة، والنحوي خاصة . يقول:"دعاني إلى إخراج هذا البحث للقراء ما أعتقده من أن النحو العربي لم يُعرض حتى الآن في صورته المتكاملة على رغم جهود علماء أفاضل صرفوا الجهد المشكور في استخراج أصوله من بطون الكتب، ومن أقوال النحاة أنفسهم...وهكذا وجدنا أن من عنى من الأولين بتسجيل أصول النحو لا يُعن أثناء

[1]– الأصول في النحو، ابن السراج أبو بكر بمحمد بن سهل،ص242

[2]– إحياء النحو ،إبراهيم، مصطفى، دار الكتاب الإسلامي ،القاهرة،مصر،ط2، 1992،ص22

عرض الفكرة بتنظيمها في صورة نظرية متكاملة يشد بعضها بعضا...ولو جمعوا هذه العبارات لبنوا بها هيكلا نظريا ضخما التزم النحاة بمضمونه وإن لم يُعنوا بصياغته"[1].

وعندما نبحث عن النظرية النحوية في مؤلفات احتوت المصطلح نجد كتاب (النظرية اللغوية في التراث العربي) أكثر الكتب تقريبا للمفهوم المراد من دراستنا، فقد جعل اهتمامه ونقطة انطلاقه "من أهمية أن نضع تراثنا اللغوي في الإطار الفكري الواسع، فليس من المناسب أن يظل تراثنا اللغوي محصورا في تطبيقه على ظواهر العربية فحسب، دون أن يوضع في مقابلة النظريات اللغوية المتنافسة التي تعالج الظواهر التي يعالجها هذا التراث العظيم."[2]

إن النحو العربي بالمعنى الدقيق للكلمة ليس نحوا معياريا تقعيديا مثلما يُشاع عند كثير من الناس، من شأنه أن يضبط الصحيح والخاطئ، أو أن يُقوّم الألسن، أو أن يقول هذا فاعل وهذا مفعول.إنما هو في الواقع يذهب أبعد من ذلك بوصف الظاهرة في حد ذاتها، ومقابلتها بغيرها من الظواهر الأخرى القريبة منها أو البعيدة، ومعالجة كل ظاهرة وتوليدها من أخرى وتعليلها في النهاية، وهذا ما تقوم به اللسانيات.

[1]- الأصول ـ دراسة ابستيمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي(النحو ـ فقه اللغة ـ البلاغة)، دار ، تمام حسّان، عالم الكتب، بيروت، لبنان(د.ط)، 2000م، ص10

[2]- النظرية اللغويّة في التراث العربي،عبد العزيز عبد الدايم(مر.س)،03/1

الفصل الأول

النحو العربي واللسانيات (توصيف وتحليل)

أولا: تقويم نظرية النحو العربي(المفهوم والأسس)

ثانيا:المحاولات التقويمية للنحو العربي

ثالثا: اللسانيات العربية: التأسيس والاتجاهات

رابعا:النقد اللساني للنحو العربي

أولا : تقويم نظرية النحو العربي-المفهوم والأسس-

1. ماهية التقويم(Evaluation):

لعلنا نمارس التقويم في حياتنا بصفة دائمة، وبشكل تلقائي عشوائي دون علم منا، وهذا الجزء الذي نمارسه يسمى تقويما، فنقوم بإصدار أحكام عن الأمور المختلفة بعد معاينتها بقولنا: هذا يجب أن يكون هكذا، وهذا معوج وغيرها. فهو نتاج تلقائي لتكيف الإنسان وتفاعله مع بيئته، فهو يحدد ويعدل ويقيس ويقارن ويحكم في معاملاته مع غيره ومع نفسه: فيخطئ مرة، ويتعلم من خطئه ويقومه فيما بعد .

وكلما زادت معلومات الفرد ووعيه حول الموضوع الذي يريد تقويمه زادت نسبة نجاح تقويمه له، وهو يصدر أحكامه إما بموضوعية تخضع للدقة والضبط في الملاحظة، وإما بغير موضوعية فيعتمد على الملاحظة العابرة أو التخمين والحدس بغير دقة وبعشوائية، وحتى تكون الدقة والصحة في إصدار هذه الأحكام التقويمية لابد من توفر معلومات موضوعية دقيقة ثابتة ودراية تامة بالموضوع.

أ) ـ التقويم في اللغة والاصطلاح:

للفظ (التقويم) معان كثيرة في المعاجم العربية، تتشابه وتختلف بحسب موضعها، أهمها: الاستقامة والاعتدال، والاستواء والإبانة، والتقدير. يقول ابن منظور:" قَوَم قِواما، وقَوم دَرْأه: أزال اعوجاجه، وأقمتُ الشيء وقوّمته: بمعنى استقام، والاستقامة: اعتدال الشيء واستواؤه "[1] .

1-التقويم في الاصطلاح والمفاهيم المتعلقة به:

اختلف الباحثون في حد التقويم واصطلاحاته، وذلك بفعل التطورات العلمية وكثرة الأبحاث والدراسات في شتى المجالات، ليتبين مفهومه ويتجلى الاختلاف السياقي والاصطلاحي في المسميات القريبة منه، وهو في معناه العام يعني:"إصدار أحكام على الأشياء من أجل اتخاذ قرارات بشأنها"[2].

---

[1]-لسان العرب، ابن منظور (م.س)، 192/3. وينظر:الصِّحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، الجوهري إسماعيل بن حماد، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ج1، ط2، دار العلم للملايين،بيروت،1979،ص2017.

[2]- مبادئ علم النفس التّربوي،الزغلول عماد عبد الرّحيم، دار الكتاب الجامعي، العين،الإمارات العربيّة المتّحدّة، ط2، 2012، ص328

و هو" توفير المعلومات والمستلزمات والوسائل التي تمكن المقوم من إصدار الحكم"[1] .

ونقب أحمد محمود عن(بلوم Bloom) تعريفه للتقويم في الاصطلاح بأنه " إصدار حكم لغرض ما على قيمة الأفكار والأعمال، والحلول والطرق، والموارد، وهو يتضمن استخدام المستويات كمعايير لتقدير مدى كفاءة الأشياء، وملاءمتها، ودقتها، وفعاليتها في الحكم على الأشياء، ويكون التقويم إما كميا أو كيفيا"[2].

والتقويم اللغوي يخرج عن كونه "عملية تقرير قيمة الشيء أو كميته، ويهدف إلى الحكم الموضوعي على العمل المقوم صلاحا وفسادا، نجاحا وفشلا، وذلك بتحليل المعلومات الميسرة عنه، وتفسيرها في ضوء العوامل والظروف التي من شأنها أن تؤثر على العمل. فالتقويم: عملية وزن وقياس تتضح بها عوامل النجاح ودواعي الفشل، وهو أيضا عملية جمع معلومات عن ظاهرة ما، وتصنيف هذه المعلومات أو البيانات وتحليلها وتفسيرها، سواء كانت كمية أو كيفية. ويهدف ذلك كله إلى إصدار الحكم أو القرار بقصد تحسين العمل"[3].

في تقويم التراث: يرى الجابري أنه "عملية نقدية مبناها أساسا على الاعتراض على هذا النص بالمناهج المشروعة، حتى يتبين كيف تستند وسائله أو مضامينه إلى أدلة مقبولة أو قل بإيجاز فهو: مطالبة النص بالتدليل على وسائله أو مضامينه"[4].

أما تقويم المنهج فله بعدان:[5]

-البعد الأول محدود، وهو إصدار الحكم على بنية المنهج ممثلة في محتواه العلمي والتعليمي فقط، وتحديد مدى جودة اتساق هذا المحتوى، ومدى قدرته على تحقيق أهداف المنهج، ومن ثم تعديل جوانب القصور والضعف فيه.

---

[1]- التقويم والقياس في كلية التربية، الإمام مصطفى محمود وآخرون، جامعة بغداد، دار الحكمة، العراق، 1990م، ص 94.

[2]-اتجاهات حديثة في التقويم التربوي وانعكاساتها على تقويم طلبة التعلم العام، الخطيب أحمد محمود، المجلة العربية للتربية، مجلد:08، عدد:01، 1988م، ص 114 .

[3]- معجم المصطلحات التّربويّة والنّفسيّة ،حسن شحاته وزينب النّجار،مر:جامد عمّار الدّار المصريّة اللّبنانية ،القاهرة،مصر، ط1، 2003، ص130

[4]- تجديد المنهج في تقويم التراث،طه عبد الرّحمان، المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء،المغرب، ط2،دت،ص23

[5]- معجم المصطلحات التربوية والنفسية،حسن شحاته، (مر.س)، ص145.

-أما البعد الثاني: فهو الأكثر شمولا، حيث يهدف إلى تشخيص وعلاج جميع جوانب وعناصر المنهج، بداية من خطة المنهج بما تشمله من أهداف، ومحتوى وطرق تدريس مقترحة، ووسائل تعليمية معينة، وأنشطة مصاحبة، ووسائل تقويم مقترحة مرورا بمرحلة تنفيذ المنهج.

2 ـ بين التقويم والتقييم والقياس:

نظرا للارتباط الوثيق بين مصطلح التقويم و مصطلحي التقييم والقياس، وتداخلهما معه رغم الاختلاف في المفهوم، وجب علينا قبل توضيح هذه العلاقة؛ ذلك لأن الدقة في استخدام المصطلح ودلالته في منهج التعامل مع المادة المدروسة توجب التفرقة.

نجد خلطا حاصلا بين الفعل (قوم وقيم)، وقد فرق بينهما المحدثون، فهم يستعملون الفعل (قوم) ومصدره (التقويم) في مجال التعديل وإصلاح المعوج، في حين يستعملون (قيم) ومصدره (التقييم) بمعنى بيان قيمة الشيء، والذي في كتب اللغة استعمال (قوم) للمعنيين كليهما، إلا أن مجمع اللغة العربية قد صحح استعمال الفعل (قيم) قياسا على ما قالته العرب في (عيّد الناس):إذا شهدوا العيد، ولم يقولوا (عوّد) تحاشيا من توهم أنها من العادة، فكذلك هنا نقول (قيّم) الشيء بمعنى حدد قيمته للتفرقة بينه وبين قوم الشيء بمعنى عدله[1].

أما القياس فقد جاء في المعجم الوسيط:"قاس الشيء بغيره وعلى غيره، وإليه قيسا وقياسا؛ أي قدّره على مثاله... والقياس القدر، يقال بينهما قاس رمح...والقياس رد الشيء إلى نظيره...وفي علم النفس عمل عقلي يترتب عليه انتقال الذهن من الكلي إلى الجزئي المندرج تحته، وفي الفقه حمل فرع على أصل لعلة مشتركة بينهما؛ كالحكم بتحريم شراب مُسكر حملا على الخمر لاشتراكهما في علة التحريم، وهوالإسكار"[2].

وجاء في التعريفات للجرجاني أن " القياس قول مُؤلف من قضايا، إذا سَلِمَت لزم عنها لذاتها قول آخر، كقولنا: العالم حادث؛ لأنه متغير وكل متغير حادث"[3]. وبالتالي يكون القياس: حمل مجهول على معلوم، وحمل غير المنقول على ما نقل.

---

[1]- ينظر: العربية الصحيحة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب،القاهرة،مصر، ط2، 1998،ص184

[2]- المعجم الوسيط،حسن علي عطيّة ومحمّد شوقي أمين، مجمع اللّغة العربيّة، دار الفكر،دمشق،سوريا،ط2،دت 1،ص770.

[3]- التعريفات، الجرجاني علي بن محمد (مر.س)، ص181.

من خلال ما سبق نستنتج أن (التقييم والتقويم والقياس) هي مصطلحات متقاربة المعاني، لكنها مختلفة الدلالة في جوهرها؛ فإذا كان التقييم هو تحديد القيمة والقدر، فالتقويم يحمل هذا المعنى إضافة إلى معاني التعديل والتحسين والتطوير .

وهكذا يعبر التقويم عن المرامي الأساسية والأهداف المرادة للموضوع المقوم، إضافة إلى تبين مواطن القوة والضعف فيه؛ لتعزيز الصحيح فيه ومعالجة الخطأ فيه، أما التقييم: فهو مجرد عملية تقدير أو إعطاء قيمة للنتائج المحققة. والقياس والتقييم يكملان العملية التقويمية.

3 ـ التقويم النحوي: الاتجاهات والصور:

يعتبر التقويم النحوي من مظاهر النقد اللغوي عند علماء العربية، وشاع منذ نشأة الدراسات اللغوية والنحوية، ويشتمل التراث النحوي على مصطلحات تقويمية كثيرة، ودليل ذلك ما نجده في كتاب سيبويه من مصطلحات تدل على اعتماده للتقويم والمفاضلة أساسا في تحليله اللغوي، ومن أوضح مظاهر ذلك أن سيبويه جعل بابا بين فيه أن الكلام في نظمه مستويات متفاوتة يكشف على رؤية نقدية تقويمية عامة[1]، جاء فيه:"هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة؛ فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب"[2].

وقد ذكر محمد كاظم البكاء أن في كتاب سيبويه اتجاهين من التقويم النحوي هما:[3]

أ–التقويم الوظيفي: ويُعنى بالمعاني النحوية الوظيفية وأحكامها لتقويم صحة وجوه الكلام.

ب–التقويم النوعي الكمي: ويُعنى بمستويات الكلام من حيث الجودة وكثرة الاستعمال، ومن مصطلحات التقويم النوعي قوله :(جيد وجيد عربي،وحسن ، وقبيح ، وضعيف ، ورديء وخبيث)، ومن مصطلحات التقويم الكمي قوله :كثير، وأكثر، وقليل، وغيرها.

كما نجد التقويم في المجال التربوي يحتل حيزا كبيرا في قدرته على التغيير والتطوير من خلال ما يقدمه من توجيه وإشراف، والتي تساهم بشكل مباشر في تحسين مظاهر التعليم، بل هو الأساس الذي بنجاحه تنجح العملية التربوية.

---

[1]–ينظر:نقد الوجه النحوي في إعراب القرآن الكريم دراسة تأصيليّة ،حسن عبيد المعموري، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل،العراق ، العدد23، 2015،ص89

[2]– شرح كتاب سيبويه،أبي سعيد السيرافي،الحسن بن عبد اللّه بن المرزبان،تح:أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان، ج1،ط1، 2008 ، ص186

[3]– نقد الوجه النّحوي في إعراب القرآن الكريم دراسة تأصيليّة،حسن عبيد المعموري، ص90

إذا فالتقويم عامة ـ رغم اختلاف مجالاته ـ يراد به تلك العملية الممنهجة والمنظمة التي تتضمن إصدار الأحكام بغرض التحسين والإصلاح واتخاذ القرارات المناسبة، وهو أيضا متابعة وتحديد الملاحظات ومعالجتها وتصويبها.

ونحن بهذا الصدد ، وحسب ما يفرضه الموضوع الذي نريد تقويمه، نجد أنفسنا أمام ما يعنيه هذا المفهوم من إبانة المعوج وإقامته، وإصلاحه، وتدارك الخطأ فيه بالنقد والتقويم.

ب–مبادئ التقويم:

إن تحقيق التقويم الصحيح لا يخرج عن منهجين يمكن صياغتهما في مبدأين على حد قول الجابري وهما[1]:

1– النظرة الشمولية: كون العلم العربي علم واحد، فالعالم العربي يحيط بمجالات علمية متعددة، فهو في آن واحد فقيه وفيلسوف ومتكلم ولغوي، والتراث اللغوي لا يمكن أن يُقوم بالشكل الصحيح إلا على أساس من الفهم الموسوعي لكل جانب من جوانبه، فلا بد من الالتزام بالنظرة الشمولية التي تربط الأجزاء بالكل الذي ينتمي إليه؛ بمعنى أن لا يختص التقويم بجانب واحد من الموضوع المقوم، بل يشمل جميع جزئياته وخلفياته ومنهجه، وهذا ما يشمله مصطلح النظرية للنحو العربي.

2–النظر في الآليات: فلا يكون التقويم أصيلا إلا بانتهاج تحليل الآليات (المفاهيم، والقواعد والمناهج) التي أنتجت مضامين المعرفة العربية.

وقد أضافت سوسن شاكر الجلبي مبادئ أخرى منها[2]:

–ضرورة تحديد الغرض من التقويم، فإذا لم يكن هناك غرض واضح منه فإنه من الصعب الحكم على جدوى عملية التقويم، ويصعب التأكد من صحة الخطوات اللاحقة لهذه العملية، كاختيار أسلوب التقويم المناسب لجمع المعلومات .

–الاهتمام باختيار وإعداد أدوات التقويم المناسبة، وينبغي أن تتسم بالصدق والثبات والموضوعية.

[1]– ينظر:تجديد المنهج في تقويم التراث،طه عبد الرّحمان،(مر.س) ،ص30

[2]– أساسيات بناء الإختبارات والمقاييس النفسية والتربوية ،سوسن شاكر الجلبي، مؤسّسة علاء الدّين،دمشق،سوريا ط1 ،2005، ص34

من خلال هذه المبادئ، يمكن استنتاج أربع قواعد أساسية نعتقد أنها ضرورية للحصول على تقويم أمين وحكم عادل، هي:

1- محاولة فهم الموضوع (نظرية النحو العربي) .

2- اتخاذ ميزان واحد ثابت في تقويم الأمور، وتحديد الأحكام حتى لا يقع النقض أو الاضطراب في تقويمنا.

3 - أن يتناول التقويم النظرية النحوية من واقعها العملي ومن تاريخها الحقيقي.

4- أن ندرس الخصائص الغالبة التي لا يعطلها مخالفة هنا أو هناك.

وقد أصبح اليوم من الواجب التفكير في تقويم و" تجديد النحو بعرضه عرضا حديثا على أسس قويمة تُصفيه وتروقه، وتجعله داني القطوف للناشئة"[1]، ولعل لاحتكاك الثقافة العربية بالغربية أثر بارز على دراساتها اللغوية ما تجلى في الرؤى اللسانية المتعددة، والتي شكلت خطابا لسانيا عربيا، سُمي باللسانيات العربية.

2-صور تقويمية للنحو العربي:

نحاول أن نتطرق إلى مختلف الصور التقويمية للنحو العربي بإيجاز، ويمكن حصرها في التسميات التي أطلقت على هذه المحاولات كـ(التيسير، والتجديد، والإصلاح، والإحياء، والتعديل، والتقريب، والتبسيط، والوضع)، وغيرها من مصطلحات شاعت في العصر الحديث، وارتبطت بتقويم النحو العربي. ورغم اختلاف مدلولاتها بحسب نزعة أصحابها إلا أنها تصب في مجرى تقويم النحو العربي تقويما يخرجه مما يشوبه من صعوبات.

ـ **التيسير**:اختلف أصحاب التيسير في مفهومه، فمنهم من يرى أنه "تغيير مناهج البحث النحوي وطرق رسم القواعد"[2]، ومنهم من يرى أنه "تقريب للنحو من الأفهام وربطه بأفكار الدارسين حتى تصبح عملية التعليم العام أمرا قريب المنال، غير وعر ولا عسير"[3]، وهناك من يرى فيه "عرضا جديدا لموضوعات النحو بيسر للناشئين"[4].

---

[1]- تجديد النّحو،شوقي ضيف، دارالمعارف،القاهرة،مصر، ط6، 2013، ص03

[2]- دراسات نقدية في النحو العربي،عبد الرحمان أيوب،مقدمة الكتاب،(مر.س)- ح-

[3]- نحو التيسير-دراسة ونقد منهجي-،أحمد عبد الستار الجواري،مطبع المجمع العلمي العراقي،بغداد،العراق، ط02، 1984،ص10

[4]- في النحو العربي نقد وتوجيه،مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2 ، 1986م،ص15.

في حين يرى أنيس فريحة أن التيسير السهل المنال هو" تيسير أساليب تدريس العربية، فنحن إذا أعدنا النظر في كتب التدريس، وفي فلسفة القواعد، وفي عرض القاعدة، وفي التبويب، وفي الغاية القصوى من تعليم اللغة بموضوعية، فإننا نساهم إلى حد بعيد في القضاء على النفرة من تعليم العربية، وفي القضاء على هذا الضعف اللغوي البادي في هذا الجيل، ونوفر على الطلبة سنوات ثمينة من أعمارهم"[1].

يهدف أنيس فريحة إلى إيجاد منهج تعليمي سهل للغة، ولم يتطرق إلى قضية المنهج من قضايا النحو، الذي يعد من أكبر مشكلات النحو العربي.

وقد ورد مصطلح التيسير أيضا في ثنايا كتاب(إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى، واستخدمه شوقي ضيف عنوانا لكتابه (تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا)، ووظفه عبد الستار الجواري في كتابه (نحو التيسير).

ويرى الجواري أن التيسير النحوي يقوم على خطوات أهمها[2]:

-أن يدرس النحو في صورته الأولى دراسة واعية عميقة لا تغفل عن الغاية، ولا تتجاهل أسباب الانحراف عنها، ثم التعرف على ما اختلط بها من أمور بعيدة عن طبيعتها.

-إدراك ما ينبغي أن يبقى وما ينبغي أن يحذف من أجزائها وأبوابها؛ ذلك أن منها أجزاء وُضعت لا لتسد حاجة لغوية ولا لتقضي حاجة فكرية، وإنما وُضعت لاستقصاء قاعدة منطقية أو سد ذريعة.

أما مهدي المخزومي فيرى أن التيسير المنشود لا يقوم على الاختصار وحذف الشروح النحوية والتعليقات والحواشي في مؤلفات النحو، بل يقوم على العرض الجديد لموضوعات النحو من خلال إصلاح شامل لمنهج الدرس النحوي وموضوعاته أصولا وفروعا من خلال خطوتين، هما:"تخليص الدرس النحوي مما علق به من شوائب جرها عليه منهج الفلسفة، الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة العامل، والخطوة الثانية: تحديد موضوع الدرس اللغوي"[3].

والتيسير ـ في فكر الميسرين ـ لا يغفل ترجيح بعض آراء النحاة على البعض الآخر في منحاه الأول، وفي المنحى الثاني يبنى التيسير على رفض بعض الأصول النحوية كـ(التعليل والتأويل)، أو

---

[1]- نظريات في اللغة ،أنيس فريحة،دار الكتاب اللبناني،لبنان،ط1981،02،ص172

[2]- نحو التيسير-دراسة ونقد منهجي-،أحمد عبد الستار الجواري،(مر.س)ص11

[3]- في النحو العربي نقد وتوجيه،مهدي المخزوي،ص15

تخطئة منهج النحاة في أصول أخرى كالسماع والقياس ونظرية العامل[1]. وهذا أشمل مفهوم للتيسير النحوي، إذ تتجلى أهم مظاهر التيسير من خلال التقويم .

ـ التجديد:ورد في منتصف القرن العشرين عنوانا لعدد من الكتب منها كتاب شوقي ضيف (تجديد النحو)، والمراد به" فك الحصار عن التراث النحوي ليعود طليقا بعد الأسر، وبعث الحياة في المنهج النحوي ليعود غضا طريا بعد الجفاف في محاولة لإصلاحه، وتجديده في ضوء ضوابطه الفطرية [2]، دون المعالجات الكلامية، والتقييمات المنطقية التي التزمت الحدود والرسوم في الإعراب وعلاماته"[3].

إلا أن أتباع التقويم التجديدي يرون أن النحو خرج عن وظيفة التعبير باللغة عن طريق تركيبها وحصرها في جانب واحد منها، وهو الجانب الإعرابي. فقد " استقل النحو عند المتأخرين –كما كان منذ نشأته الأولى–بمعنى ضيق محدود: هو تغير أواخر الكلم بحسب مواقعها من التركيب، وهو الذي يُعرف بالإعراب، وغلب عليه هذا المعنى غلبة بلغت به مبلغ الجمود المنقطع الذي لا يكاد ينبئ بأن له علاقة واضحة بما سواه من علوم العربية من جهة، وبما له من علاقة بواقع الحياة التي يعبر عنها من جهة أخرى"[4].

إن اعتراض المجددين كان على اهتمام النحو بما هو في الأصل جزء من وظيفته (الإعراب)، والأصل في الإعراب أن يكون فرعا للمعنى، فلا يمكن حدوث تغير في الحركة الإعرابية إلا ويقابله تغير في المعنى.

ـ الإحياء: هو مصطلح ظهر كعنوان لكتاب إبراهيم مصطفى (إحياء النحو) في الثلث الأول من القرن العشرين، وشمل الإحياء ـ في رأيه ـ جميع ما استعصى من القواعد، وقد ميز "بين نوعين من القواعد: نوع لا تجد في تعليمه عسرا، ولا في التزامه عناء، ولا ترى خلاف النحاة فيه كبيرا، وذلك

---

[1]– ينظر:تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي،عبد الله بن حمد بن عبد الله الحسين،مذكرة دكتوراه،جامعة أم القرى،السعودية،1432، ص461

[2]– بمعنى الإتيان بنحو جديد دون الانسلاخ من القديم والعزوف عنه بل تفسيرا جديدا يلائم العصر ويبقى على القديم.

[3]– جهود الجواري النحوية بين الأصالة والتجديد ،ابراهيم أحمد سلام الشيخ عيد،مجلة جامعة المدينة العالمية(المجمع) ،ماليزيا، ،العدد15 ،2016ص384

[4]– نحو التيسير ،أحمد عبد الستار الجواري، (مر.س)ص22

كالعدد ورعاية أحكامه...ونوع آخر لا يسهل درسه، ولا يؤمن الزلل فيه، وقد يكثر عنده خلاف النحاة، ويشتد جدلهم :كرفع الاسم أو نصبه في مواضع من الكلام"[1].

أما المنهج الذي اقترحه في إحياء النحو هو " أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على معاني، وأن نبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها، ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلم وهو مانراه"[2].

من خلال هذه الاقتراحات يتجلى ميل أصحابها إلى أن أقوم منهج هو الذي نتخلى فيه عن جميع النظريات التي قام عليها النحو التقليدي وعلى رأسها نظرية العامل، ويعد كتاب إحياء النحو أولى المحاولات التكاملية الهادفة إلى تقويم النحو بصورته الإحيائية الإصلاحية.

ـ الإصلاح والتبسيط: ارتبط مفهوم الإصلاح بتخليص النحو من الشوائب، وإعادة عرضها عرضا قويما خاليا من كل ما يجعله صعبا من أبواب، وقد تردد هذا المصطلح على ألسن العديد من المهتمين بميدان التعليم عموما والنحو تحديدا، فجاء عنوانا لكتاب عبد الوارث مبروك سعيد (في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية)، أما التبسيط فجاء عنوانا لعدة مقالات ولعل أهمها كان لحسن الشريف(تبسيط قواعد اللغة العربية) الذي نشر في مجلة الهلال العدد 37،عام1938.

من أهم أهداف دعاة التقويم في صورته الإحيائية هو تسهيل النحو وتقريبه، واختصار أصوله، وتبسيط أسسه كونه أصل الشكوى لما اتصف به من جمود القواعد، وغموض المبادئ، ما دعا إلى بعثه من جديد باختصار قواعده. وقد اجتهد أصحاب هذا الاتجاه من خلال نقدهم لأصول العربية إلى بناء النحو العربي بطريقة تسهله، وتخرج به عن المسار الذي رسمه النحاة الأوائل، و الذين "اشتغلوا بفروع المسائل وشعبها عن جوهر وظيفته وحقيقة أمره حتى انحرف عن قصده وخرج عن غايته"[3] .

اتفقت آراء ومقترحات الميسرين والمجددين في الهدف، واختلفت في المنهج؛ وفي ذلك يقول عبد الرحمان الحاج صالح " وقد أدت عند بعض معاصرينا إلى الطعن فيما تركه لنا العلماء العرب حتى

---

[1]-إحياء النحو،ابراهيم مصطفى،مقدمة الكتاب،(مر.س)-هـ-

[2]- المرجع نفسه،ص49

[3]- نحو التيسير ،أحمد عبد الستار الجواري،(مر.س) ،ص16

الأولون الفطاحل منهم، فحاولوا أن يستبدلوا أوضاع النحو القديم بشيء تافه استعاروه من النحو التقليدي الأوروبي، وما استبدلوا في الواقع إلا مصطلحا بآخر يقل عنه قيمة ومدلولا؛ كما حاولوا أيضا تبسيط النحو، وهذا دليل واضح على التباس المفهومين المذكورين عليهم، إذ كيف يبسط النحو، وهو القانون الذي بُني عليه اللسان . ولا شك أنهم أرادوا تبسيط الصورة التي تُعرض فيها القواعد على المتعلم، فعلى هذا ينحصر التبسيط في كيفية تعليم النحو لا في النحو نفسه ؛ لأنه علم محض. وهل يُعقل أن يجحف بالعلم بحذف بعض قوانينه وعلله"[1].

في رأيه أن المفهوم الإجرائي المناسب والمتوافق مع مصطلح التيسير والتجديد هو تكييف النحو مع مقاييس التربية الحديثة عن طريق تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلمين، وكيفية تعليم النحو العربي.

كل هذه المصطلحات التقويمية تشترك في كونها محاولات طموحة لتطوير النحو وتسهيله تلبية لمتطلبات العصر؛ رغم إيجابيات هذه المحاولات إلا أنها لاقت نقدا من قبل بعض الدارسين وحُكمت بالفشل من طرفهم، كعز الدين المجدوب الذي توصل بعد تحليله لهذه المحاولات باختلافها في كتابه (المنوال النحوي) إلى الحكم عليها بالفشل، وحجته في ذلك أن أصحابها انطلقوا في قراءاتهم النقدية للتراث من منطلقات قاصرة تفتقر إلى تصور واضح للعلم، وغير موافق لمتطلبات التطبيقات التربوية من مبادئ، كما أنهم في تقويمهم انطلقوا من منطلقات سطحية تجعل من الهدف (الوضوح–البساطة–السهولة) أساسا في تقويم النحو متغاضين عن أصوله ومسائله وأبوابه، وجاعلين من نظام العوامل الهاجس الأول أمام تقويم النحو، وتجلى في ذلك تأثرهم بالمنهج الوصفي الذي تم إسقاطه على العربية، وزعمهم أن اللغة العربية بحاجة إلى هذا المنهج[2].

ثانيا:المحاولات التقويمية للنحو العربي قديما وحديثا:

إن الحاجة إلى تقويم النحو العربي ليست وليدة عصرنا هذا، ولكنها تضرب في أعماق التاريخ، وتتخذ صورا مختلفة وأشكالا متعددة، وتتفاوت هذه الصور والأشكال في مدى وفائها بتلبية هذه الحاجة.

[1]–أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي ، الحاج صالح عبد الرحمان،مجلة اللسانيات، الجزائر،العدد04، /1974، ص22

[2]– ينظر: المنوال النحوي العربي،عز الدين المجدوب، دار محمد علي الحامي،تونس ط01، 1998،ص47،45

ومن مظاهر هذا التقويم : أن بعضه يقوم على أساس من رفض بعض الظواهر اللغوية والنحوية، ومنه الذي يرتكز على دعامة من إلغاء بعض التقسيمات، أو يكتفي بتغيير بعض المصطلحات إلى مواقف أخرى قد تكون معقولة، ولكنها غير مقبولة لارتباطها المطلق بالفكر المنطقي الشكلي أو تسليمها الكامل بالفصل المرحلي التاريخي[1].

فكل المواقف التي اتخذها الأسبقون حيال الظاهرة اللغوية في معيارها واستعمال الإنسان لها تتبلور في أنها مواقف تقويمية تحرص على إرجاع المنحرف قويما والمعوج مستقيما، وفي أنها تقييمية تجري أحكامها في ضوء سُلم القيم الذي تستند إليه، وبهذا التقدير تنعت اليوم دراسات الأقدمين أو السالكين مسلكهم بأنها معيارية، والقصد أنها تحتكم إلى المعيار فترضخ الاستعمال إليه[2].

1- المحاولات التقويمية قديما:

إن التفكير بالتقويم التجديدي للنحو العربي أو الإصلاحي أو التيسيري ليس بجديد، كما أسلفنا، على النحو والنحاة رغم أن محاولة ابن مضاء تُعتبر المرجع الأساس لمن أراد تقويم النحو العربي بأية صورة من الصور إلا أنها ليست المحاولة الأولى والجديدة.

إن الباحث في التراث العربي القديم تتجلى له ملامح هذه الدعوات والمحاولات، ولعل محاولة ابن مضاء تميزت عنها جميعها بالجرأة في نقده لمعالم نظرية النحو العربي، إذ شهد النحو العربي كثيراً من مظاهر التيسير والإصلاح والتبسيط قبل ابن مضاء وبعده؛ وهي محاولات تتفاوت من العمق والبساطة. ولهذا يمكن تصنيفها إلى محاولات مباشرة ومحاولات غير مباشرة.

أ- المحاولات المباشرة:

أولى الأطروحات التيسيرية والتجديدية على صعيد البنية المعرفية للنحو العربي هو الطرح الذي قدمه عبد القاهر الجرجاني من خلال ربط النحو العربي بنظرية النظم، والتي عرفها في أسرار البلاغة وعمقها تنظيرا وتطبيقا في دلائل الإعجاز . ويُعبر عبد القاهر عن موقفه بقوله:«وأما زهدهم في النحو واحتقارُهم له وإصغارُهم أمرَه وتهاونهم به، فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم، وأشبه بأن يكون صدا عن كتاب الله وعن معرفة معانيه؛ ذلك لأنهم لا يجدون بُدا من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه؛ إذ كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو

[1]-ينظر: تقويم الفكر النّحوي،علي أبو المكارم، (مر.س)، ص03.

[2]-ينظر: اللّسانيات وأسسها المعرفيّة،عبد السلام المسدي، الدار التونسية،تونس،(دط)، 1986، ص26

الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيارُ الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يُعرضَ عليه»[1].

بهذا يكون عبد القاهر ببلاغته واهتمامه بالمعاني لم يسعى إلى الإلغاء والانفكاك من أسس النحو العربي من عامل وعلة وغيرها، بل تقوم نظرته التجديدية على رؤية تنظيمية تهدف إلى إعادة ترتيب أبواب النحو.

أما الأطروحة الثانية، فهي أطروحة ابن مضاء القرطبي في كتابه(الرد على النحاة)؛ فموقفه نقض وثورة على ماسبقها، ومقاربته من أكثر المقاربات النقدية الرافضة لأسس النظرية النحوية العربية، "فكانت ثورته على مناهج التفكير في النحو، فناقشها وقدم فيها رأيه واجتهاده"[2].

خرج ابن مضاء عن سابقيه الذين كانوا يدورون في فلك الخليل بن أحمد وسيبويه، وتجنب التبعية المطلقة، والتي اعتبرها مأساة العلم وحذر منها، داعيا إلى التبعية الواعية "تبعية الإفادة للانطلاق والفهم للمعرفة وتحصيل الزاد لرحلة الكشف، فتلك هي التبعية المطلوبة، تطوير لا جمود، تقدم لا وقوف، وتجديد بعد فهم"[3]..

فموقفه كان موقفا نافيا جريئا مباشرا، ومن ذلك عنون كتابه بـ (الرد على النحاة)، وجاء فيه " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو مايستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصبَ والخفض والجزمَ لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا(ضرب زيد عُمرا):أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب)..."[4] .

والأطروحة الثالثة: هي أطروحة ابن رشد الذي عاصر ابن مضاء، وكلاهما عاش في القرن السادس للهجرة، وكلاهما انشغل بالنحو رغم اختلاف أوجه الانشغال، فأحدهما (ابن مضاء)ارتبط بظاهر ابن حزم على مستوى الشريعة والعقيدة، والآخر (ابن رشد) ارتبط بفكر أرسطو على مستوى المنطق. فابن رشد فيلسوف وابن مضاء فقيه، وكانت لهذين العالمين الحظوة الكبرى في

---

[1]- دلائل الإعجاز ، الجرجاني عبد القاهر،تح:محمود محمّد شاكر،مكتبة الخانجي،القاهرة،مصر،ط05 ،2004،ص 28

[2]-أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللّغة الحديث ، محمد عيد ، عالم الكتب، القاهرة،مصر،ط04 ،1989،ص36

[3]- المرجع نفسه ،ص47 .

[4]- الرد على النحاة ،ابن مضاء القرطبي ،تح:شوقي ضيف،دار المعارف،القاهرة،مصر،ط2، 1982،ص24

العصر الحديث عندما أثيرت مسألة تيسير النحو لابن مضاء القرطبي خاصة بعد تحقيق كتابه (الرد على النحاة)، في الوقت الذي كان كتاب ابن رشد (الضروري في صناعة النحو) في حكم المفقود؛ إلا أن اكتشافه قلب الموازين " ليجد القارئ نفسه بإزاء مذهب آخر؛ مذهب لا ينادي بثورة على نظرية العامل بل يطرح بعمق مسألة بنية النحو العربي ذاتها، ويرى أن السبب فيما في النحو العربي من صعوبات إنما مرجعه إلى طريقة التأليف فيه"[1].

ومن هنا فإن الحراك داخل البنية التأسيسية والمعرفية للنحو العربي استمر في القرنين الخامس والسادس الهجريين، لكن النهر العظيم ظل يجري؛ وما شكل ذلك البحر سوى محطات صغيرة لن تستطيع أن تحول المجرى أو تستوقفه لتأخذ مكانها فيه حتى جاء العصر الحديث، واكتشف الباحثون كتابي(الأسرار والدلائل) لعبد القاهر الجرجاني، ووقع شوقي ضيف على كتاب ابن مضاء، وظهر كتاب (الضروري في صناعة النحو) لابن رشد، ومن خلال هذه الأطروحات اتضحت الغاية التيسيرية لتبسيط النحو العربي حتى يسهل تعلمه وتعليمه؛ فهي أطروحات نقدية للنحو من جانبه التعليمي، يُلمس فيها البعد عن الجوانب التنظيرية للتراث النحوي.

لم تهدف هذه المحاولات إلى محاكاة التفكير العلمي بل كان يُسعى من خلالها إلى تقريب الفهم واختصار النحو لمتعلميه، ولعل آراءهم بمثابة أسس مهمة لبناء منهج نقدي للنحو، ويمكن عد هذه الأفكار أقرب المحاولات النقدية والتقويمية منها إلى النضج الفكري . وهذه أكثر الأطروحات عبقرية وتميزا.

ب)– المحاولات غير مباشرة:

على غرار هذه المحاولات المباشرة يُلمس محاولات غير مباشرة لم تدع إلى حذف لأحد أبواب النحو، بل دعت إلى تقديم ما يُحتاج إليه من النحو بيسر، وقد تجلت في مقولات أصحابها، كما هو الحال عند الجاحظ الذي يقول:"وأما النحو فلا تشغل قلبك منه إلا بقدر مايؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه، وشعر إن أنشده، وشيء إن وصفه،

[1]–مقاربتان في نقد نظرية النحو العربي–قراءة تحليلية في أطروحتي ابن رشد وابن مضاء ،أبودلو أحمد محمد ،مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، ،المجلد14،العدد01،2017، ص385

وما زاد على ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به، ومُذهل عما هو أردُّ عليه منه، من رواية المثل والشاهد والخبر الصادق والتعبير البارع"[1].

ويماثله رأي خلف الأحمر الذي يرفض العلل والتطويل في المسائل النحوية، يقول:"لما رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل، وأغفلوا مايحتاج إليه المتعلم المتبلغ في النحو من المختصر والطرق العربية، والمأخذ الذي يخف على المبتدئ حفظه ويعمل في عقله ويحيط به فهمه، فأمعنت النظر والفكر في كتاب أُؤلفه وأُرجع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلم عن التطويل، فعملت هذه الأوراق ولم أدع فيها أصلا ولا أداة ولا حجة إلا أمليتها فيه"[2].

ويعد كتاب (اللمع في العربية) لابن جني من أمهات كتب العربية، والذي قام بشرحه العديد من علماء النحو، وقد وصفه صاحبه باللطافة فقال:"وكتابي اللمع في العربية وإن كان لطيفا"[3]، ويتضح للناظر في هذا الكتاب أن ابن جني حرص حرصا شديدا على اختصار العبارة، والبعد ما أمكن عن التفريعات والخلافات النحوية، وأراد أن يقدم كتابا مختصرا مفيدا للمتعلمين، فلا يُرى في هذا الكتاب غموض، وعلى الرغم من الإيجاز، فهو غير مخل، بل كان كتابا سهل العبارة واضح المقصد كما يقول الأصفهاني في شرحه لكتاب اللمع[4].

2- المحاولات التقويمية حديثا:

بدايات المحاولات التقويمية في العصر الحديث كانت متأثرة بمنجزات التراث النحوي العربي وبعلمائه المجددين، ثم تلتها المرحلة الثانية والتي كانت بتأثير معطيات اللسانيات الحديثة.

هذه الدعوات والاتجاهات كان تقويمها تيسيري يرمي إلى إيجاد الكتاب المبسط الذي يجعل المتعلم يكتسب النحو وقواعده بطريقة سهلة؛ خاصة أن الكتب التي كانت معتمدة آنذاك في تعليم العربية هي الآجرومية والألفية وغيرها، ولا يخفى على أحد ما تحمله تلك الكتب من تعقيد، وخاصة في المراحل التعليمية الابتدائية ما جعل من الضروري تأليف الكتب المبسطة والسهلة التي

---

[1]- رسائل الجاحظ، أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ،تح:عبد السلام محد هارون، مكتبة الخانجي،مصر، ج03،ص38

[2]- مقدمة في النحو،خلف الأحمر ،تح:عز الدين التنوخي، دمشق،سوريا،دط،1961،ص33

[3]- شرح اللمع للأصفهاني ،أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي ،تح:ابراهيم بن محمد أبو عبادة ،إدارة الثقافة والنشر، المملكة السعودية ،ج1 ،1990،ص34

[4]- المرجع نفسه،ص36

تريح طالبيه وترفع عنهم ثقله وعناءه، ويعتبر عبد الستار الجواري أكثر من مال إلى إصلاح النحو وتيسيره بطريقة تسهله لطالبيه، فنجد صورة التقويم التيسيري عنده بمعنى"التسهيل، والاختصار ، وتذليل الصعب من مباحث النحو، وتمهيدا للوعر من مسالكه"[1].

تنوعت الدعوات الحديثة التي هدفت إلى تقويم النحو العربي وبنائه والحفاظ عليه بما يتناسب مع طالبيه والتطور الفكري حديثا، فمنها ما اتسم بالفردية كمحاولة رفاعة الطهطاوي، وإبراهيم مصطفى، وعبد المتعال الصعيدي، وشوقي ضيف، ومصطفى جواد، وإبراهيم السامرائي، ومنها ما كان جماعيا كالمؤتمرات والمجامع اللغوية ونجد منها:

محاولة وزارة المعارف المصرية:

تميز التقويم فيها بالرسمية، حيث كونت هذه الوزارة لجنة تقوم على تيسير قواعد النحو، كان قوامها ثلة من الباحثين"الأستاذ المرحوم أحمد أمين، والأستاذ إبراهيم مصطفى، وعلي الجارم، ومحمد أبو بكر إبراهيم، وعبد المجيد الشافعي لتبحث المشكلة نفسها"[2]، وقد انطلقت اللجنة في تقويمها من ثلاث مآخذ في العربية وقواعدها:

-وجود فلسفة حملت القدماء على الافتراض والتعليل والإسراف في ذلك.

-إسراف في القواعد نشأ عنه إسراف في الاصطلاحات.

-إمعان في التعمق العلمي باعد بين النحو والأدب.

وأهم الأسس التقويمية التي اقترحتها اللجنة من خلال النظر في هذه المآخذ ما يلي:

1-الاستغناء عن الإعرابين المحلي والتقديري، واعتبار حركات الإعراب أصلية كلها حسب مواضعها، وأن يكون لكل حركة لقب واحد في الإعراب والبناء وأن يكتفي بألقاب البناء.

2-اقترحت تسمية المسند إليه بالموضوع والمسند بالمحمول، وهي تسمية مأخوذة من علم المنطق.

3-ارتأت إلغاء الضمير المستتر جوازا أو وجوبا، وأن يدرس موضوع التعجب، والتحذير والإغراء على أنها تمثل بعض أساليب اللغة العربية.

---

[1]- نحو التيسير ،أحمد عبد الستار الجواري(مر.س)،ص15

[2]- آراء في العربية ،عامر رشيد السامرائي،مطبعة الإرشاد،بغداد،العراق،دط،دت،ص108

4-اقترحت أن تُترك مواضيع الصرف لما فيها من إرهاق للمبتدئين، على أن يدرسها من يريد التفقه في اللغة العربية[1].

رغـم مـا لقيتـه مقترحـات وآراء اللجنـة مـن جـدل واسـع وردود ونقاشـات بـين ملتـزم بطـرق القدامى ورافض الخروج عنها، ومن ارتضى بما جاءت به اللجنة مع رفض بعضه وقبول بعضه، ومن أتـى بالجديـد مـن خـلال ذلـك، إلا أن نتـائج مـا عملـت عليـه الـوزارة مـن "تبسـيط قواعـد النحـو والصرف والبلاغة فيما أخرجت من الكتب كان له نتائج مرضية، وبما أن هذه الخطوة التي خطتها الـوزارة في الماضـي لم تكـن كافيـة، إذ أنـه لـوحظ أن صـعوبة قواعـد النحـو والصـرف والبلاغـة لا تـزال قائمة، وأن المعلمين والمتعلمين يبذلون جهدا كبيرا ووقتا طويلا في تعليمها وتعلمها ولا يصلون بعد هذا كله إلى نتائج تتفق مع ما يصرف من زمن وجهد"[2].

مجمع اللغة العربية بمصر عام 1945:

لعبت المجامع اللغوية عامّة دورا مهما في تطوير اللغة العربية وتيسير قواعدها، ومجمع اللغة العربية المصري من بين أربع مجامع اشتركت معه في التوجه، وهو حماية العربية والحفاظ عليها (المصري-السوري-العراقي-الأردني)، وتميز عنها مجمع مصر كونه عقد مؤتمرا في القاهرة عام 1945 لمناقشة ما اقترحته لجنة وزارة المعارف حول التقويم التيسيري للنحو العربي، وأصدر قراراته التقويمية على أساسين هما:[3]

-أن جميع تلك المقترحات (وزارة المعارف)صالحة للمناقشة والمراجعة.

-أن كل رأي يؤدّي إلى تغيير في جوهر اللغة وأوضاعها العامة لا ينظر فيه، ومن هنا أصدر المجمع رأيه كالتالي:

1-الموافقة على فتح باب الأساليب في النحو كالتعجب والإغراء والتحذير.

2-الموافقة على الاستغناء عن الإعراب المحلي والتقديري.

3-عدم تقدير الضمائر المستترة جوازا ووجوبا، وزاد فيها عدم تقدير العائد إلى الاسم الموصول.

---

[1]- آراء في العربية ،عامر رشيد السامرائي،(مر.س)،ص109

[2]- مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب،أمين الخولي،دار المعرفة،ط01، 1961،ص32

[3]-ينظر:الدراسات اللغوية في العراق،عبد الجبار جعفر القزاز،كلية الآداب،جامعة بغداد،العراق،1979،ص151

محاولة مؤتمر مفتشي اللغة العربية:

كان ذلك عام 1957 ومن أهم المواضيع التي بث فيها المؤتمر نجد:(الاتجاهات الحديثة في طرق تدريس النحو-مناهج البحث النحوي-الاتجاهات الحديثة في تيسير النحو-المسند إليه والمسند-الضمائر في اللغة العربية-حلول الجملة محل المفرد-التكملة-الأساليب في دراسة النحو-الترتيب بين أجزاء الجملة والجملة الموجزة-إلغاء الإعراب التقديري والمحلي-الأسس التربوية والنفسية للاتجاهات الحديثة في تيسير النحو).[1]

إلا أن هذا المؤتمر لم يخرج بحلول، ما جعل الأستاذ علي النجدي ناصف يقول في ذلك:

«.. مثل تلك المؤتمرات والدراسات التي لا تخلو من الارتجال، تؤدي إلى البلبلة وإضاعة الوقت بدلا من الفائدة، ويقترح أن يغلق هذا الباب؛ لأن الاستقرار على كل حال أبرك ثمرة، وإذا كان في النحو شيء لا نتبينه الآن، فإن رجال العربية وهم بحمد الله كُفاة متخصصون أحق أن يتداركوه مع الأيام وعلى نور من التجربة والمعاناة لا على حدس من وهم واهم أو خيال متخيل، فيكون الإصلاح أو التجديد استجابة لداعية مقتضية وتحقيقا لحاجة ملحة».[2]

التفت الباحثون العرب حديثا إلى النحو مبكرا مشتغلين بتيسيره وإحيائه وتجديده، وقد استند بعضهم إلى التراث كما فعل شوقي ضيف، وانطلق بعضهم من نظرته الخاصة كما نرى عند إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي وغيرهما، على أن هذه الجهود جميعها لم تفد الإفادة اللازمة من النصوص التراثية التي أشرنا إليها، وربما كان وراء هذا التقصير تأخر ظهور بعض هذه النصوص، فإذا كان كتاب (الرد على النحاة) قد نشر في أواخر النصف الأول من القرن العشرين عام1947، فإن كتاب ابن رشد لم يُعرف إلا قبل عقدين من الزمن عام 2000م، في طبعة متواضعة صدرت في موريتانيا تلتها طبعة أخرى في القاهرة عام 2002، وقد يرجع التقصير إلى الانشغال بالنظريات اللغوية الغربية، ومناهج الدرس اللغوي العربي التي ظهرت مبكرا مع مطلع القرن العشرين، وما حملته من إبهار غشى العيون. فقد انشغل كثير من الباحثين بالمنهج الوصفي ثم المنهج التوليدي التحويلي على أن جهود المحدثين في التجديد ظلت في مجملها تتراوح بين اجترار القديم ومقولاته وأَسْر الحديث واتجاهاته.

---

[1]- آراء في العربية،عامر رشيد السامرائي،(مر.س)،ص110

[2]- المرجع نفسه،ص110

ثالثا: اللسانيات العربية(التأسيس والاتجاهات):

1- مفهوم اللسانيات العربية:

إذا كان مصطلح اللسانيات يُحيل إلى العلم الذي يدرس اللغة دراسة علمية، فإن مصطلح اللسانيات العربية يُضيق مجال اللسانيات عامة، فيتحدد بمجال معين وهو العربية، ومكان معين هو الوطن العربي، ويختص بتفكير الباحثين والدارسين العرب كافة وكل ما يصدر من بحوث لسانية تربط العلم الأصلي(اللسانيات)بعلوم العربية، لذلك " فاللسانيات العربية تتناول كل ما يكتب في اللسانيات باللغة العربية، سواء أتعلق الأمر باللسانيات العامة أم لسانيات العربية أو لسانيات أية لغة من اللغات الطبيعية"[1].

إن اللسانيات العربية: هي ذلك العلم اللغوي الذي كتبه وأنجزه اللغويون العرب المعاصرون من تأمل لساني، وتفكير، وكتابة، وهي ذلك الاعتناء بعلوم اللغة التي تختص بالعربية، وتتخذها موضوعا للدراسة والتحليل سواء أنجزه عرب أم أجانب، فهي إذن " تشتغل مختلف مستويات التحليل باللغة العربية موضوعا لها."[2]

يرى مصطفى غلفان أنه من الواجب التفرقة بين مصطلحي لسانيات العربية واللسانيات العربية؛ لأن الأولى(لسانيات العربية):تهدف إلى الاشتغال باللغة العربية ووصفها في نسقها القديم أو نسقها الحديث أو نسقها الوسيط، وكذلك العمل على الفكر المتصل بهذه اللغة، ولسانيات العربية لا تتحدد باللغة المكتوبة بها، إذ يمكن أن تكون لغة غير العربية، بقدر ما تُحدد باللغة موضوع الوصف. أما اللسانيات العربية: فهي ذات مجال مختلف وأوسع، إذ يمكن أن تشمل ما هو مكتوب من اللسانيات الأجنبية[3].

لذلك ينبغي أن نُكوّن ونُشكّل فكرا عربيا في اللسانيات وليس فكرا لسانيا نفرضه على اللغة العربية، وهذا يفرض على الباحثين والمفكرين العرب إيجاد الإطار العربي اللساني ثم إيجاد المضمون اللساني، ومحاولة تطويره وصياغته يختلف تماما عن ترجمة نظرية لسانية ووضعها في إطار عربي، فإن

---

[1]- اللسانيات العربية-أسئلة المنهج،مصطفى غلفان، دار ورد الأردنية، عمان، ط01، 2013،ص46.

[2]- المرجع نفسه،ص46.

[3]-اللسانيات العربية-أسئلة المنهج (مر.س)، ص 47.

الفرق بين صياغة نظرية عربية لسانية وترجمة لسانية ووضعها في إطار عربي، هو فرق في النوعية اللغوية[1].

والتفكير اللغوي العربي الحديث يحتفي بعبارة (اللسانيات العربية)؛ لأنها تجمع بين منجزات الدرس اللساني الحديث والدرس اللغوي العربي القديم بوجه مخصوص . ونحن في هذا البحث ينصبّ اهتمامنا على اللسانيات العربية، وقد تناولت فاطمة الهاشمي بكوش اللسانيات العربية من منظور المؤلفات والدراسات بقولها:" إن الحديث عما يُعرف باللسانيات العربية أو الدرس اللساني العربي الحديث، ينبغي أن يقتصر على جملة المؤلفات والدراسات اللسانية التي ألفها لسانيون عرب منذ منتصف الأربعينيات من القرن العشرين، وفيها تبنوا مناهج النظر اللساني الغربي الحديث؛ والمقصود بالمناهج الحديثة هنا تلك التي تأسست مع البنيوية، ومع كتابها الأساسي (دروس في اللسانيات العامة) للساني السويسري فردينان دي سوسير"[2].

2-المنهج في الدرس اللساني العربي :

شهد الدرس اللساني العربي قصورا منهجيا كبيراً، خاصة في بدايات النشأة؛ لأنها تمثل مرحلة التأسيس، لكن الإقرار بضعف تجربة اللسانيات العربية لا يعني " التقليل من الأهمية التاريخية للغويين واللسانيين العرب أو الاستنقاص من تكوينهم العلمي وكفاءاتهم الشخصية، وهم الذين كان لهم السبق التاريخي في الدعوة إلى تبني مناهج جديدة في دراسة اللغة العربية مُواكبة لما وصل إليه البحث اللساني الحديث؛ لكن على الرغم من المجهودات التي قام بها هؤلاء الرواد العرب فإن اللسانيات، باعتبارها ميدان بحث علمي منظم، لم تتمكن بعد من فرض حضورها المعرفي والمنهجي في حضن الثقافة العربية الحديثة، ولاسيما ما يتعلق بتجديد دراسة بنيات اللغة العربية"[3].

ولمعرفة القصور المنهجي في الدرس اللساني العربي وجب أولا تحديد أبعاد مقومات اللسانيات وأسسها التصورية ومفاهيمها الإجرائية. لذلك يتطلب التعامل مع اللسانيات في الثقافة العربية في المرحلة الأولى القيام بشيئين اثنين:

أولا:توضيح طبيعة التحليل اللساني.

---

[1]- ينظر: اللسانيات العربية-أسئلة المنهج،مصطفى غلفان(مر.س) ،ص46

[2]- نشأة الدّرس اللّساني العربيّ الحديث ،فاطمة ،الهاشمي بكوش، (مر.س)، ص12.

[3]- اللسانيات العربية-أسئلة المنهج،مصطفى غلفان،(مر.س)ص48.

ثانيا:بسط المنطلقات النظرية والمنهجية الجوهرية في اللسانيات.

فلا ينبغي أن يُنظر إلى اللسانيات في الثقافة العربية على أنها استمرار للبحث اللغوي العربي القديم، والأصح أنها كانت نتيجة الانفتاح المعرفي الذي عرفه العالم العربي منذ منتصف القرن التاسع عشر على الدرس اللساني الغربي، وقد تم ذلك " في إطار ما أصبح شائعا تحت عبارة: إعادة قراءة التراث اللغوي أو إعادة التشكيل؛ أي تأويل الموروث اللغوي العربي وفهمه فهما جديدا في ضوء ما تقترحه اللسانيات من نظريات."[1]

إن أزمة اللسانيات العربية هي أزمة منهج بالدرجة الأولى، وهي أزمة تأسيس وتأصيل في المنطلقات الفكرية والنظرية والمنهجية، وهذا ما أدى إلى نتائج متفاوتة الأهمية بالنسبة إلى الدرس اللساني العربي. ويلاحظ متتبع خطاب اللسانيات العربية الحديثة أنه خطاب يعيش تحت هيمنة مزدوجة:[2]

1 ـ هيمنة التراث اللغوي العربي القديم.

2 ـ هيمنة اللسانيات الغربية الحديثة .

وهذا ما يجعل الخطاب اللساني العربي الحديث يفرز إشكالات متعددة ومتناقضة من العوائق المادية والصورية، ويَنتج عن الهيمنة المزدوجة مواقف متباينة في تصور طبيعة العمل اللساني وهدفه، وهذه المواقف هي:

1 ـ التشبث المطلق بالتراث اللغوي العربي القديم.

2 ـ التبني الحرفي للنظريات اللسانية الغربية الحديثة.

3 ـ التوفيق بين التراث والنظريات اللسانية الحديثة.

[1]- اللسانيات العربية-أسئلة المنهج،مصطفى غلفان،(مر.س)،ص16

[2]- المرجع نفسه، ص49.

3- كتابة اللسانيات العربية(المواقف والاتجاهات):

النحو العربي لـبّ التراث اللغوي العربي وجوهره، وهو البؤرة المركزية لتأسيس اللسانيات العربية الحديثة، وقد ظهرت دراسات متعددة، تحمل في مضامينها الكثير من عناصر التكامل. ويمكن أن نصنف هذه الآراء كاتجاهات وخطابات، وجهها أحمد المتوكل إلى الفرق التالية[1]:

1 ـ فريق ولى وجهه شطر الغرب، يمتدح آراء لغوييه، ومناهج منظريه، ويبلور مقدرتها الوصفية والتفسيرية على اللغة العربية.

2 ـ فريق يُرتل قواعد النحو العربي الموضوعة في عصر الجمود، مُتصاما عما يُكتب أو يقال في ميدان الدرس اللغوي الحديث.

3 ـ فريق يعمل على إيجاد نظريات ونماذج صالحة لوصف اللغة العربية، وترميمها في ضوء الدراسات اللسانية الحديثة.

وقد تعددت المواقف وتلونت الاتجاهات في التعامل مع التراث اللغوي العربي، ومنه النحو العربي، لكنها بقيت محصورة في ثلاثة اتجاهات أساسية[2] :

1 ـ نقد التراث العربي إلى حد الاستهجان، والدعوة إلى الحداثة والتجديد؛ أي القطيعة مع التراث.

2 ـ التعصب إلى التراث العربي، والتسليم بما جاء فيه جملة وتفصيلا.

3 ـ محاولة التوفيق بين منجز التراث اللغوي العربي ومعطيات الدرس اللساني الحديث.

من خلال هذه المبادئ والمواقف المتباينة فيما بينها للسانيين العرب يمكن تصنيف الكتابة اللسانية العربية إلى ثلاثة أصناف:

أ)-الكتابة اللسانية التمهيدية:

يمكن حصرها في جملة المحاولات الكتابية الرامية إلى إطلاع القارئ العربي على ما يُستجد في اللسانيات ومناهجها، وتمثله الكتابات التي عنيت بتطبيق المناهج اللسانيّة الحديثة على اللغة العربية.

---

[1]-ينظر: نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني، المتوكل أحمد، مجلة كلية الآداب(الرباط)، المغرب، العدد الأول، 1977م، ص 11.

[2]-ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، المؤسسة الوطنية للفنون الطبيعية، وحدة الرغاية، الجزائر، ط1 . 2007م، ص12 . 14.

ويرى مصطفى غلفان أن هذه الكتابات بقيت حصرا على النظري، ولم تنزل جانب التطبيق نتيجة عدة أزمات واجهها البحث العربي ولعل أهمها: " ادعاء العلمية او المنهجية، وهذه الظاهرة تأخذ أشكالا متعددة من تصور خاطئ للعلم إلى تصور خاطئ للفرضيات العلمية إلى تصور خاطئ لما يعتبر تطبيقا ما، وبالفعل فإن خطابنا اللساني العربي الحديث المحمل بهذا النوع من التصورات الخاطئة للعلم والمنهج وللنظرية والتطبيق، والمواقف الفكرية الملتبسة ليس بإمكانه أن يقدم شيئا جديدا في دراسة اللغة العربية من منظور لساني، أو أن يسهم كثيرا في نشر وعي لساني حداثي يتجاوز حدود ماهو معروف في الثقافة اللغوية العربية منذ مئات السنين"[1].

أسهمت اللسانيات التمهيدية في تقدم البحث اللساني العربي في مناحي كثيرة، رغم الهفوات والارتباكات التي تسبب فيها عدم الإدراك التام للمعنى العلمي الدقيق للسانيات، إضافة إلى عدم التحديد الدقيق لموضوع علم اللغة. فالمتفحص لهذه الكتابات التمهيدية يجد أنها حددت موضوع هذا العلم بشكل شمولي واسع؛ أي دراسة اللغة في إطارها العام اجتماعيا وتاريخيا ونفسيا وحضاريا.

ومما ميز هذه الكتابات المنحى الوصفي بعيدا عن تقنيات التحليل اللساني التي تتوسل بها اللسانيات جانبها العلمي، كما أن هذه الكتابات التمهيدية لم تواكب النظريات اللسانية الحديثة التي تميزت بالتجدد وخاصة النحو التوليدي والوظيفي، فتكاد هذه الكتابة تنحصر على البنيوية.

ب)–الكتابة التراثية:

تسعى هذه الكتابة للتوفيق بين التراث وما يستجد في اللسانيات الحديثة، وتعرف بـ (إعادة قراءة التراث)، إذ تولدت نتيجة الانفتاح على الغرب، ولعل ما يصطلح عليه بإعادة قراءة التراث اللغوي" ليس وليد لحظة الاحتكاك باللسانيات الغربية بل يمكن أن نرده إلى:

– محاولة قراءة النحو العربي من الداخل، وإعادة النظر في أصوله ومفاهيمه الأساسية، وقد كان ابن مضاء القرطبي سباقا لهذا في كتابه الرد على النحاة.

– قراءة المستشرقين من منطلق المقارنة بين النحو العربي والنحو الغربي القديم، وأبرز مؤلف يمكن ذكره في هذا المجال (فيلولوجيا اللغات السامية)لبروكلمانBrockelmann .

[1]– اللسانيات العربية–أسئلة المنهج،مصطفى غلفان(مر.س)، ص13

– وأخـيرا قـراءة النحـو العـربي انطلاقـا مـن بنيويـة دي سوسـيرdeSaussure في أوروبـا، والبنويـة الأمريكيـة لبلومفيلـدBloomfield، وكـذا التيـار التوليـدي التحـويلي فيمـا بعـد؛ وهـذا مـا تمثلـه الكتابات التي كانت تهدف إلى عرض اللسانيات الغربية على القارئ العربي ترجمة وتأليفا.

والملاحظ أن هذه الدراسات في مجملها لم تخرج عن مضامين وأهداف الدراسات اللغوية العربية القديمة، بل كانت خاضعة خضوعا تاما للتراث بتركيزها على إعادة إنتاج الموروث اللغوي/النحوي؛ لأن مقولة التراث " تستند عند عامة المفكرين العرب إلى مبدأ ثقافي، منه تستقي شرعيتها وصلابتها في التأثير والتجاوز، وهي بهذا الاعتبار لحظة البدء في خلق الفكر العربي المعاصر والمتميز، فلا غرابة أن تعد قراءة التراث تأسيسا للمستقبل على أصول الماضي بما يسمح ببعث الجديد عبر إحياء المكتسب."[1]

وكان الاهتمام بتفوق النظرية النحوية العربية نابعا من إيمانهم" بوجود نظرة لغوية ونحوية علمية في التراث العربي، وهي في حاجة إلى تسليط الضوء عليها وإعادة تفعيلها"[2]. علما أن الاتصال بالتراث اللغوي والنحوي والاتصال بالمناهج اللسانية الحديثة يعتبر أولوية وواجبا منهجيا وعلميا، وذلك باعتماد التأويل للنصوص واستنطاقها بمعزل عن سياقها، فتهتم بالتراث في إطار ما دون النظر إلى لحظاته التاريخية، فهي تختار المقروء وتستهدفه في إطار معين، وتخرجه من سياقه التاريخي لتسقطه في صورته الجديدة على الماضي والمستقبل.

وغاية هذه الكتابات التوفيق بين التراث اللغوي والبحث اللساني الحديث، أي" تأويل التصورات اللغوية العربية القديمة من منظور البحث اللساني الحديث، والتوفيق بين التصورات اللغوية القديمة من منظور البحث اللساني الحديث والتصورات اللغوية القديمة والنظريات اللسانية الحديثة، وإخراج التراث في حلة جديدة تبين قيمته التاريخية والحضارية بالتأكيد على احتوائه للمضامين اللسانيات الجديدة"[3].

[1]– التفكير اللساني في الحضارة العربية،عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب،تونس، ط02، 1986،ص12

[2]–النظرية النحوية العربية واللسانيات المعاصرة: قراءة في ثنائية القطيعة والامتداد، محمود رزايقية، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، مجلد: 10، عدد:02، 2021م، ص 242.

[3]– اللسانيات العربية–أسئلة المنهج،مصطفى غلفان(مر.س)، ص62

ج) ـ الكتابة اللسانية العربية الحديثة:

وفـدت اللسـانيات الحديثـة إلى الثقافـة العربيـة منـذ زمـن، مـن خـلال البعثـات العلميـة، وقـد "استطاعت الكتابة اللسانية المتخصصة أن تتمثل الاتجاهات اللسانية الكبرى المعروفة في المشهد اللساني العام–الوصفية واالتوليدية التحويلية والوظيفية(وظيفية سيمون ديك)، وإن كنا نسجل شبه غياب لأحدث الاتجاهات اللسانية–اللسانيات العرفانية–غير أن تعامل اللسانيين مع هذه المعرفة الوافدة لم يكن ليسير على وتيرة واحدة بل تم بكيفيتين مختلفتين؛ إحداها قائمة على الجمع بين النظريات اللسانية قديمها وحديثها في معالجة ظواهر اللغة العربية، والثانية قائمة على تبني نظرية لسانية حديثة معينة، والاشتغال في إطارها مع التقيد بشروطها العلمية والمنهجية، وفي كلتا الحالتين سعى اللسانيون العرب إلى تطوير البحث اللساني العربي وحتى العالمي"[1].

4–المناهج اللسانية العربية الحديثة:

تعددت مجالات الدراسات اللغوية العربية الحديثة ما أدى إلى ظهور مجموعة من المناهج مثّلها مجموعة من الباحثين العرب اختلفت بحسب آراء أصحابها، ووجهات نظرهم. فكل منهم تأثر بنظرية من النظريات أو مدرسة من المدارس، فتجلت ميوله في دراسته. ومن خلال دراساتهم تلمس إدراكه لأهمية دراسة اللغة العربية في إطار الدراسات اللسانية الحديثة. ويمكن تقسيم اتجاهات اللسانيين العرب بحسب المنهج المتبع إلى ثلاثة مناهج:

أ)ـ المنهج التأصيلي:

يتجه أصحاب هذا المنهج إلى تأصيل التراث العربي القديم وإعادة تفعيله، وخاصة النظرية النحوية العربية من خلال مقابلتها مع النظريات اللسانية الحديثة. حيث "يحاول المنهج التأصيلي الكشف عن جوانب من التفكير اللغوي عند العرب تتفق وعلم اللغة الحديث، سعيا وراء تأصيل هذا التراث وفق نظريات علم اللغة، تمهيدا للكشف عن نظريته الأصلية، وقد أصاب حلمي خليل عندما عد نهاد الموسى أصدق من يمثله"[2].

[1]– اللسـانيات العربيـة ورهانـات التّموقـع الإبسـتيمي، نسـيمة قطـاف، مجلـة آفـاق للعلوم،جامعـة زيـان عاشور،الجلفة،العدد12،المجلد08،جوان2018، ص269

[2]– نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين،حسن خميس سعيد الملخ (مر.س)، ص242

اهتم العرب بلغتهم كل الاهتمام ما يجعل الرجوع إلى التراث العربي بكل مرجعياته بمثابة تأصيل للبحث اللساني الحديث، "فمبدأ استلهام التراث يتنزل لدى العرب في عصرنا منزلة مُولد التأصيل الفردي الذي بدونه يظل الفكر العربي سجين الأخذ محظورا عليه العطاء"[1].

نجد عبد الرحمان الحاج صالح اهتم بمفهوم الأصالة، واعتمدها كأساس في دراسته للتراث العربي، وهو لا يؤيد كثيرا من المثقفين في فكرة أن الأصالة تقابل الحداثة، إذ يرى أنها بمثابة المبدع الذي يأتي بالجديد يقول:" أما الأصالة فإننا لا نشاطر نظرة الكثير من المثقفين عندما يقابلون هذا المفهوم بالحداثة أو المعاصرة، فإن الأصالة تقابل في الحقيقة التقليد أيا كان المقلَّد المحتذى به، سواء كان العلماء العرب القدامى أو العلماء الغربيين، إذ الأصيل هو الذي لا يكون نسخة لغيره، فكأن هؤلاء المثقفين بجعلهم الأصالة في مقابل المعاصرة لا يتصورون هذه الأصالة إلا بالرجوع إلى القديم. فالأصيل في الواقع هو المبدع الذي يأتي بشيء جديد لم يُسبق إليه مهما كان الزمان الذي يعيش فيه، والأصالة في زماننا هذا، وعلى هذا الأساس هي الامتناع من تقليد الغربيين خاصة"[2].

فالباحث الأصيل في نظر الحاج صالح يبتعد عن التقليد الأعمى دون تمحيص وتدقيق فيما يتلقاه من مقولات علمية. وقد توصل حسن الملخ إلى أن عبد الرحمن الحاج صالح اتبع في البرهنة على إيمانه بدقة النظرية النحوية العربية عند النحاة المتقدمين بطريقتين:[3]

أولاهما:تتبُع تاريخ علم اللسان من أقدم الإشارات التاريخية له حتى العصر الحديث، ورصد التطور النظري المنهجي في كل عصر، وكان هدفه من هذا التتبع التأريخ لتطور علم اللسان البشري، وإثبات أن نظرية النحو العربي عربية في أصولها وجذورها.

أما الطريقة الثانية:فتتمثل في تحديد الأصول أو الأنظار العلمية التي بنى عليها نحاة العربية نظرية النحو العربي، وهي الأنظار التي توصل إليها علم اللسان الحديث لاسيما في المدرسة التحويلية، فهو يرى أن هذه الأنظار منطلقات النحاة الأوائل كالخليل وسيبويه في الدرس النحوي.

---

[1]- التفكير اللساني في الحضارة العربية،عبد السلام المسدي(مر.س)، ص12

[2]- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،عبد الرحمان الحاج صالح، موفم للنشر،الجزائر،ج01، 2012،ص11

[3]- ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، الملخ حسن خميس، دار الشروق للطبع، عمان، الأردن، ط1 ، 2000م، ص 249-250

ب)- المنهج الوصفي التقريري:

الوصفية في حقيقتها: منهج في النظر والتحليل؛ أي أنها أسلوب، ولهذا فلا توصف من حيث المبدأ بالفساد أو الصلاح، وإنما نتيجتها تظهر من خلال الفعل التطبيقي . وتتلخص نظرة الاتجاه الوصفي في أنه يعتبر " دراسة اللغة دراسة شكلية خارجية، هي المنهج الأسلم في وصفها نحويا وصرفيا وصوتيا؛ لذلك ينفرون من التعليل القائم على التأويل والتقدير والمُقايسة العقلية لا الشكلية بين ظاهرتين أو حُكمين؛ لأن العلة المقبولة عندهم تلخصها قولة(هكذا نطقت العرب)..."[1].

فدراسة الوصفيين للوقائع اللغوية تقوم على وصفها دون محاولة التعليل لظواهرها أو تفسيرها، وقد اتبع هذا المنهج ثلة من رواد البحث اللساني العربي، والذين كان لهم الفضل في رسم معالم الخطاب اللساني العربي.

وأبرز مَن مثَّل هذا الاتجاه أصدق تمثيل الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه(من أسرار اللغة)، والدكتور عبد الرحمان أيوب من خلال كتابه(دراسات نقدية في النحو العربي)، والدكتور تمام حسان في كتابه(اللغة بين المعيارية والوصفية).

تتفق هذه الكتب الثلاثة على أمر واحد، وهو الدعوة إلى المنهج الوصفي في دراسة اللغة، حيث انتقدوا التفكير اللغوي العربي القديم ووصفوه بالمعيارية، معتمدين في نقدهم ذلك على منهج جديد مستمد من التفكير اللغوي الغربي. يقول تمام حسان في ذلك : " فطنت إلى أن أساس الشكوى هو تغلب المعيارية في منهج حقه أن يعتمد على الوصف أولا وأخيرا، وأن هذه المعيارية تتضح في طريقة التناول، كما تتضح في طريقة التعبير في جمهرة كتب النحو والصرف والبلاغة، لا نكاد نستثني منها إلا قلة "[2].

مع العلم أن هذه الوصفية من مبادئ دي سوسيرde Saussure ، ومن النظرية الاجتماعية للغة كما هي عند فيرثFirth، وهي تحمل مبادئ وأصولا نظرية علمية، تسعى من خلالها إلى دراسة اللغة دراسة موضوعية.

[1]- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين،حسن خميس سعيد الملخ(مر.س) ،ص225

[2]- اللغة بين المعيارية والوصفية،تمّام حسّان،عالم الكتب،القاهرة،مصر،ط04، 2000، ص02

ج)- المنهج التوليدي التفسيري:

بتتبعنا المنهجين الوصفي التقريري والتأصيلي، وعلى الرغم من الاختلافات، يمكن القول أنهما يلتقيان في كونهما منهجين نقديين يهدفان إلى المزج بين التراث اللغوي واللسانيات بطرق مختلفة. أما ثالث هذه المناهج، والذي يُعتبر بمثابة تعميق لأساس المنهجين السابقين، وهو الوصف والنقد كما أنه يتجاوزهما، ويتعلق أكثر في بنية اللغة الطبيعية لإيجاد نحو مدعم بمختلف المستويات الأخرى من دلالة ومعجمية وغيرها، وخال من التعقيدات والتعليلات النحوية العربية القديمة. وقد أُطلق على هذا المنهج عدة تسميات من بينها المنهج التفسيري العربي واللسانيات التوليدية.

يسعى هذا المنهج إلى محاولة بناء نحو جديد يتجاوز تعليلات النحو العربي القديم، وإن " المتتبع لمسار الدرس التوليدي في المجال العربي لا يجد إلا القليل من الدراسات العربية التي تقدم فعلا افتراضات جديدة بشأن بنيات العربية من منظور توليدي، وتعكس مجهودا عربيا فيه أصالة وإبداع يضع الدرس اللساني العربي في إطار عالمي، وتكاد هذه المساهمات تنحصر في بعض الأسماء العربية."[1]

احتل المنهج التوليدي التحويلي مكانة كبيرة وانتشارا واسعا بين المدارس اللغوية وسمي بالتفسيري، كونه يقوم على الاهتمام بالجانب التحليلي التفسيري للوقائع اللغوية بدلا من الوصفي للوصول إلى بنية اللغة، وميزاتها وعلاقاتها بصورة شمولية " فتشومسكيChomsky أنكر أن يكون الوصف النحوي الكافي نشاطا تصنيفيا يقوم فيه اللغوي بتطبيق مجموعة عمليات وإجراءات على العينات اللغوية الأولى، بل يجب أن ينظر إليه على أنه نظرية استنباطية صورية موضوعها فصل الجمل النحوية عن الجمل غير النحوية(أو اللاحنة)".[2]

يتجلى المنهج التفسيري في الكتابة اللسانية العربية الحديثة من خلال مختلف النقود الموجهة إلى الموروث النحوي في محاولة لبناء نظام يقابله، وأكثر من مثل هذا المنهج نجد محمد علي الخولي في كتابه (قواعد تحويلية للغة العربية)، إذ" حاول فيه استخراج قوانين تحويلية تستطيع أن تفسر العديد من جمل اللغة العربية من غير أن يقترحها بديلا عن القواعد التقليدية "[3].

---

[1]-اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة،حافظ إسماعيلي علوي، دار الكتاب الجديدة،بيروت،لبنان، ط01، 2009، ص262

[2]- اللسانيات واللغة العربية،عبد القادر الفاسي الفهري(مر.س)، ص63

[3]- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين،حسن خميس سعيد الملخ(مر.س)، ص251

أمـا خليـل عمـايرة فقـد اقـترح منهجـا جديـدا يقـوم علـى الإفـادة مـن نتـائج النحـو التوليـدي التحويلي الذي اعتمده تشومسكي في دراسة الظاهرة اللغوية .يقول: " وننتقل من هذا إلى عرض ما نراه في ضوء الفكرة التوليدية التحويلية، نأخذها بطريقة مختلفة عن طريقة تشومسكي، ونطبقها على اللغة العربية، أو نطبقها على أمثلة وأبواب من اللغة العربية، تمهيدا لدراسة نقوم بوضعها في إطار نهائي، نجمع فيها الأبواب النحوية في أطر كبرى بحسب المعنى"[1].

ويُعتبر عبد القادر الفاسي الفهري من أبرز أعلام هذا الاتجاه؛ فالنظرية اللسانية عنده هي:"بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة، تُكون مجموعة متسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير، ويمكن تمثلها كمجموعة من المفاهيم الأساسية، ومجموعة من المسلمات تُستنتج منها النتائج التفسيرية للنظرية"[2].

لعل أول ظهور لهذا المنهج كان مرتبطا بالنجاح الذي حققه تشومسكي من خلال نظريته التوليدية التحويلية، وماحققته من انقلاب في التفكير الإنساني" لتميزها بجملة من السمات الإنسانية والفكرية والعلمية، ولعل أهمها هو أن هذه النظرية تحاول البحث في خصائص اللغات البشرية لتحديد المميزات المشتركة في التفكير الإنساني، على اعتبار أن الناس جميعا يتفقون في أنهم على خلاف لغتهم يمكن لهم من خلال بضع سنوات من التعرض لها في محيط الاكتساب، أن يميزوا نظاما مجردا يصدرون عنه في استعمال اللغة استعمالا خلاقا متجددا لا ينحصر"[3]، ويمكن التمييز في الكتابة اللسانية التوليدية بين نوعين من الكتابات:

1 ـ **محاولات توليدية جزئية**:هي المحاولات التي ركزت اهتمامها على نموذج أو أكثر من النماذج التوليدية، وسعت إلى تطبيقها على اللغة العربية، ومن أهم النماذج التي استأثرت باهتمام التوليديين العرب:النموذج المعيار، والنموذج المعيار الموسع، ونحو الأحوال، والنظرية الدلالية التصنيفية.

[1]-في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، عمايرة خليل أحمد، دار المعرفة، جدة، السعودية، ط1 ، 1984م، 68 ، 69.

[2]- اللسانيات واللغة العربية،عبد القادر الفاسي الفهري(مر.س)، ص13

[3]- المناهج النقدية وخصائص الخطاب اللساني،رابح بوحوش، دار العلوم،عنابة،الجزائر،2010،ص147

2 ـ محاولات توليدية شمولية:تظهر شموليتها في مواكبتها المستمرة للتطورات المتلاحقة التي عرفتها النماذج التوليدية، مع تحديث الآلة الواصفة لمعطيات اللغة العربية، والانخراط في مستجدات الأسئلة التي أفرزها الخطاب اللساني الغربي المعاصر والتوليدي منه بشكل خاص.[1]

رابعا: النقد اللساني والنحو العربي:

تعددت وجهات النظر اللسانية في هذا المجال، وتشعبت مآربه وتوجهاته، مما نتج عنه حاجة الثقافة اللسانية العربية إلى أداة تقيم وتقوم، وتصف مسيرته وتصنف كتاباته، وتميز رديئه من جيده، وتحاول أن تصوب ما حاد عن الصواب في المنهج من بحوثه. حيث يتم ذلك كله بموضوعية وإنصاف في التقييم والتقويم والحكم أيضا.

هذه الأداة أطلق عليها تسمية **النقد اللساني**، والذي أسندته فاطمة الهاشمي بكوش إلى المستوى النحوي من بين مستويات اللغة، كون النحو هو الركن الأساس في اللغة، ومن ثم أصبح النقد النحوي أبرز فروع هذه الأداة، إذ يعد مجالا فسيحا يمكن للنقد اللساني أن يتجلى فيه، وأن يجد له فيه مكانا رحبا للأخذ والرد، فهو " يدور حول الحكم على توجيهات النحاة للمسائل النحوية بالحسن والجودة، أو القبح والرداءة، وصولا إلى الرأي الأصوب الذي يتفق مع قواعد اللغة، والمألوف من نظامها اللغوي السليم، ويستند ذلك الحكم على أدلة وحجج مختلفة"[2].

1ـ مفهوم النقد اللساني :

إذا بحثنا عن مفهوم النقد في المعاجم العربية نجد له معان كثيرة تذهب في غالبها إلى المناقشة، وتمييز الرديء من الجيد[3].

أ)–النقد في الاصطلاح :

هو الوقوف على النص سواء أكان نثرا أو شعرا للكشف عن مواطن القوة والضعف فيه، ونجد أيضا مصطلح النقد اللغوي والذي يمثل جانبا من جوانب عناية العرب بلغتهم ووسيلة من وسائل بيان سحرها والحفاظ على سلامتها ونقائها، فتوسعوا فيه واهتموا به في مصنفاتهم، ومع أن النقد

---

[1]– ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ،حافظ إسماعيلي علوي(مر.س)، ص262

[2]– النقد النحوي عند ابن هشام في أوضح المسالك،صبيحة حسن طعيس وسلام حسين علوان، مجلّة كلّية التّربيّة الأساسيّة، الجامعة المستنصرية،الكوفة،العراق،العدد68 ، 2011،ص30

[3]– ينظر: لسان العرب، ابن منظور جمال الدين محمد، مج3،(مر.س)425

كان فطريا لدى العرب إلا أنه كان يقوم على أسس لا بد منها للوصول إلى الحكم، ذلك أن النقد مهمة ليست يسيرة بل تحتاج إلى علم واسع وذوق رفيع فضلا على الإنصاف، وعلى الناقد الجمع بينها جميعا[1].

ب)ـ النقد النحوي:

يُعد النقد النحوي من أبرز جوانب النقد اللغوي، إذ يدور حول الحكم على توجيهات النحاة للمسائل النحوية بالحسن والجودة أو القبح والرداءة، وصولا إلى الرأي الأصوب الذي يتفق مع قواعد اللغة والمألوف من نظامها اللغوي السليم، ويستند ذلك الحكم على أدلة وحجج مختلفة .

وللوصول إلى تقويم نقدي للتراث اللغوي عموما والنحوي تحديدا لابد للناقد النحوي أولا من إزالة ما ترسخ في ذهنه حول هذا التراث.يقول محمود السعران: " وهذا عمل خطير شاق قد لا يأتي إلا بعد تقويم الدراسات اللغوية العربية بأسلوب جديد وإلا بأن يكون عرض أصول علم اللغة الجديد عرضا يجمع إلى الدقة والصحة والوضوح والبيان، وإلا بالنص على الفروق بين التصورات المختلفة للغويين"[2].

والبحث في الكتابة النحوية الحديثة يكشف لنا عن بعض أسس النقد اللساني العربي، والمتمثل في أبرز فرع من فروعه وهو النقد النحوي؛ إذ يعد مجالا فسيحا يمكن للنقد اللساني أن يتجلى فيه، وأن يجد له فيه مكانا رحبا للأخذ والرد، والشواهد على هذا الزعم كثيرة في الدراسات اللسانية العربية الحديثة، وهذا ما نوضحه في الفصول القادمة.

في التراث العربي نجد عبد القاهر الجرجاني يحصر الموضوعات التي من خلالها يوجه نقاد النحو سهامهم ويعددون اعتراضاتهم، فيرى أنها تنحصر في[3]:

-أغراض واضع اللغة ووجه الحكمة في ذلك.

-تقرير المقاييس التي اطردت عليها اللغة.

---

[1]- ينظر:النقد النحوي عند ابن هشام في أوضح المسالك، صبيحة حسن طعيس وسلام حسين علوان،(مر.س)،ص29

[2]-علم اللغة:مقدمة للقارئ العربي، السعران محمود، دار النهضة، القاهرة، مصر، ط1 (د.ت)، ص 37.

[3]- ينظر: في نقد النحو العربي،صابر بكر أبو السعود، دار الثقافة، مصر، دط، 1988،ص18

-ذكر العلل التي اقتضت أن تجري على ما أجريت عليه؛ كالقول في المعتل، وفيما يلحق الحروف الثلاثة التي هي (الواو والياء والألف) من التغير بالإبدال والحذف والإسكان، أو علة إعراب المثنى وجمع المذكر السالم على خلاف إعراب المفرد، وعلة إتباع النصب الجر.

ج)- النقد اللساني:

يعد النقد اللساني حقلا معرفيا جديدا ومتجددا، جاء ليجمع كل المناهج التي سبقته تحت غطاء واحد وبأدوات إجرائية موحدة، مستمدا قواعده الأساسية من اللسانيات التي" ما لبثت أن تطورت تطورا سريعا، فانتقلت من دراسة الجملة كمنجز بالإمكان إلى دراسة العبارة كمنجز بالفعل، كما انتقلت من دائرة التركيب في النحو إلى دائرة التركيب في بناء النص، واتسعت ميادينها فغطت ما كان يعتبر من خصوصيات غيرها"[1].

شهد النقد اللساني تطورا كبيرا تبعا لتطور اللسانيات في أدواتها ومفاهيمها وحقولها المعرفية، فانتقل من المعالجة اللغوية للخطاب إلى المقاربة اللسانية التي تتعامل مع النص من جميع جوانبه الداخلية والخارجية، وهذا بالاستعانة بجميع العلوم ذات الصلة كـ (اللسانيات، علم النفس، علم الاجتماع، علم التاريخ، السيمياء، علم النص و نظرية التلقي).

لقد ظهرت هذه المقولات في بداية اللسانيات العربية ككل متكامل متضافر، إلا أنها بدأت في الاستقلالية فيما بعد. فمقولة التحليل البنيوي استقلت على شكل اللسانيات التمهيدية ـ كما سبق التطرق إليها، وتطبيق النظرية استقلت بتخصصها في مجال تطبيق النظريات اللسانية على اللغة العربية، أما فيما يخص المقولة الناقدة للنحو العربي فاستقلت كبداية لعلم جديد لازال يلازم اللسانيات ليومنا هذا، كونه المنبع الذي مافتئ يمدها بالنظريات الجديدة؛ هذا العلم الذي عرف بالنقد اللساني، وجاء في كتاب النقد اللساني لروجر فاولر Fowler roger أنه " ليس مجرد نقد للغة بل هو نقد يوظف اللسانيات في ذلك"[2].

وهو بذلك يتوجه إلى الموضوع المستهدف بالنقد من خلال مرتكزات اللسانيات، سواء ما جاءت به مدارس أو نظريات هذا العلم، فهو يرتبط بهذه المرتكزات ولا يمكنه الاشتغال دونها في

[1]-ينظر: ممارسات في النقد اللساني عند عبد السلام المسدي ،جيلالي بن فريحة ،مجلة دراسات معاصرة،العدد الأول جامعة تيسمسيلت،الجزائر، 2017، ص54.

[2]- النقد اللساني، روجر فاولر،تر:عفاف البطاينة، مركز دراسات الوحدة العربيةبيروت،ط01 ،2012،ص13.

نقده وتقويمه لموضوعه، وفي الوقت نفسه لا يمكن لتلك النظريات أن تتأكد من نجاعتها ومصداقيتها إلا من خلال النقد اللساني.

وقد وُجه هذا النقد في الكتابات النقدية العامة إلى اللسانيات العربية في عموميتها باختلاف نماذجها واتجاهاتها تحديدا نحو سبب التخلف والتأزم الذي تعيشه اللسانيات العربية؛ لأن " الدراسات اللغوية الحديثة في الثقافة العربية لم تعط ما كان منتظرا منها لعدة أسباب؛ بعضها ذاتي وبعضها موضوعي. فمن العوامل الذاتية رسوخ المنظومة النحوية القديمة وتجذرها في الذهنيات الفكرية العربية حتى بات شبه مستحيل ـ في منظور عدد من الباحثين اللغويين المحدثين العرب ـ تصور أي استقلالية نظرية ومنهجية بين اللغة العربية والمنظومة النحوية القديمة، ومن هنا تذهب العديد من الكتابات اللغوية العربية الحديثة إلى القول: أن المنظومة النحوية القديمة كافية بالنسبة إلى اللغة العربية، وإننا لسنا في حاجة إلى وصف جديد للغة العربية، ويرى آخرون في الاتجاه نفسه أن الحاجة إلى النحو العربي القديم مازالت قائمة؛ لأن وصف العربية أو تعليم نحوها بدون مفاهيمه ومصطلحاته عملية مستحيلة"[1].

فالنقد اللساني يعتبر أداة بحثية ملازمة لسيرورة البحث اللساني، وملازمة للنقد الأدبي من خلال تتبعه وسهره على مدى تطبيق النظريات اللسانية. فهو ينطلق إلى موضوعه المستهدف بمرتكزات وأسس لسانية عامة أو جزئية أو خاصة، و هو الأداة التي تستند عليها اللسانيات في اختبار مدى صحة وفعالية نظرياتها اللغوية واللسانية.

2- النقد اللساني العربي ـ الأهمية والاتجاهات:

تعتبر مقولة نقد النحو العربي أولى خطوات النقد اللساني الملازمة للسانيات في حركيتها؛ لأنه يمدها بالنظريات الجديدة ويساندها في مجال تطبيق هذه النظريات اللسانية وبيان مدى نجاحها، ومن هنا فالنقد اللساني هو (علم من العلوم اللسانية الجانبية)[2] المتمخضة عن العلم الأصل، وهو يقوم على أساس النظريات اللسانية في تقويمه ونقده لموضوعه.

هذه الأهمية لخصها مصطفى غلفان في مجموعة من العناصر، أهمها[3]:

---

[1]- ينظر:اللسانيات العربية-أسئلة المنهج ،مصطفى غلفان(مر.س)، ص165

[2]- يُقصد بها حسب الدارسين كل الدراسات المنبثقة عن اللسانيات الحديثة.

[3]-ينظر:اللسانيات العربية-أسئلة المنهج ،مصطفى غلفان(مر.س)، ص165

-إمداد اللسانيات بالنظريات الجديدة، وتوجيه الباحثين وإطلاعهم عليها.

-القضاء على الهيمنة في مجال الدراسات اللسانية، أي سيطرة تفكير معين أو نظرية محددة في مجال محدد وعدم قابليته للرأي الآخر، فيستخدم هنا النقد اللساني إجراءاته النقدية على الإنجاز المهيمن، فيكشف محاسنه وسلبياته بموضوعية ما يدفع بالقارئ إلى إعادة النظر في آرائه حيال ذلك المجال.

- الحفاظ على النظريات اللسانية من التشويه الذي قد يلحقها جراء الترجمة والتطبيق، وأخذها من غير أصولها، فيحاول الرجوع بالنظريات إلى المصادر التي أخذت منها.

-وصف سيرورة البحوث اللّسانيّة، والكشف عن اتجاهاتها المختلفة ومحاولة تصنيفها بناء على المرجعيات التي نتجت عنها.

أ)- اتجاهات النقد اللساني العربي:

لابد قبل عرض صور هذا النقد في الثقافة العربية من الإشارة إلى وجود بعض الكتابات اللسانية النقدية المتضمنة إشارات عامة لبعض صور النقد في ثقافتنا؛ هذه المحاولات لم تهدف إلى تحديد صور النقد اللساني بقدر ما هدفت إلى إثبات وجودها في ظل الخطابات الرديئة، فنجد حافظ إسماعيلي علوي ومحمد الملاخ قد حصرا الكتابات النقدية للنقد اللساني في الثقافة العربية في ثلاث صور، وهي[1]:

1. النقد اللساني العام:

هنا يوجه النقد إلى اللسانيات العربية في عموميتها من غير أن يميز الناقد اللساني بين نماذجها واتجاهاتها، و دون الكشف عن الأسباب الحقيقية وراء ذلك الوضع الذي تعيشه اللسانيات العربية وضعف نتائجها، وفي أغلب الأحيان ما يكون النقد في هذا الاتجاه بدافع الحماس والانتصار لاتجاه لساني والاستنقاص من الاتجاهات الأخرى[2].

الملاحظ أن هذا الضرب من النقد اللساني قد يُطلع القارئ على اتجاهات الكتابات اللسانية الحديثة، ويكشف عن منطلقاتها وأهدافها، لكنه في الوقت نفسه قد يكون هناك ميل إلى مجال نقدي معين، وينحاز إلى نوع من الذاتية، والانتصار لاتجاه دون اتجاه آخر.

---

[1]- ينظر: قضايا إبستمولوجية في اللسانيات،حافظ إسماعيل علوي، امحمد الملاخ، الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت، لبنان، ط1، 2009م، ص187

[2]- ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة .(مر.س).ص 12.

2ـ النقد اللساني الخاص:

طبيعة عمل هذا النقد أنه يستهدف " أحد اللسانيين أو إحدى المدارس اللسانية، وأحيانا يُركز على فرع من فروع الدراسة اللسانية، ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة الكتاب الذي ورد فيه النقد"[1]. وقد يركز هذا النقد على فرع من الفروع اللسانية (النحوي أو الصوتي...)، ومثال ذلك كتاب (العربية وعلم اللغة البنيوي) لحلمي خليل، والذي ركز فيه على نقد بعض الدراسات اللسانية العربية التي استندت للمنهج البنيوي في دراسة اللغة العربية.وقد صنف الدراسات اللسانية المستقطبة في ثلاثة تيارات هي:[2]

ـ **الوصفية ونقد التراث اللغوي**:ويمثله كتاب (دراسات نقدية في النحو العربي) لعبد الرحمان أيوب1957، وكتاب (اللغة بين المعيارية والوصفية) لتمام حسان1958، وكتاب (دراسات في علم اللغة) لكمال بشر1971.

ـ **التحليل البنيوي للغة**:ويمثله كتاب (مناهج البحث في اللغة) لتمام حسان 1955 ، وكتاب(علم اللغة مقدمة للقارئ العربي) لمحمود السعران 1962.

ـ **تطبيق النظرية اللغوية الحديثة على اللغة العربية**: يرى حلمي خليل أن كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) لتمام حسان ـ 1973- يقف وحيدا في مجال تطبيق البنيوية الوصفية على اللغة العربية.

وتقدم فاطمة الهاشمي بكوش تعقيبا على هذه التصنيفات المعتمدة في كتاب حلمي خليل، إذ ترى أنه بالرغم من كون كتاب حلمي خليل (العربية وعلم اللغة البنيوي) أول إسهام في تاريخ اللسانيات العربية؛ إلا أنه يشير إلى تلك الفواصل المنهجية التي ميزت التفكير اللساني في العصر الحديث، ولم يوضح المقولات اللسانية التي حكمت الدرس اللساني العربي بل اكتفى بافتراض هذه التيارات الآنفة الذكر، وجعل كلا منها مستقلا عن الآخر، وكلا منها يمثله كتاب أو كتابان، في

[1]- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة .(مر.س)، ص 12.

[2]- ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي . دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر(د.ط) 1996م، ص 167 ـ 182.

حين أن اللسانيات العربية خطاب واحد ينبني على سلسلة من المقولات، يتضافر بعضها مع بعض حتى تتبين السمات العامة لهذا الخطاب وليست تيارات مستقلة عن بعضها[1].

3ـ النقد اللساني المؤسس:

يقوم هذا النقد على مقومات نقدية و محددات نظرية ورؤى منهجية تضمن للناقد تماسكا ورؤية واضحة، من خلال الربط بين المقدمات والنتائج، وصياغة الأسئلة والإشكالات قبل أن يتجه للإجابة عنها باعتماد الانسجام والتماسك في التحليل. وإذا كان مثل هذا النقد قليلا وحديثا في الكتابة اللسانية العربية وحتى الغربية، فإننا لا نعدم بعض الكتابات الحديثة في الثقافة العربية التي وُفّقت في رسم معالم واضحة لهذا الاتجاه[2].

ويمكن حصر محاولات الثقافة العربية لهذا النقد في جهود:عبد السلام المسدي من خلال كتابه (اللسانيات وأسسها المعرفية)، الذي أورد عقبات الدرس اللساني العربي وبعض الحلول، والذي قال فيه:" ليس ما نقدمه بكشف علمي بالمعنى الصارم في البحث والاستقصاء، وإنما هو تحسس تقريبي قد يصدق في موطن ولا يصدق في آخر، وقد ينطبق بعضه على بعض رقعات الوطن العربي دون أخرى؛ فهو إذن ضرب من الخواطر نحاول أن نجلو بها العقبات الموضوعية التي تعترض سبيل النهضة اللسانية في الفكر العربي المعاصر، حتى إذا وعيناها وعملنا على فكها في صميم واقعنا العلمي والجامعي والثقافي ابتعثنا منه واقعا غيره"[3].

كما تمثل هذا الاتجاه جهود عبد القادر الفاسي الفهري، الذي لم يقتصر على تعداد عيوب ونقائص البحث اللساني المتمثلة في التسيب والتشتت، وإنما كانت له نظرة علمية وموضوعية، بأن اللسانيات العربية شهدت على مستوى الأفراد على الأقل نوعا من التقدم[4] .

الملاحظ من خلال هذه التقسيمات أن التصنيف الأخير(النقد اللساني المؤسس) يمكن عده منطلقا أساسيا للنقد اللساني الحقيقي، وهو صنف جامع لكافة التصنيفات السابقة.

---

[1]- ينظر: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث،فاطمة الهاشمي بكوش(مر.س)، ص05

[2]- قضايا إبستمولوجية في اللسانيات،حافظ إسماعيلي علوي، محمد الملاخ(مر.س)، ص194.

[3]- اللسانيات وأسسها المعرفية،عبد السّلام المسدي، (مر.س) ص12

[4]-ينظر: اللسانيات العربية ونماذج للآفاق ، عبد القادر الفاسي الفهري، ندوة جهوية (تقدّم اللسانيات في الأقطار العربية)، دار الغرب الاسلامي، الرباط، 1987م، ط1، 1991م، ص 21 . 30.

3-النقد اللساني للنحو العربي:

يندرج هذا النقد تحت لواء النقد اللساني الذي يتوزع على عدة نقود، وتتنوع بتنوع النظريات اللسانية التي ينطلق منها أصحابها، وبتنوع الموضوعات التي تستهدفها بغاية تقويمها. فالنقد اللساني رغم أنه ثورة على اللسانيات التاريخية والفيلولوجيا واللسانيات المقارنة إلا أن أكثر توجهاته كانت لنقد التراث النحوي شكلا ومضمونا.

ويُعد النقد اللساني الوصفي للنحو العربي أول النقود التي عرفها الخطاب النقدي اللساني العربي، وقد ورد في شكل مقولة متضافرة مع غيرها من المقولات التي تشكلت نتيجة تشكل الخطاب اللساني العربي الحديث.

مما لا شك فيه أن اهتمام الدراسات اللغوية العربية الحديثة كان منصبا أكثر على دراسة ونقد النظرية النحوية العربية مقارنة بغيرها من الدراسات التي تناولت علم الصرف أو الصوت أو المعجم . وقد حظيت نظرية النحو العربي باهتمام كبير، فاختلفت حولها الآراء وتباينت الاتجاهات نقدا وتقويما، كما تعددت معايير الحكم عليها. ويمكن إرجاع الأسباب في هذا إلى محورين هما[1]:

-ما يُطلب من كتب النحو من وسائل عملية تساعد على تعلم اللغة بأنجع الطرق، وما يُبحث فيها عنه من مداخل إلى العربية تسمح بامتلاكها واجتناب التعثر فيها، ومنه تبقى أمهات كتب التراث المرجع الذي لا غنى عنه؛ يمكن أن يقرأ كليا أو جزئيا، ويؤول بطرق شتى أو ينشد فيه عن ضامن للطريقة المختارة لتقديم قاعدة أو تغيير مصطلح أو تبسيط قضية.

-أهمية هذا التراث وثقل حجمه إن صح التعبير، فقد شغل ما يقارب ألفي عَلَمٍ احتفظت لنا كتب الطبقات بتراجمهم ومؤلفاتهم، وكان الكثير منهم أئمة في عصرهم لهم من المكانة العلمية ومن قوة الشخصية ومن الطاقة الفكرية ما قد يبدو لنا غير متناسب مع حدود العلم الذي اشتهروا به وتأثيره في الحياة الفكرية، فجاءت مؤلفات الكثير منهم غير مقصورة على مجرد القواعد المفيدة في تعليم اللغة، بل تضمنت من عميق التحليلات وكيس الملاحظات وفاحص النظرات ما يجعل منها كتب تفكير تشهد لما وصل إليه الرقي الفكري في الحضارة العربية الإسلامية .

[1]- **ينظر**:نظرات في التراث اللغوي العربي،عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي،بيروت،لبنان، ط01، 1993،ص101

إن النقد للتراث النحوي بمثابة المحفز والدافع إلى تجديده وتقويمه، وذلك بغرض سد الثغرات التي قام من خلالها هذا النقد، والوصول إلى بناء تكاملي يحاكي النموذج الأصل لهذا التراث، ويمكن تصنيف نقاد النحو العربي حديثا إلى فئات كالتالي:[1]

-فئة الذين ضاقوا بالنحو سماعا، وهم الذين لم يرتبطوا بقواعد النحو ولم يألفوها، وإنما مجرد مجاراة آراء الآخرين فجرفتهم واستجابوا لها دون تعامل مباشر مع هذا العلم.

-فئة المبعوثين الذين التحقوا بجامعات أوربية، ودرسوا مناهج الغرب، وتعلموا على الأجانب من المستشرقين، وبدعوى الخلوص العلمي والموضوعية التي في روعهم، وأن المحايدة تقتضي عدم الالتزام بالتراث ومهاجمة التراث بدعوى التطور وعدم السلفية.

-فئة لم يأخذوا بأسباب النقد الموضوعية؛ فلم يطلعوا على ما ترك النحاة من تراث زاخر في هذا العلم، ولم يحاولوا الوقوف على دقائق المسائل النحوية، فكانت أحكامُهم مجرّد صدى متلاش، كونه لا ينعكس عن صدق تجربة،وإنما لمواقف التردي الثقافي وعدم التعمق.

-فئة الذين تنكروا للقديم بسبب التخصص. فبعد تحول الجامعات، وخاصة الأقسام المتخصصة منهجيا إلى جدولة اللغة العربية بتقسيم العربية إلى دروس اللغة والأدب، ما جعل الصراع يدب بين المتخصصين ليعلو صوت المعارضة بين متخصصي الأدب واللغة، وكأنهم لا يأخذون من منهل واحد هو اللغة العربية، فمن النادر أن تجد واحدا من المتخصصين في الأدب الحديث أو الأدب المعاصر ينظر إلى علم النحو نظرة تقدير وموضوعية، يستثنى منهم من درسوا على يد شيوخ العربية واتسمت كتاباتهم بالموضوعية.

-فئة تأثرت ببعض التجارب التي خاضها أصحابها مع المعلمين الذين درسوا لهم علم النحو في وقت مبكر، وتركت التجربة في نفوسهم تأثيرا عكسيا، وألقت في نفوسهم ضيقا بسبب سوء تصرف بعض المعلمين في تعليمهم[2].

إن المقصود بالنقد اللساني للنحو العربي: هو جملة النقود المختلفة التي وجهت إلى النظرية النحوية العربية، والتي ترجع إلى التراث النحوي نفسه، من قبيل محاولة عبد القاهر الجرجاني ومحاولة ابن مضاء القرطبي، واستمر النقد لهذه النظرية في الثقافة العربية الحديثة مع تشكل الشخصية

[1]-ينظر: في نقد النحو العربي،صابر بكر أبو السعود(مر.س)، ص 33-34

[2]-ينظر:المرجع نفسه،ص35

العربية الحديثة، ومحاولة العرب إخضاع تراثهم لإعادة القراءة، فيستمر بأشكال وصيغ مختلفة تعليميا تارة ونظريا أخرى، وبمرجعيات ومنطلقات متنوعة: فيلولوجية تارة، ومن داخل النظرية النحوية نفسها تارة أخرى، وانفتح هذا النقد على طائفة كبيرة من المصنفات التي تتنوع بين جهود تيسير النحو وإصلاحه[1].

نجد من اللسانيين العرب من ربط نقده للنظرية النحوية العربية القديمة بالنظرية الوصفية، وأعلنوا بكل وضوح أنهم يتخذون منها مرجعية في عملية نقدهم. وترجع فاطمة الهاشمي بكوش سبب تركيز اللسانيين العرب على النظرية النحوية في نقدهم إلى أن " هذه النظرية التي قدمتها الثّقافة العربيّة الإسلامية ظلت النظرية اللغوية المهيمنة على الدراسات اللغوية العربية خلال عصور طويلة، وهي نظرية أورثت الباحثين اللغويّين أوهاما وخلطا في التفكير على حد قول اللسانيين العرب"[2].

فالنقد اللساني للنحو العربي هو الذي يهتم بالتدقيق في قضايا النحو، مبرزا مكامن الضعف فيه والتقليد عن طريق ما جادت به النظريات اللسانية الحديثة من أدوات تحليلية. فقد حظي الدرس النحوي ولازال يحظى باهتمام كبير مقارنة بغيره من النظريات الأخرى(الصوتية والصرفية والمعجمية)، وتجلى هذا الاهتمام خاصة لدى المؤصلين للسانيات العربية، "فقد مثل نقد التراث النحوي مشغلا بارزا من مشاغل المثقفين العرب في العصر الحديث والمعاصر"[3].

ولا يخفى أن باكورة الكتابات اللسانية العربية كانت تعبر عن مصطلح اللسانيات التجريبية؛ ويشمل مصطلح (التجريبية) كل الكتابات العربية التي تناولت اللسانيات، وقد خص عز الدين المجدوب مصطلح (التجريبية) الكتابات التي لم تستند على قاعدة معينة، ولم تبن نقدها على نظرية لما ينبغي أن يكون في نقدها للنحو العربي، إضافة إلى عدم وعيها بالعملية التقييمية والتقويمية، وأكثر من مثل هذا الاتجاه في رأيه هو: إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي.

وتتجلى النقود اللسانية التجريبية في ضعف الأسس النظرية عند إبراهيم مصطفى في مستويين:

1 ـ غياب تصور واضح للعلم، فيبدو من خلال دراساته في كتابه (إحياء النحو): عدم وعيه بضرورة الاستناد إلى مرجع نظري قبل ممارسة أي بحث علمي، ولعل هذا دافعه إلى التقريب بين

[1]- ينظر: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ،فاطمة الهاشمي بكوش(مر.س)،ص58

[2]- المرجع نفسه،، ص 58.

[3]- المنوال النحوي العربي ـ قراءة لسانية جديدة،عز الدين مجدوب، نشر دار محمد علي الحامي، تونس، ط1، 1998م، ص11

نظام العوامل والفلسفة والكلام، ورفضه فكرة: أن نظام العوامل نتاج للمنهج اللغوي، فيقول:"ولما تكونت للنحاة هذه الفلسفة حكموها في اللغة وجعلوها ميزان مابينهم من جدل في المذاهب ومناقشة في الآراء"[1].

2 . التصور الخاطئ للعلم، ويعتبر سبب الكثير من الأخطاء في نقد التراث النحوي، وحصر عز الدين المجدوب هذا التصور في نقطتين أساسيتين:

ـ تتعلق الأولى بعدم تمييز الباحث بين مقتضيات البحوث النظرية والبحوث التطبيقية، فعلى الرغم مما يبدو في الظاهر من تمازج بينهما إلا أنهما مختلفتان متباينتان، وتتضح هذه النقطة وهذا الخلط بين البحوث النظرية والتطبيقية لدى إبراهيم مصطفى في اتخاذه تبرم الناشئة بالنحو وصعوبة تدريس العربية حجة على فساد لازم في النحو العربي أو عيب ضروري فيه[2].

وفي ذلك يقول إبراهيم مصطفى:" اتصلت بدراسة النحو في كل معاهده التي يدرس فيها بمصر، وكان اتصالا طويلا وثيقا، ورأيت عارضة واحدة لا يكاد يختص بها معهد دون معهد، ولا تمتاز بها دراسة عن دراسة هي التبرم بالنحو، والضجر بقواعده، وضيق الصدر بتحصيله ، على أن ذلك من داء النحو قديما، ولأجله أُلف التسهيل والتوضيح والتقريب"[3].

فالتبرم من القواعد النحوية يعتبر دليلا على عدم كفايتها لوصف اللسان العربي، وليست دليلا مطلقا على عدم كفاية النحو.

-أما النقطة الثانية: وتتعلق بتصور خاطئ للعلم، فهي علاقة المعطيات والوقائع بالفرضيات ضمن الممارسة العلمية، فأي مباشرة علمية ضمن العلوم التجريبية وعلم اللغة منها تحتاج ضرورة من الباحث استقراء المعطيات التي يتخذها موضوع علمه، والرجوع إلى الوقائع التي تعنيه، ولكن هذه المباشرة لا يمكن أن تكون ناجعة إلا إذا أنزل الباحث مباشرته الاختيارية ضمن مرجع نظري، فافترض جملة من الفرضيات حوله حسب مقتضيات الصياغة في النظريات العلمية، وفي رأي عز الدين المجدوب فإن هذا التمييز غائب عند إبراهيم مصطفى عند حديثه عن الإعراب، و يرجع اعتباره لنظام العوامل جملة من المسلّمات الماقبلية التي سلطت قسرا على العربية؛ إلى عدم تقديره أن

[1]- إحياء النحو،إبراهيم مصطفى(مر.س)،ص28

[2]-ينظر: المنوال النحوي العربي، عزّ الدين مجدوب، (مر.س)ص14

[3]- إحياء النحو،إبراهيم مصطفى، (مر.س)مقدمة الكتاب-ب-

كل ممارسة علمية تقتضي بناء أصول نظرية. وقد عاب على النحاة أن يحتكموا إلى هذه الأصول في جدلهم، والحال أن هذه الأصول هي التي تنظم نقاشهم وتحفظ وحدة صناعتهم، وقد منعت هذه التجريبية إبراهيم مصطفى من الانتباه إلى ما يسديه نظام العوامل من فائدة معرفية في ترتيب المادة اللغوية ووصفها[1].

والوجه الثاني من التجريبية يتجلى لدى مهدي المخزومي ـ تلميذ إبراهيم مصطفى ـ من خلال كتابه (في النحو العربي: نقد وتوجيه)، فإضافة إلى ترديده آراء أستاذه إبراهيم مصطفى واتصافه بالتجريبية مثله تظهر عنده بعض التجاوزات العلمية والمنهجية، منها: "خلطه بين البحوث النظرية والتطبيقية، ويواصل المزج بين تيسير النحو وإعادة النظر في منهجه... وكذلك يخلط بين الفرضيات الضرورية لبناء أي نظرية علمية وبين المسلمات الماقبلية... وسيفضي به عدم تقديره لقيمة الفرضيات النظرية في الممارسة العلمية إلى موقف تجريبي بحت وصريح لم يبلغه صاحب إحياء النحو"[2].

هذه المرحلة الأولى من التجريبية، التي تميزت بالشمولية في نقد أسس النحو ومنهجه بعيدا عن اللسانيات، وكان آخر ممثليها مهدي المخزومي؛ أما المرحلة التي تليها، فقد انتسبت فيها التجريبية إلى علم اللسانيات ، والتي لاتزال إلى غاية يومنا هذا.

وقد قسم عز الدين المجدوب أعلام هذه المرحلة إلى اتجاهين عامين يوافقان مجالين من مجالات الدراسة اللسانية، هما: الاتجاه التاريخي المقارن، والاتجاه الوصفي.

يمثل الاتجاه التارخي المقارن أوائل اللسانيين العرب وأقدمهم، حيث كانت لهم الريادة في البداية العلمية للدراسات اللغوية، وأكثر من مثل هذا الاتجاه إبراهيم أنيس تحديدا من خلال كتابه (أسرار اللغة)، فهو " يمثل نقلة نوعية في تناول التراث، لوعيه أن نقد التراث النحوي ينبغي أن يعتمد مستخلصات علم اللغة، وقد لاحظنا عنده تقدما بالنظر إلى سابقيه في تصوره للعلم عموما، وخاصة علاقة المعطيات بالأصول النظرية"[3].

---

[1]- ينظر:المنوال النحوي العربي،عز الدين مجدوب(مر.س)، ص16-17

[2]- المرجع نفسه،ص25.

[3]- المرجع نفسه،ص30

ونجد تبلور مفهوم التجريبية واضحا في عدة مواطن من كتابه (أسرار اللغة) من خلال عدم تمييزه بين الآنية والزمانية في تناوله لبعض القضايا؛ كالخلط في تناول القياس بين اعتباره أداء قد يُحكم عليه بالصحة أو الخطأ، وبين القياس باعتباره جانبا من جوانب التطور اللساني.

أما الموطن الآخر الذي يدل على عدم تمييزه وخلطه، هو إعطاؤه الأولوية للوجهة الزمانية على الوجهة الآنية، ويعكس هذا التصور رأيه في ظاهرة الإعراب بقوله:" بما أن الإعراب غير موجود في اللهجات العامية، وغير موجود في الألسنة السامية الأخرى بصفة واضحة ومقنعة؛ إذن فهو لم يكن موجودا في العربية الفصحى، وما وُجد منه في كتب النحو إنما هو من اختلاق النحاة؛ لأنهم خلطوا أثناء مدونتهم بين لهجات مختلفة، وبالتالي بين أنظمة نحوية مختلفة"[1].

أما الذين اعتمدوا الاتجاه الوصفي ميدانا للبحث وفضاء لنقد نظرية النحو العربي، فقد يكون تمام حسان خير من مثَّل المنهج الوصفي بشكل متميز وواضح في معظم مؤلفاته؛ فكتاب (مناهج البحث في اللغة) يعد أول مؤلف يقدم بالعربية المفاهيم الأساسية لعلم اللسانيات بعد نضجه المنهجي، فيما اشتهر بين الدارسين باللسانيات الوصفية، ويمثل كتابه الثاني (اللغة بين المعيارية والوصفية) ـ رغم ما فيه من تناول للتراث النحوي العربي ـ عملا مكملا لمناهج البحث في اللغة.

ويرى تمام حسان أن البحث اللغوي عند العرب قد بدأ وصفيا، وسار أساسا على وفق منهج وصفي دقيق في جمع المادة اللغوية وملاحظتها، واستقراء الأصول العامة منها. يقول تمام: " إن تاريخ دراسة اللغة العربية لَيعرض علينا في بدايته محاولة جدية لإنشاء منهج وصفي في دراسة اللغة، يقوم على جمع المادة وروايتها ثم ملاحظة المادة المجموعة واستقرائها، والخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم"[2].

والمتتبع لأعمال تمام حسان يرى أنه حاول أن يمزج بين التراث والمعاصرة من خلال مشروع يهدف إلى تقديم قراءة جديدة للتراث اللغوي العربي وفق المنهج الوصفي، إذ يقر أن مشروعه " نظرية جاءت نتيجة تجارب قرون في الغرب، فهيكلها غربي وتطبيقها في اللغة العربية هو القسط الذي أنا مسؤول عنه في هذا الكتاب"[3].

---

[1]- المنوال النحوي العربي،عزّ الدين مجدوب(مر.س)، ص32

[2]- اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، (مر.س)، ص 22 ، 23.

[3]- مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدر البيضاء، المغرب، 1986م، ص 17.

ويبقى العمل على تقديم النقود لنظرية النحو العربي في ضوء النظريات والمناهج اللسانية الحديثة عملا يشوبه النقص؛ وذلك لـ "قلة التنظير للممارسة العملية، وعدم وعي الباحث بالمسلمات التي ينطلق منها، وعدم تفكيره في ما يقتضيه التسليم بها من مستلزمات و نتائج فرعية"[1]. وقد شملت هذه العملية كلا من إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي وإبراهيم أنيس، وإن تباينت واختلفت أشكالها. فرغم إفادة هؤلاء من اللسانيات الغربية إلا أن هذه الإفادة كانت غير صريحة بسبب ما وقعوا فيه من مزالق؛ كإقرارهم بوجود اتساق وتشابه بين النحو القديم واللسانيات الغربية، أو الحكم على النحو العربي من خلال الفكر الغربي انطلاقا من فكرة تطابق الأنحاء الطبيعية.

أما تمام حسان فهو أول اللغويين العرب المنادين بضرورة استقلال البحث اللغوي بخصائص تميزه عن غيره من البحوث والاختصاصات.

ومهما قدّم اللغويون العرب من قراءات تجديدية ورؤى تمهيدية للرقي بالنحو العربي، فإن عبد القادر الفاسي الفهري يشكك في هذه الرؤى، وينعتها بالسذاجة والتخلف. ويرى أنه من الخطأ التصور بأن النظريات اللسانية العامة الحالية نظريات غربية تم بناؤها بالاعتماد على اللغات الهندوأوربية، وهي لم توضع لوصف لغات غريبة على الغرب كـ(اللغات الإفريقية أو الهندية أو العربية)، ولذلك نحتاج إلى مزج النماذج الغربية بنموذج ينطلق من العربية، بغية الوصول إلى نموذج ملائم يصف العربية وغيرها من اللغات[2].

فهذا الموقف في رأيه لا يخطئ فقط في تصور العلاقة بين النظرية والتجربة، ولكنه يجهل أو يتجاهل كذلك واقع دراسة العربية في الغرب ودراسة هاته اللغات الغريبة "فالنماذج الغربية أثبتت كفايتها الوصفية، وليس هناك ما يمكن أن يُشكك فيها بهذه السطحية، ولا أحد يستطيع بشيء من الجدية (اللهم إلا إذا كان الأمر يتعلق بالشعوذة) أن يدعي أننا نحتاج إلى نموذج آخر يُبنى بالاعتماد على العربية لوصفها، والأكثر من هذا أن مثل هذا الكلام الغريب حقا على الخطاب العلمي يقدم دون أي استدلال على صدقه أو ثبوته"[3].

---

[1]- مناهج البحث في اللغة، تمام حسان،ص12

[2]- اللسانيات واللغة العربية،عبد القادر الفاسي الفهري(مر.س)،ص56

[3]- المرجع نفسه، ص57.

يرى أيضا أنّ الوصفيين كتمام حسان وأنيس فريحة وغيرهم، ممن ادعوا العلمية في منهجهم غافلين عن كثير من الجوانب العلمية في النظرية العلمية واللسانية؛ كالرقي إلى المستوى التفسيري وعدم الاكتفاء بالملاحظة الخارجية في جميع الأحوال[1].

فعلى غرار عز الدين المجدوب الذي برر ما حصل من أخطاء في بدايات اللسانيات وإقراره بأن التجريبية من أكبر عوائق اللسانيات الأولى، إلا أنه يعزو سبب اتصاف أصحابها بها إلى:" أن التجريبية قد تكون في بعض الأحيان قدرا تارخيا محتوما يتجاوز إرادة الفرد"[2]، أما الفاسي الفهري فلم يلتمس أي عذر للكتابات اللسانية الأولية.

وبعد أن اقتنع اللسانيون العرب المحدثون بالمفاهيم اللسانية الحديثة ومعطياتها التي تخدم الظاهرة اللغوي، فقد خلصوا إلى ضرورة إصلاح هذا النحو، وهو ما دفعهم إلى تشخيص عيوبه ونقائصه، والبحث عن البديل الأمثل والتقويم السليم الذي ييسره ويصلحه، مركزين في ذلك على نظريتي العامل والتعليل.

ومع توالي المحاولات التقويمية من قبل الباحثين واللسانيين العرب المحدثين في سبيل معالجة هذه النظرية ارتفعت وتباينت الآراء النقدية لنظرية النحو العربي، والتي تراوحت بين مواقف رافضة ومواقف أخرى قابلة له بشروط، واختلفت التصنيفات للتراث النحوي حسب وجهة كل دارس له.

[1]- ينظر: اللسانيات واللغة العربية،عبد القادر الفاسي الفهري،(مر.س) ،ص58-59

[2]- المنوال النحوي العربي، عزّ الدين مجدوب،(مر.س)، ص358

الفصل الثاني:

المقولات الوصفية في تقويم نظرية النّحو العربي

أولا: المقولات النحوية الوصفية عند اللسانيين العرب

ثانيا: تقويم اللسانيات الوصفية العربية للنحو العربي

ثالثا: التقويم الوصفي لعلاقة الإعراب بالمعنى

أولا: المقولات النحوية الوصفية عند اللسانيين العرب:

توطئة:

حددت بدايات الاتجاه الوصفي مع ما قدمه دي سوسير Ferdinand de saussure (1857ـ 1913) من محاضرات دونت في كتاب(دروس في الألسنية العامة) سنة 1916م، والذي أحدث ثورة منهجية بما رسمه من أسس ارتبطت بموضوع اللسانيات ومنهجها، وتميزت عما سبقها باهتمامها بالنحو التقليدي المعياري وفقه اللغة، لذلك يعود الفضل لدي سوسير بما أحدثه من تغير جذري في الدراسات الحديثة.

إن الوصفية السوسيرية انبنت على عدة أصول تلاحمت فيما بينها لتشكل نظرية متكاملة الأجزاء تتناسق فيما بينها؛ فقد ميز دي سوسير بين اللسانيات التزامنية(السانكرونية) واللسانيات التعاقبية(الدياكرونية)، يقول: " فكل شيء يتعلق بالجانب الثابت لعلم اللغة إنما هو تزامني، وكل شيء يتعلق بالتطور إنما هو زمني"[1].

يرى دي سوسير أن اللغة نظام له قواعده الخاصة، وهذا النظام عبارة عن نسق مستقل يتخذه أفراد اللسان الواحد وسيلة للتواصل . وكان هدف دي سوسير محاولة إحلال النظرة الوصفية محل النظرة التأريخية في الدرس اللغوي[2]. وقد بنى نظريته الوصفية على مجموعة من الأصول، وهي:

1 . التمييز الإجرائي بين اللسان كنظام والكلام كتحصيل.

2 . التحديد الإجرائي للوحدات اللسانية.

3 . الدليل اللغوي والتوسع في البناء على اعتباطيته الجذرية.

4 . الدال والمدلول كأصناف محضة.

5 . افتراضية الآنية والزمانية كمبدأ مزدوج لدراسة اللسان.

6 . تلازم مفهومي: تاريخية اللسان واجتماعيته.

ولم تهيمن نظرة دي سوسير على الدرس اللغوي هيمنة صارمة، وإنما فتح الأبواب أمام الدارسين والباحثين، وسمح لهم ببناء نظريات فرعية جديدة من خلال المعطيات والأصول التي

---

[1]- علم اللغة العام، دي سوسير فردينان، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مالك يوسف المطلبي،مطبعة آفاق عربية ، بغداد، العراق، 1985م، ص 100.

[2]- ينظر: أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، حسام الدين كريم زكي، مكتبة النهضة المصرية، ط1، 2000م،ص 36.

قدمها، فظهرت آراء جديدة، وتميزت بخصوصيات منحتها شرعية تسمية المدرسة أو النظرية، وبقيت كلها تحت لواء المدرسة الوصفية، من ذلك : مدرسة جينيف وبراغ وغيرها. وكلها اصطلح عليها مسمى الوصفية الغربية.

1ـ ظهور الوصفية العربية وأهم مقولاتها النقدية للنحو العربي:

وصل المنهج الوصفي إلى الثقافة العربية بعد عودة المبعوثين العلميين الذين تكونوا في الجامعات الأوربية إلى أوطانهم، وتوليهم التدريس والبحث في الجامعات المصرية تحديدا، وهذا كان نقطة انطلاق المنهج الوصفي الغربي داخل الأوساط العربية، وكان بداية التجديد اللغوي العربي بعد سيطرة المنهج التاريخي والمقارن عليها.

ولعل العام الواحد والأربعين وتسعمائةوألف(1941م) شهد أول محاولة تأليف في مجال الدراسات اللغوية الحديثة ممثلة بكتاب علي عبد الواحد وافي (علم اللغة)، حيث تكشف القراءة المتأنية له عن تأثر واضح ببعض قواعد المنهج الوصفي والتمييز بينه وبين المنهج المقارن، وكان (وافي) موفقا في اعتماده المستويين الصوتي والدلالي في تقسيم مستويات البحث اللغوي، وكان يرى أن العربي بدأ وصفيا في ضبط اللغة وتقعيدها[1].

ونشير إلى أن مرحلة النضج للوصفية في الدرس اللغوي العربي كانت مع جيل الرواد؛ أي علماء اللغة الوافدون إلى الجامعة الغربية، والذين تعلموا وعادوا يحملون مبادئ الوصفية، ويمكن تحديد هؤلاء في الحقبة الزمنية(1955 ـ 1973)، إذ حاولوا تقديم اللسانيات الغربية، وخاصة الوصفية بنظرة لغوية عربية، وبمسلك خاص لا تقصي من خلاله التراث اللغوي والنحوي العربي. وتتلخص مصادر هذه الحقبة في:

1 ـ مناهج البحث في اللغة ـ تمام حسان (1955م).

2 ـ دراسات نقدية في النحو العربي ـ عبد الرحمن أيوب (1957م).

3 ـ اللغة بين المعيارية والوصفية ـ تمام حسان (1958م).

4 ـ علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي ـ محمود السعران (1962م).

5 ـ اللغة العربية معناها ومبناها ـ تمام حسان (1973م).

[1]– ينظر: علم اللغة، وافي علي عبد الواحد، دار النهضة، القاهرة، مصر، ط 7، 1972م، ص 63.

ولا يمكن أن نغفل الجهود العلمية التي قدمها إبراهيم أنيس، فهي تمثل المنهج الوصفي الحقيقي تطبيقا وإجراء، ثم تأتي الجهود التي تلته، لترسخ المنهج الوصفي في الثقافة العربية، منهم: عبد الرحمان أيوب وتمام حسان وكمال بشر ومحمود السعران. وقد أولى الوصفيون اهتماما خاصا بالتراث اللغوي العربي عموما، وبالنحو خصوصا، وهو اهتمام كانت له أسبابه الخاصة؛ أهمها الوقوف على جوانب النقص التي تخللت أعمال النحاة، وقد سارت هذه الاتجاهات في تيارات ثلاثة في تقديمهم للنظرة اللغوية وهي[1]:

-الوصفية ونقد التراث اللغوي العربي.

-التحليل البنيوي للغة.

-تطبيق النظرية اللغوية الحديثة على اللغة العربية.

تأتي هذه المحاولة لإعادة وصف اللغة العربية، وكانت نتيجة حتمية ومنطقية لما اقترحه الوصفيون العرب من مقدمات نظرية، كما أن هذه النتيجة ارتبطت عند اللسانيين العرب برؤية صارمة ، وهي " إعادة النظر في منهجها، وطريقة تناوله"[2].

حاول لغويو المنهج الوصفي قراءة النحو العربي قراءة جديدة قويمة في ظل ما يستجد في البحث اللساني، سواء في ذلك اللغويون الذين تبنوا المنهج البنيوي الوصفي وأعلنوا عنه، أم أولئك الذين اعتمدوا المناهج اللسانية الحديثة من دون أن يُصرحوا بانتمائهم إلى المدرسة البنيوية الوصفية. والنتيجة أن الوصفيين العرب تأثروا بهذا الاتجاه، حتى أنهم اعتبروا المنهج الوصفي هو أكثر المناهج الموضوعية في دراسة اللغة، وأقربها إلى العلمية مقارنة بغيره من المناهج التقليدية، ما جعل مهمة اللساني هي الوصف بالدرجة الأولى للظواهر اللغوية عن طريق الاستقراء والتصنيف والتقعيد متناسين الجانب التفسيري.

لعل ادعاءهم للمنهجية والعلمية هو ما جعلهم يقعون في خطأ منهجي، خالفوا فيه أهم أصول الوصفية الغربية؛ إذ الوصفية البنيوية في حقيقتها تهتم بدراسة اللغة ووصفها على ما هي عليه في

[1]- ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي، حلمي خليل(مر.س)، ص 167.

[2]- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ، القاهرة، 1973م، ص07.

واقعها اللغوي، غير أن الوصفيين العرب كانوا ينقدون النحو العربي، وإعادة وصف اللغة العربية القديمة، ولا يشعرون أنهم معنيون بدراسة اللغة العربية المعاصرة، أو بحل مشكلاتها[1].

أ)ـ مقولات الوصفيين العرب في نقد النحو العربي:

1. مقولة تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي:

تعتبر من بين المقولات التي شاعت وسط اللسانيين الوصفيين العرب، ويرى تمام حسان أن هذا الأمر طبيعي، وكما هو الحال بالنسبة لكافة أنواع المعارف ينتفع اللاحق بما تركه سابقه، فكذلك هم النحويون الذين وجدوا السلف الذين سبقوهم هم السريان والإغريق، فانتفعوا من تجاربهم، والتي ترجع في معظمها إلى إخضاع اللغة للدراسات الفلسفية والمنطقية[2]. ويضيف في ذلك قائلا:"ولعل العرب لم يترجموا عن أمة كما ترجموا عن اليونانية، إما مباشرة أو عن طريق السريانية"[3]؛ إلا أن فاطمة الهاشمي بكوش ذكرت الطابع الإشكالي لهذه المقولة والذي لم ينتبه له الباحثون كثيرا، كما يلي:[4]

1 – أن العقل البشري عقل منطقي، وهذا ما أكدته العلوم الإدراكيةcognitive المعاصرة، بمعنى أن السلوك المنطقي هو طابع فطري ما يحيل إلى أن النحو العربي لم يقترض المنطق من أي علم.

2– إن مسألة العلاقة بين النحو العربي والمنطق مسألة حديثة، وأن الاطلاع على المصنفات التي أرّخت للتفكير النحوي العربي القديم يكشف أن العلاقة بين النحو والمنطق ـ بحسب تصور النحويين العرب القدماء ـ كانت علاقة تعارض لا علاقة تأثر وتأثير، وهذا ما كشفت عنه المناظرة الشهيرة بين أبي سعيد السيرافي ومتى بن يونس.

3–إن مسألة تأثر النحو العربي بالمنطق استندت إلى أدلة تاريخية تقوم على أساس اطلاع النحويين العرب الأوائل على العلوم اليونانية والسريانية.

4–إذا أراد الباحث أن يرجع العلاقة بين النحو العربي والمنطق إلى أبعد من القرن الثاني للهجرة، فإنه يكون قد اجتاز مرحلة تأسيس النحو العربي.

---

[1]– ينظر: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، فاطمة الهاشمي بكوش(مر.س)، ص 99

[2]– ينظر:اللغة بين المعيارية والوصفية،تمّام حسّان،(مر.س)،ص181

[3]– مناهج البحث في اللّغة ،تمّام حسّان،(مر.س)،ص16

[4]–ينظر: نشأة الدرس اللساني الحديث،فاطمة الهاشمي بكوش(مر.س)،ص62

وبالانتصار المطلق للسانيات الغربية والرفض المطلق للسانيات التراثية يتجلى تعارض واضح بين نوعين من الوصفيين؛ " فبجلب الحداثي للنماذج الغربية وتطبيقها على العربية تكون لهذه اللغة وصفان متغايران لابد أن يكون أحدهما خاطئا، أو أن يكون الصواب في غيرهما، وبدل الإبقاء على هذين الاحتمالين إلى أن يثبت أحدهما بالدليل القطعي فضّل الحداثي أن يحل هذا المشكل عن طريق الجمع بين تخطيء اللسانيات التراثية، فلا يذكر نحاة العربية إلا في معرض السخرية بأفكارهم، وإن لم يكن أحيانا قد استوعبها جيدا، وبين استصواب اللسانيات الغربية، فلا يذكر أحدهم لسانيا غربيا إلا في معرض الإكبار والتمجيد على أساس أن رأيه في أصول العربية حق، وأن وصفه لقواعدها حق ومعرفته بها حق"[1].

وفيما يخص تأثر النحو العربي بأرسطو نجد أنيس فريحة يقول:"إن أثر المنطق الإغريقي والفلسفة العليا الأرسطوطاليسية التي تعنى بالسبب والحكمة معا في أبواب عديدة من أبواب الصرف والنحو"[2]، ويذكر أمثلة من الصرف والنحو العربيين يظهر فيها أثر مقولات أرسطو العشر، هذه الأمثلة التي جمعتها فاطمة الهاشمي بكوش مع توضيح ما يقابلها في النحو العربي في جدول كالتالي[3]:

المقولة	ما يقابلها في التفكير النحوي والدراسات اللغوية القديمة
1/الجوهر	–وجود أصل لكل كلمة هو جوهر لا يتغير بإعلال أو إبدال –وجود أصل للجملة أيضا إذا غاب قُدر.
2/الكم	–المدة التي يستغرقها نطق بعض الأصوات متساوية، وإن لم تكن متناسبة. من ذلك أن الحرف المشدد=½م نطق صوتين . الفتحة=½م صوت الألف اللينة،الضمة=½م صوت الواو المدية،الكسرة=½م صوت الياء المدية
3/الكيف	–صفات الأفعال:مقصور ،أجوف،ناقص....،والتقسيم إلى مفرد ومركب أو جمع.
4/الزمان	–الخلط بين الزمن الفلسفي والزمن النحوي ـ تقسيم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر

[1]– نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة،محمّد الأوراغي،دار الأمان،الرباط،المغرب،ط01، 2010،ص45

[2]– نظريات في اللغة،أنيس فريحة(مر.س)،ص131

[3]– نشأة الدرس اللساني الحديث،فاطمة الهاشمي بكّوش(مر.س)،ص66

	من دون مراعاة الاستعمال الفعلي.
5/المكان	–تقدير الحركات الإعرابية على أواخر الكلمات ـ فكرتا الإعلال والإبدال ـ تغيير شكل ما في مكان معين أو وضع شيء مكان شيء آخر ـ قواعد تركيب الجملة ـ تقديم الفعل على الفاعل.
6/الإضافة	–فهم الفعل بالإضافة إلى فاعله ـ ظاهرة غياب الفعل وتقديره –الإمالة:لا يعد الاسم الممال إلا بالإضافة إلى اسم آخر، ألفه صريحة من دون مراعاة اختلاف اللهجات مما اضطرهم لتقسيم اللفظ إلى شاذ ومطرد.
7/الوضع	–إعراب الجملة مع عدم إمكانية ظهور الحركة الإعرابية عليها.
8/الملك	–الحركة وصيف للحرف الصحيح وملك يمينه
9/الفاعلية	–نظرية العامل تنص على أن كل الكلمات تكون إما فاعلة أو عاملا بعضها في بعض كما الأشياء في منطق أرسطو فهي إما فاعلة أو قابلة للفعل
10/القابلية	

ـ تقويم المقولة:

إن مقولة تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي أحدث تضاربا بين الباحثين المحدثين ونظرتهم لها؛ فمنهم من حاول إثبات هذا التأثر واعترف به، ومنهم من نفى وجود تأثر للنحو العربي بالمنطق الأرسطي، ولعل السبب الذي دفع مؤيدي هذا الرأي إلى إثباته هو تأثرهم أولا بالنحاة الأوربيين، وتقليدهم في نقدهم ومعالجتهم لنحوهم، إضافة إلى وجود تقارب بين مصطلحات المنطق الأرسطي والنحو العربي، فجعلوا هذه النقاط ركيزة استندوا عليها في دعمهم لهذا الرأي إلا أن أغلب هؤلاء الباحثين الذين قالوا بهذا التأثر قد وقعوا في التعميم.

فقد اعتبروا أن تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي كان منذ نشأته وحتى فيما بعد، وهذا القول يحتاج إلى نوع من التعمق والاستقراء، ومنهم من استدرك ذلك، كتمام حسان الذي أقر بهذا التأثر ودافع عنه في كتابه (مناهج البحث في اللغة)، وانتبه فيما بعد وتراجع، وهذا واضح من خلال كتابه (الأصول) الذي لم ينف فيه تأثر النحو بالمنطق الأرسطي، وفي الوقت نفسه لم يُقر بالتبعية المطلقة. ففي رأيه " لا ينبغي أن ننسب ذلك إلى أثر المنطق اليوناني على النحو العربي؛ لأن الشيء هو وما في معناه يجمع بينهما قانون الهوية، وهو من البديهيات، وإذا نظرنا إلى قانون عدم التناقض الذي يقضي بأنه يمتنع أن يكون الشيء هو ولا هو، وجدناه جزءا من تركيب عقولنا. فلسنا بحاجة

إلى اجتلاب ذلك من كتب اليونان... فلا ينبغي أن ننسب كلامهم عن الجزء والكل إلى أثر المنطق اليوناني على منهجهم"[1].

كما نجد عبد الرحمان صالح الذي عُرف بتعلقه بما كتبه اللغويون والنحاة الأوائل وقراءاته الواسعة للتراث العربي، ومعرفته العميقة بعناصر الأصالة ومقوماتها في الدرس اللغوي العربي من خلال دراسته لآراء الخليل وسيبويه، وقد عُرف بدفاعه عن أصالة التراث النحوي وخلوه من أي منطق أرسطي. فنجده يُصدر كتابه (منطق العرب في علوم اللسان) كعنوان للباب الأول من الكتاب فيقول:" كتبت تحت هذا العنوان بحثا نشر في مجلة كلية الآداب بالجزائر في عام 1965 ، حاولت أن أبين فيه أن النحو العربي لم يتأثر بمنطق أرسطو، لا في نشأته قبل سيبويه، ولا بعد ذلك"[2].

2ـ مقولة معيارية النحو العربي:

مما يؤكد هذه المقولة التي وصف بها الوصفيون العرب النحو العربي وجود عدة مفاهيم استند عليها النحاة في حكمهم على الظاهرة اللغوية، من بينها: اللحن والفصاحة، والسليقة، والغرابة، والندرة، والشذوذ والاطراد، والوجوب والجواز، وغيرها من المفاهيم التي في رأيهم تعبير عن معيارية النحو العربي والتي لازمته إلى غاية ظهور الوصفية، "فبحوث القدماء في هذا الشأن على استفاضتها وتقصيها نواحي البحث لم تسلم من المغالاة حينا، ولا من الاضطراب حينا آخر"[3]، والتفكير النحوي التقليدي على هذا النحو صار كما قال عبد الرحمان أيوب" لا يخلص إلى قاعدته من مادته"[4].

من ذلك أيضا نجد تمام حسان يعنون كتابه بـ(اللغة بين المعيارية والوصفية) جاء في مقدمته دوافع تأليف هذا الكتاب فيقول:"لقد اتجهت نفسي إلى دراسة المعيارية والوصفية حين رأيت الناس في معظمهم يشكون داء في النحو العربي، لا يستطيعون تشخيصه، فإذا أرادوا تشخيص هذا الداء انصرفوا دون قصد إلى سرد أعراضه، فتكلموا في جزئيات النحو لا في صلب المنهج، وشتان بين من

[1]- الأصول ـ دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب،تمّام حسّان،أميرة للطّباعة،القاهرة،مصر،2000،ص47

[2]- منطق العرب في علوم اللسان ،عبد الرحمان الحاج صالح، (مر.س)،ص37

[3]- من أسرار اللغة،ابراهيم أنيس،مكتبة الأنجلومصرية،القاهرة،مصر،ط03، 1966،ص07

[4]- دراسات نقدية في النحو العربي،عبد الرحمان أيوب،(مر.س) مقدمة الكتاب –د–

ينقد أجزاء المادة ومن يريد علاج الفلسفة التي انبنت عليها دراستها. لهذا فكرت في أمر الدراسات العربية القديمة من حيث المنهج لا من حيث التفاصيل، وجعلت تفكيري في أمرها مستضيئا بمناهج الدراسات اللغوية الحديثة، فاستطعت أن أحدد لنفسي مواطن الداء، وحاولت جهد الطاقة أن أشخصه آملا أن يسهل علاجه بعد ذلك على من يريدون هذا العلاج"[1].

تتباين مقولات تمام حسان في نقده للمنهج النحوي قديما، وهو سيطرة المعيارية، ويحاول أن يبني منهجا آخر، وقد تفطن إلى " أن أساس الشكوى هو تغلّب المعيارية في منهج حقه أن يعتمد على الوصف أولاً وأخيراً، وإن هذه المعيارية لتتضح في طريقة التعبير في جمهرة كتب النحو والصرف والبلاغة، لا نكاد نستثني منها إلا قلة ظهرت في أول عهد العرب بهذه الدراسات"[2].

وهو بهذا القول يشير إلى وجود مرحلتين في الدراسات اللغوية اعتمدت إحداها المعيارية في دراستها وأخرى اعتمدت الوصفية.

3ـ مقولة الخلط بين المستويات اللغوية:

ارتبطت هذه المقولة بمعيارية النحو العربي، وأشار إليها اللسانيون الوصفيون بوصفها مما يَعيب النظرية النحوية كون النحاة العرب غفلوا عن استقلالية مستويات اللغة؛ هذا الخلط الذي جاء على محورين؛ ارتبط الأول بالمكان واصطلحت عليه فاطمة الهاشمي بالخلط اللهجي أو الجغرافي، وارتبط الثاني بالزمان واصطلحت عليه بالخلط التأريخي أو الزماني، وإضافة إلى الخلط بين المستويات اللغوية فلم تسلم مستويات التحليل اللغوي من هذا الخلط، إذ "النحو العربي لم يميز حدودا واضحة لمستويات التحليل اللغوي، وإنما اختلطت فيه هذه المستويات اختلاطا شديدا"[3].

أ ـ الخلط اللهجي أو الجغرافي: وقع النحويون ونحويو البصرة تحديدا في المخالفة باعتمادهم مادة لغوية محدودة بزمان ومكان معينين، فقد درسوا مجموعة من اللهجات في نحو واحد من دون تمييز بينهما أو إدراك لحقيقة أنها أنحاء مختلفة، حيث عمدوا إلى دراسة مجموعة من اللهجات في نحو واحد، ولم يتفطنوا إلى كون كل لهجة ذات نحو خاص متميز يحتاج إلى نظر خاص، فقد" خلطوا

[1]- اللغة بين المعيارية والوصفية ،تمام حسان(مر.س)، ص11

[2]- المرجع نفسه،ص12.

[3]- النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي ، دار النهضة العربية،بيروت، لبنان(د.ط)،1979،،ص52.

بين القبائل ولم يميزوا بين اللهجات، فيما عدا القليل مما حكوه عن قبيلة أو أخرى مما هو أكثر علاقة بتفاصيل الموضوعات النحوية منه بأسسها"[1].

ب ـ الخلط الزماني و التأريخي:إضافة إلى المكان فقد وقع النحاة القدماء، حسب اللسانيين الوصفيين، في الخطأ حين اعتمدوا في دراستهم على الشمولية، حيث أنهم درسوا لغتهم العربية في مختلف مراحلها المتعاقبة، والتي حُددت حوالي ثلاثة قرون، دون الوعي بتلك التغيرات والتطورات الطبيعية لها عبر فترات تلك الحقبة، "فقرنان في الحواضر وأربعة قرون في البوادي كفيلة بظهور استعمالات وتطورات لغوية لم تؤخذ في الحسبان، فضلا عن أنهم بهذه الحدود، فيما يسمى بنظرية الاحتجاج التي التزمها اللغويون والنحاة، قد أهدروا جانبا كبيرا من الثروة اللفظية والظواهر النحوية التي طرأت على الاستعمال اللغوي"[2].

هذه أهم المقولات التي قدمها النحاة الوصفيون في نقدهم للنحو العربي، وأهم النقود التي تضمنتها مؤلفات الوصفيين العرب في طرحهم للنحو العربي، رغم تعرضها للانتقادات العديدة من الدارسين المحدثين كالكتابة النقدية النحوية، أو ما اصطلح عليه بالنقد الخارجي للنحو العربي، وذلك للاستناد المباشر على النظريات الغربية كمرجعية أساسية في الثورة على النحو العربي وانتقاده، وخروجها وتميزها عن الكتابة النقدية الداخلية في المرجعية النقدية إلا أن هذه الدراسات النقدية الخارجية لم تخل من بعض الأفكار النقدية الداخلية، وانجذابها إليها أحيانا رغم سيطرة المفاهيم اللسانية الحديثة على تفكير الناقد وتوجهاته.

ثانيا:تقويم اللسانيات الوصفية العربية للنحو العربي:

المنهج الغربي الجديد الذي وفد إلى الفكر العربي جعل الوصفيين العرب بين قطبين يتجاذبان الفكر الوصفي العربي (المعيارية والوصفية)، وهذا ما جعل الوصفيين العرب يطبقون المنهج الوصفي الغربي، وانشغل جُل الباحثين في إثبات وصفية النحو العربي، ولعل النتائج المتوصل إليها من قبل الوصفيين حول المنهج القويم للنحو العربي تكون في صالح الرقي بنظرية النحو العربي.

[1]- دراسات نقدية في النحو،عبد الرحمان محمد أيوب،(مر.س) مقدّمة الكتاب-د-

[2]- العربية وعلم اللغة البنيوي،حلمي خليل(مر.س)،ص35.

1ـ المقولات الوصفية التقويمية للمنهج النحوي:

من أهم المؤلفات التي تُعد رائدة هذا الاتجاه في الثقافة اللسانية العربية، والتي اعتمدت المنهج الوصفي، وانتقدت منهج النحاة العرب في الاستقراء والتقعيد وغيرها من أصول المنهج القديم، نجد كتاب (دراسات نقدية) لعبد الرحمان أيوب 1957م، وكتاب(اللغة بين المعيارية والوصفية) لتمام حسان 1958م، وقد صدرا في سنتين على التوالي.

فكتاب (دراسات نقدية في النحو العربي) عنوانه يدل على محتواه دلالة مباشرة، فهو نقد للتراث النحوي العربي، والذي تصدرته مقدمة لإبراهيم مصطفى، فيرى في عبد الرحمان أيوب وفي مؤلفه أنه (مطلع فجر جديد)، ويثني على منهجه فيقول:"إنه منهج بارع جديد في البحث النحوي، مُكّن لصاحبه ما لم يُهيأ لكثير غيره من الباحثين في علوم العربية"[1].

ويمكن عد مؤلفه هذا من الكتابات النقدية الخارجية للنحو العربي، وهو أول تجديد نحوي في ضوء الدرس اللغوي الغربي وتَمثُل مناهجه؛ وقد عده خميس حسن الملخ بمثابة"ردة فعل للمفارقة المنهجية بين معرفتين مختلفتين تحصل عليها عبد الرحمان أيوب؛ الأولى تراثية عربية، والثانية لسانية أجنبية، انتهت المفارقة عند حدود هذا الكتاب بانتصار منهجية المعرفة اللسانية على منهجيات المعرفة التراثية في علوم اللغة"[2].

وكان طرحه التقويمي في هذا الكتاب يتميز بـ:

1 ـ انطلاقته التقويمية نابعة من تجربته في تدريس النحو العربي، وهذا ما نجده في مقدمة هذا المؤلف "رأيت حين عُهد إلي بتدريس النحو العربي بدار العلوم أن في مجرد تفسير عبارات النحاة نوع من الاجترار العقلي، لا يليق بعصرنا الذي نعيش فيه، ولا بنهضتنا العقلية في هذا الدور الحاسم من أدوار الثقافة العربية"[3].

2 ـ تأثره بالفكر الوصفي الغربي ومناهجه، ما جعله يصف النحو العربي بالتقليدي والجزئي. فالنحو العربي في رأيه"شأنه شأن ثقافتنا التقليدية في عمومها يقوم على نوع من التفكير الجزئي... وثمة عيبٌ آخر في التفكير النحوي التقليدي"[4].

---

[1]– دراسات نقدية في النحو العربي،عبد الرحمان أيوب،(مر.س))مقدمة الكتاب–أ–

[2]– أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات،وليد أحمد العناتي،حافظ إسماعيلي العلوي،دار الأمان الرباط،المغرب،ط01، 2009،ص314

[3]– دراسات نقدية في النحو العربي،عبد الرحمان أيوب،(مر.س)،مقدمة الكتاب–د–

[4]– المرجع نفسه،مقدمة الكتاب–د–

ومن خلال هذا الطرح الذي عرضه عبد الرحمان أيوب نجده يأخذ على التراث النحوي جملة من المآخذ حصرها في:[1]

-أنه تفكير جزئي يُعنى بالمثال قبل النظرية.

- أنه لا يخلص إلى قاعدته من مادته بل إنه يبني القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية أخرى ثم يعمد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها.

-افتقار النحو العربي التقليدي إلى قاعدتين أساسيتين في رأيه هما: الموضوعية والوصفية على عكس التفكير اللغوي الحديث الذي ـ في رأيه ـ اتسم بموضوعية البحث، واقتنع اللغويون بأن يكونوا وصّافين للظواهر اللغوية لا مفلسفين لها، "ولكي يزيد هاتين القاعدتين وضوحا وتحديدا يقوم بعرض سريع وموجز لتاريخ الفكر اللغوي من حيث طغيان المنطق الأرسطي على التفكير اللغوي في العصور القديمة والوسطى وعصر النهضة"[2].

والأمر ذاته في كتاب تمام حسان (اللغة بين المعيارية والوصفية) الذي حاول صاحبه نقد منهج النحاة في ظل التفكير اللغوي الحديث، مقدما المنهج الوصفي في الفكر العربي بصفة أكثر شمولا من السابق، والذي صدر بعد كتاب عبد الرحمان أيوب. وإذا كان أيوب قد وصف الدراسات النحوية القديمة بالتقليدية، فإن تمام حسان يصفها بمصطلح المعيارية المستمد من التفكير الغربي، وقد مزج فيه بين أمرين:[3]

-الدعوة إلى المنهج الوصفي في دراسة اللغة.

-نقد التفكير اللغوي العربي القديم ووصفه بالمعيارية.

حاول تمام حسان من خلاله أن يجد سبب التعقيد في منهج النحاة، ليتفطن من خلال بحثه إلى" أن أساس الشكوى هو تغلب المعيارية في منهج حقه أن يعتمد على الوصف أولا وأخيرا"[4] .

كان في طرحه التقويمي من خلال هذا الكتاب مشتركا مع اللسانيين المحدثين في الهدف، وهو التيسير والإصلاح للنحو العربي رغم الاختلاف في المبررات وطرق التناول والطرح، وقد انطلق في تقويمه مما لاحظه من عدم قدرة الدراسات النقدية على تشخيص داء النحو العربي القديم، وإن

---

[1]- دراسات نقدية في النحو العربي،عبد الرحمان أيوب،(مر.س)،مقدمة الكتاب-د-

[2]- العربية وعلم اللغة البنيوي،حلمي خليل،(مر.س)ص169

[3]- المرجع نفسه،ص181.

[4]- اللغة بين المعيارية والوصفية،تمام حسان،(مر.س)ص12

حاولوا تشخيص هذا الداء انصرفوا دون قصد إلى تفاصيل الجزئيات، وتركوا المنهج .كما ركز تمام على اجتماعية اللغة، ورأى أن إغفال العنصر الاجتماعي في اللغة يحرم الدراسة من أقوى خصائص هذا الموضوع المدروس، ويجعل الوصف في المنهج الوصفي يتناول وجها شكليا من المسألة ويُهمل وجهها الآخر الذي يمثل جوهرها وروحها.

إن تمام حسان من خلال كتابه هذا قد خلّص الفكر اللغوي العربي الحديث من العموميات التي صاحبت دعاة التيسير والإصلاح، ومن الخلط بين الوصفية والتاريخية عند بعض رواد الفكر اللغوي الحديث، وكذلك من الخلط بين مباحث فقه اللغة وعلم اللغة التي مازالت تتردد حتى الآن في كتابات بعض من يتصدى للدرس اللغوي الحديث، وهو يعد أول كتاب في نقد التراث العربي وفق منهج ونظرية لغوية واضحة ومضبوطة[1].

ولم تقتصر مقولات الوصفيين التقويمية للنحو العربي على هذه المؤلفات والقضايا فقط بل هناك كتب عدة من بينها (أصول النحو العربي في نظر النحاة)، و(رأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث) لمحمد عيد، و(نظريات في اللغة) لأنيس فريحة، وغيرها، وقد اشتركوا في انطلاقهم من نقد محددات اختيار المادة اللغوية عند النحاة والمنهج النحوي ومعياريته.

2ـ المقولات الوصفية التقويمية لنظريات النحو العربي:

لم تسلم نظريات النحو العربي من محاولات التقويم، وخاصة نظريتي العامل والتعليل، وقد ظهر هذا التقويم جليا في مؤلفات كثيرة، ونحاول في هذا العنصر التعرض لمحاولات الوصفيين العرب في نقد النظريتين.

أ) ـ التقويم الوصفي لنظرية العامل:

تعد قضية العامل النحوي من أبرز قضايا النحو العربي؛ فهي الركيزة التي يقوم عليها، كما أنها أحد أرقى وأعرق النظريات النحوية، ولها مكانة كبيرة؛ ذلك أنها رسَّخت جذورها في هذا النحو ووجهته منذ بداياته الأولى، فهو إضافةً لكونه أصلا من أصول النحو يشكل البنية العامة لنظرية النحو العربي. وعلى الرغم من الاهتمام الكبير الذي حظيت به هذه النظرية، إلا أنها نالت نقدا ورفضا من الباحثين المتأثرين بالمنهج الوصفي.

[1]- ينظر:العربية وعلم اللغة البنيوي،حلمي خليل،(مر.س)ص191

تباينت مواقف المحدثين من "العامل"، وذلك تبعا لتوجهاتهم الفكرية؛ فأهل التيسير والتجديد ينظرون إلى العامل على أنه سبب التعقيد والنفور من النحو العربي، ولذلك وجب التخلص منه.فيقول إبراهيم مصطفى: " تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها، هو عندي خير كثير، وغاية تُقصد، ومطلب يُسعى إليه"[1].

أما موقف الوصفيين العرب من" العامل" فهو الرفض المطلق، على اعتبار أن اللغة نظام من الأجهزة، وكل جهاز منها متكامل، ويكمل بعضه بعضا، وتراكيب هذا الجهاز ترتبط بالمعاني بطريقة عرفية، فإذا " كان الفاعل مرفوعا في النحو، فلأن العُرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح "[2].

هكذا يكون تمام حسان من أبرز الوصفيين الذين رفضوا نظرية العامل: وقد صرح برفضه إياها، واقترح بديلا عنها، وانطلق في إلغائها من الفكرة التي انطلق منها الجرجاني في تأسيسه لنظرية النظم، وهي فكرة التعليق . يقول:"وفي رأيي أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية؛ لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويُفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية"[3].

وفي موضع آخر يصرح بإلغائه لنظرية العامل ورفضه القاطع، فيقول:"الحقيقة أنّ لا عامل، إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى"[4].

وعند الحديث عن نظرية العامل يتجلى لنا التأثر والتأثير بين علم المنطق وعلم اللسان وحدود التقارب بينهما؛ ولو تسنى لتمام حسان وغيره من اللسانيين إسقاط نظرية العامل وإحلال البديل مكانها، فهذا لا ينفي أن العامل هيكل النحو العربي ومحركه الفاعل في تنشيط التراكيب وتقدير المعاني.

وهو الأمر ذاتُه مع الوصفيين العرب الذين تأثروا بالمنهج الوصفي حتى يمكن القول أن الدراسات العربية البنيوية استندت على الوصف الخارجي للغة، هذا الوصف الذي لم يخل منه

---

[1]-إحياء النحو ،إبراهيم مصطفى ،(مر.س)، ص 195.

[2]-اللغة بين المعيارية والوصفية ، تمام حسان(مر.س)، ص 53.

[3]- المرجع نفسه،ص189

[4]- اللغة بين المعيارية والوصفية ، تمام حسان(مر.س)،ص57

النحو العربي القديم، ولا يمكن إنكاره، ودليل ذلك اعتماد النحاة العرب واقع اللغة أثناء جمعهم وأخذهم لها عن طريق السماع كي يتبينوا النطق الصحيح لها، بالإضافة إلى الملاحظة، غير أن ما نجده لدى الوصفيين لمبدأ التفسير والعلة على غرار العامل سبب لنقدهم النحو العربي لاعتماده المنطق، فهم توجهوا بالنقد لهذا التراث بغرض تقويمه، وبيان جوانب النقص والقصور فيه، وذلك بدعوتهم إلى هدم ما اتصل ـ في رأيهم ـ بالمنطق الأرسطي، ورفضهم ذلك لم يكن مُعللا ولم يستطيعوا تقديم بديل مقنع يرفع عنهم الحرج إلا مقترح تمام حسان المتمثل في "نظرية القرائن اللغوية".

قدم تمام حسان نظرية متكاملة في دراسة اللغة العربية خالف فيها ما استقر عليه الأمر في هذا الشأن عند سيبويه وجمهور النحاة. فقد رفض تمام حسان نظرية العامل مقدما بديلا عنها، وهي نظرية "القرائن اللغوية"، مجاوزا بها كل علماء العربية.

فقد جعل سيبويه ـ من خلال إقراره بالعامل ـ العلامة الإعرابية هي القرينة القائمة على تحديد المعنى وفهمه، وهذا الإقرار اقتفى أثره جمهور النحويين إلى أن جاء ابن مضاء القرطبي، فكانت ثورته على النحو والنحاة من الأسباب الرئيسة لتيسير النحو العربي في العصر الحديث، وذلك بإلغائه للعامل وللعلل الثواني والثوالث، وإلغاء القياس، وإلغاء التمارين غير العملية[1].

يرى تمام حسان في فكرة (تضافر القرائن) بديلا لا تصمد أمامه نظرية العامل التي جعلها النحاة أساس نظرياتهم؛ لأن فهم المعنى النحوي لا يكون إلا بتضافر القرائن، و" أساس فكرة التضافر عنده قائمة على أن المعنى النحوي لا يتعين بقرينة واحدة مهما كان خطرها، وإنما تتعاون القرائن المختلفة وتتضافر لأجل بيان المعنى، وهي بوصفها نظرية وفكرة متكاملة تبرز دور القرائن التي غمطها النحاة حقها من العناية؛ لانشغالهم بقرينة واحدة من مجموعها، وهي قرينة العلامة الإعرابية، وتعصف بكل ما جاء به النحاة من فكرة العمل والعامل، وتغني عن القول به"[2].

بعد أن كانت النظرية النحوية ـ في نظر دارسيها ـ تحليلا إعرابيا بحتا، أصبحت مع تضافر القرائن نظاما متماسكا قوامه القرائن المعنوية واللفظية، ولهذه النظرية الجديدة مكانة وأهمية لا يمكن

[1]-ينظر: الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف،(مر.س)، ص 24 . 42.

[2]-ينظر: نظرية العامل وتضافر القرائن النحوية رؤية تكاملية،بكر عبد الله خورشيد،مجلّة آداب الفراهيدي،العراق،العدد04، 2010، ص12

تجاهلها؛ حيث تتجلى في تطبيقاتها على فهم وتفسير القرآن الكريم، وتحديدا من خلال كتابه "البيان في روائع القرآن"، والذي يعد تطبيقا عمليا لنظريته.

قامت نظرية القرائن اللغوية النظرية على أسس ومبادئ أهمها: أنه جعل المعنى أساسا لنظريته، وقسمه إلى ثلاثة أنواع:

1 ـ المعنى المعجمي: وهو متعدد ومحتمل خارج السياق، وواحد فقط في السياق، فمعنى الكلمة المعجمي هو الذي تدل عليه الكلمة المفردة كما في المعاجم.

2 ـ المعنى الاجتماعي أو معنى المقام: وهو أشمل من سابقيه، يُعبر عن معنى السياق في إطار الحياة الاجتماعية (أي المعنى الذي تحمله المفردة من السياق الاجتماعي الذي وردت فيه)[1].

3 ـ المعنى الوظيفي:هو وظيفة الجزء التحليلي في النظام أو في السياق على حد سواء، وهو المعنى على مستوى النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي؛ أي أن ما يسمى على هذا المستوى هو في الواقع وظيفة المبنى التحليلي، وإذا اتضح المعنى الوظيفي أمكن إعراب الجملة دون حاجة إلى المعجم أو المقام[2].

وقد قسم تمام حسان القرائن بصفة عامة إلى ثلاثة أقسام:مادية وعقلية وقرائن التعليق، ومثل لها بالمخطط التالي[3]:

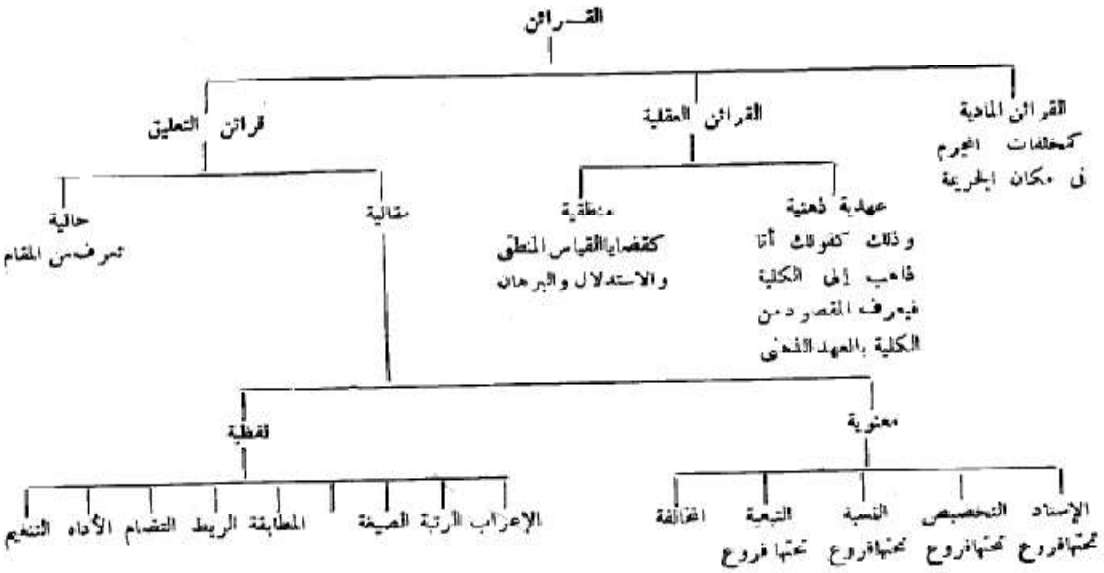

[1]- اللغة العربية معناها ومبناها،تمام حسان،(مر.س)ص28

[2]- المرجع نفسه،ص182

[3]- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها،تمام حسان،(مر.س)ص190

وهكذا نجد أن "القرائن تتضافر على إيضاح المعنى الوظيفي النحوي، والقرينة تسقط عند إغناء غيرها عنها، وفي إدراك هذه الحقيقة تفسير لكثير مما عدّه النحاة مسموعا يُحفظ ولا يقاس عليه، أو عدّه شاذا أو قليلا أو نادرا أو خطأ"[1]. ففهم وتصور علاقة الإسناد مثلا، والتي تربط بين الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر يعد قرينة معنوية، إلا أن علاقة الإسناد في رأيه لا تكفي للوصول إلى قرار : (أن الأول مبتدأ والثاني خبر)، أو على أن (الأول فعل والثاني فاعل)؛ لأن الإسناد قد يكون إنشائيا أو خبريا أو يمكن أن يكون إسنادا في جملة فعلية أو جملة اسمية وهلم جرا، ومن هنا فهي تحتاج إلى قرائن لفظية لتعينها على تحديد نوعها، فنلجأ إلى مباني التقسيم لنرى إن كان طرفا الإسناد اسمين أو اسما وصفة أو اسما وفعلا أو فعلا واسما.[2]

ونلجأ أيضا إلى مباني التصريف، لنلمح الشخص والنوع والعدد والتعيين، وإلى العلامة الإعرابية، لنرى ما إذا كانت الأسماء مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة، وكذا النظر وإلى الرتبة[3] لنرى من أي نوع هي، وإلى المطابقة بين الجزأين، وما نوع المطابقة، وهكذا لإيضاح ظاهرة تضافر القرائن، وللوصول إلى المعنى الواحد في التعليق[4].

إنّ ما قدمته هذه النظرية للدرس اللغوي بعامة والنحوي بخاصة أنها نظرت إلى اللغة نظرة شاملة متكاملة، فكشفت عن العلاقات التي تربط بين أنظمة اللغة الثلاثة:الصوتي والصرفي والنحوي، وما ينتج عن تفاعلها مع المعنى الوظيفي ثم كشفت عن العلاقات التي تربط تلك الأنظمة الثلاثة بقائمة الكلمات في المعجم اللغوي للعربية، كما أنها ربطت معنى المقال المستخرج من كل هذا بمعنى المقام[5].

وبالتالي يكون تمام حسان قد انطلق في تقويمه لنظرية النحو العربي من فكرة: أن النظام النحوي القويم للغة العربية ينبني على خمسة أسس هي[6]:

1 ـ طائفة من المعاني النحوية العامة، وتسمى معاني الجمل أو الأساليب.

---

[1]- اللغة العربية معناها ومبناها،تمام حسان،(مر.س)،ص240

[2]- ينظر: المرجع نفسه،ص192

[3]-بمعنى وضع العلامات المنطوقة أو المكتوبة في سياقها الاستعمالي حسب رتب خاصة تظهر بها فوائد التقديم والتأخير في اللغة

[4]-ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها،تمام حسان،(مر.س)ص187- 191

[5]-ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيّة،مصطفى حميدة،مكتبة لبنان ،بيروت،لبنان،ط01 ،1997،ص68.

[6]- أثر القرائن في إيضاح المعنى عند الدكتور تمام حسان،فطام أمينة،مجلة آفاق علمية،المجلد22 ،العدد04 ،2019،ص646

2 ـ مجموعة من المعاني النحوية الخاصة كـ(الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها).

3 ـ مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة، بحيث تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، كـ(علاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية)، وهي قرائن معنوية على معاني الأبواب النحوية الخاصة كالفاعلية والمفعولية.

4 ـ القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق وبين بقية أفراده.

وإذا كان تمام حسان يشير إلى أن الجرجاني جاء بمصطلح "التعليق"، باعتباره أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي[1]، فإن مصطفى حميدة يصف نظرية القرائن اللغوية بالدراسة المتكاملة، إذ يقول:« إن نظرية تضافر القرائن تُعد أهم المحاولات لفهم النظام اللغوي للعربية وأبعدها أثرا؛ ذلك لأنها أول دراسة في تاريخ النحو العربي كله تُقيم منهجها على أساس فكرة التعليق، فحولت الدرس النحوي بهذا من منهجه اللفظي المتمثل في الإعراب القائم على فكرة العامل إلى منهج قرائن التعليق الذي يضع المعنى في المقام الأول»[2].

يبدو أن الدعوى الصارخة التي ينادي بها بعض الوصفيين لإلغاء نظرية العامل تمثل موقفا إصلاحيا تقويميا لنظرية النحو العربي، لكنه تقويم انبنى على فهم غير صحيح لكلام النحاة حول العامل ومقصدهم منه، فالعلماء القدامى لم يقصدوا من العامل مجرد توضيح العلامة الإعرابية وتغيرها من حالة إلى أخرى، بل كانوا يقصدون ذلك العامل الذي يوضح الوظائف النحوية للكلمات من فاعلية ومفعولية وإضافة، كما أن فكرة العامل جاءت لتقنن الكلام وتضبطه لتقي المتكلم من الوقوع في الخطأ وتحفظ النحو العربي من اللحن.

ب) ـ التقويم الوصفي للتعليل:

بدأ التعليل في مرحلة مبكرة لاستكشاف ظواهر اللغة، والوقوف على الأحكام النحوية وتوجيهها من خلال الاستناد إلى علة معينة. والنحو في حد ذاته عبارة عن مجموعة من الأحكام، وهو في حاجة إلى العلة والتعليل وإلى القياس؛ لأنهما من الظواهر العقلية التي يقتضيها البحث النحوي . وقد ذهب علي أبو المكارم أن سبب نشوء العلة هو الارتباط الوثيق بين اللغة والقرآن

[1]- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها(مر.س)، ص 186 .

[2]- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيّة،مصطفى احميدة،(مر.س)ص67

" فكانت نشأة التعليل استجابة لظروف وبواعث عربية إسلامية معا، دون تأثير خارجي غير عربي، فقد كانت الظروف التي نشأ فيها وما هيأته من استجابات عقدية وعاطفية متعددة وراء الفكرة التي تعد السبب الأساسي في نشأة التعليل النحوي"[1].

وإبراهيم مصطفى أول لغوي في العصر الحديث يتطرق لقضية التعليل بعد ابن مضاء القرطبي يقول:" وقد أطالوا بذلك مراقبة أواخر الكلمات، وربما اختلفوا فيها، وتجادلوا عندها، وطول هذه المراقبة ودأبهم عليها هداهم إلى كشف سر من أسرار العربية عظيم؛ وهو أن هذه الحركات ترجع إلى علل وأسباب يطّرد حكمها في الكلام، ويمكن الرجوع إليها والاحتجاج بها"[2].

ويشترك أصحاب المنهج الوصفي في نفورهم ورفضهم للتعليل انطلاقا من تأثرهم بالمنهج الوصفي، ومنهم عبد الرحمان أيوب في كتابه (دراسات نقدية في النحو العربي)، وتمام حسان في كتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية)، و إبراهيم السامرائي في كتابيه (الفعل:زمانه وبنيته)و(النحو العربي:نقد وبناء)، وغيرهم. إذ يرفض عبد الرحمن أيوب " نظرية العلل على الوضع المنطقي الذي يصرّ النحاة على اتباعه"[3]، وهو يفضل أن تكون ظاهرة الإعراب والبناء دون تعليل لها.

من خلال آراء أيوب نلاحظ أنه يتحامل بقوة على النحو العربي حينما يصف علل النحاة في ظاهرتي الإلغاء والتعليق بقوله" هذا هراء فلسفي، لا أكثر ولا أقل، إن صح أن يوصف الهراء بأنه فلسفة ...!!"[4].

وهاهو فؤاد حنا ترزي الذي يعد مبدأ العلة فاسدا من أساسه في الدراسات اللغوية، وقد أدخل على نحونا كثيرا من الترهات التي لا جدوى منها ولا منفعة[5]، إذ " انطلاقهم من اعتبار دراسة اللغة دراسة شكلية خارجية هي المنهج الأسلم في وصفها نحويا وصرفيا وصوتيا، لذلك ينفرون من التعليل القائم على التأويل والتقدير والمقايسة العقلية لا الشكلية بين ظاهرتين أو حكمين؛ لأن العلة المقبولة عندهم يلخصها قولة:هكذا نطقت العرب"[6].

---

[1]- أصول التفكير النحوي،علي أبو المكارم،درا غريب،القاهرة،مصر،ط01، 2006،ص150

[2]-إحياء النحو،ابراهيم مصطفى (مر.س)، ص 10، 11.

[3]-دراسات نقدية في النحو العربي،عبد الرحمان أيوب (مر.س)، ص 29.

[4]- المرجع نفسه، ص 225.

[5]-ينظر:نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين،حسن خميس سعيد الملخ،(مر.س)،ص225

[6]- المرجع نفسه، ص225

ولعل الرد المناسب على مقولات الوصفيين العرب الناقدة لظاهرة التعليل في النحو العربي، هو موقف تمام حسان، حيث يُرجع نشوءَ العلة إلى كونها " أصبحت رابطة عقلية بين المستعمل الحسي والمجرد العقلي، فأعطت المجرد نوعا من التفسير والإيضاح الذي هو بحاجة إليه... على أن العلة إنما تسلط على التفريع، لا على التأصيل، ومن هنا أصبح من قواعد النحاة في الاستدلال أن الأصل لا يُعلل"[1].

وكذلك الاعتماد على المنهج التأصيلي لنظرية النحو العربي، والتي تستمد قوتها من المنجز الذي تركه الخليل وسيبويه، لا من النظريات اللسانية الحديثة، إذ توصل عبد الرحمن الحاج صالح إلى أن نحاة العربية أول من لجأ إلى التعليل والتقدير، وأن التعليل النحوي نبع من اللغة العربية، ولم يتأثر بمقولات المنطق إلا في القرن الرابع الهجري، وأنها تمثل أصول النحو العربي نظرية متقدمة علميا، وقادرة على تفسير اللغة العربية نحوا وصرفا[2] .

ثالثا: التقويم الوصفي لعلاقة الإعراب بالمعنى :

من الضروري أن نعبر إلى قضية المعنى والإعراب من خلال فهم الجملة العربية، وتحديد موقعها في الدرس اللساني الحديث.

1 ـ الجملة في نظرية النحو العربي:

إن دراسة الجملة تعني دراسة التراكيب والأساليب، وتعني دراسة الأدوات النحوية، وبهذا يتم التآلف بين أجزاء الجملة لتؤدي غرض التوصيل. والجملة بوجه خاص غرضها إفادة القول المفيد بالوضع.

فالجملة في الاصطلاح اللغوي والنحوي تعددت مفاهيمها وتنوعت لاختلاف التخصصات والنظريات من جهة، ولتعدد المناهج في دراسة الجملة من جهة أخرى. فمفهوم الجملة من حيث

[1]- الأصول،تمام حسان، (مر.س)، ص 162.

[2]- ينظر: النحو العربي ومنطق أرسطو، عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة كلية الآداب، الجزائر، العدد:01، 1964م، ص 67 . 80.

مستوى بنيتها النحوية " كل كلام اشتمل على مسند ومسند إليه"[1]، أما من حيث مستوى بنيتها الإخبارية فهي"كل كلام أفاد السامع، فائدة تحصل سكوت المتكلم عندها".[2].

ومن خلال هذا نجد أن الجملة تتفق مع تعريف الكلام " فالكلام : هو اسم لما تركب من مسند ومسند إليه، وأفاد الفائدة التامة، وهذا يعني أن مصطلحي: الجملة والكلام هما مصطلحان مترادفان حسب رأي كل من: سيبويه، والمبرد، وعبد القاهر الجرجاني، وابن مالك. وهذا ما يُستشف من قول ابن جني:" أما الكلام : فكل لفظ استقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو(زيد أخوك)، و(قام محمد) ... فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت ثمرة معناه، فهو كلام"[3].

ومن أهم الثمار التي أعطتها اللسانيات الحديثة ومناهجها للدرس اللغوي العربي ما حظيت به الجملة العربية من عناية واهتمام، في مقابل عناية النحاة القدامى بالأبواب النحوية على حساب الجملة، ولعل دراسة ابن هشام تُستثنى من هذا، فقد ارتقى بالجملة إلى مصاف الدراسات اللسانية الحديثة في كتابه(مغني اللبيب)[4].

فاللسانيات الحديثة ركزت في دراستها للغات على عنصر(النظام)، ولولا هذا العنصر لم يكن بالإمكان الإفادة من ملكة اللسان، فقد عرفت اللغة بأنها " نظام من الإشارات system of signs التي تعبر عن الأفكار"[5]. وبهذا يتم التواصل عبر متتاليات الجمل، ومنها عُدت الجملة الوحدة الأساسية للتواصل والقابلة للتحليل والدراسة.

ومهما كان من أمر، فقد انعكست هذه المفاهيم على الدرس اللساني الحديث، وكان لها صداها في فكر الباحثين الوصفيين العرب. يقول إبراهيم أنيس:" ونحن في بحثنا لنظام الجملة العربية ندرك تمام الإدراك أن هذا النظام قد اختلف إلى حد ما باختلاف العصور، ففي عصرنا الحديث

---

[1]- تاج العروس، الزبيدي، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1994م، (فصل الجيم باب الميم)، ص 364.

[2]- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، 23/1.

[3]- الخصائص، ابن جني،(مر.س)، 17/1.

[4]- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان،(مر.س)، ص 16.

[5]- علم اللغة العام، فرديناند دي سوسير،(مر.س)، ص 34.

مثلا قد تأثر بنظام اللغات الأوربية في مواضع كثيرة"[1]؛ لأن الأساس الذي تبنى عليه الجملة هو علاقتها بالتركيب النحوي، وفائدتها تكمن في نجاح العلاقة التواصلية بين المتكلم والمتلقي.

من بين المشكلات الكبيرة التي أخلّت بالبحث اللغوي أن النحاة العرب لم يهتموا بالجملة، ولعل المتصفح لأمهات الكتب النحوية يجد أنها قائمة على موضوعات النحو في ضوء نظرية العامل دون الالتفات إلى دراسة الجملة والمعنى.

وهذا التجاوز دفع ببعض النحويين العرب الوصفيين إلى اتهام القدامى بالتقصير في عدم الاهتمام بالجملة، وفي ذلك يقول إبراهيم مصطفى: إن"القوانين التي تمثل هذا النظام(نظام الجملة) وتحدده تستقر في نفوس المتكلمين وملكاتهم، وعنها يصدر الكلام، فإذا كُشفت ووضعت ودُونت، فهي علم النحو، ولو عُرضت عليك جملة من لغة لا تعرفها وبُيّنت لك مفرداتها كلمة كلمة، ما كان ذلك كافيا في فهمك معنى الجملة وإحاطتك بمدلولها حتى تعرف نظام هذه اللغة في تأليف كلماتها، وبناء جملها، وذلك هو نحوها"[2].

ويرجع سبب إهمال النحاة للجملة إلى كونهم في رأي ابراهيم مصطفى" قصروا النحو على أواخر الكلمات، وعلى تعرف أحكامها، وقد ضيّقوا من حدوده الواسعة وسلكوا به طريقا منحرفة إلى غاية قاصرة، وضيعوا كثيرا من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة"[3].

ولمهدي المخزومي نظرته للجملة العربية، فهي تمثل " الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أي لغة من اللغات...والجملة التامة هي التي تُعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها، وتتألف من ثلاث عناصر رئيسية هي المسند إليه (المتحدث عنه-المبني عليه) المسند (الذي يبنى على المسند إليه ويتحدث به عنه)، والإسناد (ارتباط المسند بالمسند إليه)"[4].

والعنصر الثالث (الإسناد): ينبغي عدم وجوده في الظاهر، لكنه نتيجة الترابط بين المسند والمسند إليه، فهو الرابطة المعنوية بين طرفي الجملة، والنحويون لم يقولوا بأن" الرابطة جزء من الجملة؛ لأن الجملة الاسمية العربية ليس فيها رابطة لفظية، ولكنهم يقولون بوجود الرابطة في حالة

[1]- من أسرار اللغة،ابراهيم أنيس،(مر.س)،ص288

[2]- إحياء النحو،ابراهيم مصطفى،(مر.س)،ص02

[3]- المرجع نفسه،ص03.

[4]- في النحو العربي نقد وتوجيه،مهدي المخزومي،(مر.س)،ص31

واحدة، هي حالة كون خبر المبتدأ ظرفا أو جارا ومجرورا، حيث يرون أنه متعلق بمحذوف تقديره(كائن)، وهذا المحذوف هو نظير الرابطة"[1].

وكان اعتناء علماء اللغة العرب المحدثين واضح بمفهوم الجملة وعلاقتها بالتراكيب النحوية، كونها تمثل الأساس الذي يُبنى عليه النحو العربي، وإن لم يسلموا من الاختلافات في تحديد مفهومها وأهميتها، وتنوع أقسامها، وذلك لاختلاف الاتجاهات والمناهج. فقد حاول عبد الرحمن أيوب التفريق بين (الجملة والكلام) من خلال حديثه عن الفرق بينهما عند علماء اللغة الغربيين، فيرى أنهم فرقوا بين الجملة باعتبارها أمرا واقعيا، وباعتبارها نموذجا يصاغ على قياس منه عدد من الجمل الواقعية، وليوضح ذلك ذكر أن عبارة (المبتدأ والخبر): جملة اسمية تصف نموذج الجملة الاسمية، بينما تصف عبارة (محمد قائم): جملة اسمية تصف مثلا واقعيا للنموذج السابق، ومن هنا لابد من التفريق بين نماذج الجمل الموجودة في كل لغة من اللغات، وبين الأمثلة التي تتردد في استعمالنا لكل منها، ورأيهم هذا جزء من القضية. فالجمل ليست مجرد مجموعة من الكلمات كما وصفها النحاة القدامى، بل هي إلى جانب هذا عدد من النماذج التركيبية المتداخلة[2].

يعد تمام حسان من رواد الوصفية العربية، ومن أوائل الذين دعوا إلى إعادة وصف اللغة العربية، وأعاد تقسيم الجملة العربية تقسيما يخضع إلى النظرة المعنوية السياقية الوصفية. والجملة عنده تقوم على أساس العلاقات السياقية بين الكلمات على المستوى التركيبي، بالاستناد إلى الجمع بين القرائن المعنوية واللفظية، " فالجملة تتحول من أصلية إلى فرعية، فتكون صلة أو صفة أو خبرا أو حالا أو مضافا إليه أو مقول قول، ولكن هذا التحول النحوي في غاية الأداء لا يعتبر من دراسة الدلالة، وإنما يُعتبر من قبيل تعدد المعنى الوظيفي، وإنما تأتي الصلة بين ذلك وبين المقام من أن تحول المعنى الوظيفي للجملة لا يكون في الغالب إلا بعون القرائن الحالية، وهي من المقام"[3].

ولم تسلم نظرة تمام حسان من النقد، وأن أضعف نقطة في دراسته للجملة هو عدم تخصيصه حيزا لدراسة الجملة من منظور لساني حديث، ولعل ذلك راجع إلى اعتماده أسسا معنوية في دراسته للنظام النحوي، وحصر الجانب الشكلي لهذا النظام على ما قدمه حول الجانب الصرفي والصوتي من قرائن، فهو " لا ينظر إلى النحو نظرة شكلية... ورأى عيب النحاة الأكبر ميلهم إليه

[1]- دراسات نقدية في النحو العربي،عبد الرّحمان أيوب،(مر.س)،ص128

[2]- المرجع السابق،ص125

[3]- اللغة العربية معناها ومبناها،تمام حسان،(مر.س)ص371

وتركهم لما أتى به عبد القاهر الجرجاني في علم المعاني من دراسة للنحو وإضافة له، وهذا الموقف ضد الشكلانية، وهذا الاتجاه الشديد إلى المعنى جعل الفصل خاليا من معلومات واضحة عن تركيب الجملة العربية. فقد انتحى منحى وظائفيا أهمل فيه الوجه الشكلي من التركيب النحوي، فنتج عن ذلك أن الفصل خلا من كل إشارة إلى مفهوم البساطة والتركيب في الجملة، وصار أقرب إلى المفهوم التقليدي للنحو منه إلى المفهوم الألسني الحديث"[1].

ومنهم من أنصف تمام حسان في جهوده العلمية المعتبرة في دراسة الجملة، وكان سعيه قائما على تأسيس نظرية جديدة فائدتها تخليص النحو العربي من نظرية العامل الشكلية المصطنعة من طرف النحاة، بحسب رأيه[2].

أما عبد الرحمن أيوب فهو يدافع عن منهجه الوصفي الغارق في معطيات اللسانيات الوصفية الغربية، ويتضح ذلك من خلال اعتراضه على تقسيم النحاة العرب القدامى الجملة إلى فعلية واسمية، ويرى أن هذا التقسيم جاء نتيجة تأثر النحاة بالمنطق الأرسطي. يقول: " وهذان اللفظان منقولان عن اصطلاحين من اصطلاحات أرسطو المنطقية، وهما باللاتينية (.Subrectumو Praedicatum)، وقد استعمل أرسطو نفس هذين الاصطلاحين فيما بعد، في حديثه عن اللغة،وهذا أمر له دلالته "[3].

ولا يكتفي أيوب بالنقد، وإنما يقدم تقسيما علميا للجملة في حدود النظرة البنيوية الوصفية، ويرى أن الجمل في العربية " نوعان: إسنادية ، وغير إسنادية. والجمل الإسنادية تنحصر في الجمل الاسمية والفعلية؛ أما الجمل غير الإسنادية فهي عنده (جملة النداء وجملة نعم وبئس وجملة التعجب)، فهذه الجملة لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية"[4].

---

[1]- النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان-اللغة العربية معناها ومبناها،محمد صلاح الدين الشريف،حوليات الجامعة التونسية،كلية الآداب والعلوم الإنسانية،العدد17 ،تونس،1979، ص214

[2]- ينظر: الوحدة الإسنادية الوظيفية في القرآن الكريم، بومعزة رابح، دار ومؤسسة رسلان للطباعة، دمشق، سوريا(د.ط)، 2008م، ص09.

[3]-دراسات نقدية في النّحو العربي،عبد الرحمان أيوب(مر.س)،ص128 .

[4]- المرجع نفسه،ص129

وهذا النوع من التقسيم، وإن كان مفيدا، فهو يفتقد إلى الإسناد، وذلك سيؤدي إلى تقدير الركن المحذوف عند وقوع الحذف، وهذا لا يقره المنهج الشكلي الذي التزم به في نقده للتراث النحوي.

ففي علاقة مفهوم الجملة بالقضية المنطقية يرى عبد الرحمان أيوب أن النحاة قد عرفوا الجملة في ضوء القضية المنطقية من حيث أنها تتركب من ثلاثة أركان هي:(المسند والمسند إليه والإسناد)، ولكن هذا التعريف يُنسب إلى البلاغيين.

ويرى أن النحويين قد ذكروا الكثير من حالات حذف المبتدأ أو الخبر، ومن أجل ذلك يرى ضرورة القول بوجود نوع من الجملة العربية الإسنادية ذات الركن الواحد، وهو يعتبر أن الأمثلة التي حذف فيها المبتدأ والخبر نماذج لهذا النوع من الجمل.

وبعد ذلك يعرض عددا من الأمثلة حول حذف المبتدأ والخبر ليثبت فساد تأويلات النحاة لها، ففي تقسيمهم للجملة العربية إلى اسمية وفعلية تأثر واضح بالمنطق.

ويدعو عبد الرحمن أيوب في منهجه الوصفي إلى التفريق بين الجملة والكلام كما هو التفريق بينهما عند علماء اللغة الغربيين، كما دعا إلى تحديد دلالة الجملة: هل يقصد بها الحدث اللغوي أو النموذج التركيبي؟ . فالنحاة القدامى في تعريفهم للجملة قصدوا بها الأحداث الواقعية لا النماذج التركيبية، وهذا ما يتنافى ـ في رأيه ـ ومقتضيات وضع النظريات العلمية[1].

2 ـ قضية الإعراب :

أثار دعاة التيسير والتجديد من اللغويين الوصفيين العرب قضية الإعراب ومدى أهميته في اللغة العربية، وعلاقة الإعراب بالمعنى، وهما موقفان متباينان: الموقف الأول رافض لوظيفة الإعراب في التركيب، والموقف الثاني الذي يؤكد على أهمية الإعراب في فهم المعنى، فالإعراب فرع المعنى[2].

ويرتكز الموقف الأول على فكرتين أساسيتين: ترتبط الأولى بطبيعة الإعراب نفسه من حيث هو قواعد فرضها النحويون، والثانية ترتبط بانتقاد أية وظيفة للإعراب في تحقيق أهم ما تقوم به اللغة من وظائف وهو الاتصال. لأن الإعراب هو أبرز ظاهرة في العربية، فقد حملوه أسباب صعوبة النحو ونفور التلاميذ من تعلمه.

[1] دراسات نقدية في النّحو العربي،(مر.س)، ص 125.

[2] – ينظر:نشأة الدرس اللساني الحديث،فاطمة الهاشمي بكوش،ص138-140

والدراسة المعمقة لهذه الإشكالية تكشف أن أغلب دعاة إلغاء الإعراب هم من غير المتخصصين والجاهلين بأسرار الإعراب وعلاقته بفهم المعاني؛ ومن هؤلاء نجد المستشرقين المتحاملين منهم على العربية وأصولها، ونجد جرجيس الخوري المقدسي(1904م)، إذ كان يدعو إلى العامية في جامعة بيروت الأمريكية؛ لأنها في نظره " تسهل قواعد العربية"[1]، وكذا قاسم أمين، الذي كان يعد الإعراب مصدرا لكل ما يقع من لحن في قراءة العربية[2].

يعد إبراهيم أنيس من أبرز الوصفيين العرب الذي خرج عن إجماع النحاة قديما وحديثا، حيث أنكر مدلول حركات الإعراب، وقام بتفسيرها تفسيرا صوتيا. ففي رأيه:[3]

– علامات الإعراب ليست دوال على معان، ولم تكن الحركات الإعرابية معيارا لتحديد المعاني عند النحاة القدماء ولا تعدو أن تكون حركات يُحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات ببعضها، واحتج أيضا بظاهرة الوقف فمفتاح السر ظاهرة الوقف باعتباره سقوط الحركات في أواخر الكلمات عند الوقف، وهذا دليل أن أصل الكلمات أن تنتهي بالسكون وتحركها هو ضرورة صوتية يتطلبها الوصل.

–أن سقوط هذه الحركات في أواخر الكلمات في حالة الوقف لا يغير من معنى العبارات، ولا يشوه من الصيغ وليست هذه الحركات جزء من بنية الكلمة.

كما أنه يرفض رفضا قاطعا أن تكون الحركات الإعرابية دوالا على المعاني، والأصل في الكلمات أن يوقف عليها بالسكون، وتبقى مع هذا واضحة الصيغة وواضحة المعنى؛ وفي رأيه أن الذي يحدد الفاعلية والمفعولية يرجع إلى أمرين[4]:

ـ أحدهما: نظام الجملة العربية والمعاني اللغوية.

ـ ثانيهما: ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات.

وقد حاول عبد الرحمان أيوب التعمق في اللسانيات الغربية لتفسير ظاهرة الإعراب، محاولا تبني مفهوم الوظيفية كما تبناها تمام حسان، إلا أن الشكلية[1] سيطرت عليه في تفسيره لهذه الظاهرة،

---

[1]–ينظر: مجلة المقتطف، صدرت بين(1876 ـ 1925)، القاهرة، مصر، المجلد:29، 1904م، ص 342.

[2]– ينظر: في إصلاح النحو العربي، عبد الوارث مبروك سعيد، دار العلم، بيروت، لبنان، ط1. 1985م، ص 90.

[3]– ينظر:من أسرار اللغة ،ابراهيم أنيس، ص184، ص233 ، ص225 ،ص250

[4]–ينظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس،(مر.س)، ص 242 ، 243.

فنجده يحد الإعراب بأنه:" تغير أواخر الكلمات بتغير التراكيب...والموقع الإعرابي هو: وجود كلمتين بينهما علاقة من نوع خاص، وهو أمر متغير يعرض للكلمة"[2].

فهو ينظر إلى الإعراب شكليا أو صوريا، ويذهب إلى الصورة اللفظية المختلفة ثم يصنفها على أسس معينة ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفا موضوعيا، يقول: " فالمعرب أو المبني هو الكلمة بخصوصها؛ أي كلمة محمد أو علي أو هذا ...لا بموقعها، وهكذا لا يصح أن نقول بأن الفاعل أو المفعول أو الحال معرب أو غير معرب؛ لأن هذه المواقع الإعرابية تحددها التركيبات المختلفة، والفاعل والمفعول والنداء وغيرها من المواقع الإعرابية ليست كلمات بالذات، بل وظائف تشغلها الكلمات، كما أن العميد والمدرس والضابط وظائف يشغلها الأفراد"[3].

وينطلق في تقويمه لظاهرة الإعراب من[4]:

ـ وجود أمرين مختلفين في هذه الظاهرة، هما الحالة الإعرابية(الرفع والنصب) التي يمكن أن تُلحظ في الذهن؛ لأنها أمر اعتباري، والعلامة الإعرابية (الضم والكسر) التي لا يمكن أن تلحظ بل أنه يقال أو لا يقال باعتبارها أمر لفظي.

ـ تنقسم الحالة الإعرابية إلى ظاهرة وغير ظاهرة، أما العلامة فهي موجودة أو غير موجودة فتظهر الحالة الإعرابية بالعلامات التي نراها مكتوبة ونسمعها ملفوظة في أواخر الكلمات.

ـ ضرورة التفريق بين أفكار أربعة (الإعراب–الموقع الإعرابي–الحالة الإعرابية–العلامات الإعرابية)، ونتيجة هذه التفرقة هي الاختلاف عن النحاة في عدة أمور.

–لا يتحتم وجود علامة إعرابية لكل حالة إعرابية، وبالتالي لا نحتاج إلى نظرية تقدير العلامات الإعرابية والتي في رأيه غير سليمة.

–المانع من ظهور العلامة الإعرابية عند النحاة نوعان أصلي/عارض، لكن عندنا لا فرق بين الحالتين، بل من المحتم إعادة تقسيم الكلمات باعتبار قبول أواخرها للحركات أو عدم قبولها، ونتيجة هذا التخلص من الفروض المتعسفة التي أوجبها النحاة في التفريق بين كلمة

---

[1]–يقصد بها النظر إلى الصور اللفظية المختلفة ثم يصنفها على أسس معينة ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفا موضوعيا

[2]– دراسات نقدية في النحو العربي،عبد الرحمان أيوب،(مر.س)،ص44

[3]– المرجع نفسه، ص47

[4]– ينظر:المرجع نفسه،ص44،48،55

(هذا)و(عيسى)، فعند النحاة كلمة (عيسى) معربة مع أن آخرها لا يتغير بتغير التراكيب، وهم يقولون إنها معربة بحركة مقدرة على آخرها للتعذر؛ أي وجود الألف التي لا تقبل الحركة، وهذا الكلام نفسه ينطبق على لفظ (هذا)، ورغم وجود اختلاف بين الكلمتين إلا أن هذا لا يعني أنهما تختلفان كل عن الأخرى باعتبار تغير أواخرهما الذي هو أساس الإعراب والبناء.

إن فكرة إلغاء الإعراب أو التفريق بينه وبين المعنى، هي أفكار وهمية ماتت في مهدها؛ لأن الواقع اللغوي لا يصدقها، إذ عد تمام حسان ـ وهو من كبار الوصفيين العرب ـ العلامة الإعرابية قرينة من القرائن الدالة على المعنى، ويمكن من خلالها جلاء اللبس عن التركيب، يقول: " ومن هنا كان الاتكال على العلامة الإعرابية، باعتبارها كبرى الدوال على المعنى، ثم إعطاؤها من الاهتمام، ما دعا النحاة إلى أن يبنوا نحوهم كله عليها عملا يتسم بالكثير من المبالغة وعدم التمحيص"[1].

كما أنه يؤكد على أهمية المعنى الوظيفي في الإعراب، ويرى أنه إذا "تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد على إطلاقه، فليس معنى ذلك أنه يتعدد بالنسبة لعلامته بخصوصها في النص، فعلينا إذا عند النظر في نص بعينه أن نُقرر أي المعاني المتعددة هو الذي يتعين هنا، إذ لابد في نص بعينه أن يكون المعنى محددا، ووسيلة الوصول إلى هذا المعنى المعين هي استخدام القرائن المتاحة في المقال، سواء ما كان معنويا أو لفظيا"[2]. واتضاح المعنى الوظيفي يمكن من إعراب الجملة دون الحاجة إلى المعجم أو المقام وهو أساس نجاح التعليق[3].

والتقويم الحقيقي لنظرية النحو العربي يتم من عملية التحليل الإعرابي، وغالبا ما نجد تمام حسان يركز على عملية الكشف عن قرينة التعليق (أم القرائن النحوية)، وهو الغاية الكبرى من التحليل الإعرابي، يقول: " فالعلامة الإعرابية بمفردها لا تُعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم (تضافر القرائن)... وبهذا يتضح أن العامل النحوي، وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها"[4].

---

[1]–اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان،(مر.س)، ص 232.

[2]– اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان،(مر.س)، ص191

[3]– ينظر:المرجع نفسه، ص182

[4]– اللغة العربية معناها ومبناها،تمام حسان،ص207

يُعد تمام حسان من رواد الوصفية، ومن أوائل الذين دعوا إلى إعادة وصف اللغة العربية، وكما ذكرنا سابقا، فقد أولى الأهمية الكبرى للإعراب في بحوثه مستخدما ترتيبا جديداً لموضوعات النحو، وإعادة تقسيمه للكلام العربي، أما الجملة العربية فقد نظر إليها نظرة معنوية سياقية وصفية. وهي تقوم على أساس العلاقات السياقية بين الكلمات على المستوى التركيبي بالاستناد إلى الجمع بين القرائن: المعنوية واللفظية.

3 ـ ربط النحو بالمعنى كتقويم أنسب للنحو العربي:

من خلال المقولات السابقة نجد أغلبها يشترك في هذا المقترح التقويمي، فقد حاول بعض دعاة التقويم الإفادة من النشأة الطبيعية لعلوم اللغة، ودعوا إلى ربط النحو بالمعنى كما هو الأمر عند إبراهيم مصطفى، الذي أودع محاولاته حول هذا الموضوع في كتابه (إحياء النحو)، وسبق لنا التطرق إليها ولعل أهمها: البعد عن الفلسفة والمنطق، وإلغاء نظرية العامل، والاحتكام في الإعراب إلى المعنى، وتبعه كل من مهدي المخزومي وعبد الستار الجواري؛ إذ "المنهج اللساني الحديث لا يتوقف في درسه لتراكيب الجمل وأنماطها عند العلاقات الشكلية التي اهتم بها الدرس المعياري، إنما يتعدى ذلك إلى البحث عن المعاني التي تُعبر عنها تلك التراكيب"[1].

لقد عني النحاة منذ سيبويه بالترابط بين صنعة النحو والمعنى، ومثال ذلك ما ذكره فاضل السامرائي تعليقا على قول الرضي على الكافية:"إذا عطفتَ على خبر (ما) أو خبر (ليس) المجرور بالباء منفيا نحو (ما زيد بقائم ولا قاعد) جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ، والنصب حملا على المحل"[2].

لا يدرس فاضل السامرائي المسألة من جهة الجواز النحوي بل من جهة : هل هناك فرق بين العطف على اللفظ والعطف على المحل؟، ويقول في ذلك: "والذي يبدو لي أن ثمة فرقا في المعنى بين العطف على اللفظ والعطف على المحل، فإذا قلت :(مامحمد بكاتب ولا شاعر)كان المعطوف مؤكدا؛ لأنه على إرادة الباء الزائدة للتوكيد، وإذا قلت: (مامحمد بكاتب ولا شاعرا)كان المعطوف غير مؤكد؛ لأنه ليس على إرادة الباء، فيكون المعطوف عليه آكد في النفي من المعطوف"[3].

---

[1]- مبادئ اللسانيات،أحمد محمد قدّور، دار الفكر دمشق ـ بيروت، 1996م،ص271

[2]- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي، تحقيق:يوسف حسن عمر، جامعة بنغازي، ليبيا، 1978، 118/2.

[3]- معاني النحو،ابراهيم فاضل السامرائي، مطبعة التعليم العالي،الموصل، العراق،1987م،ص262

إن وجـود فـرق في المعـنى بـين الجـر والنصـب وكلاهمـا جـائز، ولكـن بمعـنى مختلـف . وهـدف السامرائي من خلال مؤلفه هو إبراز أهمية دراسة النحو من جهة المعنى، ومحاولة معرفة التعبير اللغوي بدقة فيقول:"وأظن أن هذا أقرب إلى طبيعة اللغة؛ فالأصل أن يكون التعبيران مختلفان يؤديان معنيين مختلفين"[1].

وهناك العديد من الباحثين ممن يرون في هذا الاتجاه الوجهة القويمة للنحو العربي ولعلها أفضل السبل الوصفية الحديثة ملائمة للنحو العربي، والتي تنحو به بعيدا عن مختلف ما شابه من التأويلات الفلسفية والصعوبات التي أثقلت كاهل دارسيه وهناك من الدارسين من نهج نهج السامرائي ورأوا رأيه فيه؛ ككريم حسن ناصح الخالدي في كتابه نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ففي رأيه "قد أثبتت الدراسات النحوية الحديثة صحة هذا الاتجاه في التفكير النحوي وسلامة مسراه، وذلك بما ظهر في العالم من مدارس نحوية تُعنى بالمعنى وتهتم بمسالك التعبير عنه، وقد أثار هذا الاتجاه في الدراسات النحوية اهتمامي، ونما حبه في نفسي وكان لأساتذتي الأفاضل الفضل في تعميق هذا الاهتمام وزيادة ذلك الحب ولا سيما الدكتور فاضل السامرائي"[2].

لقد أولت الدراسات اللسانية الوصفية اهتماما كبيرا لموضوعات النحو وأبوابه، في نقدها لنظرية النحو العربي ولم تلتفت للمعنى كثيرا، واشتغلت عنه بالتأويلات والتعليلات المتأثرة بالمنطق، ولو أنها اهتمت بالمعنى كما اهتمت بالجوانب الأخرى لكانت نتائجها ثابتة في رفع الثقل عن النحو.

وهذا ما حاول إثباته حسين ناصح الخالدي داحضا ـ بما توصل إليه من نتائج ـ كل المقولات التي أنكرت وجود المعنى في الدراسات النحوية، واستطاع بالتحليل لمختلف أبواب النحو وتفريعاته أن يثبت أن للمعنى أثرا في كل مبحث من مباحث النحو وفي مختلف وجوه الصناعة النحوية، فقد كشف من خلال دراسته "أن المعنى أساس في تعليل كثير من الظواهر النحوية، وأن الاختلاف في التعليل مرده إلى التفاوت في فهم معاني الباب النحوي أو الظاهرة النحوية المراد تعليل خروجها عن الأصل... وأن كثيرا من مسائل الخلاف بين النحاة يقوم على التفاوت في فهم معاني التراكيب أو دلالات الألفاظ"[3].

---

[1]- معاني النحو،ابراهيم فاضل السامرائي،ص229

[2]- نظرية المعنى في الدراسات النحوية،كريم حسين ناصح الخالدي،دار صفاء،عمان،ط01 ،2006،ص07

[3]- المرجع نفسه،ص422

ورغم النقد العنيف الذي تعرض له النحو العربي من قبل المنهج الوصفي إلا " أن هذا النقد أفاد في تعريف الباحثين بقضايا مهمة في البحث اللغوي المعاصر، وفي الدعوة إلى تطبيق مبادئ (العلم) في دراسة ظواهر اللغة، على أن ذلك كله يُثبت أن التعجل في الحكم على النحو العربي، وبخاصة في تاريخه الطويل، يؤدي إلى أحكام غير صحيحة... وكثير من الجوانب التي كانت موضع نقد عادت لتكون أسسا ضرورية في البحث النحوي الحديث، كما هو الحال عند التحويليين"[1].

فالاتفاق واضح وبيّن في التأصيل لعلاقة الإعراب بالمعنى قديما وحديثا؛ وقد عرف ابن جني الإعراب بأنه " الإبانة عن المعاني بالألفاظ "[2]. وواضح أن الإعراب لا يقف عند تحديد المعنى الوظيفي، بل هو يشترك مع مجموع القرائن في تعيين المعنى الدلالي للسياق، وهذا لا ينفي أن يكون الإعراب هو المحدد للمعنى.

في هذا النطاق، نجد تمام حسان يخالف هذه الحقيقة، ويرى أن النحاة الأوائل قد أجادوا حين قالوا: (إن الإعراب فرع المعنى)، وقد كانوا في منتهى الصواب في القاعدة، وفي منتهى الخطأ في التطبيق؛ لأنهم جعلوا المعنى معجميا حينا، ودلاليا حينا آخر، ولم يجعلوه المعنى الوظيفي[3].

واللسانيات الغربية خالفت الفهم المنطقي الذي يرفع من قيمة العلاقة بين النحو والمعنى؛ إذ رفض دي سوسير هذه النظرة، وهو يرى أن العلامة تتكون من(دال) يسير إلى شيء (مدلول)، فيدل عليه وبمثله. حيث يرى أن (الدال) لم يعد يشير إلى شيء، بل إلى مفهوم الشيء، أو فكرته في العقل[4].

وخلاصة الكلام، أنه يقتضي النظر التقويمي لتجربة اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة أن تكون نابعة من أصالة التفكير اللغوي العربي في تراثنا القديم، وأن نظرية النحو العربي لا تفتقد الأسس العلمية في المنهج، لأنها استطاعت أن تفتح مغاليق النص القرآني بربط النحو بالمعنى والدلالة، وينبغي للوصفيين العرب أن يتخلصوا من حالة التأثر الأعمى باللسانيات الغربية، وأن يجتهدوا لإيجاد موقع له بين اللسانيات المعاصرة.

---

[1]- النحو العربي والدرس الحديث،عبده الرّاجحي،(مر.س)،160

[2]- الخصائص،(مر.س)، 36/1 .

[3]- ينظر: مناهج البحث في اللغة،(مر.س)، ص 227.

[4]- ينظر: المرايا المقعرة ـ نحو نظرية نقدية عربية، عبد العزيز حمودة، مطابع الوطن، الكويت، 2001م، ص 203.

الفصل الثالث

تقويم النحو العربي في ضوء المقولات التوليدية التحويلية

أولا: اللسانيات التوليدية (المفهوم والأسس)

ثانيا: ثانيا:النظرية اللغوية عند تشومسكي(القواعد والأهداف)

ثالثا:المقولات التوليدية العربية التقويمية للنحو العربي

أولا: اللسانيات التوليدية (المفهوم والأسس)

مما استجد، في القرن الماضي لمعالجة مشكلات اللغة والصراع الحاصل حولها، جملة من النظريات اللغوية الحديثة، ومنها تلك التي اختصت بدراسة الظواهر اللغوية لدى الإنسان فيما يعرف باللسانيات، حاملة معها تيارات فكرية غربية مختلفة ومتباينة.

كما شهدت فترة ظهور هذه النظريات انسياق عدد من الباحثين العرب وانبهارهم بتلك المعطيات اللسانية الغربية، وفي خضم هذا الانبهار كان هناك اتجاهات مناقضة رافضة لهذه النظريات مكتفية بما جاد به التراث اللغوي العربي، ومنها مااقتصر على ما يفسد لغتنا من تلك النظريات مثلما جاءت به النظرية التوليدية التحويلية، فيما يخص اهتمامها بالصناعة الإعرابية الحديثة للنصوص.

هذه النظرية التي قامت على إصلاح المنهج الوصفي الذي سبقها تحت راية التوليدية التحويلية، والذي يعد أحد أوجه الخلاف النحوي المعاصر لما له من نظرة في التعبير النحوي وتسمياته التي تتماشى عندهم وتطور الزمن، وتتعايش حسب فكره، مع توسع آفاق الدرس العلمي وعمق تقنياته، وقد بدأ مصطلح التوليدية بالانتشار في وسط الدارسين العرب بعد السبعينات محاكيا في ذلك نظرية تشومسكي.

1-التعريف باللسانيات التوليدية:

يعد تشومسكي قائدا لهذه الثورة، فقد سعى جاهدا لبناء نموذج لساني جديد للتفكير في اللغة على أسس لسانية، وأهم منطلق لتشومسكي في هذا كان: الرفض لمقولة "آلية الإنسان "؛ فالإنسان لا يختلف عن الحيوان بالتفكير والذكاء فقط، بل بقدرته على اللغة التي يعتبرها أهم الجوانب الحيوية في النشاط الإنساني، "فليس من المعقول أن تكون لها هذه الأهمية ثم تتحول إلى مجرد تراكيب شكلية، يسعى الوصفيون إلى تجريدها من المعنى ومن العقل في هذا الوصف السطحي الذي صوره دي سوسير أول هذا القرن"[1].

أما المنطلق الثاني الذي ينطلق منه في رفضه الوصف المحض للغة هو"أن المنهج الوصفي لا يقدم شيئا مهما في فهم اللغة التي هي أهم سبيل إلى فهم طبيعة الإنسان"[2]

[1]- النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي (مر.س)،ص112

[2]- المرجع نفسه،ص119

سنتطرق إلى مدى أهمية المدرسة التوليدية التحويلية في تحويل مسار البحث وتصحيح بعض المواقف المشار إليها سابقا، فمن المعروف أن اللسانيات التوليدية التحويلية هي نتاج التطور اللساني الحديث، ولعل انبعاثها قائم على النقد العلني للمدارس البنيوية الوصفية والمخالفة لها في الرؤية والمنهج، والتي بدورها وجهت "نقدا عنيفا للنحو التقليدي، وبخاصة في صدوره عن تصورات عقلية يُمثلها على الأغلب منهج أرسطو في المنطق، وقد نشأ تشومسكي في مدرسة تطبق طريقة بلومفيلد في البحث اللغوي، ورغم استقرار هذه المدرسة وازدهارها فإن تشومسكي وجه إليها وإلى النحو الوصفي على العموم نقدا عنيفا أيضا"[1].

انتقد تشومسكي وبشدة أطروحات هاريس وبلومفيلد وسكينر، والتي جاءت "لترسي دعائم المذهب السلوكي، والمنهج الوصفي البنيوي الذي يعتمد في تحليل النصوص على الموقع(موقع الكلمة في الجملة)، وعلى التوزيع الفونولوجي والمورفولوجي؛ أي على المستويات اللغوية الأربعة(الصوت، والصرف والتركيب، والدلالة)، وتعتمد كذلك على سلوك السامع وتصرفه بالإضافة إلى النص ذاته دون اهتمام بالمتكلم أو بدوره في إنتاج الكلام"[2].

رفض تشومسكي أن يرتكز البحث اللغوي على وصف(السطح)اللغوي كما هو بمقاييس المنبه والاستجابة؛ أي أن البحث اللغوي يكاد يُعامل الإنسان باعتباره آلة تتحرك حسب قوانين تحددها مواقف معينة، ولم يكن على الباحث اللغوي إلا أن يُطبق إجراءات معينة لكشف هذا السلوك الإنساني.

فالنحو الوصفي عموما ـ كما تمثله مدرسة بلومفيلد خصوصا ـ لا يقدم إلا هذه الأنماط الشكلية من خلال إجراءات الاستكشاف ـ كما يسميها تشومسكي، " فالإنسان عنده لا يختلف عن الحيوان بقدرته على التفكير والذكاء فحسب، ولكنه يفترق عنه ـ وهو الأهم ـ بقدرته على اللغة، ولا شك عنده في أن اللغة هي أهم الجوانب الحيوية في النشاط الإنساني، وليس من المعقول أن تكون لها هذه الأهمية ثم تتحول إلى مجرد تراكيب شكلية يجردها الوصفيون من المعنى ومن العقل... ودراسة اللغة كما يراها تشومسكي لا ينبغي أن تتوقف عند هذا المنهج الوصفي

[1]- النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي (مر.س)،ص111

[2]- في نحو اللغة وتراكيبها،خليل أحمد عمايرة،(مر.س)،ص53

باعتباره مستقلا لا يتجاوز حدود المادة المباشرة، وإنما ينبغي أن تعيننا الدراسة اللغوية على فهم الطبيعة البشرية"[1].

أقام تشومسكي منهجه التوليدي التحويلي على أسس عقلية تقوم على ربط اللغة بالعقل، ورفض الوصف المحض للغة، وفي ثنايا ذلك تجلت دعوته للعودة إلى المناهج النحوية القديمة مشيرا إلى جهود العرب في ذلك، ففي نظره هذه المناهج كانت أقرب إلى الإنسان، فيرى أن فحص النظرية الكلاسيكية فحصا عميقا مع تأكيدها على العمليات العقلية قد يُثبت يوما أنها عمل ذو قيمة كبيرة.

والملاحظ أن ما جاءت به التوليدية التحويلية من مبادئ هي ذاتها في منجز التراث النحوي العربي، وأن قيام كلّ منهما كان على أساس عقلي، إضافة إلى قضية الأصل والفرع، والعامل، وقواعد الحذف والزيادة والإقحام، وإعادة الترتيب، وغيرها.

يمكن تحديد ظهور هذا الاتجاه "عام 1957 عندما نشر تشومسكي N.Chomsky كتابه(التراكيب النحويةsyntactic structures) مدشنا بذلك علم اللغة التوليدي التحويلي الذي اكتسب اسمه من منهجه الأساسي المتميز ومن توجه العمل الذي شرع فيه"[2].

ولعل أبرز تحول للمدرسة التوليدية هو أنها حددت مهام جديدة للوصف اللغوي، لم تُسبق إليها، ببناء أنحاء شكلية للألسنة البشرية بالمعنى الرياضي المنطقي الدقيق في شكل خوارزمات قابلة للبرمجة الإعلامية، والتي تمثل الآلة الحاسبة البسيطة أقرب تمثيل لها. كما اعتمد تشومسكي N.Chomsky المعنى الصوري المعمول به في الرياضيات، والمنطق الصوري ليحدد خصائص الأنحاء الخاصة بالألسنة البشرية وخصائص النظرية اللسانية العامة[3].

---

[1]- ينظر:النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي،(مر.س)،ص112

[2]- موجز تاريخ علم اللغة في الغرب،روبنز،تر:أحمد عوض،سلسلة عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت،نوفمبر1997،ص324

[3]-ينظر:إطلالات على النظريات اللّسانية والدلالية في النّصف الثاني من القرن العشرين،عزّ الدين المجدوب،المجمّع التونسي للعلوم والآداب،تونس،2012،ص10

– أوجه الاختلاف بين الوصفية والتوليدية:

قبل الولوج إلى عرض المنهج التوليدي التحويلي سنذكر بعض أوجه الاختلاف بين التحليل الوصفي والتوليدي التحويلي من خلال هذا الجدول[1]:

	الاتجاه الوصفي	الاتجاه التوليدي
الموضوع	موضوع دراستهم النصوص اللغوية.	موضوع دراستهم كفاءة المتكلم ،وقدراته اللغوية على إنتاج جمل جديدة لم يسمعها من قبل[2].
الهدف	تصنيف المدونة اللغوية وتحليلها إلى مؤلفاتها النهائية،والحكم على اللغات بالصواب أو الفساد.	لم يكتفوا بالوصف بل انتقلوا إلى تفسير التراكيب اللغوية . يسعى التوليديون لتوليد عدد لا نهائي من الجمل والتمييز بينها لطرد كل ماهو مجانب لقواعدها الضمنية.
الاهتمام	اهتموا بالتحليل الفونولوجي للتراكيب اللغوي (دراسة الفونيمات والمورفيمات).	اهتموا بدراسة التراكيب اللغوية نفسها (الجمل)ففي رأيه أن المورفيمات والفونيمات محدودة في أي لغة من لغات العالم عكس التراكيب).
نقدهم التقويمي	انتقدوا النحو التقليدي. يركزون على دراسة البنية الحاصلة بكل لغة.	نظرتهم للمنهج الوصفي أنه غير صالح لدراسة اللغة الإنسانية لأنه يركز عمله على الواقع اللغوي وحده ولا بد من ربط اللغة بالعمليات العقلية. يبحثون عن القواعد الكلية التي يمكن تطبيقها على أكبر عدد من اللغات الإنسانية. نشأة هذا الاتجاه كانت من خلال نقدهم للمقولات الوصفية،وتفسير المقولات اللسانية التي رفضها الوصفيون.

2 ـ مفهوم النحو الكلي:

اخترنا التعريف بالنحو الكلي grammaire universelle باعتباره الهدف الأسمى والأساس الذي قامت لأجله هذه النظرية، فلا يخفى أن النظرية التوليدية التحويلية سعت إلى أن ترسي نظرة جديدة للغة والنحو تحديدا، إضافة إلى التحليل اللساني، وفهم منطلقات الكلام ما أدى بها إلى

[1]– ينظر ،النحو العربي والدرس الحديث،عبده الراجحي،(مر.س) ص125

[2]– محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة،شفيقة العلوي،أبحاث،بيروت،لبنان،ط01، 2004،ص41

رفـض جملـة مـن المفـاهيم اللسـانية الشـائعة، واسـتبدالها بمفـاهيم جديـدة، وباتـت تنظـر إلى اللغـة باعتبارهـا أداة للتواصـل بـل عـددا غـير محـدود مـن الجمـل، ومـا فتئـت تتطـور للوصـول إلى النمـوذج الأمثل في دراسة الألسن، وليس بغرض الوصول إلى الأنحاء الخاصة لأي لغة بل للوصول إلى ما يسمى بالنحو الكلي grammaire universelle، "وهذا ما تقود إليه الانتقادات التي وُجهت إلى البنيويين إلى البحث عن أنموذج جديد يجيب عن الأسئلة العالقة، وينحو بالبحث اللساني منحى مغايرا"[1]، وخاصة بتغير طبيعة البحث من الوصف المبني على الاستقراء إلى الوصف والتفسير للغة داخليا.

فالنحو الكلي هو" تحديد للمبادئ الفطرية المحددة بيولوجيا؛ إنه واحد من مكونات العقل الإنساني ألا وهو ملكة اللغة"[2]، وفي إطار مرحلة النحو الكلي اهتم تشومسكيN.Chomsky بوصف النحو لا اللغة "..باعتباره عبارة عن نسق من الأوليات والمبادئ العامة، وهو غني بما يكفي من هذه العناصر لتمثيل ما يوجد من اختلافات بين اللغات وتغيرات داخلها"[3].

استحدثت هذه النظرية مجموعة من البراميترات (معايير التغيير)، حيث أسهمت في تدعيم التوجهات الجديدة للنظرية المعنية بتفسير الملكة اللغوية عند الإنسان، وكشف كثير من الغموض والصعوبة التي كانت تواجه الباحثين باعتمادهم على الآليات الأولية السابقة مثل:(قواعد بنية العبارة–القواعد التحويلية–اللجوء إلى التأويل الدلالي عن طريق البنية العميقة)، ومن أهم معايير التغيير مايطلق عليه:

ـ **مبدأ الإسقاط**: فإذا ما تُصور وجود عنصر في موقع معين، فإنه حينئذ في مكان ما في التمثيل التركيبي، إما كمقولة ظاهرة يعبر عنها صوتيا، وإما كمقولة فارغة لا يتحدد لها أي شكل صوتي، ويمثل لذلك في العربية بالمثال:الرجل الذي (قابلته)؛ حيث الضمير الهاء في المركب الفعلي (قابلته) يحتل موقع المفعول به باعتباره ضميرا ظاهرا (مقولة ظاهرة يعبر عنها صوتيا).

---

[1]– اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، حافظ اسماعيلي علوي،(مر.س)،ص261

[2]– نظرية النحو الكلي والتراكيب اللّغوية العربية،حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة،القاهرة،مصر،ط01، 2004،ص06

[3]– نظرية تشومسكي في العامل والأثر– محاولة سبرها منهجا وتطبيقا،الحواس مسعودي،أطروحة دكتوراه في اللغة العربية،جامعة الجزائر،2002، ص56، وينظر أيضا: اللسانيات واللغة العربية،عبد القادر الفاسي الفهري ،دار توبقال،الدار البيضاء،المغرب، ط01 ،1985،ص43

ويكون الحال كالآتي: الرجل الذي (رأيت ض)؛ حيث يعبر الأثر(ض) عن الموقع (مفعول به مقولة فارغة) لا يعبر عنها صوتيا، وهذا السلوك التركيبي مسموح به في التنظيم التركيبي لجملة الصلة في اللغة العربية، حيث يعبر عن العائد في جملة الصلة إما بالضمير الظاهر كما هو الحال في المثال الأول، وإما بالضمير المستتر(المقولة الفارغة) كما في المثال الثاني[1].

كما ينص على أن الأبنية المعجمية ينبغي أن تُمثل مقوليا في جميع المستويات التركيبية، سواء على مستوى الصورة الفونولوجية المجردة، أو ما يرتبط بها من خصائص دلالية، ويستوجب هذا المبدأ مجموعة من القيود التي تُفرض على صورة التمثيل التركيبي بأنواعها هي:[2]

1 ـ الإجازة: كل عنصر يظهر في بنية صحيحة ينبغي أن يجاز بطريقة ما ضمن عدد محدود من الطرق المتاحة.

2 ـ معيار الثيتا: معيار يبين القيود المفروضة على التحديد الملائم للأدوار المحورية والمركبات الاسمية التي تتطلب أدوارا محورية، "فلقد قيدوا العمليات النحوية وضمنوا على سبيل المثال أن بنية الحجة للأفعال يتم تمثيلها بشكل صحيح أي تصفية التعبيرات غير المقبولة مع السماح للتعبيرات المقبولة مثل(جون)في المثال:جون صنع كعكة"[3].

3 ـ التهيؤ: بمعنى أن يكون العنصر مهيئا للوسم المحوري بشرط أن تتحدد له حالة حيث ينص قيد التهيؤ، مثلا أن المركب الاسمي لا يمكن أن يأخذ دورا محوريا إلا إذا كان يشغل موقعا يحدد له حالة أو إذا كان مرتبطا بمثل هذه المواقع.

كما استحدثت نظرية النحو الكلي مجموعة من النظريات المفسرة منها[4]:

نظرية السين البارية:

تشتمل على قواعد التكوين والمعجم والقواعد التحويلية في صورتها المختصرة، كما تشتمل على المكونات الدلالية والفونولوجية وقواعد التفريع والقواعد الانتقائية والقيود السياقية بأنواعها.

---

[1]- ينظر: نظرية النحو الكلي والتراكيب اللّغوية العربية،حسام البهنساوي،(مر.س)،ص23

[2]- ينظر: المرجع نفسه،ص07

[3]- Government–binding/principles and parameters theory, Howard Lasnik! and Terje Lohndal, WIREs Cognitive Science, Volume 1, January/February 2010,p42

[4]-ينظر: نظرية النحو الكلي والتراكيب اللّغوية العربية،حسام البهنساوي،(مر.س)ص08

نظرية الربط المكوني والعمل:

أعطت هذه النظرية اهتماما كبيرا لنظرية العامل التي احتفى بها تشومسكي احتفاء كبيرا وأولاها عناية كبيرة في بحوثه ودراساته.

نظرية الربط:

أثمرت هذه النظرية ظهور نظرية مفسرة هامة ألا وهي نظرية الأثر، وما أولته هذه الأخيرة من أهمية للمقولات الفارغة وأثرها وقواعدها في عملية الربط على مستوى البنية السطحية، والاستغناء عن الرجوع إلى البنية العميقة.

نظرية الحالة:

أسهمت هذه النظرية في دراسة جمل المصادر ذوات الفاعل في اللغة الإنجليزية، ومدى اتفاق الحالة الإعرابية والمواقع الداخلية في اللغات المعربة كاللغة العربية.

وفيما يخص هذه النظرية يرى حسام البهنساوي أن " التراكيب اللغوية العربية جديرة حقا بالتحليل والتطبيق وفقا لآليات نظرية النحو الكلي وقواعدها"[1]، وقد حاول الوصول إلى هذا الهدف من خلال كتابه نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية.

ثانيا:النظرية اللغوية عند تشومسكي(القواعد والأهداف)

1ـ أهداف المنهج التوليدي التحويلي:يمكن حصر أهم أهداف هذا الاتجاه في:[2]

أ)– الكشف عن الكليات اللغوية (النحو الكلي):

وهو الكشف عن القواعد اللغوية العالمية التي يمكن أن تضبط آلية عمل اللغات الإنسانية عامة وضبطها ووصفها وتفسيرها، لما تمتاز به كل لغة عن الأخرى من الخصوصيات، فقواعد النحو التوليدي التحويلي تسعى أن تكون قابلة للتطبيق على مختلف لغات البشر، "فهو ينحى منحى ينزع إلى العالمية ويتجه إلى إيجاد ما يسمى (النحو الكلي)... يراعى في مفاهيمه الأساسية أن تكون ذات أبعاد واسعة تستوعب أنحاء مختلفة في لغات متعددة"[3].

---

[1]– نظرية النحو الكلي والتراكيب اللّغوية العربية،حسام البهنساوي،(مر.س)،ص08

[2]– ينظر ،النحو العربي والدرس الحديث،عبده الراجحي،(مر.س)، ص113

[3]– من الأنماط التحويلية في النحو العربي،محمد حماسة عبد اللّطيف،مكتبة الخانجي،القاهرة،ط01 ،1990،ص10

ب)– تفسير تحويل البنية العميقة إلى بنية سطحية:

من أهم أهدافه الوصول إلى تفسير قدرة اللغة على تحويل الصورة المجردة الذهنية للغة في العقل (البنية العميقة)إلى صورة مادية محسوسة(البنية السطحية).

ج)– توليد مالا نهاية له مما له نهاية: ويسمى بالإبداعية ومن أهدافها تفسير قدرة اللغة على صياغة مالا نهاية من التراكيب النحوية من عناصر محدودة، ومفردات محدودة من خلال مبادئ وقواعد توليدية تحويلية.

2 ـ مبادئ النظرية اللغوية عند تشومسكي:[1]

أ–مبدأ الاكتساب اللغوي:يرتبط هذا المبدأ عند تشومسكي بالمنهج التوليدي الذي اعتبره منهجا ذهنيا، يجعل ملكة اللغة قدرة فعالة غريزية وفطرية تختص بالإنسان وحده. فالعمليات اللغوية هي عمليات مرتكزة على أسس بيولوجية ثم أن أي محاولة لشرح الظاهرة اللغوية بمصطلح سلوكي، إنما هي تجاهل للخلق اللغوي عنده، فهو يرفض النظرة الآلية للغة كونها عادة كلامية قائمة على المثير والاستجابة.

فاكتساب اللغة عند تشومسكي مختلف جذريا عن النظرة السلوكية التي كانت سائدة في المرحلة البنيوية، ويصر أن بنية التنظيم المعرفي الذي يصل بالطفل إلى اكتساب اللغة هي بنية معطاة بصورة مسبقة إلى الطفل، وبالتالي لا يتم الاكتساب اللغوي تدريجيا كما يزعم السلوكيون من خلال لا شيء، أو من خلال دماغ فارغ، وبواسطة الاستقراء والتعميم ومبادئ الأقران ومن دون أية ضوابط بيولوجية، فالاكتساب ـ في رأيه ـ نتاج مقدرة فطرية ويطلق عليها الكفاية اللغوية أو القدرة الإبداعية.

ب–مبدأ الإبداعية:كان للفكر العقلاني الذي ساد في أوربا وتحديدا الديكارتي تأثيرا على تشومسكي، وكان بمثابة منطلق له في رسم معالم منهجه التوليدي التحويلي، ويظهر تأثره بوضوح في ثلاث مؤلفات(مظاهر النظرية النحوية–اللسانيات الديكارتية–اللغة والعقل)، والصفة الإبداعية للغة[2] التي ركز عليها تشومسكي تبرز بوضوح كإحدى الصفات الأساسية التي تتمتع بها اللغة، وقد أشير كثيرا إلى هذه الصفة في القرن السابع عشر، وخاصة النظرية الكلاسيكية عند ديكارت. ومن

[1]–ينظر: المدارس اللّسانية المعاصرة،نعمان بوقرة،مكتبة الآداب،القاهرة،مصر،دط،2003،ص139

[2]–يقصد بالإبداعية قدرة الإنسان على إنتاج جمل لا حصر لها دون أن يكون قد سمعها من قبل.

هنا فهذه الصفة التي أشار إليها تشومسكي هي صفة خاصة باللغة الإنسانية وحدها، وهذا ما يميّزها عن لغة الحيوان.

أكد تشومسكي على هذا المبدأ وأهميته في اللغة الإنسانية كونه يمكن المتكلم "من فهم عدد غير متناه من جمل هذه اللغة وصياغتها حتى وإن لم يسبق له سماعها"[1]، فهو يرى أن ما يوجد في اللغات السامية من إمكانات تجعل الناطقين بها قادرين على الإبداع الذي يظهر في مقدرتهم على ابتكار جمل وتراكيب لم يسمعوها من قبل في نفس الوقت؛ على قدر من الوعي اللغوي يمكنهم من فهم تراكيب لم يسمعوها من قبل.

3- قواعد النظرية اللغوية عند تشومسكي:[2]

أ ـ القواعد التوليدية:

هذه القواعد عبارة عن جهاز يحتوي جملة من الرموز بمثابة معجمه، فمستخدم اللغة يستطيع أن يفهم جملا وتعبيرات لم يسبق له سماعها، وأبسط النماذج التي عرضها تشومسكي لهذه القواعد النحوية المحدودة يقوم على مبدأ أن (الجمل تُولد عن طريق سلسلة من الاختيارات)، تبدأ من اليسار إلى اليمين؛ بمعنى عند الانتهاء من اختيار العنصر الأول، فإن كل اختيار يأتي عقب ذلك يرتبط بالعناصر التي سبق اختيارها مباشرة، وبناء على ذلك يجري التركيب النحوي للجملة، فمثلا نختار في بداية الجملة اسم الإشارة (هذا) : فالذي يعقبه ينبغي أن يكون اسما مفردا لا جمعا فلا نقول:(هذا الأولاد)، وإنما (هذا الولد): فعملية بناء الجملة وتوليدها يعتمد على مبدأ الاختيار لكن هذا النموذج عاجز عن توليد نوع معين من الجمل.

ومن ثم اقترح تشومسكي قواعد أخرى سماها قواعد تركيب أركان الجملة[3]، وهذا النموذج أشد قوة من السابق؛ لأنه يستطيع القيام بما لا يقوم به النموذج الأول؛ فالنحو التوليدي يكشف عن "القواعد الحاكمة على بنية الجمل وتراكيبها"[1].

---

[1]- الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية ،ميشال زكريا،المؤسّسة الجامعية، بيروت،لبنان،ط02 ،1986، ص07

[2]- ينظر: المدارس اللّسانية المعاصرة،نعمان بوقرة،(مر.س)،ص147

[3]-قواعد تركيب أركان الجملة تتم طريقة التحليل بواسطته بالعودة إلى مؤلفات الجملة المباشرة بحيث يتخذ هذا النموذج الجملة كوحدة أساسية في التحليل بمعنى أنها تعيد كتابة الجملة بواسطة رمز يشير إلى عنصر معين من عناصر الكلام،ينظر: المدارس اللّسانية المعاصرة،نعمان بوقرة،ص147

ب ـ القواعد التحويلية:

ويعني بها القواعد التي يمكن بواسطتها تحويل الجملة إلى جملة أخرى تتشابه معها في المعنى، مع ملاحظة علاقات الجمل المتماثلة والإجراءات التي تحدث، لتجعل الجملة على مستوى السطح تختلف عن الجمل الأخرى.

فالقواعد التحويلية تولد عددا كبيرا من الجمل انطلاقا من البنية العميقة نحو بنيات سطحية متعددة عن طريق جملة من القواعد هي: (الحذف –التعويض–التوسيع–الاختصار–الزيادة–إعادة الترتيب–التقديم).

تتكون الجملة التحويلية باشتقاق جملة أو مجموعة من الجمل عن جملة تسمى الجملة النواة ومن أمثلة ذلك:

النواة: مثال(فهم زيد الدرس): فهذه الجملة مبنية للمعلوم، وعند تحويلها إلى جملة مثل:(فُهم الدرس) يكون التحويل قد حدث على النحو التالي:

الفعل+مورفيم البناء للمعلوم+اسم+اسم(فهم زيد الدرس)=جملة توليدية (نواة).

الفعل+مورفيم المبني للمجهول+اسم=(فُهم الدرس)،جملة تحويلية.

وملخصه عند تشومسكيN.Chomsky : أن أهل اللغة قادرون على تحويل الجملة الواحدة إلى عدد كبير من الجمل[2]، وأطلق الباحثون عليها: "مصطلح النحو التحويلي". وعلى نمط من أنماط النحو التوليدي نهض على أساس منهج معين في التحليل قدمه تشومسكي، ويستعمل تشومسكي مصطلح التحويل ليُحدد به أصناف القواعد التي تقوم بالعمل بعد التوصل إلى المكون الخاص ببنية العبارة وهو المكون الذي ينتج البنية الأساسية للجملة"[3].

---

[1]– اتجاهات البحث اللساني ،ميلكا إفيتش،تر:سعد عبد العزيز مصلوح،وفاء كامل فايد،المجلس الأعلى للثقافة،ط 02، 2000،ص379

[2]– ينظر:المنهج التوليدي والتحويلي وتطبيقاته في مجالات النحو والصرف،المحاسنة، فايز عيسى محمد، حوليات آداب عين شمس،المجلّد 36، جامعة عين شمس – كلية الأداب،2008،ص71

[3]– اتجاهات البحث اللساني ،ميلكا إفيتش،(مر.س)،ص379

ج ـ القواعد الصوتية الصرفية:

ويقصد بها القواعد التي تحول المورفيمات إلى سلسلة من الفونيمات؛ بمعنى إعادة كتابة العناصر كما تنطق بها، وتطبق القواعد المورفوفونيمية بعد تطبيق القاعدة التحويلية، ولخصت كل هذه القواعد في المخطط التالي:(الشكل1)

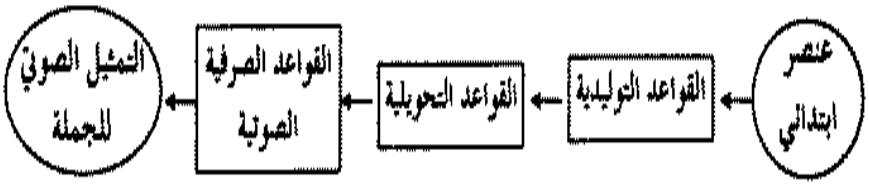

الشكل1

فكما كان ظهور الدرس الوصفي في مسار الدراسات اللغوية بمثابة نقطة تحول، فكذلك هي النظرية التوليدية التحويلية التي أحدثت تحولا نوعيا وتغييرا في هذا المسار الوصفي في العقد الخامس من القرن العشرين، والتي احتلت المكانة الهامة والصدارة في الدرس اللغوي لما أتت به من نتائج نظرية وتطبيقية حول اللغة وطبيعتها.

فللغة عند تشومسكيN.Chomsky وجهان؛ أحدهما عقلي خالص سماه الكفاية اللغوية، والتي تكون في امتلاك المتكلم القدرة على إنتاج عدد هائل من الجمل من عدد محدود من الفونيمات الصوتية، وامتلاك السامع القدرة على الحكم بصحة الجمل التي يسمعها من وجهة نظر نحوية تركيبية، ثم القدرة على الربط بين الأصوات المنتجة وتجمعها في مورفيمات تنتظم في جمل، وكل ذلك يتم في عمليات ذهنية داخلية، أما الوجه الثاني: فعمله يتمثل في استعمال اللغة، وسماه الأداء .

نادى تشومسكي بوجوب "مزج التركيب بالمعنى، ومن ثم وصف منهجه بالنحو التفسيري، ولكنه بالرغم من إشارته تلك لم يترجم هذه الإشارة إلى دراسة تطبيقية، ولكن الذي قدم مثل هذه الدراسة هو (كاتس و فودور). فقد ركزا على الاقتران المعجمي أوالمصاحبة المعجمية، وأوضحا أنها السبيل لتفسير معنى الجملة، ومزجا بذلك بين الدلالة والنحو؛ لأنهما أضافا منهجهما التفسيري إلى قواعد تشومسكي"[1].

[1]- الدلالة والنحو،صلاح الدين صالح حسنين،مكتبة الآداب،ط01،دت،ص05

4 ـ اللسانيات التوليدية والتراث العربي:

لابد من الإشارة بداية إلى علاقة تشومسكي بالتراث العربي، فقد نالت العربية وتراثها اهتمام تشومسكي، "ففي حوار له مع مازن الوعر قال:قبل أن أبدأ بدراسة اللسانيات العامة كنت أشتغل ببعض البحوث المتعلقة باللسانيات السامية، ومازلت أذكر دراستي للآجرومية منذ عدة سنوات خلت... وكنت مهتما بالتراث النحوي العربي والعبري"[1].

وفي قضية العلاقة بين التراث النحوي العربي والنحو التوليدي التحويلي نجد هناك من الدارسين من يرى تقاربا كبيرا بينهما، فهما يلتقيان في عدة جوانب كالاعتماد على المنطلق العقلي. فتشومسكي يربط اللغة بالعقل ، كما أنه دعا إلى العودة إلى مناهج النحو القديمة؛ لأن هذه المناهج في رأيه كانت أقرب إلى الإنسان، وقد اتخذ من منهج ديكارت العقلاني أساسا له في فهم وتحليل الظواهر اللغوية[2].

كما أن من منطلقات هذا المنهج التحويلي أنه ليس من اللائق رفض النحو العربي أو قبوله دون الحكم عليه، أو أن نقلل من شأنه لا لشيء إلا لكونه قديما، وقد يكون من الإجحاف نقد النحو العربي عن سوء تقدير أو فهم، والحكم عليه بالتخمين والارتجال ـ كما سبق مع الاتجاه البنيوي الوصفي. ولا شك " أن كل فكر حديث متميز يفيد في فتح زاوية جديدة من زوايا النظر إلى ذلك الهرم القديم الشامخ الذي يكاد إلفنا له، واعتيادنا عليه يفقدنا دقة النظر فيه، والتنبه لما يحتوي عليه"[3].

لا يخفى أثر النحو التوليدي التحويلي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، وفي جهود ثلة من العلماء العرب المحدثين كـ (محمد علي خولي، وميشال زكريا، وعبد القادر الفاسي الفهري، ومازن الوعر وحسام البهنساوي، وسمير شريف ستيتة، وغيرهم كثير) ممن كانت أعمالهم ميدانا لعديد الدراسات في هذا المجال.

فقد انتصفوا للنحو العربي ممن سبقهم من الوصفيين، وأعادوا تقويمه وتقييمه في ضوء النظرية التوليدية التحويلية؛ هذه التقويمات التي ظهرت بتجليات مختلفة كدراسات تطبيقية على اللغة العربية

---

[1]- المدارس اللّسانية المعاصرة،نعمان بوقرة،(مر.س)،ص130

[2]- ينظر:النحو العربي والدرس الحديث،عبده الراجحي،(مر.س)، ص119

[3]- من الأنماط التحويلية في النحو العربي،محمد حماسة عبد اللّطيف،(مر.س)،ص06

أو بعض مدوناتها اللغوية. وأول ما انتصفت له التوليدية التحويلية من الوصفيين هو نظرية العامل وقضية التأويل.

أ ـ ظهور اللسانيات التوليدية في الثقافة العربية:

تجمع الأبحاث أن البدايات الأولى للاتجاه التوليدي في ثقافتنا العربية كان "بداية السبعينات من القرن العشرين، كما عرفت تطبيقات مهمة على اللغة العربية بيد أن السمة البارزة التي ظلت تطبع الكتابة اللسانية التوليدية العربية هي: التفاوت من حيث قيمتها ومستواها العلمي، ومن حيث النماذج التوليدية المؤطرة لها"[1].

إن ظهور هذا الاتجاه في عالمنا العربي لم يكن مواكبة لأولى مقولات تشومسكي اللسانية، بل متأخرا عنها، فقد عرفت هذه النظرية طريقها إلى الثقافة العربية أواخر الستينات وبداية السبعينات كما ذكرنا، وكان الانتقال من الاتجاه الوصفي إلى الاتجاه التوليدي في الدرس اللغوي العربي الحديث مغايرا لما كان عليه في الغرب، فقد " تشكلت لسانيات بنيوية وصفية عربية في سياق معرفي وتاريخي مختلف عن السياق المعرفي والتأريخي الذي عرفته اللسانيات الوصفية الغربية، وفي المقابل فإن التوليدية العربية لم تنشأ بوصفها مذهبا معارضا للوصفية العربية، بل نشأت منفصلة تماما عما أنتجته الحركة اللسانية في المشرق العربي، فكانت جهدا منقطعا عما سبقها"[2].

يعتبر النموذج التوليدي العربي منذ ظهوره إلى اليوم أكثر النماذج إسهاما في تحديد معالم الدرس اللساني العربي المعاصر، فقد استطاعوا الخوض في عديد القضايا المهمة في اللغة العربية "فما تقدمه النظرية التوليدية التحويلية ليس تعديلا لنظرية النحو العربي؛ أي ليس إعادة قراءة في مكونات نظرية النحو كقضية العامل والإعراب المحلي والتقديري وباب الاشتغال والتنازع، وطريقة الانتقال من باب إلى باب؛ لأن ذلك لا يعدو أن يكون اقتراحا في إطار المقاربة بين المنهج التقليدي العربي والمنهج التوليدي التحويلي. إن النظرية التوليدية التحويلية تنظر إلى الظاهرة اللسانية من ناحية مغايرة تماما لنظرية النحو التقليدي العربي، فالنحو في إطار النظرية التوليدية التحويلية ليس إعرابا وتعليلا للحركة الإعرابية بل هو الكشف عن القوانين والقواعد التي تحكم اكتساب البشر للغة"[3].

---

[1]– اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، حافظ اسماعيلي علوي، (مر.س)،ص261

[2]– نشأة الدرس اللّساني العربيّ الحديث ،فاطمة ،الهاشمي بكوش، (مر.س)،ص03

[3]–النحو العربي بين التقليد والمناهج اللسانية الحديثة،بلقاسم دفة،مجلّة الأثر،كلية الآداب،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،الجزائر،العدد 05، 2006، ص73

رغم أن معظم الأبحاث المؤرخة للمنهج التوليدي في الثقافة العربية تجمع على فترة السبعينات إلا أنها لم تحدد أول مؤلف توليدي عربي، ولعل ذلك راجع إلى عدم إعلان بعض اللسانيين صراحة عن تبنيهم للمنهج التوليدي بالرغم من أن أبحاثهم في صلب هذا المنهج كداود عبده "الذي كان من أوائل اللسانيين العرب الذين استلهموا مبادئ النظرية التوليدية، التي تجمع بين الدراسة الصوتية والدراسة التركيبية، وهي دراسات ركزت على تجاوز القصور الذي طبع الاتجاه الوصفي"[1].

أخذ التلقي العربي للنظرية التوليدية صورا شتى منها محاولة ترجمة أهم البحوث التأسيسية فيها لروادها، وبسط مفاهيمها النظرية بغرض تعريف القارئ العربي بنظرية تشومسكي، وهذا ما نجده عند ميشال زكريا في دراسته للجملة البسيطة كنموذج لاستثمار أدوات التوليد والتحويل في تفسير بنية الجملة، ومنهم من سعى إلى بسط أسس التوليدية، وإبراز الفروق بين التركيب المتولد والمحول وتحديد الجمل المولدة الحاملة لمعنى يُحسن السكوت عليه، كما هو في دراسات خليل عمايرة، وهناك من اهتم بفحصه لجوانب التركيب المختلفة في اللغة العربية في ضوء التوليدية كما هو الحال بالنسبة لمحمد علي خولي وعبده الراجحي اللذان حاولا الكشف عن مظاهر التحويلية التوليدية في النحو العربي.

أما حماسة محمد عبد اللطيف فقد خصص مؤلفه (الأنماط التحويلية في النحو العربي) لدراسة الأنماط من التحويلات المختلفة في العربية تركيبا وإفرادا، ونجد مازن الوعر يوجه دراساته نحو الوجهة التركيبية الخالصة لتحديد أنماط التراكيب الأساسية في العربية في جمع فريد بين معطيات النحو القديم ومعطيات النماذج التوليدية التحويلية[2].

أمّا عبد القادر الفاسي الفهري فقد تعمق في فهم مفاهيم النظرية التوليدية، وتتبع تطوراتها ومن خلال بحوثه، وتوصل إلى دحض بعض آراء تشومسكي كـ (تحديده للعناصر التركيبية للغة الإنجليزية في قضية الرتبة على نمط (فاعل فعل مفعول)، وتعميمه لهذا النمط على كل اللغات، منكرا لأي نمط آخر، وفي هذا الإطار نجد الفاسي الفهري يتناول قضية الرتبة بتفصيل ليثبت أن رتبة العناصر

[1]- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، حافظ اسماعيلي علوي،(مر.س)،ص263

[2]-ينظر:التوصيف اللساني الحديث لتراكيب النحو العربي قراءة في كتاب (نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية،مازن الوعر-، طاهر صالح علاوي، هدى صلاح رشيد، مجلة سياقات اللغة والدراسات البينية،العراق، المجلد 02، العدد 05، 2017،ص299

الأصلية في الجملة العربية على نمط(فعل+ فاعل+ مفعول) مثبتا هذا النمط من خلال عرض تحليلي لأفكار القدماء في مواضع كثيرة مثل{فكرة التسوير –المراقبة الوظيفية-قيود التبئير}[1].

إضافة إلى توظيفه لتقنية الحجج المستخدمة في اللسانيات التوليدية مع تبريرها، ومنها أن هذه الرتبة توجد في الجمل التي تتضمن فعلا متعديا، حيث يتوسط الفاعل بين الفعل والمفعول، فمثل هذه المعطيات يمكن أن تساهم في بناء الحجة على أن العربية من نمط (ف.فا.مف)[2].

ب) اتجاهات الدرس النحوي العربي التوليدي الحديث:

تباينت اتجاهات هذا المنهج في العالم العربي بين من يحاول عرض النظرية على ما هي عليه عند تشومسكي، ومن يطبق التوليدية على النحو العربي تطبيقا آليا دون إدراك لأسس التطبيق، ومن يقوم على الموازنة والتوفيق بين النظرية التوليدية والنظرية النحوية لإثبات توليدية النحو العربي القديم، وما يشترك بين هذه الاتجاهات أنها كلها تسير في اتجاه نظرية تشومسكي، إن لم يكن بكلية النحو التوليدي فعلى الأقل بجزئياته، وهذا إقرارا منهم بالتقارب بين النظريتين، عكس الاتجاه الوصفي الذي شهد اتجاهات رافضة رفضا قاطعا لكثير من قضايا النحو العربي.

من هنا يمكن تقسيم الدرس النحوي العربي التوليدي حسب توجه أصحابه إلى اتجاهين[3]:

1/الاتجاه التوفيقي:

يسعى هذا الاتجاه إلى التوفيق بين فرضيات ومبادئ الدرس التوليدي ومعطيات النحو العربي، وقد تبنى هذا الاتجاه مازن الوعر في كتاباته، مثل كتاب(نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ـ 1986) وكتاب (دراسات لسانية تطبيقية 1989)، مؤكدا أهمية وضرورة انفتاح البحث اللساني على البحوث اللغوية التراثية، وأراد أن يتجاوز كل المجادلات العقيمة التي تعوق تقدمه، وخاصة الصراع بين القديم والحديث.

ويذهب أصحاب هذا الموقف إلى أن أي إغفال أو إهمال للنظرية اللغوية القديمة بمناهجها المختلفة سيؤدي إلى نقص وعدم كفاية في النظرية اللغوية الحديثة؛ أما جمعهم بين القديم والحديث فلا يعني الجهل بالمنطلقات الفلسفية والعلمية للسانيات والمنطلقات الإنسانية للتراث اللغوي العربي،

[1]- ينظر:اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، حافظ اسماعيلي علوي،(مر.س)، ص291

[2]- ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة،(مر.س)، ص286

[3]-ينظر: المرجع نفسه ،ص319

فمازن الوعر يقر بهذه الاختلافات لكنه يدرك في الوقت نفسه أن النظرية لا تكتمل إلا من خلال مناهجها المتعددة.

2/الاتجاه المعارض:

يرى أصحابه أن معطيات التراث النحوي العربي ناقصة، ولا تصلح لوصف اللغة العربية الحالية كما هو الحال مع ميشال زكريا، الذي يُعبر بشكل صريح عن عدم صلاحية الدراسات النحوية لدراسة اللغة، ويرى أن النظريات اللسانية يمكن أن تشكل بديلا عن النحو العربي.

ونجد كذلك موقف الفاسي الفهري من النحو العربي التقليدي، إذ يدعو إلى تجاوز النحو العربي من منظور هذا التوجه، وهو (أن القضايا اللغوية لم تعد تفي بالحاجة، وأن معطيات اللغة العربية الحالية ليست هي المعطيات التي وصفها النحاة)؛ لأن تحليلاتهم تجعل المعطيات الأكثر دلالة بالنسبة إلى افتراضات التوليديين غائبة أو تشوهها أو تنكرها، وأن البديل هو اللسانيات الحديثة وعلى وجه التحديد اللسانيات التوليدية.

ثالثا: المقولات التوليدية العربية التقويمية للنحو العربي:

1 ـ قضايا النحو العربي في ضوء التوليدية العربية الحديثة:

أ/نظرية العامل:

من خلال ما تم عرضه سابقا، نلحظ أن النحو العربي عامة والعامل النحوي منه كنظرية عربية أصيلة لقيت نقدا كبيرا من أصحاب المنهج الوصفي، على عكس الاتجاه التوليدي الذي اهتم بنظرية العامل .

فقد سعى رائد التوليدية تشومسكي إلى بعثها من جديد، وقد " عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيرا عن الصورة التي جاءت في النحو العربي"[1]، كما عمل أصحاب الاتجاه التوليدي على بعث هذه النظرية في حلة جديدة، وهذا ما جسدته أعمال تشومسكي اللسانية خلال فترة الثمانينات، فقد مثلت النظرية التوليدية التحويلية مرحلة مستقلة في تاريخ علم اللغة.

[1]- النحو العربي والدرس الحديث،عبده الراجحي،(مر.س)، ص148

فالتحويليون يقررون أن النحو ينبغي أن يربط البنية العميقة ببنية السطح، والبنية العميقة تمثل العملية العقلية، أو الناحية الإدراكية في اللغة، ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي، ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة.

والحق أن قضية العامل في أساسها صحيحة في التحليل اللغوي، و"قد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيرا عن الصورة التي جاءت في النحو التحويلي"[1]، وتقود قضية العامل إلى قضية "التقدير" التي لقيت هي الأخرى نقدا عنيفا من الوصفيين لتعود بعد ذلك شيئا مقررا ومؤكدا في التحليل النحوي التحويلي.

ويرى تشومسكيN.Chomsky أن نظرية العامل والربط السياقي تمثل ذروة ما توصلت إليه النظرية التحويلية التوليدية من اكتمال، ومنه فإن العامل في النحو التوليدي شأنه شأن العامل في النحو العربي من حيث أهمية هذه القضية ومركزيتها واعتماد أغلب الظواهر النحوية عليها، إلا أن نظرية العامل في النحو العربي بنيت على ثلاث مقدمات أساسية[2]:

-أن الكلمة اسم أو فعل أو حرف.

-أن الكلمة : مبنية أو معربة.

-أن العلامات الأصول ضمة أو فتحة أو كسرة أو سكون.

أما العامل عند تشومسكي فقد أفردت له نظرية خاصة سماها نظرية (الربط العاملي theorie du gouvernement et du liage؛ احتلت هذه النظرية مكانة مهمة في الدرس التوليدي و"تعتبر من المنظومات الهامة التي اقترحها تشومسكي في تأويل المركب الاسمي... وقد أثبتت هذه المنظومة نجاعتها في معالجة إحالات الاسم في مختلف الألسن الطبيعية"[3].

وقام (فيلمور) ـ أحد تلاميذ تشومسكي ـ باقتراح نظرية جديدة تسمى (الحالة النحوية): وتتضمن شقين: الشق الأول :تنحصر الحالة النحوية فيه حول موقع الكلمة داخل الجملة، والشق الثاني يتصل بفكرة العامل والمعمول.

وتقوم فكرة العمل في النحو العربي على ثلاثة مبادئ (العامل –المعمول–حركة الإعراب)؛ أما الجديد الذي أتى به (فيلمور) في هذا السياق، والذي جعل نظريته تختلف عن نظرية العامل عند

[1]- النحو العربي والدرس الحديث،عبده الراجحي،(مر.س)، ص148

[2]- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين،حسن خميس سعيد الملخ، (مر.س)،ص146

[3]- في مدى كلّية نظرية الربط التوليدية،سميّة المكّي،حوليات الجامعة التونسية،تونس،العدد 54، 2009،ص107

نحاة العربية هو أن العمل أو التعليل يتم رصده وتصنيفه على مستوى التركيب العميق، ودلالته بغض النظر عن التراكيب السطحية المشتقة من هذا التركيب العميق، بحيث يمكن أن تربط بين مجموعة من الجمل المختلفة التراكيب —سطحيا- بتركيب عميق واحد يجري العمل فيه، وبناء على ذلك يتحول إلى عدة جمل سطحية تتحدد فيها وظائف الكلمات وموقعها طبقا لدلالتها على حالة نحوية؛ مثال ذلك:(فتحَ الرجلُ البابَ، فُتح البابُ، فتح المفتاحُ الباب،الرجلُ فتح البابَ، البابُ فُتح،المفتاحُ فتحَ البابَ[1]). "وتعتبر نظرية الربط العاملي خير مثال على مبدأ تراكمية العلم وتطور أدواته من جهة، وتطور الظاهرة اللغوية العالمية من جهة أخرى"[2].

والعمل: مصطلح "مأخوذ كما هو الحال في مصطلح الحالة الإعرابية من التراث اللساني، فقد استخدِم هذا المصطلح في أكثر من مدرسة لسانية عالمية للحديث عن تأثير بعض العناصر في عناصر أخرى في الجملة"[3]. حيث ترتبط علاقة العمل صوغيا بشكل من أشكال العلاقة البنيوية بين العناصر، ويطلق عليه التحكم المكوني، ويمكن صياغة التحكم المكوني على النحو التالي:(يتحكم (أ)مكونيا في(ب)إذا وفقط إذا كان(أ)، لا يشرف على(ب)، وكل(ج) تشرف على(أ) تشرف على(ب)[4].

بهذا يتم وصف وتحديد علاقة العامل على أنها صيغة محددة من صيغ التحكم المكوني، ويمكن تعريفها صوغيا على الوجه التالي[5]:

يعمل(أ) في(ب) إذا وفقط إذا :-(أ)عنصر عامل (أ-ف-ج-ص)

-(أ)و(ب) يتحكم كل واحد منهما بالآخر مكونيا

فالعمل مقصور على بعض العناصر دون غيرها، وهذا هو التحديد الأول الذي يتناول العناصر العاملة؛ هذه العناصر محددة وهي (الاسم والفعل وحرف الجر والصفة)، ويضاف إلى هذه العناصر العاملة المعجمية عنصر آخر غير معجمي هو تط(تطابق)وصر(الصرفة).

---

[1] -ينظر:نظرية تشومسكي اللّغوية،جون ليونز،تر:حلمي خليل،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،مصر،ط01، 1985،ص174

[2] - أسئلة اللغة.أسئلة اللسانيات، علوي حافظ اسماعيلي،ووليد أحمد العناتي، (مر.س)، ص127

[3] - مقدمة في نظرية القواعد التوليدية،مرتضى جواد باقر،دار الشروق،عمان،الأردن،ط01، 2002،ص148

[4] - ينظر: INTRODUCTION TO GOVERNMENT AND BINDING THEORY, Liliane Haegeman , BlACI<WEll UK So Cambrid,e USA ,First eDition first published 1991,P138

[5] - مقدمة في نظرية القواعد التوليدية،مرتضى جواد باقر،(مر.س)،ص152/151

إن الفقرة(أ) في التعريف المذكور تقتضي بأن عناصر محددة بذاتها هي القادرة على العمل؛ أما الفقرة(ب) في هذا التعريف فتحدد لنا الحدود العليا والدنيا للعمل؛ إذ لا يمكن أن يكون العنصران العامل والمعمول فيه إلا في مستوى بنيوي واحد، وعلاقة التحكم المكوني تنشأ بين عنصرين قد يكونان على نفس المستوى أو قد يكون أحدهما أدنى من الآخر أما علاقة العمل، فإنها تقتصر على العنصرين حين يكونان في مستوى بنيوي واحد فيكون كل منهما متحكما بالآخر مكونيا.

ففي المثال :(محمد يعتمد على زيد) يتحكم الفعل(يعتمد)مكونيا في فضلته وهي عبارة الجر(على زيد)وكل عنصر من مكوناتها ولكن عمل هذا الفعل يقتصر على(ع ج عبارة الجر)فهي وحدها التي تبادله التحكم الكوني.

أما العبارة الاسمية (زيد)التي تؤلف أحد مكونات عبارة الجر هذه، فإن عمل الفعل لا يمتد إليها لأن هذه العبارة الاسمية لاتتحكم بالفعل مكونيا إنما يعمل عليها عامل أقرب منه إليها هو حرف الجر(على) وعلاقة العمل لا يمكنها تخطي هذه الحواجز، فالفعل في هذه الجملة لايمكنه العمل في العبارة الاسمية زيد لأن هناك حاجز بينه وبينها هو الإسقاط الأكبر (عبارة الجر).

تعتمد نظرية العامل على قوانين أهمها[1]:

1 ـ التحكم المكوني:يعد هذا المبدأ الأساس الذي تستند عليه نظرية العمل، ويصوغ تشومسكي هذا المفهوم كما يلي :(أ) يعمل في (ج) في :

ب{...ج...أ...ج...}حيث أ=س

إذا كان (ب) إسقاط أقصى فإذا كان (ب) يعلو (ج) فإن ب يعلو (أ)

(أ) يتحكم مكونيا في (ج) إذا (أ) ستعمل في (ج)

ويدخل تشومسكي مفهومين جديدين للعمل هما:العمل بالسابق، والعمل المحوري، أما مفهوم العمل المحوري فيصوغه كالتالي:

(أ)تعمل محوريا في (ب) إذا:(أ) من مستوى (س) وقسم محوريا (ب)

(أ)و(ب) أختان

[1]-البناء الموازي-نظرية في بناء الكلمة والجملة-،عبد القادر الفاسي الفهري،دار توبقال،الدار البيضاء،المغرب،ط01، 1990،ص28

أما مفهوم العمل بالسابق فيصوغه كالتالي[1]:

(أ)تعمل سابقيا في (ب) إذا :(أ) و (ب) مقترنتان

(أ) تتحكم مكونيا في (ب)

يلعب مفهوما(التحكم المكوني والعمل) دورا رئيسيا في نظريته الربط العاملي، وجاءت نظرية الربط العاملي لتجاوز نظريته التي اقترحها قبلها وعُرفت بنظرية (عن الربط)، وما طرحته من مشاكل فقد عوضت قيود الربط التي وُجدت في نظرية (عن الربط) الربط العاملي بثلاثة مبادئ هي[2]:

-إذا كان (م.س) معجميا أو متغيرا مربوطا فإنه حر

-إذا كان (م.س) ضميريا فإنه حرفي في مقولته العاملية

-إذا كان (م.س) عائدا فإنه مربوط في مقولته العاملية

يظهر نقد الفاسي الفهري لنظرية الربط العاملي في تمييزه للأفعال المبنية للمعلوم والأفعال المبنية للمجهول، حيث يلاحظ أن الأفعال المتعدية التي تبنى على(فُعل)تختلف عن مقابلاتها المبنية للمعلوم بشيئين اثنين[3]:

-ينزع الفاعل بدخول الحرف عليه أو بتركه.

-يرقى المفعول إلى درجة فاعل.

فالفاسي الفهري يشكك في تحليل تشومسكي، وخاصة في نظرية الربط العاملي"كما نجده ينتقد تحليلات توليدية أخرى كالنحو العلاقيgrammar relational الذي يعلل المجهول باعتباره عملية ارتقاء أساسا، فهو يعتبر ترقية المفعول إلى درجة فاعل هي الخاصية الأساسية للمجهول، وأن نزع الفاعل بدخول الحرف عليه أو بتركه؛ حيث يترك الفاعل أو يصير منزوعا عاطلا بواسطة الحرف خاصية مشتقة من المبادئ العامة للنظرية"[4].

اهتم الباحثون العرب الذين تأثروا بالنظرية التوليدية التحويلية بنظرية العامل فكانت بالنسبة لهم نقطة اشتراك بين التراث والحداثة، وثغرة لمعالجة الفكر اللغوي النحوي العربي، وإعادة بعثه في ضوء ماجاء به تشومسكي، وإقرارا لأسبقية النحاة العرب لكثير من المفاهيم الغربية المستحدثة كما هو

---

[1]- البناء الموازي-نظرية في بناء الكلمة والجملة-،عبد القادر الفاسي الفهري (مر.س)،ص29

[2]- اللسانيات واللغة العربية،عبد القادر الفاسي الفهري ،(مر.س)،ص27

[3]- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، حافظ اسماعيلي علوي،(مر.س)، ص311

[4]-المرجع نفسه،ص312

الأمر عند (حسام البهنساوي)، والذي كان أقرب إلى اتجاه التأصيل من الاتجاه التوليدي، خاصة من خلال كتابه (أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث)، ففي رأيه أن"الربط بين الفكر اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديثة أصبح من المسائل الملحة، والقضايا الهامة التي تطرح نفسها على أذهان العلماء والباحثين، وبخاصة بعد ظهور علم اللغة الحديث كعلم مستقل له كيانه المتميز عن بقية العلوم الأخرى"[1].

ممن اتبع هذا الاتجاه وتأثر بما استفحل في ذلك القرن من تأصيل في الخطاب اللساني العربي نجد أيضا ممدوح عبد الرحمان ففي دراسته(من أصول التحويل في نحو العربية) . "ركز على الفكر النحوي العربي بما هو موجود فيه، وليس ما يجب أن يكون عليه، ودرس خصائصه النحوية الكائنة فيه لا ما تأثر به أو ما يمكن أن يكون قد تأثر به"[2].

في حين نجد مازن الوعر يوازن في رأيه بين نظريات التراث النحوي، وتحديدا العامل منها وبين النماذج التوليدية " فالإفادات من النظريات الغربية بشكل عام والنظرية النحوية بشكل خاص والإفادة عند التطبيق لا تتم باتجاه واحد؛ أي من النظرية النحوية لتشومسكي إلى المادة اللغوية العربية، وإنما تتم أيضا بالاتجاه الآخر؛ أي من المادة اللغوية العربية إلى النظرية النحوية الغربية"[3]، أما عبده الراجحي فهو يرى أن قضية العامل في أساسها صحيحة في التحليل اللغوي، وقد عادت في المنهج التحويلي على صورة غير بعيدة عن التي جاءت في النحو العربي[4].

ومن التوليديين العرب المحدثين يظهر اسم خليل عمايرة، إذ كان موقفه حيال نظرية العامل نظرة جديدة ضمن التراث اللغوي العربي، لكنه يرى أن نحاة العرب قد أسرفوا في تعليل الحركات الإعرابية أواخر الجمل وفق نظرية العامل، ما جعلهم ينصرفون عن المعنى والبحث فيه، في حين كان عليهم أن ينظروا إلى الحركة الإعرابية على أنها رمز لتغير في المعنى، وليست بأثر؛ لأن المتكلم عندما يتكلم إنما يقصد أن يوصل إلى السامع معنى بعينه، فإن شاء أن يغير هذا المعنى غير الحركة.[5]

---

[1]-أهمية الربط بين التفكير اللّغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث،حسام البهنساوي،مكتبة الثقافة الدينية،القاهرة،مصر،1994،ص01

[2]- من أصول التحويل في نحو العربية،ممدوح عبد الرحمان،دار المعرفة الجامعية،مصر،دط،1999،ص11

[3]- أسئلة اللغة.أسئلة اللسانيات، علوي حافظ اسماعيلي،ووليد أحمد العناتي،(مر.س)،ص125

[4]- ينظر: النحو العربي والدرس الحديث،عبده الراجحي،(مر.س)، ص148

[5]- ينظر:في نحو اللّغة وتراكيبها،خليل أحمد عمايرة،(مر.س)،ص159

فقد حاول عمايرة التوصل إلى تفسير للدلالة اللغوية في الجملة بعيدا عن نظرية العامل وما يتعلق بها من التقدير والتأويل، ويتضح هذا من خلال مؤلفه (العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي)، فهو " يُقدم تحليلا لعدد من أساليب العربية يجمع فيه بين المبنى والمعنى، فلا يُغفل الحركة الإعرابية ولا سبل تبريرها، ولكن يحاول تقديم تبرير يعتمد فيه على المعنى أكثر من اعتماد فكرة العامل...مستندا في ذلك إلى الحد الذي يراه نافعا للغة العربية من المنهج الوصفي"[1].

وجد خليل عمايرة في النظرية التوليدية التحويلية ونماذجها أساسا لتفسير التراكيب النحوية، فوصفها ووظفها توظيفا رآه الأنسب حتى وإن خالف تشومسكي في ذلك، فقد رفض نظرية العامل النحوي ورأى استبدالها بفكرة التحويل. فالأصوب عنده" أن نجمع أُطر التراكيب الجملية المحولة في عدد من الأبواب الكبرى(أبواب المعنى) على أساس المعنى، وليس على أساس العمل والعامل، فتخرج بذلك جمل النفي في باب، وجمل التوكيد في باب، وجمل الشرط في باب وجمل الاستفهام في باب وهكذا في بقية الأبواب... فنستطيع بذلك أن نفيد من التراث النحوي ومن التراث البلاغي، ومن نتائج جهود علماء الألسنية الحديثة في ضم المضمون إلى الشكل، والمعنى إلى المبنى ليسيرا في خطين متوازيين يوصلان إلى نتيجة واحدة ...فإننا نمكن كلا من الطالب والمعلم من أن يحذو حذو العرب في كلامهم، وأن يفهم السامع ما تنطوي عليه أساليبهم وتعبير لسانهم"[2].

والمخطط الآتي يشرح هذه النظرية[3]:

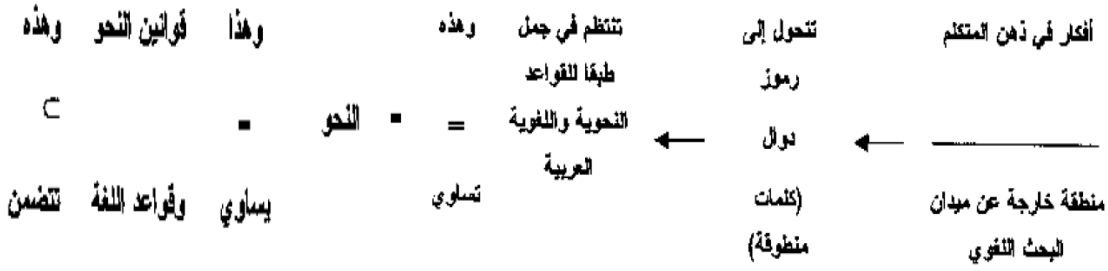

[1]-العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي،خليل أحمد عمايرة،المجلة العربية للعلوم الإنسانية،دمشق،سوريا،ط01، 1982، ص17

[2]- المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي،خليل أحمد عمايرة،دار وائل،عمان،الأردن،ط01، 2004،ص283

[3]-المرجع نفسه ،ص284

عناصر تحقيق		الحركة الإعرابية	
	⊂	تتضمن	+
سلامة المبنى		القياس اللغوي	المعنى الدلالي
عناصر تحقيق المعنى	⊂	الترتيب + الزيادة + الحركة الإعرابية + الحذف + التنغيم	

وما جعله يرفض نظرية العامل ويستبدلها هو أن النحاة أغفلوا جانب المعنى واهتموا بالجانب الشكلي والحركة الإعرابية.

لا يفوتنا قبل طي صفحات العامل النحوي عند التوليديين أن نلقي الضوء على إحدى أرقى النظريات اللسانية التي أولت العامل اهتماما كبيرا، وأكدت دوره الوظيفي في بناء التراكيب اللغوية، وهي (النظرية الخليلية) لصاحبها عبد الرحمان الحاج صالح، والتي أعادت التأسيس للعامل النحوي تأسيسا جديدا ينحو به نحو الصياغة الشكلانية والرياضية كما تقتضيه المعالجة الآلية الإلكترونية للسان البشري، كما تسعى إلى تحليل اللغة ونظامها آليا، وهي تقوم على إحياء المبادئ التي وضعها النحوي الخليل بن أحمد الفراهيدي[1].

جعل عبد الرحمان الحاج صالح دراساته تحت(النظرية الخليلية) التي جاءت للتوفيق بين القديم والحديث، واستخراج مفاهيم ومبادئ هذه النظرية من النظرية العربية القديمة، وأشار إلى أنه لا توجد نظرية استخرجت من النظر في العربية إلا التوليدية . يقول:"...عن المفاهيم والمبادئ التي استخرجناها من النظرية اللغوية العربية القديمة، وإننا نعتقد أنه لا توجد لغاية الآن نظرية أخرى استُخرجت من النظر في اللغة العربية أو على الأقل اعتدت اعتدادا كبيرا بها وبأخواتها، اللهم إلا النظرية التوليدية التحويلية التي تجاوز فيها صاحبها التقطيعية والتصنيف الساذج، وقد استفاد أيما استفادة في ذلك من النظر في اللغة العبرية على المنوال الذي تنوولت به في القرون الوسطى"[2].

فالنظرية الخليلية: نظرية معاصرة، تؤكد ضرورة الرجوع إلى التراث العلمي اللغوي الأصيل لفهم أسرار فقه اللغة العربية.

[1]-ينظر:العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنؤام تشومسكي،شفيقة العلوي،مجلة حوليات التراث،جامعة مستغانم،الجزائر،العدد 07، 2007،ص07

[2]- بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية،عبد الرحمان الحاج صالح،موفم للنشر،الجزائر،2012،ص226

ويرجع اهتمام الحاج صالح بنظرية العامل واختياره لها إلى أنها " أطوع نظرية للصياغة الرياضية في اعتقاده، ومن ثم تشكيلها الخوارزمي، ويمكن استعمالها على الرتاب (الحاسب الالكتروني)، ومن جهة أخرى استغلالها في الاكتشاف الآلي لصيغ العربية الإفرادية والتركيبية"[1].

فهذا الاهتمام بنظرية العامل لدى أتباع النظرية التوليدية التحويلية أعطى الفرصة لإحدى دعائم التراث النحوي العربي للانبعاث من جديد؛ رغم أنها أهملت من طرف الاتجاه الوصفي السابق حتى بالمقارنة بين العامل عند الحاج صالح وعند تشومسكي نجده عند هذا الأخير تركيب.

فهو يركز على تحديد وظيفة العامل داخل التركيب وبيان العناصر التي يتحكم فيها مكونيا، وفي مقابل ذلك نجد الحاج صالح في (النظرية الخليلية الحديثة) يجعل العامل محور التركيب ونواة الكلام، وقد أثبتت النظرية التوليدية التحويلية صحة ما ذهب إليه الأقدمون بشأن العامل وأهميته في تفسير الحقائق اللغوية للتركيب وتحديد القواعد.

ب ـ قضية الأصالة والفرعية :

تعرف قضية الأصالة والفرعية بأنها "منهج في رد كل مجموعة متجانسة إلى شيء واحد، فالنحو يرد إلى شيء واحد وهو نصوص الاحتجاج، والأحكام التفصيلية ترد إلى شيء واحد هو القاعدة العامة للباب، والأدوات المتعددة ترد إلى أداة واحدة هي أم الباب، وهكذا تكون نظرية الأصل والفرع منهجا في رد الظواهر المتجانسة إلى شيء واحد مع ما يستدعيه هذا الرد من تأويل أو تقدير أوحذف أوتعليل أو توسع أو ظهور أو إضمار، فكأن هذه الأساليب روابط تربط بين الأصل والفرع ليغدو النحو العربي منظومة متجانسة من القواعد لا أمت فيها ولا اعوجاج"[2].

تقوم هذه النظرية على أن النكرة أصل والمعرفة فرع، وأن المفرد أصل للجمع وأن المذكر أصل للمؤنث وغيرها، وكان يرى فيها الوصفيون بحثا ميتافيزيقيا لا يعتمد على مبدأ علمي سليم، في حين يرى فيها المنهج التوليدي التحويلي قضية أساسية في فهم البنية العميقة وتحولها إلى بنية سطحية، وهي محور نظريتهم و"مما هو في قضية الأصل والفرع حديثه عن ظاهرة القلب المكاني التي نقدها

[1]- النظرية النحوية عند عبد الرحمن الحاج صالح،عبد السلام السيد حامد،مجلة، Route Educational & Social Science Journal،تركيا،العدد05،المجلد10 ،2018،ص152

[2]- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي،حسن خميس الملخ،دار الشروق،عمان،الأردن،ط01، 2001،ص13

الوصفيون، وقد عرض لها النحاة القدماء عرضا مفصلا، فبحثوا في أسبابها وفي طرق معرفة الأصل الذي صدر عنه هذا القلب"[1].

إضافة إلى هذا لقيت كما أوردنا قضية التقدير نقدا عنيفا من الوصفيين العرب، هذه القضية التي عادت لتكون مبدأ أساسيا في التحليل النحوي عند التوليديين التحويليين. فقد اشترك النحويون في تقدير بُنى عميقة للتراكيب السطحية، وعمِل عدد من الدارسين العرب على تحديد معالم هذا الاشتراك وتوضيحه كما فعل محمد حماسة عبد اللطيف في مؤلفه(من الأنماط التحويلية في النحو العربي) والذي عني من خلاله "بإلقاء الضوء على بعض التراكيب في العربية، التي تحولت من أصل افترضه النحويون العرب من خلال نظريتهم التي تقوم على افتراض أصل مقدر، وتركيب ظاهر منطوق أو مكتوب يحاكم إلى ذلك الأصل المقدر من خلال عدد من القواعد التي تحكم هذه العلاقة"[2].

كما أن حماسة يلفت الانتباه في مؤلفه إلى وجود اشتراك يستدعي التفسير بين نحاة العربية ونحاة التوليدية التحويلية في هذه القضية . يقول:"هذا النوع من المعالجة النحوية القديمة يفرض على الدارسين أن يقارنوا بينه وبين نظرية تشومسكي في النحو التحويلي التوليدي التي فرضت نفسها بقوة على ساحة الدرس اللغوي الحديث، إذ تتفق هاتان النظريتان في جوانب كثيرة تفرض نفسها بقوة، كذلك لا يستطاع تجنبها وتجاهلها"[3].

ومن الدراسات التحويلية العربية ما عني بدراسة اللغة وصفا وتفسيرا في ظل النظرية التوليدية التحويلية كما هو الأمر عند عبد القادر الفاسي الفهري في مؤلفه (اللسانيات واللغة العربية) ، وكتاب(النظرية الألسنية –الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية لسمير إستيتة)، وكتاب(النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التوليدية التحويلية محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي) لمازن الوعر.

[1]-ينظر:النحو العربي والدرس الحديث،عبده الراجحي،(مر.س)،ص145

[2]- ينظر:من الأنماط التحويلية في النحو العربي،محمد حماسة عبد اللّطيف،(مر.س)،ص05

[3]- المرجع نفسه،ص05

ج/نظرية التعليل النحوي في ضوء اللسانيات التوليدية:

ويتفق مفهوم التعليل في النظرية النحوية العربية مع مفهوم التفسير في النحو التحويلي، إذ "التعليل في النحو العربي مسلوخ عن العربية وخاص بها؛ غايته تفسير الظواهر النحوية في النحو والصرف والصوت. فالجملتان:(مشى زيد ومشى البحر)صحيحتان نحوا وصرفا وصوتا، ولا مدخل للدلالة المعجمية فيهما، إذ لا تُعارض الجملة الثانية معايير الصواب في النحو والصرف والصوت، مع أن الفاعل فيها لا يحمل صفات الفاعل الدلالية في الجملة الأولى، والتعليل في النحو العربي محدد من محددات الصواب: فعلة رفع كلمة (زيدٌ)في جملة (زيدٌ طويلٌ) أنها مبتدأ، وهي نفس العلة التي ترُد جملة(زيدا طويل)؛ لأن المبتدأ لا يُنصب، أما التفسير في النظرية التوليدية التحويلية فليس محددا من محددات الصواب النحوي"[1].

إن المفهوم الأقرب للتعليل في النحو التوليدي هو مفهوم التفسير الذي نادى به تشومسكي واتكأ عليه الباحثون المحدثون في الاتجاه التفسيري لتحديد موقفهم من التعليل النحوي، ففي سياق نظرية التعليل النحوي لدى اللسانيين التوليديين العرب المحدثين نجد ميشال زكريا يُقر بدعمه للتفسير في النظرية التوليدية التحويلية في محاولته لبيان عدم كفاية التحليل اللغوي التراثي، ففي رأيه أن " هذه الدراسات، وإن دلت على المجهود الذي قام به اللغويون في مجال دراسة اللغة، وإن كانت تساعدنا على فهم بعض القضايا اللغوية لم تعد تفي في الحقيقة في مجال تحليل اللغة، ففي هذا المجال تكون النظريات الألسنية العلمية الحديثة في نظره التقنية المتطورة التي يتسلح بها لسبر قضايا اللغة وتفسيرها وتوضيحها".[2]

وهو الرأي ذاته عند الفاسي الفهري، حيث يتجلى التفسير عنده من خلال تأييده لآراء تشومسكي، ومن ذلك نجده يُصرح بأن النظرية اللسانية عنده تتجاوز الوصف والتقرير إلى التفسير[3]، فهي في رأيه "بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة

[1]- ينظر:نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين،حسن خميس سعيد الملخ،(مر.س)،ص32

[2]- الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية ،ميشال زكريا،(مر.س)،ص05

[3]-التفسير هنا مفهوم شامل يفسّر النظام اللغوي من حيث المفاهيم النحوية كالحالة الإعرابية والتطابق والتقدير والحذف والزمن ومن حيث اللوازم المعجمية كالمعنى والتعدية واللزوم وصيغة الفعل،ينظر،نظرية التعليل النحوي،حسن خميس الملخ،(مر.س)،ص252

تكون مجموعة متسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير، ويمكن تمثلها كمجموعة من المفاهيم الأساسية ومجموعة من المسلمات تستنتج منها النتائج التفسيرية للنظرية".[1]

من خلال عرض هذه القضايا يتجلى لنا أن التقويم التوليدي للنحو العربي لم يشمل كافة قضايا النحو العربي لوجود توافق بينهما، وهو ما جعل التوليديين يقون عليها ويقبلونها كما هي، ويمكن حصرها في (قضية العامل النحوي والأصل والفرع والتعليل النحوي)، وقد ذكر عبده الراجحي هذه النقاط المشتركة في كتابه (النحو العربي والدرس الحديث)، وهي نفسها التي حظيت بنقد واسع عند الوصفيين، وشاعت بين نحاة العربية ولاقت خلافا واسعا بين الدارسين .

3ـ تقويم النحو العربي في ضوء النماذج التوليدية العربية:

استطاع العديد من الباحثين العرب تمثل النظريات التي استجدت في إطار النموذج التوليدي، هذا التمثل الذي يمكن حصره في صنفين من المقولات جزئية وشمولية:

أ ـ المقولات التقويمية التوليدية الجزئية:

هي المحاولات التي "ركزت اهتمامها بجزئية، أي على نموذج أو أكثر من النماذج التوليدية، وسعت إلى تطبيقه على اللغة العربية"[2]، ومن أهم النماذج التي نالت اهتمام التولديين العرب بكثرة نجد:

1 ـ المقولات التقويمية للنحو العربي في ظل النموذج المعيار:

فقد ميز تشومسكي في هذه المرحلة بين البنى العميقة والبنى السطحية، و"يؤرخ لهذه المرحلة مع كتابه (مظاهر النظرية النحوية)1965"[3]

تناول تشومسكي بحوث كل من كاتزkatz وبوستالpostal وفودورfodor بالدراسة، وهذا مادفعه إلى تعديل منهجه التوليدي ليصبح سنة 1965كالتالي:[4]

-المستوى المركبي، وله مكونان هما:المكون التوليدي الذي يتضمن القواعد التفريعية والتصنيفية والمعجمية، والمكون التحويلي الذي يتضمن التحويلات الوجوبية والجوازية.

-المستوى الدلالي الذي يفسر البنية العميقة.

---

[1]- اللسانيات واللغة العربية ،عبد القادر الفاسي الفهري، (مر.س)،ص13

[2]- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة،حافظ اسماعيلي علوي،(مر.س)، ص262

[3]- المدارس اللسانية المعاصرة،نعمان بوقرة،(مر.س)،ص150

[4]- اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج،سمير شريف استيتية،عالم الكتب الحديث،الأردن،ط02، 2008،ص 183

-المستوى الصوتي الذي يظهر منطوقا في البنية السطحية.

وهذا مشجّر يوضح هذه المستويات:

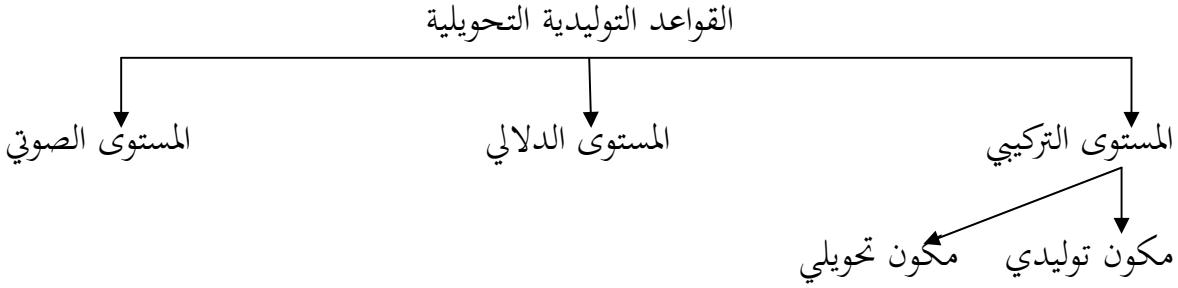

كان النموذج المعيار أو (النظرية المعيارية) نتيجة لإعادة النظر في النظرية التوليدية التحويلية من خلال كتابه (البنى التركيبية)الذي لاقى نقدا واسعا من عديد الباحثين، وأهم الأفكار التي مسها التمحيص والتي مثلت النظرية المعيارية نجد:[1]

-التمييز بين الملكة والتأدية.

-التمييز بين البنية السطحية والعميقة.

—التمييز بين الجملة النحوية والجملة غير نحوية.

كما أنه دعا إلى التمييز بين الجملة النحوية الصحيحة المعنى في مقابل المحدودة الدلالة، وأيضا قام بإدراج المكون الدلالي ضمن نموذجه المعيار، ويصبح للقواعد الدلالية أهمية كبيرة في تفسير ما ينتجه المتكلم من الجمل[2]. وهكذا لقيت مفاهيم هذا النموذج انتشارا في أوساط الباحثين اللسانيين العرب. وأبرز لغوي لساني تبنى هذه النظرية في الأوساط العربية نجد داود عبده وأحمد خليل عمايرة.

أما داود عبده فقد ركز على العديد من مفاهيم هذه النظرية كـ(البنية السطحية والعميقة) وجعلهما أساسا لدراساته الصوتية والتركيبية، إذ وظف مفهوم البنية العميقة والسطحية في تفسير بعض قضايا اللغة العربي.

ففي رأي داود عبده أن التفسير الصحيح لكثير من قضايا اللغة العربية يكون برد كثير من الكلمات إلى أصل وبنية تحتية تختلف عن ظاهر اللفظ، وانتهج في مقارباته التقويمية خطة منهجية

[1]-ينظر:محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة،شفيقة العلوي،ص75،ويوجد أيضا:المدارس اللسانية المعاصرة،نعمان بوقرة،(مر.س)،ص151

[2]- ينظر:المرجع نفسه،ص76

تتسم بعرض التصورات المعروفة في الموضوع، وتقديم الفرضيات حولها قبل أن يعود لدحضها وطرح التصور البديل عنها[1].

اعتبر الترتيب الأصلي (البنية الأصلية للجملة)هو (فاعل +فعل+مفعول)، وهذا ما سعى إلى البرهنة عليه، حيث اهتم بمراجعة الحجج التي يقدمها المدافعون عن تصور البنية الداخلية للجملة العربية (فعل+فاعل+مفعول)، وانتهى إلى أن القواعد تصبح أكثر تعقيدا، واستدل لمقترحه التقويمي في اعتبار البنية الأصلية (فاعل+فعل+مفعول)بعدة حجج منها:

-الجملة العربية وتقسيماتها: يرى أن معناها ليس مجموع معاني المفردات التي تتألف منها، بل هو حصيلة تركيب هذه المفردات في تركيب معين حسب قواعد لغوية محددة وهو نتاج عاملين:معاني المفردات التي تتألف منها، والتركيب الذي تنتظم فيه هذه المفردات. كما اهتم ببنية الجملة الظاهرة والخفية، وفي رأيه هذا ما يجعل الجملة أكثر وضوحا، فلا يمكن الوصول إلى معنى الجملة بظاهر ألفاظها (البنية السطحية) بل لابد من فهم البنية العميقة.

ومفهوم داود عبده للجملة يطابق مفهوم تشومسكي لها، وفي رأيه هذا المفهوم الأنسب لها. وفي تقسيمه للجملة يتبنى عبده المنهج التوليدي التحويلي، وخصوصا الجملة الفعلية والرتبة فيها من حيث ركني الإسناد فيها، ففي رأيه أن الرتبة الحقيقية للجملة الفعلية هي التي تتكون من (فاعل مقدم على الفعل ثم مفعول به)، وأيضا يرى أن الجملة التي تبدأ باسم بعده فعل هي (جملة فعلية)، فمثلا جملة (الرجال قاموا): تُعد جملة فعلية وردت على الأصل، فـ(الرجال): فاعل و(قاموا): فعلها، والضمير علامة الجمع، والعمل بهذه البنية يجعل من الجمل في النحو العربي جملة واحدة فهي الجملة الفعلية، والجملة الاسمية في الحقيقة هي بنية سطحية للبنية العميقة لهذه الجملة[2].

هذا الرأي يحمل عناصر المخالفة التامة لما ساد في النحو العربي من اعتبار للجملة المتصدرة بفعل جملة فعلية، وما ذهب إليه يعد امتدادا لرأي المخزومي الذي ذهب إلى أن الجملة الفعلية هي

---

[1]- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة،حافظ اسماعيلي علوي،(مر.س)، ص264-265

[2]- قراءة في جهود داود عبده النحوية التجديدية،عبدالسلام محمد حسين الشناظبي،مجلة الآداب،كلية الآداب،جامعة ذمار،اليمن،العدد11، 2019،ص145،وينظر أيضا: أبحاث في الكلمة والجملة،داود عبده،دار الكرمل،عمان،الأردن،ط01، 2008 ،ص106

التي يكون فيها المسند فعلا، سواء تقدم الفاعل عليه أو تأخر، و يدل فيها المسند على التجدد؛ أي هي التي يكون فيها المسند فعلا؛ لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها[1].

فقد اتفقا في ترتيب البنية العميقة (فاعل+فعل+مفعول)، وفي رأي داود عبده فإن اعتماده بنية الجملة الفعلية العميقة بهذه الصورة من شأنه تبسيط النحو وتقويمه تقويما يبسطه ويوضحه، كما أن هذا الاعتماد يبعدنا عن التأويلات الفلسفية، وقد استدل على صواب رأيه بجملة من الأدلة كالتالي:[2]

1 ـ أن الفعل والمفعول: كلاهما مكون جملي واحد، ومعنى ذلك أن المفعول به عندما يكون ضميرا متصلا فإنه يلازم الفعل ولا يفارقه نحو (أكرمته)، ويؤدي إلى عدم الحاجة للقاعدة الإلزامية لو تغير الترتيب(فعل+فاعل+مفعول)، ومعادلة الفعل والمفعول للمضاف والمضاف إليه عند استعمال اسم الفاعل بدلا من الفعل نحو (كاتب الصحيفة)، وإمكانية إحلال كلمة واحدة بدلا من الفعل والمفعول نحو(الرجل رأى حلما)و(الرجل حلم).

2 ـ وجود أفعال في اللغة العربية لا تستطيع الوصول إلى المفعول إلا بالاستعانة ببعض حروف الجر؛ فهذه الأفعال التي تتعدى بحرف الجر دليل على أنها مرتبطة بالمفعول لا بالفاعل، فإذا اعتبرنا البنية الداخلية للجملة الفعلية (فعل – فاعل– مفعول)، فإن أصل الجملة مثل:(وافق الرجل على القرار)؛ يصبح (وافق على القرار الرجلُ)، وهذا يعني أننا نحتاج إلى قاعدة تنقل حرف الجر إلى ما قبل المفعول وهذه القاعدة تتصف بصفتين غير مرغوب فيهما:الأولى أنها إلزامية والثانية أنها لا تحتاج إليها في غير هذا الموضع.

3 ـ ما يسمى بالأفعال المساعدة، وهي قاعدة اختيارية تنقل الفعل إلى يمين الفاعل نحو(الرجل وافق على القرار) من جملة (وافق الرجل على القرار)، فإذا كانت البنية العميقة للجملة الفعلية (فعل+فاعل+مفعول)؛ فإن معنى هذا أن أصل جملة مثل:(أخذ الرجل يقرأ الصحيفة)، و(كان الرجل يقرأ الصحيفة) هو ذاته (أخذ يقرأ الرجل الصحيفة)، و(كان يقرأ الرجل الصحيفة)، وهذا

[1]-ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه،مهدي المخزومي(مر.س)،ص41

[2]-ينظر: أبحاث في الكلمة والجملة،داود عبده،(مر.س)،ص120-122-124،و اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة،حافظ اسماعيلي علوي،(مر.س)، ص266

يعني أننا بحاجة إلى قاعدة إلزامية تنقل الفعل إلى يسار الفاعل أو الفاعل إلى يمين الفعل، وهي قاعدة لا حاجة إليها في غير هذا الموضع (**كان يقرأ** الرجل الصحيفة ←**كان** الرجل **يقرأ** الصحيفة)

أما إذا كانت البنية العميقة (فاعل-فعل-مفعول)، فإن كل ما نحتاج إليه هو قاعدة اختيارية تنقل الفعل المساعد إلى يمين الفاعل أو الفاعل إلى يسار الفعل المساعد : (الرجل كان يقرأ الصحيفة ←**كان** الرجل يقرأ الصحيفة)

4 ـ المساواة بين الجملة الاسمية والفعلية: إن اعتبار الأصل في الفاعل وقوعه قبل الفعل (بصرف النظر عن الاسم الذي نطلقه عليه) يجعل الجمل العربية نوعا واحدا يتألف من(مبتدأ وخبر) بدلا من نوعين(اسمية وفعلية)، كما أنه يوحد بين الظواهر المتشابهة.

فوجوب وقوع المبتدأ بعد الخبر في مثل:(هناك رجل)، أو (في البيت رجل): لا يختلف في رأيه عن وجوب وقوع الفاعل في مثل: (وصل رجل) بعد الفعل، والسبب في الحالتين أن الاسم نكرة؛ فـ(رجل هناك) تتحول إلى (هناك رجل)، و(رجل في البيت) تتحول إلى (في البيت رجل)، و(رجل وصل) تتحول إلى (وصل رجل). أما إذا كان المبتدأ معرفة، فإن الأصل أن يبقى في موقعه الطبيعي قبل الخبر:(الرجل هناك)، ورأيه في البنية العميقة للجملة الفعلية يشكل فصلا في قضية اختلف فيها، ولم ترنُ إلى حل موحد. فالبصريون ذهبوا إلى عدم جواز تقدم الفاعل على الفعل في حين أجاز الكوفيون تقدم الفاعل على الفعل معتمدين في ذلك على المعنى، وقد استند داود عبده في رأيه على المنهج التوليدي، إضافة إلى آراء بعض علماء النحو المجددين كمهدي المخزومي الذي رأى أيضا أن جملة(البدر طلع)أنها فعلية لا اسمية[1].

يذهب كثير من التوليديين إلى أن ترتيب مكونات الجملة العربية في بنيتها الأصلية يكون وفق (فعل+فاعل+مفعول به)،كما ذكرنا سابقا لدى عبد القادر الفاسي الفهري وغيره، وكل منهم استدل على اختياره لهذا الترتيب.

وخليل عمايرة لا يختلف عنهم في هذا الترتيب، ويعرضه انطلاقا من إشكاليتين محوريتين هما: ما هي الأسس المعتمدة في الحكم أن ما نسميه تركيب الجملة التوليدية هو الأصل، وأن الجملة التحويلية هي جملة ناتجة؟

[1]- في النحو العربي نقد وتوجيه،مهدي المخزومي،(مر.س)،ص43

وأجاب عن هذا السؤال: بأن النحاة العرب قسموا الجملة العربية إلى اسمية تبدأ باسم، وفعلية تبـدأ بفعـل، وهمـا مرتبتـان وفـق نظـامينVSO–SVO، (أي ترتيـب الاسميـة يكـون SVO ــ فاعل+فعل+مفعول، والفعلية VSO أي : فعل+فاعل+مفعول)، وهنا يأتي التساؤل الثاني:

أي النظامين يحقق البنية التحتية، وأيهما يمثل البنية السطحية؟

وللإجابة عن هذا السؤال في رأيه لابد من خطوات هي:[1]

– اتباع طريقة الإحصاء لجمع عدد كبير من الجمل(إحصاء الشواهد من أفواه الناطقين باللغة).

– دراسة المناسبات التي قيلت فيها الشواهد والتراكيب اللغوية لبيان الغرض المقصود من كل تركيب (ترتيب)، ووصف كيفية انتظام المباني الصرفية في التركيب لتحقيق ذلك الغرض.

– المقابلة بين نظامي التركيبVSO(فعل+فاعل+مفعول)، والتركيب(فاعل+فعل+مفعول)SVO ، والإشارة إلى الاختلاف بينهما في درجة التوكيد أو الإفصاح أو الاهتمام أو العناية.

– استنباط القواعد النحوية والقوانين اللغوية التي يتم في ضوئها ترتيب الكلمات في كل تركيب، لتحقيق المعنى المقصود، والجمل التي تشير إلى تغير في ترتيب الكلمات لتغير في المعنى، وهي التراكيب التي تمثل البنية العميقة.

وبطرح مجموعة القواعد النحوية والقوانين اللغوية الموجودة في الجملة الأولى تتم ملاحظة ما يطرأ عليها من تغير مواقع كلماتها، وما يلحقها من حذف وإضافة ووصف، ويتم دراسة هذا الوصف لتحديد مجموعة القواعد التحويلية في الجملة وهذه هي الجملة التحويلية.

يرى خليل عمايرة أن التحديد الذي رسمه النحاة للجملة الاسمية والفعلية لا يناسب تصنيف جمل العربية، فتصنيف النحاة للجمل على أساس تصدر الكلمة، والتي تعد ركنا أساسيا في التحديد، وأهملوا ما قد يأتي من حروف أو أدوات غير رئيسية في الجملة، وهم بتحديدهم هذا يصرفون النظر عند التصنيف عما يأتي في صدر الجملة من أدوات أو حروف، أو أركان ليست رئيسية في الجملة أصلا .

وهكذا لا يُسمح بظهور المعنى في الجمل التي يتقدم فاعلها على فعلها مثل:(الولدُ يجتهد)، وتحديدهم الجملتين الاسمية والفعلية أدخل مصطلحات في الدرس اللغوي لها صبغة قسرية ساهمت في ما يسمى بالإعراب المحلي والتقديري، وهذان الإعرابان أُدخلا قسرا إلى الدرس اللغوي، ما جعل

[1]–ينظر: في نحو اللّغة وتراكيبها،خليل أحمد عمايرة،(مر.س)ص183-187

المفاهيم تتداخل. فهناك جمل تتصدرها أسماء أدرجت في خانة الفعلية، وهناك جمل صُنفت أنها فعلية دون وجود فعل يتصدرها، بل صُدرت بحرف عامل[1].

يبني عمايرة ذلك التحليل التوليدي من اعتبارات كثيرة، منه التعريف الذي يقدمه للجملة، إذ يرى أنها "الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، ويسميها الجملة التوليدية أو المنتجة بشرط أن تسير على نمط من أنماط البناء الجملي في اللغة العربية، فهي توليدية"[2] . وأما التقسيم القويم الذي اقترحه لها هو :الجملة التوليدية والجملة التحويلية.

أما الجملة التوليدية فتنقسم إلى قسمين:[3]

1ـ الجملة التوليدية الاسمية: ويحصر أهم أطرها في:اسم معرفة+اسم نكرة/اسم استفهام +اسم معرفة/شبه جملة(ظرفية أو جار ومجرور)+اسم نكرة.

2 ـ الجملة التوليدية الفعلية:ويحصر أهم أطرها في:فعل+اسم مرفوع(أو ما يسد مسده ظاهرا كان أو مستترا، كما في فعل الأمر)/فعل+اسم+اسم أو اسم مقترن بحرف جر.

هذه الأطر تعتبر عنده أهم أساس في بناء الجملة العربية في صورتها التوليدية، ويصطلح عليها قواعد النحو التوليدي كونها تضبط الجملة وتتحكم في ترتيبها.

أما الجملة التحويلية فقد يطرأ على هذه الأطر التي حددها تغير في مبانيها الصرفية (المورفيمات) أو على ما فيها من فونيمات ثانوية (النبر والتنغيم)، فيترتب على ذلك تغيير في معناها(اسمية أو فعلية في مبناها).

فالجملة التحويلية في نظر عمايرة : هي الجملة التوليدية الأصل بعدما يجري عليها التغيير في البنية؛ هذا التغيير يسمى عناصر التحويل بمعنى (جملة توليدية+عنصر تحويلي=جملة تحويلية)، ويحمل تصنيفين جملة أصلية (توليدية)، وجمل محولة.

اهتم التوليديون العرب بقضية الرتبة واستندوا إليها لفهم مجموعة من الظواهر التركيبية وأولوها العناية كونها المدخل لمعالجة مجموعة من القضايا أهمها:[4]

-إشكال الإعراب واتجاه الإسناد في اللغة العربية.

---

[1]-ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها،خليل أحمد عمايرة،(مر.س)،ص82

[2]-المرجع نفسه،ص87

[3]-ينظر:المرجع نفسه،ص87

[4]- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة،حافظ اسماعيلي علوي،(مر.س)، ص284

-إشكال الضمائر والمتصلات بما فيها ظاهرة التطابق، وما تخضع له من تنوع ملحوظ في سيماتها تبعا لترتيب المكونات داخل الجملة.

-إشكال النقل فالتركيز على الرتبة الأصلية وآليات اشتقاقها يمكننا من فهم آليات اشتقاق الرتب الممكنة عبر قواعد وقيود على انطباق القواعد.

رغم أن قضية الرتبة من بين القضايا التي أثارها تشومسكي في نظريته إلا أن إثارته لها لا تعني أنها وليدة نظريته، بل هناك في التراث النحوي العربي من الدلائل ما يثبت أسبقيتهم إليها كسيبويه، وابن سراج وغيرهما، ويعد " خليل عمايرة الرتبة من أبرز عناصر التحويل، وأكثرها وضوحا؛ لأن المتكلم يعمد إلى مورفيم حقه التأخير، فيما جاء عن العرب، فيقدمه، أو إلى ما حقه التقديم فيؤخره طلبا لإظهار ترتيب المعاني في النفس"[1].

وهذا الترتيب عند التوليديين نابع من رؤى النحويين الأوائل. وهذا ما يؤكده الجرجاني بقوله:"..وأنك تتوخى الترتيب في المعاني، وتُعمل الفكر هناك، فإذا تم لك ذلك أتبعتها الألفاظ، وقفوت بها آثارها، وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني ...فالعلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق"[2].

يجرنا البحث عن الرتبة في مكونات الجملة استنادا إلى مفهوم شجري معين، يعتبر الفعل رأسا له مخصصا (الفاعل)، وفضلة اختيارية أو إجبارية (بحسب كون الفاعل لازما أو متعديا) إلى البحث عن إمكانات التوازي بين الرتبة التي تستند إلى مكونات الجملة والرتبة داخل المركب الاسمي أو الحدي.

وقد أولى خليل عمايرة العناية لقضية التقديم والتأخير لما لها من الأهمية في إبراز المعاني المرادة، كما أنه يُسلم بالأطر التي تحكم التراكيب اللغوية، و ينحصر في العربية أغلبها فيما يلي:[3]

فعل+فاعل/فعل+فاعل+مفعول/فاعل+فعل/مفعول+فعل+فاعل/فاعل+فعل+مفعول

/فعل+مفعول+فاعل

وفي الجملة الاسمية:مبتدأ(معرفة)+خبر(نكرة)=توليدية

---

[1]- في نحو اللغة وتراكيبها،خليل أحمد عمايرة،(مر.س)،ص88

[2]- دلائل الإعجاز،عبد القاهر الجرجاني،تح:محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي،القاهرة،مصر،ط05 ،2004،ص54

[3]- المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي،خليل أحمد عمايرة،(مر.س)،ص425

شبه جملة+مبتدأ(نكرة)=توليدية/مبتدأ (معرفة)+خبر(معرفة)=تحويلية

خبر(معرفة)+مبتدأ(معرفة)=تحويلية/كان-كاد-إن...+اسمية=تحويلية

و يطرأ التغير على الجملة -في رأي عمايرة- إذا دخلت عليها عناصر التحويل، ويظهر من خلال تعريفه للجملة عدم اهتمامه بالبنية العميقة في بناء الجملة، والوصول إلى معناها. وركز على الجانبين اللفظي (المفردات، والتركيبي)، وبتفاعلهما يتم الوصول إلى المعنى الذي يحسن السكوت عليه، وبالرغم من أن عمايرة يقارب داود عبده في تعريفه إلا أنه يؤخذ عليه إغفاله البنية العميقة.

لعل المفهوم الأقوم والأشمل للجملة هو تعريف داود عبده الذي جمع بين المستوى اللفظي والتركيبي الذي يُنتج المعنى عن طريق البنية العميقة، وقد اشترط في مفهومها معرفة البنية العميقة، وكذلك مفهومها عند تشومسكي الذي ربطها بجانبين البنية العميقة والبنية السطحية "فما تدركه الحواس من المدارج الكلامية هو في الحقيقة القشرة والسطح الأعلى، وما لايظهر في البنية العميقة يوجد في ذهن الإنسان ولا يحققها إلا بتحويلها إلى سلسلة كلامية إلى البنية العليا الظاهرة والسطحية...فلا نتعرف عليها إلا بتتبع عمليات التحويل التي يقوم بها المتكلم"[1]، فقد تأثر داود عبده في مفهومه للجملة بمفهوم الجملة في النحو التوليدي عند تشومسكي مستمدا في نفس الوقت بعض جوانب مفهومه من نحاة العربية؛ خاصة مراعاة المعنى وطريقة الترتيب.

أما حماسة عبد اللطيف فمفهوم الجملة عنده لا يخرج عن كونها نسيجا متشابكا ذا علاقات محكمة يحتاج إلى تحليل أجزائه من أجل فهم بنائه، وقسمها إلى بسيطة ومركبة إلا أن مفهومه رغم شموليته يفتقر إلى الدقة والوضوح كما أنه غيب في مفهومه الجانب المعنوي للجملة وهو أساس الجملة في اللغة العربية[2]، و بعد عرضه لجملة من تعريفات القدماء للجملة و المحدثين نجده يرسو على تعريف ابن جني لها فيقول:" التعريف الذي نرتضيه للجملة هو تعريف ابن جني[3] لأنه يناسب الفهم اللغوي الحديث ولأنه يتيح لنا الفرصة لإعادة تصنيف الجملة...ونضيف إلى تعريف ابن جني تعريف تشارلز هوكت charles hokket، وهو أن الجملة هي الشكل النحوي الذي لايكون

[1]- مبادئ في اللسانيات،خولة طالب الابراهيمي ،دار القصبة،الجزائر،ط2، 2006،ص109

[2]-ينظر: قراءة في جهود داود عبده النحوية التجديدية،عبدالسلام محمد حسين الشناطي،(مر.س)ص143

[3]- يرى ابن جني الذي يسميه النحويون الجملة هو الكلام وهو كل لفظ مستقل بنفسه يفيد لمعناه ،ينظر:العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث،محمد حماسة عبد اللطيف،كلية دار العلوم،جامعة القاهرة،1984،ص20

تركيبا في شكل نحوي آخر، أي التركيب الذي لا يُعد أحد المكونات في تركيب آخر"[1] أما حول تقسيمهم للجملة يرى أنها لاتزال بحاجة إلى تقويم وإعادة تصنيف، وفي تقويمه لهذا التقسيم يقترح تقسيما جديدا يستند على "إعادة تقسيم الكلمة وعدم تعميم شرط الإسناد في كل جملة كما تصور النحاة "[2] بالرغم من تعريفه الشامل لعدة تعاريف أخرى كتعريف المخزومي إلا أنه لم يتطرق إلى الجانب المعنوي للجملة والذي يعتبر أساسا للجملة العربية.

2 ـ التقويم في ظل النموذج المعيار الموسع:

كان ظهور الاتجاه التوليدي الدلالي من أهم أسباب ظهور هذه النظرية بعد عجز النظرية المعيارية عن معالجة بعض المسائل المعجمية وغيرها، وكذلك النقد المستمر لهذه النظرية، وبعض مآخذ هذا النموذج وخاصة غياب المكون الدلالي في توليد الجمل، فقد " أهمل تشومسكي في كتابه (البنى التركيبية) علم الدلالة أو المعنى، ولكن تنبه لذلك فعدل نظريته بحيث أدخل في الدراسة المكون الدلالي في كتابه(ملامح النظرية التركيبية)"[3]، ومن أهم الفروق بين الاتجاهين الدلالي والتركيبي نجد[4]:

-التخلي عن مفهوم البنية العميقة وتعويضها بالتمثيل الدلالي.

-تخلى علم الدلالة التوليدي عن المكون الأساسي التركيبي وعوضه بقواعد التأليف التي تولد التمثيل الدلالي للجملة.

- لم تعد التحويلات المعجمية تتم في مستوى البنية العميقة بل السطحية.

-أصبحت وظيفة المكون الدلالي توليدية لا تفسيرية.

يحتاج بناء البنية في القواعد النحوية في رأي تشومسكي إلى تمثيلين: تمثيل صوتي هو واجهة للإدراك الحسي، وتمثيل دلالي هو المفهوم المعتمد من خلال هذا النظام. فالغرض من بناء الجملة هو إنتاج زوج ذي معنى سليم، وهو أساس أي نظرية نحوية، وكان هذا النموذج بمثابة انفصال عن الأساليب السابقة، والتي بموجبها حددت القواعد العالمية عددا لا نهائيا ومجموعة من القواعد

[1]- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث،محمد حماسة عبد اللطيف(مر.س) ،ص60

[2]- المرجع نفسه،ص39

[3]- المدارس اللسانية المعاصرة،نعمان بوقرة،(مر.س)ص158

[4]- المرجع نفسه،(مر.س)ص161

النحوية المحتملة الكفاية التفسيرية التي تتطلب إجراء بحث للعثور على أعلى قيمة بالنظر إلى البيانات اللغوية الأولية[1].

من اللسانيين العرب الذين تبنوا هذه النظرية الفاسي الفهري من خلال أعماله اللسانية، حيث اشتغل عليها تنظيرا وتطبيقا، خاصة من خلال كتابه (اللسانيات واللغة العربية)، وهو لم يعمد إلى مقارنة النحو العربي بالنحو التوليدي فقط بل نقد الدارسين العرب الذين يخلطون بين وصف اللغة وقراءة التراث العربي على ضوء النظريات. ويظهر موقفه من نظرية النحو العربي والتراث عامة في تصوره، إما معطيات اللغة الموصوفة، وإما مفاهيم وصفية أو أصول وتأملات، فليس هناك ضرورة منطقية أو منهجية تفرض توظيف هذا التراث.

ويحصر التصور الخاطئ للتراث في[2]:

– الاعتقاد بإلزامية توظيفه في بناء نحو يصف اللغة العربية، ويصحح ذلك بالقول: أن التوظيف غير ضروري، وحين يتم هذا التوظيف لا يمكن أبدا أن يكون توظيفا في نحو اللغة الحالية؛ لأن هذا يؤدي إلى خلط بين نسقين مختلفين وهذا خطأ ثان.

– الاعتقاد أن الآلة الواصفة للغة العربية الحالية أو القديمة يحتاج ضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم، أو إلى الفكر النحوي العربي القديم. وقد بين أن الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أي امتياز في وصف العربية بل هي غير لائقة في كثير من الأحوال.

وقد تناول الفهري من خلال كتابه العديد من القضايا المستلهمة من النموذج المعيار الموسع، ومنها قضية الرتبة في الجملة العربية، واستطاع في إطار معالجته للرتبة معالجة العديد من القضايا كـ(التبئير) والذي يعتبره"عملية صورية يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى كالمركبات الاسمية أو الحرفية أو الوصفية..إلخ من مكان داخلي (أي داخل الجملة) إلى مكان خارجي(خارج الجملة)"[3] ، ومثل

---

[1]-ينظر: Government–binding/principles and parameters theory, Howard Lasnik! and Terje Lohndal , WIREs Cognitive Science, Volume 1, January/February 2010,p42

[2]- اللسانيات واللغة العربية،عبد القادر الفاسي الفهري،(مر.س)، ص60

[3]- المرجع نفسه، ص114

له:(إياك نعبد، الله أدعو)، والمقولة الكبرى هنا في رأيه هي:(إياك- الله)، إلا أن هذا التبئير مقيد بقيود هي:[1]

قيود على المكان المصدر، أي المكان الذي تنطلق منه المقولة المنقولة

قيود على المكان الهدف

قيود على ميدان التحويل

قيود على صورة التحويل

أهم الآراء التقويمية التي اقترحها الفهري في كتابه[2]:

1 ـ التعامل مع اللغة العربية على أنها لغة طبيعية خضعت لبنية التطور والتغير كباقي اللغات، والتشابه بينها وبين لغات العالم باعتبارها لغة طبيعية.

2 ـ الإقرار بعدم صلاحية النحو العربي القديم لوصف اللغة العربية في وضعها الحالي، وكذلك الإقرار بنسبية الوصف النحوي القديم وعدم استيفائه لجميع صور الكلام المسموع.

3 ـ رفض المنهج الوصفي لعدم كفايته التفسيرية، وكذلك نقد الوصفية العربية لجزئية نظرتها إضافة إلى عدم تقديمها للبدائل اللسانية التي تعوض ما رفضوه كـ(العلة والتقدير والعامل النحوي).

4 ـ ضرورة تأسيس لسانيات ظواهر العربية[3]، حيث يخضع الاستدلال فيها إلى التجربة ومراعاة أهمية ووجوب أن تكون القواعد التركيبية في الجملة إسقاطا للمعجم، وفي سبيل هذا العنصر اعتمد نموذج (بورزان) المعروف في اللسانيات المعجمية الوظيفية؛ أي ضرورة وجود روابط بين قواعد التركيب والصرف والصوت والدلالة والمعجم[4].

وبالتالي يجب أن تكون اللسانيات " مشدودة إلى الذهاب والإياب بين النظري والتجريبي، حيث لا يكون النظري نظريا إلا إذا كانت له طموحات، أي توقعات تجريبية، وحيث التجريبي لا يكون كذلك إلا إذا اختبر كأساس (أو كان ذا دلالة) لإثبات القضايا النظرية"[5]. فهو يهدف من خلال

---

[1]- ينظر: اللسانيات واللغة العربية،عبد القادر الفاسي الفهري،(مر.س)، ص115-116

[2]-ينظر: المرجع نفسه،ص34،35

[3]- تنطلق من الظواهر الخاصة في اللسان البشري فيدرس اللغة العربية دراسة وصفية معيارية تستند إلى المعاينة الموضوعية للوصول إلى خصائص هذه اللغة ومميزاتها.

[4]-ينظر: اللسانيات واللغة العربية،عبد القادر الفاسي الفهري،(مر.س)، ص32

[5]- المرجع نفسه، ص31

هذا العمل إلى وصف اللغة العربية الحالية وصفا كافيا يمكّن من بناء نظرية اللغة العربية، أو يهدف إلى(نحو) يمثل الملكة الباطنية لمتكلم هذه اللغة ومستعملها.

وللوصول إلى هذه الوجهة القويمة يقترح عبد القادر الفهري عدة افتراضات ابستمولوجية ومنهجية اعتبرها كمبادئ أساسية في تقويمه هي[1]:

– يجب أن يكون النحو ذا واقع نفسي، أي ربط العلاقة في خريطة إبستمولوجية بين اللسانيات وعلم النفس، وضرورة اتصال النتائج التي يمكن أن نحصل عليها في كل من العلمين.

–مشكل تخصيص النحو يجب أن لا ينفصل عن مشكل تحقيقه في النماذج الفعلية للفهم والإدراك أو الإنتاج والتحليل.

–هناك علاقة وثيقة بين النحو بمعناه الضيق؛ أي نسق القواعد التركيبية والصرفية والصوتية والدلالية وبين المعجم. ومضمون هذه العلاقة أن النحو ما هو إلا إسقاط للمعجم، والقواعد التركيبية والصوتية ..الخ يمكن اعتبارها إلى حد قواعد حشو.

–افتراض الواقعية: أن يجعل بعض التعميمات اللغوية طبيعية في نموذج صوري تمثيلي، وبعضها غير طبيعي . وهذا يعني أن النماذج الصورية لوصف اللغات الطبيعية ليست متكافئة، فالخصائص الرياضية والصورية للنماذج تجعل بعضها ذا واقعية وكفاية تجريبية تفوق البعض الآخر، هذا علاوة على كفاية قوتها التوليدية، واصطلح عليها لسانيات الظواهر.

3 ـ التقويم في ضوء نموذج نحو الحالات:

من بين النظريات المنبثقة عن القواعد التوليدية التحويلية لتشومسكيN.Chomsky ، وقد أحرزت مكانة ضمن النظريات اللسانية الأخرى، وظهرت على يد اللساني الأمريكي شارلز فيلمورchares fillmore في مقال بعنوان "الحالة للحالة"عام 1968 محاولا من خلال هذه النظرية اكتشاف العلاقات الدلالية التي تربط الفعل بمختلف الحالات، وواضعا بذلك دعائم نظرية دلالية جديدة تنافس النظريات التي سبقتها، وتعد هذه النظرية فرعا من القواعد التوليدية التحويلية، وقد جاءت بديلة لها؛ لأنها فشلت في التمييز بين الأدوار الدلالية للمركبات الاسمية والعلاقات التي تربطها بالأفعال في الجملة[2].

[1]– ينظر: اللسانيات واللغة العربية،عبد القادر الفاسي الفهري،(مر.س)، ص33،34

[2]– ينظر:اللسانيات النشأة والتطور،أحمد مومن،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ط02، 2005،ص258،261

تمكن فيلمور من التعبير بدقة عن مختلف الأدوار الدلالية التي تقوم بها عناصر الجملة في إطار نظرية الحالات التي تقوم على فرضية :(أن الجملة تتضمن مجموعة من الحالات)، هي[1]:

ـ المنفذ:محدث الحدث الحي نحو:(ما يرزق الخلق إلا **اللهُ**)

المجرب:متأثر بالحدث نحو(يخشى **الناسُ** المنية)

الأداة:القوة أو الشيء المسبب لحدث أو حالة مثل:(استعمل **صنارة** لاصطياد السمك)

الموضوع:الحالة الأكثر حيادا من الناحية الدلالية مثل:(راجع التلميذُ **الدرسَ**)

المصدر:المنشأ الأصل أو نقطة البداية مثل:صنع باخرة من **الخشب** الأحمر

الهدف:القصد أو نقطة النهاية:(صيرت الطينَ **خزفا**)

المكان:الاتجاه المكاني للحدث مثل:(حُسنُ الأخلاق يُدخل الناسَ **الجنةَ**).

الزمن:الاتجاه الزمني للحدث مثل:(خرج للصيد **ليلا**)

المعية:الدور المصاحب مثل:(يلتقي **أحمدٌ** وعليُ كل يوم)

المستفيد:الدور المستفيد أو المنتفع مثل: (الجنة **للمؤمنين**)

من بين اللسانيين العرب الذين استندوا إلى هذا النموذج في دراساتهم محمد الخولي الذي حاول تطبيقه على العربية بعد تعديله في سبيل تقويمه لعلم النحو تحديدا فيقول:"لقد بقي علم نحو اللغة العربية على شكله التقليدي الذي اتخده منذ بضع مئات من السنين، ولقد آن الأوان لينمو هذا العلم"[2].

قامت هذه النظرية على قوانين عرضها الخولي في مؤلفه كالتالي:[3]

-القانون الأساسي الأول:الجملة ←(مشروطية)+مساعد+جوهر، في هذا القانون السهم يعني أن الجملة تساوي أو تعوض بما يتبع على الجانب الأيسر من السهم، والمشروطية يراد بها : الروابط الخارجية وظروف الزمان وأدوات الاستفهام والنفي، أما القوسان فبمعنى(أن ضم المشروطية للجملة

[1]-ينظر: اللسانيات النشأة والتطور،أحمد مومن،ص265

[2]- قواعد تحويلية للغة العربية،محمد علي الخولي،(مر.س)،مقدمة الكتاب-و-

[3]- ينظر: قواعد تحويلية للغة العربية،محمد علي الخولي،(مر.س)،ص46

أمر اختياري)، والمساعد يعني الكلمة التي تساعد الفعل في الصياغة والمعنى وهذا المصطلح غير موجود في قواعد العربية، والجوهر هو الجزء الأساسي في الجملة والحامل للمعنى الرئيسي فيها.

-القانون الأساسي الثاني:المشروطية{الروابط الخارجية-ظروف الزمان-أدوات الاستفهام-أدوات النفي}هنا يدل القوسان الحاصران على إمكانية اختيار واحد أو أكثر من العناصر المذكورة؛ أما الروابط الخارجية فيقصد بها بعض الكلمات التي تأتي في أول الجملة لتربطها بالجملة التي قبلها مثل:ولهذا-بناء على ذلك.

-القانون الأساسي الثالث:الجوهر ←فعل+(محور)+(مفعول به غير مباشر)+(مكان)+(أداة)+(فاعل) يدل المحور على الكلمة التي هي محور التركيز في الجملة؛ أما المفعول به غير مباشر: مصطلح يشير إلى ما يماثل المفعول به الأول في اللغة العربية مثل: أعطيت سميرا كتابا هنا سميرا مفعول به أول ترتيبا، وفي نفس الوقت غير المباشر لأن الفعل أول ما وقع من ناحية فعلية على الكتاب الذي هو المفعول به الثاني ترتيبا، ولكنه المفعول به المباشر فعليا، أما مصطلح مكان يشير إلى مكان وقوع الفعل، وهو بذلك يطابق ظرف المكان في اللغة العربية سواء كان الظرف كلمة أم شبه جملة، ويشير مصطلح أداة إلى الأداة التي يتم بها حدوث الفعل مثل:(كتبت بالقلم) ومصطلح(فاعل) لا يشير إلى الفاعل النحوي، أي الظاهر بل إلى الفاعل الحقيقي مثل:(فتح المفتاح الباب)، فالمفتاح ليست بمعنى الفاعل المقصود حسب دلالة الاصطلاح بل الأداة، أما الفاعل الحقيقي هو الشخص الذي قام باستعمال المفتاح.

-القانون الأساسي الرابع:{محور-مفعول غير مباشر-مكان-أداة-فاعل} ←العبارة الاسمية

يدل القوسان الحاصران على أن أي عنصر داخلهما يجري تعويضه بالعبارة الاسمية والعبارة الاسمية هي التي تتكون من اسم وتوابعه.

-القانون الأساسي الخامس:الجملة الاسمية ←حرف جر+(معرف)+(جملة)+اسم.

بالنظر إلى هذه القواعد نجد أن أهم ما يميز محاولة الخولي هو التعديل الذي أدخله على فرضية فيلمور، وعلى وجه التحديد على القانون الخامس الذي يقضي بتغيير موقع (جملة)ليصبح بعد(اسم) ليصير متوافقا مع معطيات العربية، واعتمادا على فرضية فيلمورFillmore والتعديل المقترح قام الخولي بدراسة عينة من الجمل العربية.

وهذا تحليل لإحدى الجمل. جملة(ماأجمل البيت)فقد وصفها كما يلي:[1]

ما+أجمل+البيت

فاعل+مساعد، فعلية+محور، ثم حدد للمفردات اسما كانت أو فعلا أو حرفا أو أداة سمات معينة وصاغ منها قوانينا تحويلية منها:القانون التحويلي الخامس(إجباري)تقديم الفاعل أو المحور.

الوصف التركيبي ←مساعد+فعلية+فاعل أو محور مثلا:يكون ضحوك+الولد.

التغير التركيبي ←مساعد+ فاعل أو محور+فعلية مثل:يكون الولد ضحوك.

يرى حافظ اسماعيلي علوي أن الخولي رغم استطاعته من خلال تحليلاته تكييف الكثير من قواعد نظرية فيلمورFillmore مع معطيات اللغة العربية؛ إلا أن ماقدمه يبقى من الصعب تعميمه على كل معطيات لغة الضاد[2].

4-التقويم في ضوء نموذج الدلالة التصنيفية:قام عالم اللسانيات الأمريكي ولتركوكw.Cook بإدماج ماتوصل إليه كل من فيلمورFillmore وشايفshayef في نموذج تصنيفي واحد في كتابه(قواعد الحالات:تطوير النموذج التصنيفي)، فقد جعل من نموذج الحالات لفيلمور ومن الدلالة التوليدية لشايف نموذجا دلاليا تصنيفيا وذلك بربط قوالب الحالات للأول بأصناف الأفعال للثاني، وكان لهذا العمل أهمية كبيرة في وصف اللغات البشرية وتصنيف مافيها من أفعال، فالتصنيف الدلالي عند عالم الدلالة شايفshayef يقوم على فرضية أن الأفعال تفرض قيودا انتقائية على المركبات الاسمية، وتقوم بدور كبير في اختيار قوالبها العامة، وهذا ما دفعه إلى تقسيم الأفعال إلى صنفين رئيسيين:أفعال الحالة، وأفعال غير الحالة وقسم الصنف إلى ثلاثة أصناف:أفعال حدثية، وأفعال إجرائية، وأفعال حدثية إجرائية، وبهذا حصل على أربعة أصناف من الأفعال:[3]

أفعال حالية نحو:**كان** الامتحان صعبا

أفعال إجرائية مثل:**ذاب** الثلج

أفعال حدثيّة نحو:**غنى** عبد الوهاب

أفعال حدثية إجرائية نحو:**كسر** الطفل الصحن.

---

[1]- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة،حافظ اسماعيلي علوي، ص273

[2]- المرجع نفسه،ص274

[3]- ينظر:اللسانيات النشأة والتطور،أحمد مومن،ص277

ولقد وضع ولتركوكCook .w قائمة قصيرة احتفظ فيها بخمس حالات من حالات فيلمور Fillmore هي:المنفذ-المجرب-المستفيد-الموضوع-المكان، ومن خلال تصنيفات شايفshayef استنتج كوك أنه إذا كانت هذه الأنماط الأربعة من الأفعال يمكن أن ترد سواء دون اقتران بأية حالة ومع حالة من الحالات الخمسة فإنها تُكون نموذجا دلاليا تصنيفيا من ستة عشر قالبا للحالات مثلها في الجدول التالي[1]:

الصنف الفعلي	+مجرب	+مستفيد	+مكان
حالي	حالي تجريبي	حالي مستفيد	حالي مكاني
إجرائي	إجرائي تجريبي	إجرائي مستفيد	إجرائي مكاني
حدثي	حدثي تجريبي	حدثي مستفيد	حدثي مكاني
إجرائي حدثي	إجرائي حدثي تجريبي	إجرائي حدثي مستفيد	إجرائي حدثي مكاني

من اللسانيين العرب الذين تبنوا هذه النظرية وحاولوا تقويم النحو العربي في ظلها نجد مازن الوعر ففي رأيه أن هذه النظرية "تهدف إلى تقديم جملة من المعايير الدلالية لوصف المضمون الدلالي للتراكيب وهي عبارة عن نظام من الأدوار الوظيفية الدلالية التي تمنح من خلال اعتبار الفعل محورا للعمليات الدلالية وتمكن من معرفة أنواع الفعل من خلال الصفات المميزة له"[2]، فقد حاول الوعر بناء نموذج لساني يمكنه من وصف وشرح التراكيب الأساسية للغة العربية في كتابه (نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية) محاولا تفسير النحو العربي بأدوات المنهج التوليدي من أجل صياغة نموذج جديد لفهم التراكيب اللغوية العربية وتحليلها، بعد ما توصل إليه من تشابه بين مناهج البحث اللغوي العربي القديم واللسانيات الحديثة، فقد حاول وضع افتراضات نحوية دلالية للبنية العميقة للتراكيب العربية مستندا إلى الجمع بين النظرية النحوية العربية القديمة، والمنهج الدلالي التصنيفي وما جاء به من المنهج التوليدي التحويلي لدى تشومسكيChomsky للوصول إلى منهج قويم يصف ويفسر التراكيب العربية ويشرحها دلاليا ونحويا.

[1]- ينظر: اللسانيات النشأة والتطوّر،أحمد مومن ،ص279

[2]- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، حافظ اسماعيلي علوي،ص274

في هذا الإطار يفرق مازن الوعر بين المميزات الدلالية المرتبطة بالفعل وبين الأدوار التي تحدث مع الاسم و المميزات الدلالية عمودية وأفقية، وتكون العمودية إما كونية وإما إجرائية وإما حركية وتكون الأفقية إما أساسية أو شعورية أو أفعال استفادة أو ظرفية(مكانية)، أما الأدوار الدلالية الوظيفية المرتبطة بالاسم فهي نوعان:الأدوار الدلالية السطحية وتحدث في البنية العميقة والسطحية وجوبا والأدوار الدلالية المستترة، وتحدث في البنية العميقة أما البنية السطحية فيمكن أن تحدث وأن لا تحدث[1].

ومحاولة مازن الوعر ليست بناء نظرية وإنما بناء نموذج لساني متواضع يمكنه أن يصف ويشرح التراكيب الأساسية في اللغة العربية من خلال المزاوجة بين نحو تشومسكيChomsky ، ودلاليات كوكw.Cook العالمين اللذين هما على نقيض تام ثم وضع هذه المزاوجة في مصطلحات ومفاهيم لغوية عربية قديمة مفهومة، ولم يطلق على هذا الجهد نظرية وإنما(نحو نظرية) والفرق واضح في اعتباره لهذا المؤلف والجهد محاولة للانطلاق ومحاولة لنقل اللسانيات ببعض مفاهيمها النحوية والدلالية إلى اللغة العربية[2].

من خلال مقترحات مازن الوعر نجد أنه حاول المواءمة بين جوانب نظرية والتر كوك w.Cookوبين معطيات اللغة العربية إلا أن بعض عناصر التحليل (الحذف-الزيادة-) والتي تسمح بها نظرية الدلالة التصنيفية ظلت غائبة في تحليلاته، وقد أعلن "وصفه للبنية العميقة(المقدرة) للتركيب العربي مستخدما الأدوار الدلالية التي اقترحها كوكCook في منهجه الدلالي التصنيفي وهي:فاعل(فا)، مجرب(مج)، مستفيد(مس)، مكان(مك)، موضوع(مو)، إضافة إلى استخدامه الحركات الإعرابية:رفع، جر، نصب"[3]، وفي قضية التراكيب العربية يرى أن العرب قد أغفلوا الوجوه الدلالية والوظيفية للتراكيب فلم يناقشوها مناقشة مستفيضة لأنهم كانوا مهتمين بالتحليل البنيوي الشكلي للغة العربية تاركين أمر الدلالة والوظيفة للبلاغيين؛ في حين أن مازن الوعر قد أفاد من نظريتي تشومسكيChomsky وكوك في عرضه للافتراضات النحوية والدلالية للبنية العميقة، أو المقدرة للتركيب العربي وقدم في هذا الإطار ركنا آخر يمكن أن يحول التركيب الأساسي في العربية إلى تراكيب مشتقة جديدة، ويسمى هذا الركن الأداة(أد)، ويمكن أن يكون أداة استفهام أو نفي أو

[1]- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، حافظ اسماعيلي علوي،(مر.س)ص274

[2]-ينظر: أسئلة اللغة.أسئلة اللسانيات،علوي حافظ اسماعيلي،ووليد أحمد العناتي، ص136

[3]- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، حافظ اسماعيلي علوي،ص277

شرط...أو نحو ذلك وبذلك تكون القاعدة التالية هي التي تولد التراكيب الأساسية في اللغة العربية:[1]

ك ←أد-إس

يقصد بـ(إس)الإسناد ويتمثل في التركيبين (الفعلي والاسمي)، ويضيف إليهما ما يسميه التركيب الكوني، ويمثل لذلك بالأمثلة التالية:زيد شاعر/زيد في المكتبة

ويتألف هذا الصنف من التراكيب من[إس.....م إ.....م(X)] فالمقولة(X)قد تكون اسما أو صفة أو جارا ومجرورا أو ظرفا، وشرط هذا التركيب أن يحذف الفعل (يكون)منه وجوبا إلا إذا كان في الزمن الماضي(كان)أو في الزمن المستقبل(سيكون) فيصبح التقدير في الأمثلة السابقة: زيد يكون (هو)شاعر /زيد يكون(هو)في المكتبة.

ومن القضايا التي عالجها الوعر في إطار هذا التصور أيضا قضية التقديم والتأخير في التراكيب العربية الفعلية والاسمية والكونية، فالتركيب الفعلي يدل على أن الحركة التحويلية للفضلة حركة مسموح بها إلى يمين الفعل أو إلى يساره ضمن نطاق الإسناد؛ مع الاحتفاظ بوظيفتها الدلالية وحركتها الإعرابية نحو:ضرب زيد أخاه-ضرب أخاه زيد-أخاه ضرب زيد، وتصبح هذه الحركة ممتنعة إذا تخلل التركيب لبسا دلاليا أو أنتجت تركيبا غير نحوي أما الحركة التحويلية للفاعل، فغير مسموح بها لأن الفعل والفاعل يشكلان وحدة لسانية لا يمكن تجزئتها وهذه الوحدة وكل من:الجار والمجرور-التابع والمتبوع-الصلة والموصول-المضاف والمضاف إليه تعد مركبات متلازمة تندرج تحت مايسمّيه (مبدأ المقولة المتلازمة)[2].

رغم أن هذه المحاولة كانت تهدف إلى نمذجة يتسم من خلالها تصنيف الأفعال في اللغة أيا كانت هذه اللغة إلا أن تطبيقه لهذا التصور كان جزئيا لم يشمل مجمل ما ورد في اللغة العربية، واكتفى ببعض الأمثلة وتعتبر محاولاته من المحاولات الجزئية في تقويم النحو العربي، والمتتبع لمحاولته يجد أن النظرية التي تبناها في تحليله لم تقتصر على النموذج الدلالي التصنيفي بل شملت بعض ماجاء في النظرية المعيارية والمعيارية الموسعة، ويظهر ذلك من خلال معالجته لبعض القضايا المتعلقة بالتراكيب العربية، واستعماله لبعض المفاهيم الموجودة فيهما كمفهوم البنية السطحية والعميقة ومفهوم التحويل.

---

[1]-ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، حافظ اسماعيلي علوي(مر.س)،ص276،278

[2]-ينظر: المرجع نفسه،ص278

ـ وقفة تقييمية للمقولات التوليدية العربية التقويمية:

على الرغم من أن المناهج اللغوية واللسانية في تقويم النحو كان لها الأثر الإيجابي في إخراج الدراسات اللغوية من الإطار الوصفي التجريبي القياسي الجاف، كما هو الأمر مع المنهج التوليدي التحويلي الذي اعتمد في تعليمية القواعد النحوية على ضرورة الربط بين النحو والمعنى، وهما موضع الاهتمام في دراسة تشومسكيChomsky، وسنعرض من خلال هذه الوقفة التقويمية بعض الثغرات التي قد تكون السبب في ضمور هذا الاتجاه من الواقع العملي، وبقاء النظرية النحوية العربية شامخة صامدة.

من خلال هذا العرض للنحو العربي في ظل النماذج التوليدية عند اللسانيين العرب يمكن القول أن أنضج هذه الكتابات هي كتابات عبد القادر الفاسي الفهري، والتي شكلت النواة لمشروع نظرية مكتملة ظهرت في إطار النظرية التوليدية التحويلية، وطوعها للنحو العربي من خلال نموذج النظرية المعجمية الوظيفية التي يتزعمها برسنين jean presnen وكابلنronald kaplan، ورغم أن هذه النظرية تستجيب لشروط التنظير الحديثة، وتعد من النظريات المتطورة جدا والتي يُستفاد منها لإغناء النماذج الغربية في أوربا وأمريكا إلا أنها ليست أفضل من نظرية النحو الوظيفي لـ(سيمون ديك)، والتي طوعها أحمد المتوكل للنحو العربي[1].

في تقييم الفاسي الفهري للكتابات اللسانية العربية والتراث العربي يرى أن اللسانيات العربية وقعت في إشكال منهجي يُعزى إلى التصور الخاطئ للتراث، وهو ما حال دون تقدم هذا البحث في العالم العربي.

وفي تصنيف هذه المحاولات بين النظري والتطبيقي نجد أن اللسانيات العربية التوليدية استطاعت معالجة العديد من القضايا اللغوية خاصة ما تعلق بالجوانب الصوتية والتركيبية، لكنها لم تعط اقتراحات جادة، ولعل بعض المشكلات التي يعاني منها العالم العربي كالازدواجية اللغوية وتعليم اللغات تنحصر بين التنظير والتطبيق، فنجد أن المجال التطبيقي ضئيل جدا مقارنة بالمجال التنظيري، عدا بعض النماذج والتي يمكن حصرها في محاولة ميشال زكريا الذي حاول إثبات إمكانية المنهج اللساني التطبيقي ليس فقط بالنسبة للإنتاج المعاصر والحديث، ولكن كذلك بالنسبة للتراث

[1]-ينظر: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي،يحي بعيطيش،أطروحة دكتوراه في اللسانيات الوظيفية،جامعة قسنطينة،الجزئر،2006،مقدمة الكتاب-هـ-

العربي القديم، في محاولة منه لربط الماضي بالحاضر، كما حاول إعطاء بعض الحلول والمقترحات لبعض المشاكل اللغوية في ضوء النظريات اللسانية الحديثة ووفق منهج علمي دقيق[1].

أما محاولة داوود عبده من خلال كتابه (نحو تعليم اللغة العربية وظيفيا)، ففي تدريس قواعد اللغة العربية وظيفيا يرى أن القواعد اللغوية وسيلة وليست غاية، فهي تهدف إلى تنمية المهارات اللغوية الأخرى، ويجب الاقتصار في تدريسها على ماله فائدة وظيفية أو تطبيقية.

فطريقة التدريس القائمة على تدريس اللغة وظيفيا تجسد وحدة اللغة أفضل تجسيد[2]، وهذه الرؤية تعتبر بمثابة نظرة مستقبلية تهدف إلى جعل المتعلم فاعلا في مجتمعه من خلال تنمية قدراته ومهاراته المختلفة في إطار ما يحتاجه في الحياة اليومية.

ارتبط نقد الفاسي الفهري لتصورات النحاة في البداية بحديثه عن نقص المعطيات وزيفها أحيانا، وعبر عن موقفه في كتابه (اللسانيات واللغة العربية)، حيث أشار إلى بعض التراكيب التي اعتبرها بعض النحاة سليمة على الرغم من زيفها، ومثل لذلك بالتراكيب التالية: كين قائم-كين قايم-اختير الرجال زيدا)، وقد علق عليها بقوله: "إن غياب تأويلات ممكنة لمثل هذه التراكيب ليدل بما يكفي على أنها مصطنعة، وإذا كانت هذه المعطيات وغيرها واضحة الزيف فإن معطيات أخرى يتعذر الفصل فيها بهذه السهولة، وفي غياب منهج نقدي دقيق لا أمل في التوصل إلى تمييز المعطيات الفعلية من المعطيات المكذوبة، وقد سعى إلى الاستعاضة عن هذه الملاحظات باقتراح نموذج بديل في كتابه (البناء الموازي)[3].

لقد تميز عبد الرحمن الحاج صالح بتتبعه لعلم اللسان، وكان يبحث في الماضي والحاضر، ليتخذ من الماضي دليلا على أصالة نظرية النحو العربي، وخاصة في جانبها العقلي، إذ توجد نقاط تلاق بين المناهج والنظريات اللسانية وبين المنجز في التراث اللغوي العربي، " ولاسيما في المبادئ العقلية التي بُنيت عليها، ومن الحاضر دليلا على تلاقي أنظار النحو العربي مع أنظار المدرسة التحويلية التوليدية، ولكن في النحو العربي أنظار غير تحويلية، فالأولى الإقلاع عن بحث مسائل التأثر والتأثير

[1]- ينظر:قضايا ألسنية تطبيقية،ميشال زكريا،دار العلم للملايين ،بيروت،لبنان،ط01، 1993،ص05

[2]- ينظر:نحو تعليم اللغة العربية وظيفيا،داود عبده،مؤسّسة دار العلوم،الكويت،ط01، 1979،ص53

[3]- ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، حافظ اسماعيلي علوي،(مر.س)،ص305

لقلة جدواها، والأولى عقد حوار مع كل المناهج الحديثة من غير حصر النحو العربي في منهج واحد، بشرط أن لا تكون المناهج الحديثة معايير لتقويم النحو العربي بل أساليب استئناس"[1].

[1]- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين،حسن خميس سعيد الملخ،(مر.س)، ص251

الفصل الرابع

تقويم النحو العربي في ضوء المقولات التداولية الوظيفية

أولا: اللسانيات التداولية الوظيفية (المفهوم والأسس)

ثانيا:التداولية في البحث اللساني العربي

ثالثا: تقويم النحو العربي في ضوء المشروع الوظيفي لأحمد المتوكل

أولا: اللسانيات التداولية الوظيفية (المفهوم والأسس):

توطئة :

لا يزال الفكر اللغوي العربي والنحوي في حاجة إلى ما توصل إليه البحث اللساني المعاصر في مجال المعرفة الإنسانية، فلا مناص من أن تُخلص المعطيات اللسانية النحو العربي مما علق به من معيارية صارمة.

وقد عرضنا سابقا أهم المحاولات التقويمية للنظرية النحوية العربية في ظل قضايا اللسانيات الوصفية العربية والتوليدية التحويلية، ومحاولة الدارسين والباحثين لعصرنة نظرية النحو العربي، والمزاوجة بينه وبين ما يستجد بغية الوصول إلى نحو قويم. وفي مرحلة ثالثة بدأت الرؤى التيسيرية والإصلاحية تتجه صوب اللسانيات التداولية الوظيفية.

حاول بعض الدارسين العرب المحدثين الاستفادة من التداولية لتطوير وتنمية تراثهم اللغوي والنحوي منه. فإلى أي مدى يمكن القول بإمكانية إسقاط المنهج التداولي والوظيفي منه واستغلاله في تقويم النظرية النحوية العربية، وخاصة نظرية النحو الوظيفي؟ وهل توجد مقاربة لموضوع العلاقة بين النحو العربي والمعطيات التداولية، والتي تمكنها من فاعلية تيسير النحو العربي وتعليمه؟

في الفصل الرابع والأخير نقوم ـ بداية ـ بتسليط الضوء على هذه الإشكالية، وذلك بعرض أهم المفاهيم المتعلقة بالتداولية وتحليلها في اللسانيات الغربية، ثم كيفية انتقالها إلى الدرس اللساني العربي، مع أننا لا نعدم وجود بعض الإشارات التداولية في تراثنا اللغوي العربي. والمنتظر من الدارسين العرب المحدثين محاولة استغلال نظريات ومبادئ اللسانيات التداولية الوظيفية بمختلف اصطلاحاتها، وإعادة بناء النحو العربي في ضوء نظرية النحو الوظيفي على اعتبار أن الاتجاه التداولي الوظيفي أصبح يمثل الصيحة الأخيرة التي يعتد بها في تقويم البحث اللغوي العالمي.

1ـ التداولية: المصطلح والمنهج:

أ ـ ظهور التداولية:

يشكل دي سوسيرFerdinand de Saussure أحد أكبر مراحل اللسانيات الحديثة وأهمها، والتي تميزت بتركيزها على تجريد الأنساق اللغوية وتقنينها، والمنتهية بصدور كتاب (**دروس في اللسانيات العامة سنة 1916**) محدثا قطيعة تامة مع الدراسات اللغوية التاريخية والنحوية المقارنة، وبهذا تخلصت الدراسات اللغوية من المعيارية، وأرست التوجه العلمي في الدرس اللساني الذي أصبح له استقلاله، وتمخضت هذه الثورة عن ميلاد المذهب البنيوي الوصفي الذي أثمر عدة نظريات لغوية، وانتهت هذه المرحلة بصدور كتاب (**البنى التركيبية سنة 1957**) **لنعوم تشومسكيN.Chomsky**، الذي رسم مرحلة قائمة بذاتها، وتميزت بالرفض التام للمنهج البنيوي التصنيفي الذي كان يكتفي بوصف الظاهرة اللغوية دون تفسير أو تعليل انطلاقا من مدونة لغوية محدودة والممتدة إلى يومنا هذا.

لتبدأ مرحلة جديدة في مطلع السبعينيات، تم فيها الإعلان الصريح عن الثورة الحقيقية على نظرية تشومسكيN.Chomsky من عالم الأجناس؛ حيث انتقد (ديل هيمس Dell Hathaway Hymes) في مقاله الشهير سنة 1971 نظرية تشومسكي، موردا أن نظريته القائمة على توليد الجمل اللغوية المختلفة صحيحة تماما إذا كان المقصود منها وصف اللغة ككيان مستقل بذاته، بعيدا عن المواقف الاجتماعية والحياتية التي تستخدم اللغة فيها.

واللغة لا قيمة لها ككيان مستقل، فهي ليست قوالب وصيغا وتراكيب مقصودة لذاتها، وإنما موجودة للتعبير عن الوظائف اللغوية المختلفة، كـ(الطلب ، والترجي، والنهي، والأمر، والدعاء، والوصف، والتقرير)، وغيرها من الوظائف. وقد أعادت هذه الثورة الاعتبار للنظريات النحوية الوظيفية بدءا بنظرية الوجهة الوظيفية للجملة لماتزيوس التشيكيVilem Mathesius ، ونظرية النحو النسقي لهالداي Michael Halliday ، ونظرية التركيب الوظيفي لفان فالين وفولي Valan,and Foley، انتهاء بنظرية النحو الوظيفي لسيمون ديكDick Simon، التي

أصبحت الوريث الشرعي للنظريات النحوية الوظيفية، والتي تطمح إلى أن تكون بديلا للنظرية التوليدية باختلاف نماذجها[1].

يرى ليفنسونLevinson أن " الأساس الأول في نشوء المنهج التداولي كان بمثابة ردة فعل على معالجة تشومسكيN.Chomsky للغة بوصفها شيئا تجريديا، أو قصرها على كونها قدرة ذهنية بحتة، مغفلا اعتبار استعمالها ومستعمليها ووظائفها"[2].

فاللسانيات التداولية اتجاه جديد في دراسة اللغة، تجاوز فيه الباحثون ما ساد في الفترة الواقعة بين دي سوسيرFerdinand de Saussure وتشومسكيN.Chomsky، وركزوا على الأشكال الدلالية والمقام اللغوي، "وارتبط مفهوم التداولية بالسياق، وعرف في البلاغة القديمة بعبارة مقتضى الحال ومقولة: لكل مقام مقال"[3].

إن مزج التداولية باللسانيات وسع من مجالها، وخاصة بإدراج السياق في فهم المعنى، فقد حاول تشومسكيN.Chomsky إدخال نموذج الدلالة، ولكن على نطاق ضيق في نموذجه الذي يسمى بنظرية المعيار الموسعة، وجعل التركيب يحتل المركز في هذا النموذج وجعل الدلالة مكونا تفسيريا. وبهذا نستخلص أن تشومسكيN.Chomsky استبعد البعد التداولي من نموذجه النحوي، وأكد استقلال النحو كنظرية عقلية حقيقية، وأبعد أي اعتبار يخص استخدام اللغة ووظيفتها. فهو يهتم بنظرية الكفاءة أكثر من اهتمامه بنظرية الأداء، واللسانيات هنا تهتم بالنواحي العقلية بعيدا عن الاستخدام والسياق، وبهذا بدأ النحو التوليدي يفقد موقعه منذ 1970 على أنه النموذج السائد للسانيات. وهكذا برزت التداولية في اللسانيات، ونشأت اللسانيات الوظيفية[4].

أصبحت التداولية مجالا يعتد به في الدرس اللغوي المعاصر في العقد السابع من القرن العشرين بعد أن قام على تطويرها ثلاثة من فلاسفة اللغة المنتمين إلى التراث الفلسفي لجامعة أكسفورد، هم: أوستين L.Austin وسيرل R.Searle ، وجرايسC.H.P.Grice رغم أن أحدا

---

[1]- ينظر: نحو مقاربة لتفسير إشكالية الغموض في النص النقدي العربي المعاصر ،يحي بعيطيش،مجلة الجسرة الثقافية، وزارة الثقافة والفنون ،قطر،العدد08، 2001، ص47/45

[2]- استراتيجيات الخطاب-مقاربة لغوية تداولية-،عبد الهادي بن ظافر الشهري،دار الكتاب الجديدة،بيروت،لبنان،ط01، 2004،ص21

[3]-المدارس اللسانية المعاصرة،نعمان بوقرة(مر.س)،ص169

[4]- ينظر:الدلالة والنحو،صلاح الدين صالح حسنين،(مر.س)،ص188

منهم لم يستعمل مصطلح التداولية فيما كتب من أعمال؛ إلا أنهم اهتموا جميعا بطريقة توصيل معنى اللغة الإنسانية الطبيعية من خلال إبلاغ المرسل رسالة إلى مستقبل يفسرها. وكان هذا من صميم عملهم وهو من صميم التداولية أيضا[1].

2 ـ التداولية (المصطلح والمفهوم):

المنهج التداولي: نما ونضج في اللسانيات الغربية، واتخذ لنفسه مصطلحا واحدا هو مصطلح(pragmatics) في الإنجليزية، ومصطلح(pragmatique) في الفرنسية. إذ يعود مصطلح التداولية بمفهومه الحديث إلى الفيلسوف الأمريكي تشارلز موريس charles-moris الذي استخدمه سنة 1938 بأنه العلاقة بين العلامات ومستخدميها، وهي تهتم بعملية إنتاج اللغة وبمنتجيها، وليس فقط بالنتاج نفسه، أي باللغة[2]. وجعل منها أصلا دالا على فرع من فروع ثلاثة يشتمل عليها علم العلامات أو السميوطيقا simiotics هذه الفروع هي:[3]

ـ علم التراكيب(syntactics):الذي يعنى بدراسة العلاقات الشكلية بين العلامات بعضها مع بعض.

ـ علم الدلالة(semantics):الذي يدرس علاقة العلامات بالأشياء التي تدل عليها أو تحيل إليها.

ـ علم التداولية(pragmatics):التي تهتم بدراسة علاقة العلامات بمفسريها.

ويعرف جاك موشلر وآن ريبول Jacques Muchler - Anne Ripoll التداولية بأنها " دراسة استعمال اللغة مقابل دراسة النظام، الذي تعنى به تحديدا اللسانيات، وإذا تحدثنا عن استعمال اللغة فلأن هذا الاستعمال ليس محايدا من حيث تأثيراته في عملية التواصل، ولا في النظام اللغوي في حد ذاته"[4].

ويقسم الباحثون التداولية إلى ثلاثة أنواع:[5]

---

[1]– ينظر:آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر،محمود أحمد نحلة،دار المعرفة الجامعية،مصر،2002،ص09

[2]– ينظر: المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، ترجمة: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، 1986م ص 08.

[3]– ينظر:آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر،محمود أحمد نحلة،(مر.س)،ص09

[4]– القاموس الموسوعي للتداولية،جاك موشلر،آن ريبول،تر:عز الدين المجدوب،دار سيناترا،تونس،2010،ص21

[5]–التداولية في النحو العربي،فيصل مفتن كاظم،مجلة أبحاث ميسان،جامعة البصرة،العراق،المجلد02،العدد04، 2006،ص37

ـ التداولية اللفظية (لسانيات التلفظ):وتبناها(شارل موريسCharles morris)، وتعنى بوصف العلاقات الموجودة بين المعطيات الداخلية للملفوظ وخصائص الجهاز التلفظي؛ أي (المتكلم والمخاطب وصفة الخطاب).

ـ التداولية التخاطبية (نظرية أفعال اللغة):وتبناها (جين أوستن وسيرل)، وتعنى بالقيم التخاطبية المضمرة داخل الملفوظ، والتي تسمح بالاشتغال كفعل لغوي.

ـ التداولية التحاورية:وقد نتج تطورها عن استيراد الحقل اللساني للأفكار التي أسسها أصلا الأنثروبولوجيون، وتشتغل بالحوارات، وهي تبادلات كلامية تقتضي خصوصيتها أن تنجز بمساعدة دوال لفظية.

وهكذا تنوعت وتعددت مفاهيم التداولية بين المفهوم الضيق إلى المفهوم الوسط إلى المفهوم الموسع، حيث جعلها (فرانسوا لاترافارسF.latraverse) اسما للتواصل ضمن مشروع تداولي لم يعد يتعلق الأمر فيه بفهم اللغة، بوصفها شيئا مستقلا عن الممارسة يمتد فيه البحث، ليشمل جملة العلوم الإنسانية[1].

من هنا التداولية في مفهومها العام : دراسة الاتصال اللغوي في السياق، وهذا التعريف يسمح بدراسة أثر السياق في بنية الخطاب ومرجع رموزه اللغوية. فهي تدرس اللغة باعتبارها نظام اتصال؛ أي دراسة وظيفية " فتجمع إلى جانب النحو- وهو الذي يمثل الدراسة الشكلية للغة، التداولية، وهي التي تمثل الجانب الوظيفي للغة"[2].

ومن خلال جميع المفاهيم المقدمة للتداولية: نجدها تلك النظرية التي تعنى بدراسة اللغة في الاستعمال، وهذا التحديد يكشف عن العناصر المهمة التي تركز عليها التداولية:(كالمتكلم، والقصد، والعمل اللغوي الذي ينجزه المتكلم، ومراعاة المخاطب ودوره في بناء الخطاب)، والاهتمام بالخطاب والظروف المحيطة به.

[1]-ينظر: معجم تحليل الخطاب، إشراف :باتريك شارودو، ودومينيك مونغو، ترجمة:عبد الفادر مهيري وحمادي صمود، مراجعة: صلاح الدين شريف، منشورات دار سناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2008م ص 444.

[2]- الدلالة والنحو،صلاح الدين صالح حسنين،(مر.س)، ص187

ثانيا: التداولية في البحث اللساني العربي:

كان لمصطلح(التداولية) في الأبحاث اللسانية عند العلماء العرب صور كثيرة، منها: (التداولية، والذرائعية، وفلسفة الفعل، وعلم المقاصد، والنفعية، والبراغماتية، والفعليات، والتخاطبية، والسياقية)[1].

وتبقى الترجمة التي لاقت إقبالا واستحسانا علميا هي (التداولية) من اصطلاح طه عبد الرحمن سنة 1970م، وكان هذا الاختيار لدلالته على معنيين، ويختزلان في الاستعمال والتفاعل، أو ما يسمى(المشاركة في الحوار). والمصطلح في حد ذاته مشتق من الجذر اللغوي(د.و.ل)، ورد في معجم مقاييس اللغة " الدال، والواو، واللام أصلان: أحدهما يدل على تحول شيء من مكان إلى مكان، والآخر يدل على ضعف واسترخاء. أما الأول، فقال أهل اللغة:اندال القوم: إذا تحولوا من مكان إلى مكان، ومن هذا الباب تداول القوم الشيء بينهم: إذا صار من بعضهم إلى بعض"[2].

ورغم اقتراب تلك المصطلحات من معنى التداولية، والإجماع على أنها المقابل الأمثل للمصطلح الأجنبي إلا أنها لا تحمل المعنى الدقيق، فتلك المصطلحات يختلف معناها فيما بينها؛ فالسياق ليس هو المقام والمقام ليس هو الوظيفية، إلا أنه استقر على مصطلح التداولية كمفهوم يشمل مختلف المصطلحات الأخرى، "وهناك من ترجم التداولية بـ(القصدية) و(التبادلية) : تسعى إلى ضبط العملية اللفظية من حيث هي فعل تواصلي يتحقق في موقف سياقي، ولعل الحديث عن التداولية يكتنفه تعتيم، بحيث يصعب على المتتبع للسانيات المعاصرة أن يميز الحدود الفاصلة بين المجالات اللسانية المعروفة والتداولية"[3].

وكان اختيار مصطلح(التداولية) من طرف طه عبد الرحمن لتوفره على مجموعة من المعايير الشكلية والدلالية والمقامية:

1 ـ المعيار الشكلي: التداولية مصطلح مفرد، غير مركب، ولا هو عبارة مركبة من ألفاظ كثيرة.

---

[1]-ينظر: مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، محمد محمد يونس علي، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان،ط1 ، 2004م، ص 07.

[2]- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس أحمد(مر.س)، 314/2.

[3]- التداولية في النحو العربي،فيصل مفتن كاظم،(مر.س)،ص36

2 ـ المعيار الدلالي: لفظ دال على التناقل والتحول، وأصل الكلام أن يكون للتداول والتحاور والتواصل.

3 ـ المعيار التداولي: عند استعمال مصطلح(التداولية)، نجده أكثر استعمالا من غيره، والمصطلح الواحد أقرب للتعارف، وأبعد عن اللبس والغموض.

1 ـ وظيفة التداولية:

إن المنهج التداولي يراعي تلك المنهجية التي تقوم بدراسة الجانب الوظيفي والتداولي والسياقي في الخطاب، كما أنها تقوم بدراسة العلاقات الموجودة بين المتكلم والمخاطب، مع عدم نسيان البعد الحجاجي والإقناعي وأفعال الكلام داخل النص[1].

والمقاربة التداولية لا تحصر اهتمامها في اللغة الطبيعية أو لغة الخطاب اليومي، بل هي تدرس معاني القول في المقامات التخاطبية، كما أنها تقوم بدراسة اللغة العادية، واللغة الشعرية. ومن أهدافها المركزية أنها تصبو إلى تحقيق الإقناع الذهني والتأثير العاطفي. وتبحث التداولية في الإشارة، وتسمى العناصر الإشارية أو الإحالية، والافتراض السابق والاستلزام الحواري، والأفعال الكلامية، ومتضمنات القول[2].

ومن وظائف التداولية :

1 ـ ربط المعنى بالدلالة: وظيفة التداولية العامة تكمن في ربطها بين المعنى النحوي لأي ملفوظ ودلالته التداولية.

2 ـ قوانين الاستعمال اللغوي: من مهام التداولية أنها تبحث عن القوانين الكلية " للاستعمال اللغوي، والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي"[3]، وبهذا أصبحت التداولية مجالا يعتد به في الدرس اللغوي المعاصر.

3 ـ لخص محمود نحلة اتجاهات البحث التداولي فيما يلي:[4]

---

[1]- ينظر: التداوليات وتحليل الخطاب، حمداوي جميل، مكتبة المثقف، ط1، 2015، ص 07.

[2]- ينظر: النظرية البراجماتية اللسانية، عكاشة محمود، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، ط1، 2005م، ص83.

[3]- ينظر:علم اللغة الحديث،محمّد حسن عبد العزيز،مكتبة الآداب،القاهرة،مصر،ط01، 2011،ص345

[4]- ينظر:آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر،محمود أحمد نحلة(مر.س)،ص14

– التداولية تقوم على دراسة الاستعمال اللغوي أو هي لسانيات الاستعمال اللغوي، وموضوع البحث فيها هو توظيف المعنى اللغوي في الاستعمال الفعلي من حيث هو صيغة مركبة من السلوك الذي يولد المعنى.

– ليس للتداولية وحدات تحليل units.of.analysic خاصة بها، ولا موضوعات مترابطة correlation topics .

– التداولية تدرس اللغة من وجهة وظيفية عامة معرفية اجتماعية وثقافية.

– تعد التداولية نقطة التقاء مجالات العلوم ذات الصلة بوصفها وصلة بينها وبين لسانيات الثروة اللغوية.

2 ـ التداولية في التراث العربي:

إن الحديث عن مظاهر التداولية في تراثنا العربي ليس لأجل تأصيل مفاهيم المنهج التداولي كما هو في اللسانيات الغربية، ولكننا نتطلع لبيان بعض الأفكار الرائدة التي قدمها العلماء العرب، ولا يخفى على ذي عقل ما خلفه الفكر النحوي والبلاغي من ممارسات تداولية في دراسة وتحليل الظواهر اللغوية.

رغم ندرة الدراسات العربية القديمة في هذا المجال وورودها في صور مبثوثة، ومعالجات متفرقة بقصد وبغير قصد، ومن ذلك ما تطرق له القدماء في المؤلفات اللغوية بصورة عامة، وقد تجسد ذلك في بعض المؤلفات النحوية؛ ومنها (الكتاب) لسيبويه، و(شرح المفصل) لابن يعيش، و(همع الهوامع) للسيوطي، كما كانت هناك بعض الإشارات للاتجاه التداولي في مواضع متفرقة من (الخصائص) لابن جني.

وتعد الدراسات البلاغية من الأعمال التي تطرقت إلى ما يقتضيه المنهج التداولي، ويتضح ذلك في بعض الأعمال؛ ومنها دراسات السكاكي في مفتاح العلوم ، والجرجاني في أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، والجاحظ في البيان والتبيين، والخفاجي في سر الفصاحة. كما اقتضت الحاجة في دراسات الأصوليين إلى الإلمام بأدوات المنهج التداولي وآلياته، كون دراساتهم قائمة على البحث في خطابات متنوعة ذات سياقات مختلفة. كما هو الحال في دراسات الشاطبي في كتابه (الموافقات)، والغزالي في (المستصفي)، إلا أن معالجتهم للفعل التداولي كانت متنافرة، لا يجمعها رابط، ولا تندرج

في إطار معين بوصفها منهجا دراسيا لغويا متكاملا بالرغم من عمقها في بعض المواضع، وانضباطها في مواضع أخرى[1].

ولا يمكن إغفال وظيفة المصادر القديمة التي كانت تتضمن بعض مظاهر الاتجاه التداولي؛ لأن تلك العلوم التي ذكرناها ، كان اهتمامها الوظيفي منصبا على دراسة نظم الخطاب القرآني، وبالتالي الوصف اللغوي آنذاك لم يكن يراعي دراسة الجملة في حد ذاتها بقدر نظرته إلى النص بوصفه خطابا متكاملا. ويمكن القول: " إن الجهاز الواصف المتصدي لتفسير نص القرآن الكريم،يتألف من علوم ذات مجالات مختلفة ومتكاملة؛ كالنحو والبلاغة والأصول وغيرها، وأن العِلمَيْن المضطلعين برصد الترابط القائم بين الخصائص التداولية والخصائص الصورية (التركيبية، والصرفية،والصوتية)، هما: البلاغة والأصول"[2].

هناك كثير من الدراسات تجمع على أن السبق في مجال الدراسات التداولية كان للعرب، ومن ذلك أنهم وصلوا إلى نظرية المقاماتية، أو(المقام)؛ لأن الكلام يختلف من شخص لآخر، بل يختلف من نفس الشخص إذا تغير حاله وحال من يتلقى منه الكلام، واستخدموا لهذا المعنى مصطلحي (الحال ومقتضى الحال)، ومن ذلك جاء تعريفهم للبلاغة بأنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته. وقد ذكروا أن الحال والمقام متقاربان في المفهوم والتغاير بينهما اعتباري[3].

يقترب مفهوم التداولية في التراث العربي من البلاغة ويقترن بها، فكان يشار إليها بمقتضى الحال التي انبثقت عنها مقولة(لكل مقام مقال)، فقد تلمس النحاة والبلاغيون العرب ملامح التداولية قبل أن يذيع صيتها اليوم كعلم يحلل الظواهر النحوية بمصطلحات تختلف عما طرح في المنظومة العربية.

ولعل المظاهر التداولية كانت مبثوثة في مضامنها في الفكر النحوي بعد البلاغة العربية، والأمثلة كثيرة؛ جاء في الكتاب لسيبويه " أُضمر لعلم المخاطب بما يعني"[4]؛ إذ تردد هذا الاستعمال كثيرا.

---

[1]-ينظر: استراتيجيات الخطاب-مقاربة لغوية تداولية-،عبد الهادي ظافر الشهري، (مر.س)،مقدمة الكتاب-x-

[2]- اللسانيات الوظيفية-مدخل نظري-،أحمد المتوكل،دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت،لبنان،ط02، 2010،ص 40.

[3]- ينظر: دلالة السياق بين التراث وعلم اللّغة الحديث،عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، دار المنار،القاهرة، مصر،ط01، 1991 ،ص29

[4]-الكتاب، سيبويه(مر.س)، 47/1.

وجاء كلام سيبويه تعليقا على قول الشاعر:

بني أسد هل تعلمون بلاءنا إذا كان يوما ذا كوكب أشنعا

فسيبويه ذكر الإضمار في هذا الموضع، وذكر سببه وعلته، وذكر الأمر المستقر المتعارف المألوف، فالإضمار جاز (لعلم المخاطب بما يعني).

ويوضح ابن جني أهمية الحذف في فهم الدلالة عند المتكلم والمتلقي على السواء. يقول:" قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم في معرفته"[1].

وقد أعطى سيبويه حال المخاطب الاهتمام الذي يليق به، ويتجلى ذلك في بعض العبارات الدالة، حيث " رصد حال المخاطب، وتابع النظر إلى تصرفاته، والأوضاع التي يكون عليها متأملا تلك الأحوال بالعقل والإدراك تارة، وبالمشاهدة تارة أخرى، مستفيدا مما يستعين به من حواسه الخمس، التي يتحرى بها عما يجري أمامه، فيبني كلامه بناء يتناسب وتلك الحالات والأوضاع معبرا عن تلك الحواس بأفعالها الدالة عليها:

من ذلك اعتماد سيبويه على السياقات المقامية.يقول: " أو سمعت صوتا، فعرفت صاحب الصوت، فصار آية لك على معرفته، فقلت (زيد وربي...)[2].

إذا الصوت في هذه الحال هو قرينة حالية تجعل المتكلم يصوغ أقواله في صيغ عند سماع هذا الصوت، سواء بمعرفة المخاطب أو لإدراكه، وأن المخاطب يفهم دلالة هذا السماع، وفي كل هذه الأحوال يراعي المتكلم حالا تعرف عن طريق السمع.

3- التداولية في الفكر اللغوي العربي المعاصر:

كانت البداية الفعلية لتعرف الثقافة العربية على اللسانيات التداولية كغيرها من الاتجاهات اللسانية السابقة الذكر على يد بعض اللسانيين العرب الذين درسوا في الجامعات الغربية، وبصفة خاصة الجامعات البريطانية، فكان "بديهيا أن يتأثروا بالآراء الوظيفية التي قعد لها اللساني الإنجليزي فيرث firth مؤسس المدرسة النسقية، وقد ظهرت ملامح هذا التأثر بشكل خاص عند تمام حسان الذي وظف ما يعرف عند فيرثfirth بسياق الحال context of situation،

[1]- الخصائص،ابن جني(مر.س) 360/2.

[2]- الكتاب،سيبويه،(مر.س) 130/2.

وأطلق عليه (المقام) وجعل السياق اللغوي موازيا له وأطلق عليه(المقال)، وعلى الرغم من ادعائه تبني الاتجاه الوصفي إلا أن تأثره بنظرية فيرث جعل منهجه وصفيا وظيفيا"[1].

فتلقي اللسانيات التداولية الوظيفية في الثقافة العربية برز في ثلاث نماذج أو نظريات أطرت البحث اللساني العربي في هذا المجال : (النظرية الفيرثية نسبة إلى فيرث والنظرية النسقية، ونظرية النحو الوظيفي).

فقد عرفت اللسانيات التداولية في الآونة الأخيرة نموا وانتشارا واسعا في أواسط الباحثين الغرب، فأصبحت مقوماتها من أهم خصائص الفكر اللساني التداولي الحديث، وكان لهذه المكانة التي احتلتها التداولية أثر كبير في توجيه الدراسات اللسانية العربية في بعدها التداولي تحديدا على مستوى التنظير والتطبيق من اللغة العربية، وتعليمية الخطاب اللساني العربي، حيث أدرك اللسانيون العرب أهمية هذا المتلقي، وحاول الباحثون العرب تبسيط مفاهيم هذا الاتجاه للمتلقي العربي، ومحاولة استثماره في تقويم التراث اللغوي العربي القديم، ولم يتوانوا في تقديم المفاهيم والتعاريف لهذا العلم، طبعا كل حسب مجال تخصصه، هادفين إلى التأسيس له في ثقافتنا العربية.

غير أن اتجاهات التداولية تعددت مفاهيمها في الثقافة العربية بسبب اتساع مجالها وتعدد مستوياتها وكثرة فروعها، وبناء على " مجال اهتمام الباحث نفسه، فقد يقتصر الباحث على دراسة المعنى، وليس المعنى بمفهومه الدلالي البحت بل المعنى في سياق التواصل...فيعرفها بأنها دراسة المعنى التواصلي... وقد يعرفها انطلاقا من اهتمامه بتحديد مراجع الألفاظ وأثرها في الخطاب، ومنها الإشاريات...وقد يعرفها من وجهة نظر المرسل بأنها كيفية إدراك المعايير والمبادئ التي توجهه عند إنتاج الخطاب"[2].

ويبقى طه عبد الرحمن رائدا فذا في إحداث نوع من المزج الواعي بين المنجز التراثي العربي وبين النظريات الغربية المعاصرة، وذلك بعد أن درس وهضم معطيات التداولية التي تعالج الخطاب والحوار والحجاج من وجهة نظر فلسفية وأخرى لغوية. وبعد ذلك بدأت تظهر نتائج الجهود العلمية التي قدمها طه عبد الرحمن من خلال الدراسات التي قدمها محمد يونس، بدراسته لـ " كيفية تحليل الفقهاء للخطاب الفقهي تحليلا تداوليا في سبيل استخراج الأحكام الشرعية، والتقعيد لها وتصنيف

[1]- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة،حافظ اسماعيلي علوي،(مر.س)، ص344

[2]- استراتيجيات الخطاب-مقاربة لغوية تداولية-،عبد الهادي بن ظافر الشهري،(مر.س)،ص22

مراتبها، ومنها كذلك دراسة أحمد المتوكل الذي اتخذ من النحو الوظيفي إطارا عاما لها. فقد حاول أن يوفق في بعضها بين الدراسات العربية القديمة وبين المناهج الحديثة مع شيء من النقد والتنقيح"[1].

دخلت هذه النظرية العالم العربي أول ما دخلت عبر جامعة محمد الخامس بالرباط حيث شُكلت مجموعة البحث في التداوليات و اللسانيات الوظيفية، وبفضل جهود الباحثين المغاربة المنتمين إلى هذه المجموعة تسنى للمنحى الوظيفي أن يأخذ محله في البحث اللساني المغربي إلى جانب مكونات أخرى.

وقد تمت البحوث حول المنهج التداولي العربي من أربعة طرق رئيسية هي: التدريس، والبحث الأكاديمي، والنشر، وعقد ندوات دولية داخل المغرب نفسه، فقد كان المغرب البوابة التي عبر من خلالها النحو الوظيفي تحديدا إلى الأقطار العربية، وبفضل المؤلفات والبحوث المغربية دخل الجزائر وتونس وموريتانيا والعراق وسوريا بدرجات متفاوتة في التبني ورقعة الانتشار[2].

يرى طه عبد الرحمان أن التداول مصطلح يجمع بين جانبين اثنين هما: التواصل والتفاعل، واصطلاحا فالتداول متى تعلق بالممارسة التراثية هو وصف لكل ما كان مظهرا من مظاهر التواصل والتفاعل بين صانعي التراث من عامة الناس وخاصتهم، كما أن المجال في سياق هذه الممارسة هو وصف لكل ما كان نطاقا مكانيا وزمانيا لحصول التواصل والتفاعل، فالمقصود بمجال التداول في التجربة التراثية هو إذا محل التواصل والتفاعل بين صانعي التراث[3].

في رأيه التداوليات: هي الدراسات التي تختص بوصف، وإن أمكن بتفسير العلاقات التي تجمع بين الدوال الطبيعية ومدلولاتها وبين الدالين بها ، وقد قسمها إلى ثلاث أبواب (باب أغراض الكلام وباب مقاصد المتكلمين، وباب قواعد التخاطب)؛ أما عن اختيار هذه الترجمة للمصطلح الأجنبي يقول"قد وقع اختيارنا منذ 1970 على مصطلح التداوليات مقابلا للمصطلح الغربي براغمتيقا؛

[1]-ينظر:استراتيجيات الخطاب-مقاربة لغوية تداولية-،عبد الهادي بن ظافر الشهري،(مر.س)،مقدمة الكتاب-xi-

[2]-ينظر:المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي الأصول والامتداد،أحمد المتوكّل،مكتبة دار الأمان،الرّباط،ط01، 2006،ص61

[3]- ينظر:تجديد المنهج في تقويم التراث،طه عبد الرّحمان،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء،المغرب،ط02،دت،ص244

لأنه يوفي المطلوب حقه، باعتبار دلالته على معنيي الاستعمال والتفاعل معا، ولقي منذ ذلك الحين قبولا من لدن الدارسين الذين أخذوا يدرجونه في أبحاثهم"[1].

وبالرغم من قلة الدراسات العربية في هذا المجال إلا أن طه عبد الرحمان من أوائل العرب المسلمين الذين حاولوا التعريف بهذا الفكر وتطبيقه؛ فقد شرع في صوغ دعوى خاصة بالمجال التداولي الإسلامي العربي، وسمى هذه الدعوى (دعوى التداول الأصلي)، وكان مضمونها لا سبيل إلى تقويم الممارسة التراثية ما لم يحصل الاستناد إلى مجال تداولي متميز عن غيره من المجالات بأوصاف خاصة، ومنضبط بقواعد محددة يؤدي الإخلال بها إلى آفات تضر بهده الممارسة.

ففي رأي طه عبد الرحمن: هذا المنهج هو السبيل إلى تقويم التراث العربي. فقد استحدث مفهوم المجال التداولي بوصفه أداة من أدوات تقويم التراث[2].

استحدث طه عبد الرحمان مفهوم (المجال التداولي) في مقاربته للفعل (تداول)، كما أكد على الطابع الاستعمالي التداولي لمعرفة التراث، وجعل للمجال التداولي ثلاث مبادئ تميزه عن غيره:"مبدأ التطبيق الذي يفصله عن المجال الثقافي الاجتماعي، والثاني مبدأ الجمع بين التحقيق والتقويم الذي يفصله عن المجال الفكراني، والثالث مبدأ الجمع بين الشمول والدوام الذي يفصله عن المجال التخاطبي"[3]، ثم يضيف إلى هذه المبادئ وصفان لازمان للمجال التداولي: "فكل ما ينتسب إلى مجال التداول لا بد أن يجتمع فيه الوصفان الاستعمال والاستكمال، فاللغة تجمع بين البيان والتبليغ، والعقيدة تجمع بين الرسوخ والتقويم، والمعرفة تجمع بين النفع والتحقيق".[4]

ويقسم عناصر المجال التداولي إلى ثلاثة محاور هي[5]:

اللغة:بوصفها أقوى الأدوات لإيصال المقاصد إلى المخاطب، والتأثير فيه بحسب هذه المقاصد فكلما كانت هذه الوسيلة أقرب إلى فهم المخاطب كلما كان التأثير أشد.

العقيدة:هي الحلقة الأقوى في الممارسة التراثية، فلولا العقيدة لما كان للتراث هذه السعة وهذا الثراء.

---

[1]- في أصول الحوار وتجديد علم الكلام،طه عبد الرحمان،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء،ط02، 2000،ص28

[2]- ينظر:تجديد المنهج في تقويم التراث،طه عبد الرّحمان،(مر.س)، ص243

[3]- المرجع نفسه،ص248

[4]-المرجع نفسه،ص248

[5]- المنهج التداولي في فكر طه عبد الرحمان،ستار جبر حمود الأعرج،محمد حمزة إبراهيم،مجلّة كلية الدراسات الإنسانية الجامعة،العدد02، 2012،ص178

المعرفة:فلا تواصل ولا تفاعل في التراث إلا بالمعرفة المتوسلة باللغة والمبنية على العقيدة، ويشترط لهذه العناصر خاصيتين موجودة فوق الاستعمال.

أما مصطلح (التقريب التداولي): فهو الركن الآخر للتداولية عند طه عبد الرحمان، وهو متفرع عن رؤيته للمجال التداولي، ويقصد به الإجراء الذي يتم به وصل المنقول بالمأصول، أو جعل المنقول نفسه مأصولا؛ أي هو وصل بين طرفين ، أحدهما: مصدر التقريب، وهو المنقولات الأجنبية، والثاني: مقصد التقريب، وهو المجال التداولي الأصلي.

ويوجد عنصر ثالث : هو عملية الوصل ذاتها التي تجمع بين هذين الطرفين (المنقول والمأصول)، وفي هذا السياق أطلق دعوى سماها (دعوى التقريب التداولي)، فلا سبيل إلى معرفة الممارسة التراثية بغير الوقوف على التقريب التداولي، الذي في رأيه يتميز عن غيره من طرق معالجة المنقول باستناده إلى شرائط مخصوصة يفضي عدم استيفائها إلى الإضرار بوظائف المجال التداولي، فضلا عن استناده إلى آليات صورية محددة[1].

من الدارسين الذين التفتوا من خلال دراساتهم إلى هذا الاتجاه، ولقيت آراؤه قبولا من طرف عديد الباحثين مسعود صحراوي، وخاصة مؤلفه (التداولية عند العلماء العرب)، والذي حاول من خلاله تحديد الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر.

فالتداولية في رأيه "ليست علما لغويا محضا بالمعنى التقليدي؛ علم يكتفي بوصف وتفسير البنى اللغوية، ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، ولكنها علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ويدمج من ثم مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره، وعليه فإن الحديث عن التداولية وعن شبكتها المفاهيمية يقتضي الإشارة إلى العلاقات القائمة بينها وبين الحقول المختلفة.

وقضية التداولية هي إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي، والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي، وتصير التداولية من ثم جديرة بأن تسمى (علم الاستعمال اللغوي)"[2].

كما أشار مسعود صحراوي إلى علاقة التداولية بالعلوم الأخرى، والتي في رأيه هي العامل الذي به تتحدد شبكتها المفاهيمية، فهو يرى " أنها تمثل حلقة وصل هامة بين حقول معرفية عديدة، منها

[1]- ينظر:تجديد المنهج في تقويم التراث،طه عبد الرحمان،(مر.س)،ص273

[2]- التداولية عند العلماء العرب،مسعود صحراوي،دار الطليعة،بيروت،لبنان،ط01، 2005،ص16

الفلسفة التحليلية ممثلة في فلسفة اللغة العادية، ومنها علم النفس المعرفي ممثلا في نظرية الملاءمة على الخصوص، ومنها علوم التواصل، ومنها اللسانيات بطبيعة الحال"[1].

ومن رواد التداولية في الفكر اللغوي العربي محمود محمد نحلة، فقد حاول أيضا التنظير للاتجاه التداولي في الثقافة العربية من خلال مؤلفاته في هذا الاتجاه (آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر)، وقد أشار إلى أوجه الاستعمال أو الفروع المتعددة لهذا العلم لدى اللسانيين بعد توسع هذا المجال وتداخله مع عديد الحقول المعرفية؛ هذه الفروع التي يتميز كل منها عن الآخر (التداولية الاجتماعية –اللغوية–التطبيقية العامة).

أما محمود نحلة فيرى أن "أوجز تعريف للتداولية وأقربه إلى القبول هو دراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصل؛ لأنه يشير إلى أن المعنى ليس شيئا متأصلا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده ولا السامع وحده. فصناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد (مادي–اجتماعي–لغوي) وصولا إلى المعنى الكامن في كلام ما"[2].

وتجمع النظريات اللسانية المعاصرة على وجود اتجاهين في البحث اللغوي؛ اتجاه يعنى بدراسة النظام اللغوي وعلاقة عناصره بعضها ببعض دراسة شكلية معزولة عن السياق الاجتماعي والثقافي الذي تستخدم فيه اللغة؛ أي يعتني بالشكل أكثر من المعنى، واتجاه يعنى بدراسة الاستخدام اللغوي والضوابط التي تحكمه، ودور المقام أو السياق غير اللغوي في التواصل الإنساني.

هنا نجد أن التداولية تعتني بكل من المتكلم والسامع، والعلاقة بينهما، وما يرافق الكلام من حركات الجسم وتعبيرات الوجه، ومن يشاركون في الاتصال اللغوي، وبيئة الحدث الزمانية والمكانية، وقدرة السامع على الكشف عن مقاصد المتكلم واستجابته لها. وعلى الرغم من التضارب بين متتبعي الاتجاهين إلا أن كلا الاتجاهين في مدى النظر في رأي محمود محمد نحلة . هما اتجاهان متكاملان في دراسة الظاهرة اللغوية، إذ ليس من الممكن دراسة الاستخدام اللغوي دون معرفة بالنظام، وليس من الممكن أن تظل دراسة النظام اللغوي معلقة في فراغ على الرغم مما قرره دي سوسير، وأخذ به أصحاب الاتجاه الشكلي .

[1]– التداولية عند العلماء العرب،مسعود صحراوي (مر.س)،ص16

[2]– آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر،محمود أحمد نحلة،(مر.س)،ص14

من أجل ذلك أخذت جهود الباحثين العرب تتجه إلى التوفيق بين الاتجاهات، ويكون ذلك بإحدى الطريقتين:

الأولى : توسيع النظرية الشكلية لتشمل الجوانب الاتصالية والمقامية، والثانية: إعادة النظر في النموذج النحوي نفسه لكي لا ينطلق من النظام بل من الاستخدام[1].

فمحمود نحلة يرى أهمية المزاوجة بين الاتجاهين البارزين في مقاربة ظواهر اللغة العربية، والتأسيس لنظرية الأفعال الكلامية في التراث العربي، بوصفها أنسب نموذج لتجسيد معطيات الاستخدام اللغوي إلى الواقع ، ومركزا في ذلك على التكامل بين البعدين التداولي والتواصلي للغة.

أما محمد محمد يونس علي فقد استحدث مجالا لمقاربة علوم اللغة العربية أطلق عليه مجال (علم التخاطب الإسلامي)؛ وهو نفسه عنوان مؤلفه، وهو يرى أن استعمال اللغة هو: التخاطب بها، وهذا ما سوغ له ترجمة اسم العلم المعروف في اللسانيات الغربية الحديثة pragmatics بـ(علم التخاطب) لكون معناه الحرفي ـ كما يذكر اللسانيون ـ دراسة الاستعمال the study of use، و(علم التخاطب): هو ثمرة المزاوجة بين الدرس الأصولي والدرس اللساني، وهو ترجمة لكتابmedieval islamic pragmatics الصادر سنة 2000، ففي رأيه أن ترجمة pragmatic بعلم الاستعمال أو علم التخاطب هي الترجمة الأنسب من غيرها من الترجمات التي وضعها عديد الباحثين في هذا الحقل[2].

وفي مقاربته هذه اعتمد منهجين للتخاطب هما:[3] منهج جمهور الأصوليين والذي يقوم على أربعة أركان (الوضع –الاستعمال–الحمل–الدلالة)والمنهج السلفي.

أما عبد الهادي بن ظافر الشهري من خلال مؤلفه (استراتيجيات الخطاب –مقاربة لغوية تداولية–)، فيرى أن (اللغة من المنظور التداولي) لها وظيفتان ترتبطان بمقاصد الإنسان وبوضعه الاجتماعي وأهدافه، وهما الوظيفة التعاملية: وهي ما تقوم به اللغة من نقل ناجح للمعلومات، وتبرز من خلاله قيمة الاستعمال اللغوي، والوظيفة التفاعلية: وهي التي يقيم الناس بها علاقاتهم الاجتماعية ويحققون لأنفسهم غاياتها[4].

---

[1]–ينظر: آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر،محمود أحمد نحلة،(مر.س)،ص57

[2]– ينظر: علم التخاطب الإسلامي،محمد محمد علي يونس،دار المدار الإسلامي،بيروت،بنان،ط01، 2006، ص08

[3]– المرجع نفسه،ص38

[4]–ينظر: استراتيجيات الخطاب–مقاربة لغوية تداولية–،عبد الهادي بن ظافر الشهري،(مر.س)ص16

وقد رأى الشهري من خلال كتابه أنه "لا يمكن تحديد وظيفة اللغة من وجهة نظر تداولية بمعزل عن الاستراتيجيات التي يستخدمها المرسل، ولا يمكن تحديد هذه الاستراتيجيات التي يتوخاها في الخطاب بمعزل عن المقاصد التي لديه، وعند المرسل إليه وإجمالا عن السياق بعناصره المتعددة، ففي رأيه أن الاستراتيجيات في الخطاب هي عبارة عن الطرائق التي توصل مقاصد المرسل، وتعين على إدارة دفة الحديث، وبها يكمن توافق الخطاب مع السياق، ولا يمكن الاستغناء عنها أو إهمالها، ويبقى إنتاج الخطاب وفقا لها أمرا ضروريا يستوي في ضرورته عصرنا الحاضر وغيره من العصور الغابرة، وتعنى هذه الاستراتيجيات بدراسة اللغة في الاستعمال. وهذا يتطلب منهجا يعتد بسياق الاستعمال وأثره في بنية الخطاب ومعناه، وهذا ما يوفره المنهج التداولي الحديث[1].

فقد اعتمد في دراسته هذا الكتاب على المنهج التداولي في إنتاج الخطاب.

ويبقى أحمد المتوكل رائد المنهج التداولي العربي الحديث من خلال محاولته تطبيق النحو الوظيفي على العربية التي تبناها، والمنسوبة إلى (سيمون ديك)، والذي " يَعد النظرية التداولية الأكثر استجابة لشروط التنظير من جهة، ولمقتضيات النمذجة للظواهر اللغوية من جهة أخرى؛ كما يمتاز النحو الوظيفي منها على غيره من النظريات التداولية بنوعية مصادره؛ فهو محاولة لصهر بعض من مقترحات نظريات لغوية (النحو العلائقي-نحو الاحوال-الوظيفية- نظريات فلسفية . ونظرية الأفعال اللغوية) أثبتت قيمتها في نموذج صوري مصوغ حسب مقتضيات النمذجة في التنظير اللساني الحديث"[2].

يرى أحمد المتوكل أن خلف مختلف العلوم اللغوية (النحو-اللغة-البلاغة-فقه اللغة) نظرية ثاوية هي (النظرية التداولية)، ومن هنا فهي في رأيه قابلة للتحاور مع ما استجد من نظريات تداولية بما فيها النحو الوظيفي، وبعقد الحوار بين الفكر اللغوي العربي القديم والنحو الوظيفي يمكن تحقيق هدفين هما:

1 ـ إغناء النحو الوظيفي بتحليلات ومفاهيم يستلزمها وصف الوظائف الخمس في اللغة العربية، خاصة دون أن يمس اقتراض هذه التحليلات، والمفاهيم والمبادئ المنهجية المعتمدة في النحو الوظيفي ولا ببنية النحو المقترحة.

[1]-ينظر: استراتيجيات الخطاب-مقاربة لغوية تداولية-،عبد الهادي بن ظافر الشهري ،(مر.س)،ص22

[2]- الوظائف التداولية في اللّغة العربيّة،أحمد المتوكّل،دار الثقافة،الدار البيضاء،المغرب،ط01، 1985،ص09

2 ـ تقويم مجموعة من الأوصاف المقترحة في النحو العربي أو البلاغة العربية بالنسبة لوظيفة المبتدأ ووظيفة البدل (والتابع بصفة أعم)، وظواهر التخصيص والحصر والعناية والتوكيد وغيرها[1].

هذا، وإن من أهم الإسهامات في اللسانيات التداولية يكمن في سبق الباحثين في الاتجاه التداولي الوظيفي إلى نقل اللسانيات في الوصف اللغوي المحض إلى القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، وأما في محور اللسانيات وعلاقتها بالفكر اللغوي العربي القديم، انطلق المتوكل من مبدأ أنه(لا قطيعة معرفية تفصل التراث عن الدرس اللساني الحديث). ولابد من وضع منهجية علمية واضحة المعالم لإعادة قراءة التراث اللغوي العربي القديم، ومن مبادئ هذه المنهجية أن : (الفكر اللغوي العربي القديم كل لا يتجزأ؛ بنحوه وصرفه وبلاغته وتفسيره، ولم تكن في يوم من الأيام منفصلة عن بعضها، بل كانت قائمة على أساس معرفي واحد هو الأساس الوظيفي[2].

إذا يمكن القول أن التداولية جملة النظريات اللسانية المتفاوتة المنطلقات والمتساوية من حيث اللغة بكونها نشاط يمارس ضمن العلاقة بين النص والسياق، أو مقتضيات الموقف الخاصة به، وأكثر العلاقات المتداخلة والملحوظة هي العلاقة بين التداولية والدلالة من جهة، والتداولية والنحو من جهة أخرى.

ولعل القاسم المشترك بين التداولية وبين الأبنية النحوية والدلالية هو السياق، وقد أولت التداولية الأهمية في هذا المقام (الدلالة والنحو) للعلاقة بين التراكيب النحوية والمقام مباشرة، أما الجانب الدلالي: فتدرس الصلات بين الرموز اللغوية ومسمياتها، ويلتفت إلى المقام دون أن يُفيض العناية به تاركا هذه العناية على التداولية، "فالنحو يعنى بتوضيح الشروط المحددة والقواعد التي تضمن صياغة الأقوال الجيدة، وتهتم الدلالة بالشروط التي تجعل الأقوال مفهومة وقابلة للتفسير، بينما التداولية هي العلم الذي يعنى بالشروط اللازمة لكي تكون الأقوال اللغوية مقبولة ناجحة وملائمة في الموقف التواصلي الذي يتحدث فيه المتكلم"[3].

---

[1]- الوظائف التداولية في اللّغة العربيّة،أحمد المتوكل،(مر.س)،ص10

[2]-ينظر: الخطاب وخصائص اللّغة دراسة في الوظيفة والبنية والنمط،أحمد المتوكل،دار الأمان،الرباط،المغرب،ط01، 2010،ص12

[3]- المدارس اللّسانية المعاصرة،(مر.س)،ص169

ثالثا: تقويم النحو العربي في ضوء المشروع الوظيفي لأحمد المتوكل:

1 ـ المنحى الوظيفي والنحو العربي:

إذا رجعنا إلى بدايات النحو الوظيفي وجدنا "أن هذه النظرية من حيث أهدافها ومنهجيتها والمبادئ النظرية التي تعتمدها، كانت منذ نشأتها نظرية خطاب لا نظرية جملة، باعتبار الجملة معطى مجردا معزولا عن السياق وعن المقام...لأنها استهدفت موضوعا للوصف والتفسير ظواهر اللغات الطبيعية لا باعتبار هذه اللغات أنساقا صورية مجردة، بل باعتبارها أنساقا تستخدم وسائل للتواصل اللغوي داخل المجتمعات... تستهدف وصف العبارات اللغوية وخصائصها الصورية (التركيبية–الصرفية والدلالية) بربط هذه العبارات بسياقاتها والأهداف التواصلية التي تستعمل لتأديتها"[1].

فلا يخفى على المتتبعين للنظريات اللغوية المعاصرة بصفة عامة، والنظريات النحوية بصفة خاصة المكانة العلمية المتميزة لنظرية النحو الوظيفي "لسيمون ديك" التي أصبحت الوريث الشرعي للنظريات النحوية الوظيفية قبلها، وتطمح منذ الثمانينيات أن تكون بديلا للنظرية التوليدية التحويلية بكل نماذجها.

إن أحسن من يمثل الاتجاه الوظيفي عند العرب المحدثين نظريتان اثنتان : "تقف كلتاهما موقفا إيجابيا معتدلا من التراث اللغوي القديم بصفة عامة، ومن النظرية النحوية القديمة بصفة خاصة؛ يمثل أولاها جعفر دك الباب في دعوته إلى نظرية بنيوية وظيفية من خلال المزج بين المبادئ العامة التي تقوم عليها كل من نظرية ابن جني ونظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني، ونظرية الوجهة الوظيفية لماتزيوسvilhem mathiesius الشيكي وتطوراتها لدى أكبر تابعيه دانيشf.danes وفيرباسj.firbas)"[2].

فاللسانيات العامة في عمقها تبحث في القوانين العامة المشتركة بين جميع اللغات الإنسانية، وهي تدرس الأصوات اللغوية، وتبين كيف تستخدم تلك الأصوات أوعية للمعاني، وتدرسها وسيلة للإبلاغ (أي للاتصال)في المجتمع الإنساني. وهذا تأكيد صريح إلى التلازم بين اللغة والتفكير ووظيفة الإبلاغ منذ بداية نشأة الكلام الإنساني.

---

[1]–ينظر:قضايا اللغة العربية في اللّسانيات الوظيفية–بنية الخطاب من الجملة إلى النّص–،أحمد المتوكّل،دار الأمان،الرّباط،المغرب،2001،ص25

[2]– نحو نظرية وظيفية للنحو العربي،يحي بعيطيش،(مر.س)،مقدمة الكتاب–هـ–

أما النظرية الثانية: فهي نظرية النحو الوظيفي لأحمد المتوكل، وبفضل رسوخ قدمه في التراث اللغوي العربي، وحسن استيعابه للنظريات اللغوية الحديثة، استطاع خلال عقدين من الزمن تقريبا إغناء الدراسات النحوية العربية بمفاهيم ومصطلحات حديثة، مشكلا بذلك نظرية علمية متماسكة، بفضل كفايتها التفسيرية والنفسية والنمطية، وكذا كفايتها البيداغوجية والديناميكية والتعليمية. متخذا نظرية (سيمون ديك) إطارا نظريا لأبحاثه، وحاول من خلالها أن يرسم معالم واضحة لنظرية وظيفية جديدة للنحو العربي، وتقديم نظرية متماسكة تحاكي التكامل مقارنة بما سبقها، حتى أن هناك من رشحها أن تكون البديل المعاصر الأفضل لتقويم النحو العربي وترسيخ قدمه.

إلى جانب هذا "ظهرت ملامح التأثر بالاتجاه الوظيفي عند لسانيين آخرين في إطار ما يعرف بلسانيات التراث، وتجلى ذلك في البحث عن أوجه للتماثل بين المنهج الوظيفي وبعض الأصول اللغوية العربية، كما نشط الاهتمام بوظيفية براغ ترجمة وتعريفا بشكل خاص في تونس، غير أن كل تلك المحاولات لم تستطع أن تثمر اتجاها يحمل كل مقومات اتجاه وظيفي عربي"[1]. فلم يكتب لعدد من النظريات ذات التوجه الوظيفي الاستمرار كالوجهة الوظيفية للجملة، والفرضية الإنجازية، على عكس الاستمرارية والانتشار التي حققتها (النسقية الوظيفية)، و(نظرية النحو الوظيفي).

أ–مبادئ النحو الوظيفي:

يقوم النحو الوظيفي على مبادئ عامة أطلق عليها المبادئ العشر وهذه المبادئ قابلة للتقليص دون إخلال إلى أربعة مبادئ رئيسية والتي تعتبر أصلا لمبادئ متفرقة عنها وتتلخص فيما يلي:[2]

–مقاربة اللغة تقوم على أساس أنها أداة للتواصل داخل المجتمعات البشرية.

–وظيفة اللغة الأساس هي وظيفة التواصل تتفرع عنها وظائف أخرى (التعبيرية، الإقناعية، وغيرها).

–القدرة التي يكتسبها مستعمل اللغة الطبيعية قدرة تواصلية عامة تشمل كل المعارف اللغوية، والخطابية وغيرها التي تمكنه من إنتاج أي خطاب، وفهمه وتحويله إما ترجمة أو تفسيرا أو تأويلا أو شرحا.

---

[1]– ينظر:اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة،حافظ اسماعيلي علوي،(مر.س)، ص345

[2]–نظرية النحو الوظيفي–الأسس والنماذج والمفاهيم–،محمد الحسين مليطان،دار الأمان،الرباط،المغرب،ط01، 2014، ص19

-تحكم الوظيفة بنية اللغة عامة وبنية ما يمكن أن ينتج داخلها من أنماط خطابية؛ إن في التزامن أو التطور، وتشكل هذه المبادئ في الوقت ذاته ضوابط للنظرية تتمّ على ضوئها المفاضلة بين مختلف النماذج التي يمكن أن تفرزها.

إذا كان هدف نظرية النحو الوظيفي وضعَ نموذج للقدرة التواصلية، فلابد لهذا النموذج المراد من خلال التقويمات المختلفة من معايير. ويرى المتوكل أن الضابط لهذه المعايير والمبادئ هو ضابط الكفاية التفسيرية، والذي يشمل ثلاث أنواع من الكفايات: (التداولية النفسية النمطية):[1]

1 ـ الكفاية التداولية:

والتي تعني ألا تعامل مع العبارات اللغوية على أساس أنها موضوعات منعزلة، بل على أساس أنها وسائل يستخدمها المتكلم لإبلاغ معنى معين في إطار سياق تحدده العبارات السابقة، وموقف تحدده الوسائط الأساسية لموقف التخاطب، ويستخلص المتوكل ثلاثة مطالب لتحديد هذه الكفاية:

– أن للعبارات اللغوية بعدا تداوليا قائما في ذاته، يتمثل في خصائص معينة متميزة عن الخصائص الدلالية والتركيبية.

– أن هذا البعد التداولي مرتبط بالسياقين اللغوي والموقفي اللذين يرد فيهما استعمال العبارات.

– على النحو الوظيفي الطامح للكفاية التداولية أن يأخذ بعين الاعتبار الخصائص التداولية للعبارات اللغوية في ارتباطها بسياق الاستعمال.

2 ـ الكفاية النفسية:

اشترك في هذه الكفاية مع بعض نماذج النحو التوليدي التحويلي كنموذج النحو المعجمي الوظيفي(بريزنان1982)؛ معيار الواقعية النفسية القاضي بإخضاع قواعد النحو إلى رائز، وإلى مدى مطابقتها للإواليات التي تقوم بذهن المتكلم أثناء عملية إنتاج العبارات اللغوية، وقد اعتمد هذا المعيار نفسه في نظرية النحو الوظيفي تحت مسمى (الكفاية النفسية).

يروم النحو الوظيفي من خلال هذه الكفاية أن يعكس ثنائية الإنتاج (التي تحدد كيف يبني المتكلم العبارات اللغوية وينطقها)، والفهم(يحدد كيفية تحليل المخاطب للعبارات اللغوية وتأويلها)، والسعي لتحقيق هذه الكفاية هاجس لدى منظري النحو الوظيفي دفعا لهم في وضع قيود النحو(بنية واشتغالا):

[1]– ينظر: التركيبات الوظيفية–قضايا ومقاربات–،أحمد المتوكل،مكتبة دار الأمان،الرباط،المغرب،ط01، 2005،ص51

– من أهم القيود على بنية النحو وجوب مطابقته لعملية التواصل بشقيها.

– من أهم القيود على اشتغال النحو: وجوب خلوه من قواعد التحويل المغيرة للبنية التي برهنت التجارب النفسية اللغوية على منافاتها للواقعية النفسية، حيث ثبت أنها اعتباطية لا تطابق إواليات إنتاج العبارات اللغوية.

3–الكفاية النمطية:

تروم الدراسات النمطية وصف خصائص أكثر عدد من اللغات، وإرجاعها إلى أنماط معينة على أساس معايير معينة كمعيار الرتبة في الجملة وداخل المركب الاسمي.

ويشير إلى أن النظريات اللسانية الحديثة تستهدف وصف وتفسير خصائص اللغات الطبيعية على اختلافها، وتأخذ هذه النظريات في مسعاها منحيين أساسيين: منحى نمطي، ومنحى كلي يتمثل أساسا في نظرية النحو التوليدي التحويلي.

يعتبر النحو الوظيفي أن الأنحاء البنيوية ومختلف الاتجاهات التي وصفت اللغة وصفا بنيويا قد فصلت اللغة عن وظيفتها التواصلية، ومن ذلك النحو العربي. من هنا انطلق المتوكل في إعادة وصف قواعد اللغة العربية وصفا دلاليا وتداوليا وفق مفاهيم جديدة، ومن خلال هذا الوصف تحدد على مستوى نحو اللغة العربية الوظيفي ثلاث وظائف هي (تداولية، دلالية، تركيبية)، "ففي إطار السعي إلى تحقيق ما أسميناه بالكفاية التداولية يقترح النحو الوظيفي بنية للنحو تفرد مستوى تمثيليا مستقلا للوظائف التداولية (كوظيفة المبتدأ المحور والبؤرة...)؛ بالإضافة إلى المستويين التمثيليين المخصصين للوظائف الدلالية والتركيبية، فبنية النحو كما تقترحها نظرية النحو الوظيفي تشمل على المستويات الثلاث"[1]، وفي إطار هذا السعي (تحقيق الكفاية النفسية) يحاول النحو الوظيفي قدر الإمكان مطابقة النماذج النفسية سواء منها نماذج الإنتاج أم نماذج الفهم، ومن هنا فهو يلغي من نموذج النحو القواعد التي تشكك في واقعيتها النفسية كـ(القواعد التحويلية على سبيل المثال)، وسنتطرق أثناء عرض مشروعه التقويمي إلى التعريف بهذه الوظائف.

النحو الوظيفي من أكثر النّظريات الوظيفية التداولية استجابة لشروط التنظير من جهة، ولمقتضيات النمذجة للظواهر اللغوية من جهة أخرى. فهو محاولة لصهر بعض من مقترحات

[1]– الوظائف التداولية في اللّغة العربيّة،أحمد المتوكّل،(مر.س)،ص11

نظريات لغوية (النحو العلاقي-نحو الأحوال-الوظيفية)، ونظريات فلسفية(نظرية الأفعال اللغوية، وتتكون بنية النحو الوظيفي من مستويات ثلاثة:[1]

1- مستوى لتمثيل الوظائف الدلالية كوظيفة المنفذ والمتقبل والمستقبل والمكان والزمان.

2- مستوى لتمثيل الوظائف التركيبية ويندرج تحته وظيفتان هما وظيفة الفاعل والمفعول.

3- مستوى لتمثيل الوظائف التداولية وهي خمس وظائف اثنتان داخليتان(المحور والبؤرة) ثلاثة خارجية(المبتدأ-المنادى-الذيل).

وفي مفاضلة أحمد المتوكل بين هذه النظريات وضع جملة من المعايير، جاعلا من النظرية التي تتوفر على هذه المعايير هي النظرية الوظيفية المثلى . يقول:"ما نصطلح عليه بالنظرية الوظيفية المثلى هو مجموعة من المواصفات نستخلصها مما تطمح إليه النظريات ذات المنحى الوظيفي، وتجتهد في تحقيقه أو تحقيق القسط الأوفر منه"[2].

هذه المواصفات التي تنطلق من:[3]

- الأساس الذي انبثقت منه هذه النظرية.

-الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه.

-الطريقة المتبعة في تطبيق هذه المواصفات.

ويجمع الوظيفيون على أن اللغة أداة للتواصل بين البشر، فهي تداولية بامتياز، واللغة تمتلك إمكانية التعبير عن هذه الوقائع لتحقيق التواصل. وإذا كان الوظيفيون يجمعون على أن التواصل هو الوظيفة الأولى للغة، فإنه من الطبيعي أن يتجاوز البحث اللساني في إطاره الوظيفي القدرة النحوية للغة إلى القدرة التداولية، ففهم اللغة فهما عميقا لا يمكن أن يكون إلا عن طريق ربطها بمختلف الأهداف التداولية التي تستعمل من أجلها؛ وبناء عليه لا يخرج النسق اللغوي عن الاستعمال اللغوي على الرغم من اختلاف النسق وتميزه عن الاستعمال، إذ لا يمكن تجريد اللغة من أخص خصائصها[4].

---

[1]- ينظر: الوظائف التداولية في اللّغة العربيّة،أحمد المتوكّل،(مر.س)،ص11

[2]- المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي الأصول والامتداد،أحمد المتوكّل،(مر.س)،ص43

[3]-الوظائف التداولية في التوجه النظري،هاجر محمّد ابراهيم الجويلي،مجلة كلية اللغات،جامعة طرابلس،العدد15، 2017ص 10

[4]- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة،حافظ اسماعيلي علوي،(مر.س)، ص345

يستدل المتوكل على إرجاع مختلف الوظائف إلى وظيفة التواصل بقوله:" لو أن الوظائف المضافة إلى وظيفة التواصل كانت حقا وظائف قائمة الذات لأمكن استقلال بعضها عن بعض، وورود بعضها دون بعض. فهل ترد مثلا الوظيفة التمثيلية دون وظيفة علاقية؟ هل يمكن أن يكون لخطاب ما فحوى قضوي دون أن تواكب فحواه قوة إنجازية؟ .

ومن خلال التمثيل في هذا الجانب يصل المتوكل إلى اختزال مختلف الوظائف الواردة في بعض الأدبيات اللسانية وغير اللسانية في وظيفة تواصلية واحدة؛ وهذا يعني أنه يمكن من خفض الفروق بين الخطابات إلى مجرد فروق نمطية، وأنه يتيح بالتالي ـ وهو الأمر الأهم ـ توحيد الجهاز الواصف، وتلافي تعديد النظريات أو تعديد المقاربات داخل النظرية الواحدة"[1].

كثير من الدارسين لا يميزون بين النحو الوظيفي والتداولية ويجعلهما متساويين من حيث أنهما يبحثان في علم استعمال اللغة، و"هذا الأمر ـ وإن كان صحيحا ـ إلى حد ما لا يمكن قبوله بهذا الإطلاق ؛ فالنحو متعلق باستنباط القواعد أو النظام الذي يحكم لغة ما بمراعاة الوظيفة الأساس لها: التبليغ. أما التداولية فهي: علم له تعلق كبير بالحركة الفلسفية الغربية التي جعلت من بين أبرز اهتماماتها البحث في القضايا المتعلقة بالاستعمال اللغوي، محاولة للإجابة عن أسئلة من قبيل: ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ ما هي استعمالات اللغة؟ وأي مقياس يحدد مقدرة الواقع الإنساني؟"[2]

وللمتوكل رأي آخر يحدد من خلاله موقفه من كيفية استعمال اللغة. فهو يرى أننا " نستعمل لفظ تداولي ووظيفي بمعنى واحد، ونقصد باللفظين ـ حين نوردهما في معرض الحديث عن نموذج لغوي ما ـ أن هذا النموذج يعتمد ضمن أسسه المنهجية افتراض أن اللسان الطبيعي بنية تؤدي وظيفة أساسية هي إتاحة التواصل داخل المجتمعات، وأن بين البنية والوظيفة علاقة تبعية، بحيث تتحدد السّمات البنيوية للعبارات اللغوية(صرف–تركيب–تنغيم) حسب الأغراض التواصلية التي تستعمل هذه العبارات وسائل لتحقيقها"[3].

---

[1]– التركيبات الوظيفية–قضايا ومقاربات–،أحمد المتوكل،(مر.س)،،ص27

[2]– النحو الوظيفي والدرس اللّغوي العربي دراسة في نحو الجملة،الزايدي بودرامة،أطروحة دكتوراه في علوم اللّسان،جامعة الحاج لخضر،باتنة،الجزائر،2014، ص38

[3]– آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي،أحمد المتوكّل،دار الهلال العربية،المغرب،ط01، 1993،ص21

2 ـ النحو العربي في ضوء الاتجاه الوظيفي:

إن النحو غير مستقل بنفسه بكونه مكونات لغوية مجردة، وإن قوانين اللغة المنتجة للجمل مدعوة لكي تمتلك الصحة الدلالية والتداولية على مستوى الكلام وأن ترتبط بعناصر خارجة عنها، ونفترض بذلك أنها ليست كلاما جامد المعنى مطلقا، أو مجرد معنى يريد المتكلم أن يعنيه من جهة، وأن يعبر عن موقف محدد في إطار سياق محدد، وهذا ما أكده بعض النحويين المحدثين مثل فاضل السامرائي، وقبله مهدي المخزومي وآخرون؛ باعتبار (الجملة بنية جامدة حيّة ومتداولة بين متكلم ومخاطب) يراعي فيها المتكلم مخاطبه. فترى المتكلم يقدم ويؤخر، ويوجز إن كان المقام يقتضي الإيجاز.

وقد أولت التداولية عناية كبيرة للمتكلم والمخاطب انطلاقا من الاعتقاد بأن الخطاب يتوجه من مرسل إلى مرسل إليه، أو من متكلم إلى مخاطب، ناهيك عن التفاعل اللساني وغير اللساني الذي يوجه الكلام ويحدد مساره[1].

والمعطيات التداولية التي توظف استعمال اللغة استعمالا حيا هي التي فرضت الاختلاف بين النحو الوظيفي والنحو التقليدي في أن " النحو الوظيفي يقصد به مجموعة القواعد التي تؤدي الوظيفة الأساسية للنحو، وهي ضبط الكلمات ونظام تأليف الجمل؛ ليسلم اللسان من الخطأ في النطق، والقلم من الخطأ في الكتابة... أما النحو العربي التقليدي يهتم بالعلاقات المنطقية المفسرة لتركيب المفردات، ولم يهتم بالمعاني المتحققة من استخدام اللغة"[2].

وبهذا انتقل مفهوم النحو مع أصحاب النحو الوظيفي من النظرية القائلة بأن (البنية هي التي تحدد المعاني التداولية) إلى العلاقة العكسية بأن (الوظيفة التداولية هي التي تحدد البنية اللغوية).

والنحو الوظيفي في أساسه عبارة عن نظرية مؤسسة تداوليا، وتتخذ (الملفوظ، المكتوب) موضوعا لها؛ إلا أن عبارة النحو الوظيفي استعملت عند عدد من المحدثين بالمعنى اللغوي للكلمة وبالمعنى الاصطلاحي، وهذا المعنى اللغوي لا يفي بالدقة المطلوبة في بيان المقصود إذا اختص بمسألة تقويم النحو وتيسيره؛ لأن المقصود قد يختلف بما له وظيفة في اللغة، ذلك أن وظائف اللغة متعددة؛

[1]- التداولية في النحو العربي،فيصل مفتن كاظم،(مر.س)،ص52

[2]- النحو العربي في ضوء اللّسانيات الحديثة،جنان التميمي،دار الفارابي،بيروت،لبنان،ط01، 2013،ص67

فيجب مراعاة أن الدلالة الاصطلاحية للنحو الوظيفي واسعة . فقد تداول هذا المفهوم اللسانيون وأدخلوا عليه تصورات توسع مرة، وتصنيف مرة أخرى[1].

من هنا لا يمكن أن نقرر أمرا يخص تقويم النحو من وجهة نظر وظيفية حتى يتحدد موقع هذه النظرية بين النظريات اللسانية، ولعل أكثر السياقات التي استعملت فيها عبارة النحو الوظيفي تحيل على ما يقابل النحو العلمي، وهو مجال يشتغل فيه بالمسائل النظرية المجردة التي يفترض أنها ليست مما يدخل في تيسير النحو.

وقد لا يختلف المقصود بالنحو الوظيفي كثيرا عن النحو التعليمي حتّى أنه المجال الحقيقي الذي يفترض أن يتنزل فيه تقويم وتيسير النحو، فصفة التعليمي إذا كانت نسبة إلى التعليم فإن المفهوم يمكن أن يوسع ليشمل كل مادة معرفية وضعت ليعلم بها النحو بصرف النظر عن ملابسات التعليم وزمانه ومكانه، ويدخل ضمن هذا التصور كل الكتب القديمة والحديثة ذات العلاقة بتيسير النحو في هذا الباب؛ أما إذا ضيق المفهوم الذي تحيل إليه التعليمي لتكون منسوبة إلى التعليمية فلن يدخل في هذا الباب إلا المحاولات التي تستجيب إلى شروط نقل المعارف في محيط مدرسي بالأساس لأن التعليمية تتقوم بأربعة أقطاب (المعلم والمتعلم المعرفة الأدوات التعليمية)[2].

لا يناقض النحو الوظيفي الطرائق المعروفة في تعليم اللغة من خلال التدريب؛ لأن النحو الوظيفي ليس غاية في ذاته. وتفرق نظرية النحو الوظيفي بين أربعة أنماط للجملة هي:[3]

جملة الفعل←يرسم لوحة

جملة الحدث←يستيقظ

جملة السمة(الصفة)←الفتاة النشيطة

جملة الترتيب←الجزائر عاصمة الجمهورية الجزائرية .

إلا أن التوازي المفترض بين الحال وبنية الجملة لا يصدق دوما مثل جملة(يعاني المرض): في النحو الوظيفي هي جملة فعل، ولكن من الناحية المادية لا تعبر دون أي شك عن أي فعل.

---

[1]-ينظر: تيسير النحو من هاجس الإحياء إلى مقتضيات التطبيق التعليمية،رفيق عبد الحميد بن حمودة،مجلة اللسانيات العربية،مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي،السعودية،العدد03، 2016،ص26

[2]-ينظر: المرجع نفسه، ص26

[3]- النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة،جنان التميمي،(مر.س)،ص70

فإذا كان النحو يتعامل مع المداخل التجريدية الثابتة مثل: الجملة في علم التركيب، ومثل القضايا في علم الدلالة، فالتداولية تتعامل مع أفعال الكلام أو الأداء الذي يقع في مواقف محددة في الزمن، وهذا من بين أهم الممارسات التي هدفت إلى تأسيس لسانيات تداولية عربية حديثة مواكبة لما يستجد في التداوليات الغربية.

إن التأمل في التراث اللغوي العربي يجد أنهم قد فطنوا إلى الوظيفية في الكلام وأهميتها في العملية التواصلية، وكلاهما يرتبط بالسياق الاجتماعي، وهذا ما جعلهم يأخذون من الكلام الحي المنطوق الذي يتطلب التكامل من جانب المرسل والمتلقي والأحوال، وبما يتعلق بموضوع الكلام.

وفي النحو العربي عدة تراكيب متداولة تهتم بدراسة الاستعمال اللغوي ضمن السياق الاجتماعي، خاصة التي تختلف وتتنوع بتنوع المواقف والأحداث والظروف، وقد أفرزت هذه التراكيب معاني ومقاصد تواصلية تمت بلورتها حديثا ودراستها ضمن عدة نظريات؛ ومن ذلك نجد "علم السامع يمثل عندهم دليلا على اختلاف جهات الكلام، وخروج العبارة عن مدلولها النحوي الظاهري إلى معنى مختلف، فعندهم أن قولك:(غفر الله لزيد، ورحم الله زيدا)، ونحو ذلك، فهي (لفظة الخبر ومعناه الطلب)، وإنما كان كذلك لعلم السامع أنك لا تخبر عن الله عز وجل وإنما تسأله"[1].

أ ـ تقويم الإعراب التداولي:

مصطلح الإعراب التداولي : هو مصطلح لساني حديث، وهو لا يبتعد كثيرا عمّا ما يتناوله النحاة في الصناعة النحوية عن الإعراب التقديري والإعراب المحلي، وعن الإعراب بالحروف أو الحركات أو بالحذف، وفي الأساليب النحوية: كأسلوب النداء والتحذير، وأسلوب المدح والذم، وكلها تتخذ من السياق ميدانا لها.

ويتعامل النحاة مع هذه الأساليب من منطلق علاقة الإعراب بالدلالة؛ لأن الأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني. فالإعراب " لا يخلو من أسباب وصلات على المستوى التداولي، ويعني مع الجانب الدلالي يدخل الجانب التداولي، ويعني الظل المصادف للدلالة على مستوى المتكلم في إطار السياق المرافق له، فكثيرا ما استعان سيبويه على توضيح معنى التركيب

[1]- الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية،نهاد الموسى، المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية،الخرطوم،العدد01، 1985، ص16

بوصف الظروف المرافقة للتلفظ بالقول كوصف الظواهر الصوتية، أو تحديد العلاقة بين المتكلم والمخاطب، أو ذكر أسباب التلفظ بالقول إلى غير ذلك مما ذكره سيبويه"[1].

وفي فضاء التداولية الوظيفية يرفع سيبويه من هذه الأساليب، ويخصّ أساليب المدح والتعظيم بقوله: " هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة، فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته، وذلك قولك :الحمد لله الحميد هو والحمد لله أهل الحمد ... وأما الصفة فإن كثيرا من العرب يجعلونه صفة فيتبعونه الأول... إن شئت جررت وإن شئت نصبت... ومثل ذلك قول الله عز وجل ﴿ لَّٰكِنِ اِلرَّٰسِخُونَ في اِلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُومِنُونَ يُومِنُونَ بِمَاأُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ اَلصَّلَوٰةَ وَالْمُوتُونَ اَلزَّكَوٰةَ ﴾[النساء-162] فلو كان كله رفعا كان جيدا، فأما (المؤتون) : فمحمول على الابتداء..."[2].

وقد يحدث اللبس في إعراب الكلمة بين المدح أو الاختصاص في كلمتي(القيمين ، والصابرين) في قوله تعالى "﴿...وَأَقَامَ اَلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيَ اَلزَّكَوٰةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِم إِذَا عَٰهَدُواْ وَالصَّٰبِرِينَ فِي اِلْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ اَلْبَأْسِ﴾.[البقرة-177] لقد اقتضى مقام المدح والتعظيم أن تعرب كلمة(المقيمين) بالنصب على المدح لا الاختصاص، كون المقام هو مقام ثناء ومدح وتعظيم للمؤمنين، وما نلاحظه هو حضور الملح التداولي في كتاب سيبويه.

غير أن سيبويه يقصد الجواز في كلمة(الصابرين): فإذا رفعت الصابرين على أول الكلام كان جيدا، ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيدا؛ فالتصور الأساسي للسانيات التداولية أنها تقوم على سياق الحال.

ب ـ التقويم التداولي في الحذف:

من بين التراكيب المتداولة في النحو العربي والمهتمة بدراسة الاستعمال اللغوي ضمن السياق، نجد ظاهرة الحذف، والذي يعد من أبرز التراكيب البلاغية التداولية في النحو العربي، وذلك من قبيل " قبيل تغييب العنصر في اللفظ ، لإمكان استرجاعه اعتمادا على القرائن والتداول، فرغم أن النحاة العرب لم يخصصوا بابا مستقلا لمناقشة ظاهرة الحذف، فقد ألقوا إلينا بأفكار واضحة صريحة

[1]- التداولية في النحو العربي،فيصل مفتن كاظم،(مر.س)،ص47

[2]- الكتاب، سيبويه،(مر.س)، 62/1 ـ 64.

تنبئ عن إدراكهم لهذه الظاهرة مؤكدين اعتمادهم سياق الحال، ومجيئها على هذه الحال المطابقة لهذا السياق"[1].

ولا شك أن ظاهرة الحذف تمثل بابا واسعا من أبواب اللغة العربية؛ ويتم الحذف على مستوى الكلمة المفردة، وعلى مستوى الحرف، ويصل الحذف إلى التركيب. وبهذا تتمتع العربية بالاقتصاد الكمي في الكلام من خلال الحذف، وفي الوقت ذاته ، يمثّ الحذف ضربا من ضروب الإثراء الدلالي. وقد أشار التداوليون الغربيون إلى أن " الضمني liplicite أو(الحذف) : ظاهرة جوهرية في الأقوال، فهو موجود في اللغة العادية (اليومية)، واللغة الصناعية (العلمية)؛ بل إنه قسيم التصريحي lexpjicite في أي تواصل بنحو عام، إذ إن كل دلالة تنشأ في قسم منها معطيات ضمنية، وغالبا ما يكون نصيب الضمني أوفر من نصيب التصريحي بما في ذلك في المستوى البسيط للمعنى الحرفي"[2].

إن ظاهرة الحذف في البنية النحوية لها القدرة على استيعاب المقام التداولي الذي يمثله أساسا المتكلم والمخاطب وظروف استعمال القول، فقد أولت الدراسات التداولية الحديثة المخاطب(المتلقي المشارك في عملية التواصل) اهتماما خاصا انطلاقا من مبدأ الخطاب يتوجه (من وإلى) أحد الطرفين، ولم يكن هذا غائبا عن أنظار النحاة الأوائل. فلا ينقطع حديثهم عن الحذف والإشارة إلى العلم بالمحذوف بعده؛ فالقطب الذي ترتكز عليه ظاهرة الحذف ويشبه(علم السامع): أن يكون مسوغا ثابتا للحذف[3].

يتم الحذف بافتراض أبعاد في النص غير موجودة فيه، ويصل النحاة من هذا الافتراض إلى موقف يتصورون أنه يوفق بين الشروط التي تفرضها القاعدة النحوية وبين النصوص التي لا تلتزم بتلك الشروط ولا تطبقها.

ج ـ التقويم التداولي في النداء:

النداء من الأساليب المتداولة كثيرا، وهو: طلب إقبال المخاطب ودعوته بحرف ناب مناب فعل كـ(أدعو أو أنادي)، وأدواته هي (الهمزة وأي) للقريب و(يا. آي. آ. وأيا. وهيا. ووا..) للبعيد، فلا

---

[1]-الملمح التداولي في النحو العربي –تحليل واستنتاج–،نعمة دهش فرحان الطائي،مجلّة العميد،العراق،العدد08، 2013،ص478

[2]- المرجع نفسه،،ص472

[3]-ينظر: المرجع نفسه،ص474، و الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية،نهاد الموسى،(مر.س)،ص09

يكون له أثر في التواصل إلا بوصفه عنصرا من عناصر مسرح اجتماعي يضم مُرسِلا ومستقبلا أو مخاطبا ومتلقيا.

وقد أشار النحاة إلى الربط بين الأسلوب الندائي والمقامي، وتنوع الأحكام تبعا لتنوع ظروف المقام، لذا يُعد أسلوب النداء أسلوبا لغويا متداولا بين العرب، توزعت أدواته على المنادى بحسب المقام، فللمنادى البعيد أدواته الخاصة وللمنادى القريب أداة خاصة (الهمزة)، ولعل السر في هذا التصنيف الوظيفي لأدوات النداء هو محاولة الربط بين أسلوب الخطاب وواقع الحال[1].

تناول نهاد الموسى في بحثه الموسوم بـ(الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية) التجاوز في رسم معالم النظام اللغوي حدود النص الذاتية، ومادة العبارة الكلامية إلى محيط الحدث الكلامي أو السياق الخارجي، وما يكتنف مادّة الكلام من تغييرات، معتبرا له أصلا من أصول وصف الظاهرة اللغوية وتفسيرها. وتناول هذه المسألة بالتفصيل في بحثه مستقريا عديد الأمثلة عن صدور نحاة العرب عن هذا الأصل، ومن ذلك نجد النحاة يعرفون الكلام في ثلاثة أمور:[2]

-الحدث الذي هو التكليم.

-ما في النفس ممّا يعبّر عنه باللفظ المفيد.

-ما تحصل به الفائدة، سواء كان لفظا أو خطا، ويقسمونه إلى خبر وطلب وإنشاء.

هذا يدل على أن تجليات الكلام لديهم أربعة: " اثنان منها ينتسبان إلى المستوى اللغوي الخالص، وهما اللفظ والخط، واثنان ينتسبان إلى المحيط الخارجي الذي يكتنف موقف الخطاب وهما: الإشارة ووقائع الحال المحسة التي يقع فيهما الخطاب"[3].

3 ـ المشروع التقويمي للمتوكل:

تمكن أحمد المتوكل بفضل ما قدمه في هذا المجال من إغناء الدراسات النحوية العربية بمفاهيم حديثة شكلت نظرية علمية، تجاوزت ما سبقها من نظريات لتكون البديل المعاصر الأمثل للنظرية النحوية القديمة بفضل كفاياتها وبنية جهازها الدقيق.

وهذا عرض لمشروعه التقويمي للنحو العربي في ضوء النحو الوظيفي:

---

[1]- ينظر: الملمح التداولي في النحو العربي –تحليل واستنتاج-،نعمة دهش فرحان الطائي،(مر.س)،ص479

[2]- شرح شذوذ الذهب في معرفة كلام العرب،جمال الدين ابن هشام النّحوي،تح:محمّد أبو فضل عاشور،دار إحياء التراث العربي،بيروت،لبنان،ط01، 2001،ص19

[3]-ينظر: الأعراف أو نحو اللّسانيات الاجتماعية في العربية،نهاد الموسى،(مر.س)،ص12

تُشتق الجملة عن طريق بناء بنيات ثلاث (البنية الحملية والبنية الوظيفية ثم البنية المكونية)، ويتم بناء هذه البنيات عن طريق ثلاث مجموعات من القواعد : (قواعد الأساس، وقواعد إسناد الوظائف، وقواعد التعبير)على التوالي، ويشمل الأساس مجموعتين من القواعد تسهمان معا في بناء البنية الحملية (المعجم- قواعد تكوين المحمولات والحدود).

انطلاقا من الفرضية التي تعتبر أن مفردات اللغات الطبيعية صنفان:مفردات أصول(أي مفردات يتعلمها المتكلمُكما هي قبل استعمالها) ومفردات مشتقة (أي مفردات يتم تكوينها عن طريق قواعد اشتقاقية انطلاقا من المفردات الأصول) يضطلع المعجم بإعطاء الأطر الحملية والحدود الأصول؛ في حين أن قواعد التكوين تقوم باشتقاق الأطر الحملية والحدود غير الأصول، وتشكل الأطر الحملية الموجودة على شكل قوائم في المعجم أو الناتجة عن تطبيق قواعد تكوين المحمولات بنية تشمل على:محمول دال على خاصية، أو علاقة-عدد معين من الحدود[1].

يرى المتوكل أنه عند الحديث عن الوظيفة يجب أن يكون حاضرا في ذهننا التمييز بين معنيين اثنين لهذا المفهوم: (الوظيفة باعتبارها دورا تقوم به اللغة ككل، والوظيفة باعتبارها علاقة دلالية أو تركيبية أو تداولية تقوم بين مكونات الجملة كعلاقة المنفذ مثلا، وعلاقة الفاعل وعلاقة المحور، فثمة أنحاء تجعل من الوظائف علاقات ثلاث:علاقات دلالية (منفذ، متقبل، مستقبل، أداة...) وعلاقات تركيبية(فاعل، مفعول)، وعلاقات تداولية(محور، بؤرة..). في حين تقصر أنحاء أخرى الوظائف على نوعين اثنين: (علاقات دلالية وعلاقات تركيبية) أو نوع واحد (علاقات تركيبية)[2].

تختلف الوظائف الدلالية عن الوظائف التركيبية والوظائف التداولية اختلافا بينا. فالوظائف التركيبية (الفاعل-المفعول)يتم تحديدها لا من الواقعة نفسها، بل من المنظور المعتمد في تقديم الواقعة. أما التداولية، فمهمتها التأثير إلى الوضع الإخباري الذي تتخذه حدود المحمول داخل العبارة باعتبار حمولتها المعلوماتية[3].

من هنا نقول : إن كلا من الوظائف الدلالية والتركيبية تنحصر وظيفتها التحليلية للجملة في البنية؛ فالجملة في بنيتها تعقد علاقات دلالية تركيبية، وبالاستناد إلى الوظائف التداولية باعتبارها

---

[1]-ينظر: الوظائف التداولية في اللّغة العربيّة،أحمد المتوكّل،(مر.س)،ص12

[2]- اللسانيات الوظيفية-مدخل نظري-،أحمد المتوكل،(مر.س)، ص50

[3]-ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية-البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي ،أحمد المتوكّل، دار الأمان،الرّباط،المغرب،1995، ص82

علاقات تقوم بين مكوّنات الجملة على أساس البنية الإخبارية المرتبطة بالمقام؛ تعقد الوظائف الدلالية على مستوى البنية الحملية، في حين أن الوظائف التركيبية والتداولية تلتحق لمباشرة عملها من خلال البنية الوظيفية التي أفردت خصيصا لها، فاشتقاق الجملة يبنى على ثلاث بنيات: (البنية الحملية الممثل فيها للخصائص الدلالية، والبنية الوظيفية الممثل فيها للخصائص الوظيفية، والبنية المكونية محل التمثيل للخصائص الصرفية التركيبية)، وتبنى هذه البنيات عن طريق تطبيق ثلاثة أنساق من القواعد:قواعد الأساس–قواعد إسناد الوظائف التركيبية والتداولية–وقواعد التعبير) وتطبق هذه القواعد كما يلي:

يضطلع الأساس بإعطاء إطار حملي يشكل دخلا لقواعد بناء البنية الحملية التامة التحديد، ويتم نقل البنية الحملية إلى بنية وظيفية عن طريق إسناد الوظائف التركيبية ثم الوظائف التداولية، وتشكل البنية الوظيفية التامة التحديد دخلا لقواعد التعبير التي تضطلع ببناء بنية مكونية على أساس المعلومات المتوفرة في البنية الوظيفية[1].

تصاغ الجملة عن طريق بناء ثلاث أنواع من البنى الحملية والوظيفية والمكونية كالتالي:

1 ـ البنية الحملية:

للمحمول صورتان: صورة مجردة وصورة محققة، ونقصد بالمجردة الصورة التي يرد عليها المحمول خارج سياق الجملة؛ أي قبل أن يخضع للقواعد (الصرفية–التركيبية) التي تخص المحمولات، أما المحققة: فهي الصورة التي يتخذها المحمول بعد أن يكون قد أدرج في سياق جملي معين وخضع لطائفة من القواعد[2].

ومن خلالها تتمثل الوظائف الدلالية (المنفذ–المتقبل–المستقبل)وهي وظائف تقوم بها موضوعات المحمول، ويتكفل ببناء هذه البنية نوع من القواعد أسماه المتوكل (قواعد الأساس)، وبناء هذه "البنية مرهون بتطبيق قواعد الأساس. وقد سمي الأساس أساسا لما يوفره من معطيات تعد أساس بناء أي جملة ؛ذلك أنه يوفر المداخل المعجمية التي تمد الجملة بالمادة المفرداتية[3].

---

[1]– ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية–البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي ،أحمد المتوكّل،(مر.س)،ص65

[2]– قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية–البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي ،أحمد المتوكل ،(مر.س)،ص66

[3]– الوظائف الدلالية في النحو الوظيفي ومقابلاتها في النحو العربي،الزايدي بودرامة،مجلّة الممارسات اللّغويّة،جامعة تيزي وزو،الجزائ،المجلّد11،العدد01، 2020،ص142

ويضم الأساس مجموعتين أو شقان يساهمان معا في بناء البنية الحملية و هما:[1]

المعجم: ويقدم المفردات الأصول التي يتعلمها المتكلم كما هي قبل الاستعمال، وتسمى في العربية المفردات الأصلية، ويسميها المتوكل المحمولات الأصلية، وهي المحمولات المصوغة على الأوزان الأربعة(فَعَل-فُعِل-فَعْل-فَعُل)وما سماه العرب بالجامد.

قواعد تكوين المحمولات:

تتشكل باشتقاق المفردات الفروع من المحمولات الأصلية ويكوّنها المتكلم وفق قواعد منتجة، وهذان النوعان من المفردات(المحمولات الأصول والمشتقة) يردان في شكل أطر حملية وتشمل بنية الإطار الحملي على:

-المحمول:يقصد به في العرف الفعل في الجملة الفعلية والخبر في الجملة الاسمية، ومقولة هذا المحمول التركيبية هي((فا)عل)-(ا(س)م)((ص)فة)((ظ)رف).

-محلات الحدود التي يتطلبها هذا المحمول:فهو يتطلب عددا معينا من المشاركين في الواقعة التي يدل عليها ويرمز إليها بالمتغيرات (س1،س2،سن...)، وتنقسم حدود المحمول باعتبار أهميتها بالنسبة للواقعة الدال عليها هذا المحمول إلى قسمين:[2]

حدود موضوعات:لها دور أساسي بالنسبة للواقعة التي يدل عليها المحمول أي الحدود التي يقتضيها تعريف الواقعة ذاته.

حدود لواحق:لها دور في تخصيص الظروف المحيطة بالواقعة.

ينطلق عمل الوظائف الدلالية من البنية الدلالية(الحملية)؛ أي من السمات التي تحدد بدءا في الإطار الحملي ذاته داخل المعجم؛ إذا كانت المفردة مفردة أصلا أو داخل قواعد التكوين إذا تعلق الأمر بمفردة مشتقة[3]. والوظائف التي تحملها محلات الحدود هنا هي: ((منف)ذ) ((متق)بل) ((مستف)يد)، ثم تأتي قيود الانتقاء التي يفرضها المحمول بالنسبة لمحلات حدوده(الموضوعات)، ويمثل المتوكل لذلك بالمثال التالي:[4]

شرب زيد لبنا /فالإطار الحملي للفعل شرب هو:

---

[1]- ينظر: الوظائف التداولية في اللّغة العربيّة،أحمد المتوكّل،(مر.س)،ص12-13

[2]- ينظر: المرجع نفسه،ص13

[3]- المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي الأصول والامتداد،أحمد المتوكل،(مر.س)،ص41

[4]- ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية،أحمد المتوكل،(مر.س)،ص13

شرب:فعل(س1)حي/(س1)منفذ/(س2)سائل(س2)متقبل

فقد حدد الفعل (شرب)مقولته التركيبية أي فعل، ومحلات حدوده (س1،س2) ويتضح من خلال هذا التمثيل أن المحمول لا يفرض قيود انتقائه إلا بالنسبة للحدود(الموضوعات)، ويعني هذا أن اللواحق في الأطر المحمولية لا تحدد بالنسبة لها قيود الانتقاء، والأطر الحملية الموجودة في المعجم والأطر الحملية المشتقة عن طريق تطبيق قواعد تكوين المحمولات تسمى أطر حملية نووية بمعنى أنها لا تشتمل إلا على الحدود والموضوعات، فالوظائف الدلالية التي يشترطها المحمول في حدود الموضوعات طبقا لدلالته المعجمية في المثال السابق هي ابتلاع سائل عن طريق الفم، وهذه الدلالة تُحتم للفعل حدّان رئيسيان (كائن حي ينفذ عملية الشرب، سائل متقبل لهذا الحدث)، وهذان الحدان الموضوعان يقتضيهما المحمول إجباريا، وعند اكتفاءه(المحمول)بهما يُسمى الإطار(نوويا)[1].

في مقابل هذه الأطر نجد الأطر الحملية الموسعة الناتجة عن تطبيق قواعد توسيع الأطر الحملية، والتي تضطلع بإضافة محلات الحدود اللواحق، فإذا كان الإطار الحملي للفعل (شرب) نوويا لاكتفائه بالحدين الرئيسيين (المنفذ والمتقبل)، فهناك حدود أخرى يمكن إضافتها إلى الإطار الحملي لهذا الفعل وذلك بإضافة الحدود اللواحق التي يمكن استحضارها في عملية الشرب مثل:زمان الشرب، ومكانه وعلته، وغيرها من الحدود التي تلعب دورا في تخصيص الظروف المحيطة بالواقعة، والتي يدل عليها فعل الشرب، ويكون التمييز بين الحدود الموضوعات والحدود اللواحق عن طريق معيار الخضوع لقيود (الانتقاء والحذف).

وهكذا يفرض المحمول قيود توارد بالنسبة للحدود الموضوعات دون الحدود اللواحق التي لا يشترط فيها هذا القيد، كما أن حذف حد من الحدود الموضوعات يمس بسلامة الجملة بخلاف الحدود اللواحق، وكذلك هو المحمول الذي يعتبره المتوكل المكون النواة الذي لا يمكن حذفه دون المساس بسلامة الجملة، ويمثل المتوكل للإطار الحملي الموسع بالمثال التالي:(شرب خالد شايا اليوم)

ينقل الإطار الحملي النووي للفعل (شرب) إلى الإطار الحملي الموسع بإضافة محل الحد اللاحق الزمان:شرب ف(س1)حي س1منف(س2)سائل(س2)متق(س3)زم[2]

---

[1]-ينظر: من البنية الحملية إلى البنية المكونية،أحد المتوكّل،دار الثقافة ،الدار البيضاء،المغرب،ط01، 1987،ص119-120-122

[2]-ينظر: الوظائف التداولية في اللّغة العربيّة،أحمد المتوكل،(مر.س)، ص17

وبعد تطبيق قواعد توسيع الأطر الحملية؛ تطبق قواعد إدماج الحدود التي يتم بواسطتها إدماج الحدود في المحلات وذلك طبقا لقيود الانتقاء، وينتج عن تطبيق قواعد إدماج الحدود بناء البنية الحملية النهائية لنحصل بذلك على البنية الحملية التامة التحديد هكذا:[1]

البنية الحملية لجملة:شرب زيد شايا صباحا في المقهى.

شرب ف(س1زيد س1 منفذ/س2شاي س2 متق/س3صباحا س3 زمان/س4في المقهى مك

هذا فيما يخص البنية الحملية لتأتي بعدها على التوالي البنية الوظيفية كالتالي:[2]

2 ـ البنية الوظيفية:

يتم بناء البنية الوظيفية للجملة بواسطة تطبيق قواعد إسناد الوظائف التي تتخذ خلالها البنية الحملية، والتي يتم بمقتضاها الانتقال من البنية الحملية إلى المكون الثاني من مكونات الجملة وهو البنية الوظيفية، وبهذا المكون تسند الوظائف إلى حدود الحمل من خلال مرحلتين:

ـ إسناد الوظائف التركيبية أولا؛ ثم إسناد الوظائف التداولية ثانيا، ويبرر إسناد الوظائف التركيبية قبل إسناد الوظائف التداولية، بأن ثمة وظائف تداولية تستند بالدرجة الأولى إلى مكونات حاملة لوظائف تركيبية معينة. فالوظيفة التداولية (المحور)مثلا تستند بالدرجة الأولى إلى المكون الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل وفقا لاتجاه عام يخضع له عدد كبير من اللغات الطبيعية.

إن تحديد موضوعات المحمول في النحو الوظيفي يكون على أساس الأدوار الدلالية لا على أساس الوظائف التركيبية. فالوظيفتان التركيبيتان (الفاعل والمفعول) الحاملين للوظيفتين الدلاليتين المنفذ والمتقبل، وينتج عن ذلك بناء البنية الوظيفية الجزئية للجملة مثل:(شرب زيدٌ شايا)، هي (شرب ف(س1)زيد(س1)منفذ فا/(س2)شايا(س2)متق مف .

يرى أحمد المتوكل أن الوظيفة (الفاعل): تُسند إلى الحد الذي يُشكل المنظور الرئيسي للوجهة التي تقدم انطلاقا منها الواقعة الدال عليها محمول الحمل، والوظيفة (المفعول): تُسند الوظيفة المفعول إلى الحد الذي يشكل المنظور الثانوي للوجهة التي تقدم انطلاقا منها الواقعة الدال عليها محمول الحمل، ومن هنا يستخلص أن الحدود الوجهية حدان اثنان:الحد المسندة إليه الوظيفة

[1]- ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربيّة،أحمد المتوكل،(مر.س)،ص15

[2]- ينظر: المرجع نفسه،ص15

التركيبية الفاعل، والحد المسندة إليه الوظيفة التركيبية المفعول، ويرتبط إسناد الوظيفتين التركيبيتين (الفاعل والمفعول) بنوع الوظائف الدلالية التي تحملها حدود البنية الحملية[1].

يكون إسناد الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول وفقا لسلمية الوظائف الدلالية التالية:[2]

منف>متق>مستق>مستف>أد>مك>زم.....

فا	+	+	+	+	+	+
مف	−	+	+	+	+	+

من خلال السلمية الواردة يُفاد أن الحدود التي تسند إليها الوظيفة التركيبية الفاعل والمفعول هي التي تحتها علامة(+)؛ فمثلا إسناد وظيفة الفاعل يكون حسب الأولوية فالإسناد يخضع لسلمية معينة حسب درجة الأولوية.

3 ـ البنية المكونية:

يتمّ نقل البنية السابقة إلى المكون الثالث، وهو البنية المكونية، ويتم هذا النقل عن طريق نوع ثالث من القواعد يسمى (قواعد التعبير)، والتي بدورها تضم (قواعد إسناد الحالات الإعرابية، قواعد إدماج مخصصات الحدود –إدماج أداة التعريف مثل:–القواعد المتعلقة بصيغة المحمول –بناء الفاعل–بناء المفعول–إدماج الرابط كان وما إليها...–المطابقة–)[3].

تترتب المكوّنات داخل الجملة بمقتضى قواعد الموقعة، وقواعد إسناد النبر والتنغيم وبتطبيق هذه القواعد يتم إنتاج بنية تركيبية تسمّى بالحمل[4]، والذي يحيل (أي الحمل) على واقعة؛ "أي كل شيء يمكن أن يقال عنه إنه حدث في عالم من العوالم الممكنة؛ على شيء يمكن إدراكه إدراكا حسيا كأن يرى أو يسمع ويمكن تأطيره في الزمان والمكان"[5]، فالحمل هو الجملة التي تتكون من المحمول (الفعل في الجملة الفعلية والخبر غير الجملة في الجملة الاسمية أو الرابطية المنسوخة)؛ إضافة إلى حدود الموضوعات واللواحق. يظهر الفرق بين الحمل والجملة في كون الجملة ذات مفهوم أوسع،

---

[1]–ينظر: من البنية الحملية إلى البنية المكونية،أحمد المتوكل،(مر.س)،ص121–123

[2]–ينظر:الوظائف التداولية في اللّغة العربيّة،أحمد المتوكل،(مر.س)،ص16

[3]–ينظر:من البنية الحملية إلى البنية المكونية،أحمد المتوكّل،(مر.س)،ص06،وينظر أيضا:الوظائف التداولية في اللّغة العربية،أحمد المتوكّل،(مر.س)،ص09

[4]– الوظائف التداولية في اللّغة العربيّة،أحمد المتوكّل،(مر.س)،ص19

[5]– آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي،أحمد المتوكّل،(مر.س)،ص14

فهي قد تشتمل على أكثر من حمل، وقد تشتمل مكونات خارجة عن نطاق الحمل وهي المكونات ذات الوظائف التداولية الخارجية.

بالنظر إلى الدرس اللغوي العربي القديم نجد ما يقابل هذا التصنيف في دلالة الفعل الذي روعي فيه الدلالة المعجمية في علاقتها بالمنفذ الذي ينجزها؛ بل نجد تصنيفات أخرى تكاد تقترب مما هو وارد في هذا التصنيف، كما هو الحال مع (المتعدي واللازم والفعل التام والناقص وأفعال القلوب والرجحان والظن والتصيير...) لكنها عولجت من زاوية غلبت الرؤية العاملية على أية رؤية أخرى (دلالة المحمول وهو ما يقابله في النحو المسند)، فالاهتمام بالدلالة لدى العرب القدماء يتضح حين يتعلق الأمر بالفعل؛ أما حين يكون المسند (المحمول)اسما، فإنه إن كان مشتقا نظروا إلى فعله من حيث دلالته المعجمية وماتستلزمه من تعدية أو لزوم وما إذا كانت تامة أو ناقصة....[1]

في تصنيف المتوكل للجملة العربية : فهو يصنفها تبعا لمحمولها ، فإذا كان فعلا فالجملة فعلية وإذا كان غير فعل فالجملة اسمية، وهي نفسها تكون رابطية إن وجد فيها ناسخ، وتقريبا هو نفس تصنيف القدماء المبني على الإسناد.

فتكون الجملة فعلية إذا كان المسند(المحمول) فعلا مقدما على فاعله، واسمية إذا كان الخبر(المحمول)اسما أو صفة أو جملة أو جارا ومجرورا، وفي حده يرى أنها" كلّ عبارة لغوية تتضمن حملا (نوويا أو موسعا)، ومكونا(أو مكونات)خارجيا، فالجملة حسب التنميط الذي يقترحه مقولة تعلو الحمل إذ تتضمنه بالإضافة إلى مكون خارجي وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن هناك أمورا ترجع إلى البنية وأخرى ترجع إلى الاستعمال"[2].

يشكل الإطار الحملي اللبنة الأولى والأساسية في بناء الجملة ككل، فهو الأساس الذي يتخذ منطلقا لبناء الطبقات الأربع التي تتألف منها الجملة، وهو كذلك المادة الأولية لهذا البناء لتكوين نواة الجملة أي (الحمل النووي)؛ يُلجأ إلى المخزن المفرداتي (المعجم وقواعد تكوين المحمولات)لاستقاء الإطار الحملي لمحمول الجملة موضوع الوصف، ويُتخذ هذا الإطار الحملي

[1]- ينظر:الوظائف الدّلالية في النحو الوظيفي ومقابلاتها في النحو العربي،الزايدي بودرامة،(مر.س)،ص145-147

[2]- النحو الوظيفي والدرس اللّغوي العربي دراسة في نحو الجملة،(مر.س)،ص119

دخلا لقواعد إدماج الحدود التي تضطلع بملء محلات الموضوعات بالمفردات المناسبة فيُحصل بذلك على حمل نووي تام.[1]

هذه الوظائف التداولية حسب ما ذهب إليه المتوكل؛ وهي شقان : تداولية خارجية وداخلية. فأما الوظائف الخارجية التي تخرج عن نطاق الحمل ثلاثة:

1-المبتدأ:

حصره في ما عرف في النحو التراثي بالمبتدأ الذي خبره جملة فقط، فهو"يشكل مكونا خارجيا بالنظر إلى الحمل، وتتجلى خارجيته في أنه لا يدخل في مجال عمل محمول الحمل"[2]، ودليل ذلك أن المكون المبتدأ لا يمكنه أن يشكل المكون المستفهم عنه في الجملة الاستفهامية ولو تقدمه مؤشر الاستفهام:

محمد، أزرته اليوم أم لا؟

محمد، أزرته اليوم أم خالد؟

وخارجية: المبتدأ بالنسبة للحمل الموالية له لا تعني أنه مستقلّ عنه الاستقلال تامة، فهو مرتبط به بواسطة رابطين:رابط تداولي ورابط بنيوي، ويشترط فيه أن يكون عبارة محيلة أي عبارة تحمل من المعلومات ما يجعل المخاطب قادرا على التعرف على ما تحيل عليه وخرق هذا الشرط ينتج عنه تراكيب مبتدئية لاحنة[3].

2-الذيل:أو (التابع): وهو المكون الذي يقوم بدور توضيح معلومة واردة في الحمل المتقدم عليه أو تعديلها أو تصحيحها مثل:أعجبني خالد، تأدبه

سلمت على بكر، بل خالد

ويتميز عن المكون المبتدأ الذي يحتل الموقع المتقدم على الحمل نظرا لدوره في التخاطب، والمغاير لدور الذيل ورغم أنه مكون خارجي عن الحمل إلا أنه لا يستقل عنه، ويتجلى ارتباطه به في خاصيتين الربط الإحالي والإعراب[4].

---

[1]-ينظـر: قضـايا اللغـة العربيـة في اللّسـانيات الوظيفيـة-البنيـة التحتيـة أو التمثيـل الـدلالي التـداولي-،أحمـد المتوكّل،(مر.س)،ص110-111

[2]-ينظر: اللسانيات الوظيفية-مدخل نظري-،أحمد المتوكل،(مر.س)،ص246

[3]-ينظر: المرجع نفسه،ص246-248

[4]-ينظر:المرجع نفسه،ص248

3-المنادى:

لابد من التمييز بين النداء باعتباره فعل لغوي، والمنادى باعتباره مكوّنا من مكونات الجملة ويدل على الذات محط النداء، فهو وظيفة أي علاقة تقوم بين مكوّنات الجملة وباقي المكونات التي تواردة، ومن القيود الموضوعة عليه أن يكون عبارة دالة على ذات عاقلة أو على الأقل على ذات حيّة فلا يسوغ أن ينادى الكائن الغير حي إلا مجازا، وتصاحب هذا المكون أداة من أدوات النداء[1].

من هنا نخلص إلى أن مكونات بنية الجملة حسب النحو الوظيفي أربعة:المحمول وموضوعاته-المنادى-المبتدأ-الذيل، وقد اقترح سيمون ديك لقطعة الخطاب التي تتكون من الجملة (يقصد الحمل)البنية التالية :

مكون خارجي-جملة(يقصد الحمل)-مكون خارجي

ويمثل المكونات الشكل التالي للجملة:منادى-مبتدأ(حمل)-ذيل[2]

الجملة في نموذج ديك "تحقيق سطحي لبنية تحتية متعددة المستويات تشتمل على أربع طبقات أساسية هي:الحمل المركزي، الحمل الموسع،القضية،القوة الإنجازية، ويتكون الحمل المركزي من الحمل النووي(المحمول وموضوعاته)ولواحق المحمول"[3].

يتخذ التحليل الذي يقترحه ديك منطلقا لمقاربات ممكنة ثلاث:أن توصف السمات الإنجازية جميعها داخل القالب النحوي ذاته أو أن يضطلع قالب آخر بهذه المهمة، أو أن تصنف هذه السمات إلى ما يجدر وصفه داخل القالب النحوي، وما هو من الوارد ترك تناوله إلى قالب آخر حتى تعالج جميع خصائص العبارات اللغوية في إطار جهاز واصف واحد نموذج مستعملي اللغة الطبيعية[4].

نتطرق الآن إلى عرض **الوظائف التداولية الداخلية**، والتي تسند وفقا للسياق (المقامي والمقالي) إلى موضوعين أو لاحقين داخل حمل الجملة نفسها كالتالي:

---

[1]-ينظر: اللسانيات الوظيفية-مدخل نظري-،أحمد المتوكل،(مر.س)،ص250-251

[2]- التركيبات الوظيفية-قضايا ومقاربات-،أحمد المتوكل،(مر.س)،ص77

[3]- آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي،أحمد المتوكل،(مر.س)،ص93

[4]- ينظر:المرجع نفسه،ص41-42

البؤرة: وظيفة تداولية داخلية ضمن نطاق العمل، ومبعث تداوليتها يكمن في تبعيتها لقصد المتكلم وإرادته "وتسند إلى المكوّن الحامل للمعلومات الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في الجملة"[1].

فإذا كان ترتيب العبارة اللغوية هو الترتيب الذي حددته علاقة النحو بـ(فعل، فاعل، مفعول)في الجملة الفعلية و(مبتدأ وخبر)في الجملة الاسمية، وإذا انتقلت هذه العبارة اللغوية إلى المتكلم يصبح ترتيبها مرتبط بأمر آخر بشروط مقامية تتعلق بقصده وإرادته، فقد يقصد بعبارته إضافة معلومة جديدة على المخاطب وقد يقصد رفع الشك والتوهم والتخصيص، وقد يؤكد معلومة عن طريق توظيف أدوات التوكيد بداية الحمل وهذا كله يرتبط بوظيفة البؤرة ارتباطا قويا ويميز المتوكل بين نوعين من البؤرة:[2]

بؤرة الجديد focus of new:هي الوظيفة المسندة إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب أي التي لا تدخل في القاسم الإخباري المشترك بين المتكلم والمخاطب (بالنسبة للمتكلم تكون في حالة الاستفهام وبالنسبة للمخاطب تكون في حالة الإخبار).

بؤرة المقابلة focus of contrast:هي البؤرة التي تستند إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي يشك المخاطب في ورودها أو ينكر ورودها.

وفي التمييز بين هذين النوعين يورد المتوكل أن بؤرة الجديد تطابق الطبقة المقامية المشتملة على مقامين:[3]

-المقام الأول يكون فيه المخاطب جاهلا للمعلومة التي يقصد المتكلم إعطاءه إياها، أو يعتبر المتكلم أن المخاطب يجهلها.

-المقام الثاني يكون المتكلم جاهلا للمعلومة التي يطلب من المخاطب إعطاءه إياها، وتكون في حالة الاستفهام.

يستخدم النبر في اللغة العربية لإظهار المكون البؤري الحامل لبؤرة الجديد، فالنبر باعتباره ظاهرة صوتية يساهم في إظهار القصد من هذا العنصر المنبور(التعجب، الخبر، الاستفهام، التهديد، التضرع وغيرها)، وهذه الظاهرة موجودة لدى العرب القدماء (فهو يسند للمكون الحامل للمعلومة

---

[1]- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة،حافظ اسماعيلي علوي،(مر.س)، ص352

[2]-ينظر: اللسانيات الوظيفية-مدخل نظري-،أحمد المتوكل،(مر.س)،ص254،وينظر أيضا: الوظائف التداولية في اللّغة العربيّة،أحمد المتوكل،(مر.س)،ص28

[3]- الوظائف التداولية في اللغة العربيّة،أحمد المتوكّل،(مر.س)،ص29

الجديدة أو المعلومة المتنازع في ورودها)[1]، "فالنبر قد يأتي على درجات مختلفة من حيث القوة أو التوسط أو الضعف في بعض الجمل ومكوّناتها لأغراض تعبيرية خاصة...فهو ملمح صوتي مكمّل للبناء اللغوي وله قيم مهمة في هذا البناء على المستويات اللغوية كافة"[2]، فهذه النبرات تعطي الكلام هيأة تجعله ذا دلالة على أحوال أخرى للمتكلّم (الغضب، الحيرة..)كما أنه يحدد الاستفهام من التعجب.

أما بؤرة المقابلة فتطابق طبقتين مقامتين تشتمل الأولى على مقامين:[3]

-الأول يتوفر فيه المخاطب على مجموعة من المعلومات ينتقي المتكلم للمخاطب المعلومة التي يعتبرها واردة.

- المقام الثاني فيتوفر فيه المتكلم على مجموعة من المعلومات يطلب المتكلم من المخاطب أن ينتقي له المعلومة الواردة ويكون في حالة الاستفهام.

أما الطبقة الثانية فيتوفر المخاطب على المعلومة التي يعتبرها المتكلم معلومة غير واردة، فيصحح المتكلم معلومة المخاطب، وتظهر بؤرة المقابلة بالنسبة للغة العربية في ثلاثة أنماط بنيوية أساسية:[4]

1-البنيات التي يتصدر فيها الجملة المكون المبأر، ومثل لها بالجمل التالية:

-البارحة عاد زيد من السفر "لا اليوم"

-"عن مقالته"حدثني عمرو "لا عن كتابه"

-"أغدا ألقاك""أم بعد غد"

2-البنيات الموصولية المزحلق فيها المكون المبأر الممثل لها بالجملتين :

الذي رأيته البارحة زيد لا خالد

الذي أعطيته الكتاب عمرو لازيد

البنيات الحصرية ومثل لها بما يلي:

مارأيت البارحة إلّا زيدا

إنما رأيت البارحة زيدا

---

[1]- ينظر:التركيبات الوظيفية-قضايا ومقاربات-،أحمد المتوكل،(مر.س)،ص33

[2]- علم الأصوات،كمال بشر،دار غريب،القاهرة،مصر،ج03، 2000،ص524

[3]- الوظائف التداولية في اللّغة العربيّة،أحمد المتوكّل،(مر.س)،ص29

[4]-المرجع نفسه،ص30

وللتمييز بين بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة يقترح وسيلتين أو كما أسماهما رائزين:[1]

رائز سؤال وجواب:اعتبر هنا أن الجمل التي تشتمل على مكون مسندة إليه بؤرة الجديد يعتبر أجوبة للأسئلة المحتوية على استفهام مثل:

س:ماذا قرأت البارحة؟قرأت كتابا

ولا تعتبر أجوبة طبيعية للسؤال المشتمل على بؤرة المقابلة ،فلا يُجاب عن السؤال السابق بمثل:

-كتابا قرأت البارحة

-الذي قرأته البارحة كتابا

-ماقرأت البارحة إلّا كتابا.

رائز التعقيب:يطلق مصطلح التعقيب على العبارات المتصدّرة بحرف النفي لا أو بحرف الإضراب (بل) ويستعمل إلحاق هذا الضرب من العبارات بأواخر الجمل رائزا لوجود بؤرة المقابلة، فالمكون المصدر أي الحامل لبؤرة المقابلة يكون في اللغة العربية أكثر قابلية للتعقيب بنفي أو بحرف الإضراب من المكون المتأخر الحامل لبؤرة الجديد كما في الأمثلة التالية:[2]

شايا شرب خالد(لا لبنا)

؟؟شرب خالد **شايا**(لا لبنا)

ما **شايا** شرب خالد (بل لبنا)

؟؟ما شرب خالد **شايا** (بل لبنا)

تمتاز إضافة إلى ذلك الجمل المسندة إليها بؤرة المقابلة على الجمل الحاملة لبؤرة الجديد بأنها تُصدر بأدوات مؤكدة من قبيل(إنّ-إنما وقد)مثل:قد غادر زيد بيته - إن زيدا مريضٌ .

كما أن أداة الاستفهام (الهمزة) تدخل على الجمل المسندة إليها بؤرة المقابلة، ولا تدخل على الجمل المسند إليها بؤرة الجديد، أما أداة الاستفهام (هل)، فتدخل على الجمل التي تكون فيها البؤرة بؤرة الجديد، وقد اشترط المتوكل بالنسبة لبؤرة المقابلة قيدين اثنين يضبطان إسناد هذه الوظيفة في البنيات الموصولية، ويشترط حسب هذين القيدين أن يكون المكون المبأر في هذا النمط من البنيات قابلا لأخذ الحالة الإعرابية(الرفع)، وأن يكون قابلا للإضمار، وقد استعار المتوكل هذين

[1]- الوظائف التداولية في اللغة العربية،أحمد المتوكل،(مر.س)،ص30

[2]- المرجع نفسه،ص31

القيدين مما ورد في كتب النحو العربي القديم حول شروط ما أسماه النحاة العرب بالزحلقة أو الإخبار بالذي[1].

يـــــذكر المتوكـــــل أن المكونـــــات الحاملـــــة للوظـــــائف الدلاليـــــة (الحال،العلة،المكان،الزمان،المكونات،المسورة[2])، والمكونات الداخلة عليها (حتى) لها الأسبقية في شغل وظيفة البؤرة، وإن إسناد هذه الوظيفة إلى مكون لا يدخل في هذه الزمرة مع وجودها تكون جملته ذات مقبولية دنيا كما يظهر في المقارنة بين زوجي الجمل الآتية:

جاء زيد **باسما**/؟جاء **زيد** باسما

وقف خالد **احتراما** لأبيه/؟؟وقف **خالد** احتراما لأبيه

استدعى الرّجال **كلهم**/؟استدعى **الرجال** كلهم

ومما يزكي هذه الفرضية عنده التعقيب بالإضراب على هذه الجمل بعد نفيها، إذ يلاحظ أن المكون المتجه إليه النفي هو أحد هذه المكونات لا غيره، كما يتبين من المقارنة بين زوجي الأمثلة التالية:

ما جاء زيد **باسما** بل غاضبا/؟؟ماجاء **زيد** باسما بل عمرو

ما وقف خالد **احتراما** لأبيه بل مملا/؟؟ما وقف **خالد** احتراما لأبيه بل عمرو

ما استدعي الرجال كلهم بل بعضهم/؟؟ما استدعي الرجال كلهم بل النساء

فمقبولية الزوج الثاني من الجمل أقل مقارنة بالزوج الأول والسبب هو أن التعقيب لم يتجه إلى المكوّن البؤري الذي انصبّ على النفي[3].

وفي إعراب المكون البؤرة يرى المتوكل أن وظيفة البؤرة بنوعيها لا تحدد الحالة الإعرابية التي يأخذها المكون الذي تسند إليه، فقواعد إسناد الحالات الإعرابية يكون حسب انتماء المكونات إلى الحمل أو عدم انتمائها أي خارجيتها أو داخليتها.

فالمكونات الخارجة عن الحمل تأخذ حالتها الإعرابية حسب وظائف تداولية (المبتدأ، المنادى، الذيل)؛ أما المكونات الداخلية فتأخذ حالتها الإعرابية طبقا لوظائفها الدلالية أو التركيبية، إذا

---

[1]-ينظر: الوظائف التداولية في اللّغة العربيّة،أحمد المتوكّل،(مر.س)،ص33-41

[2]- يقصد بالمسورة المكونات التي يكون مخصصها أحد الأسوار والأسوار في اللغة العربية هي كل-بعض-جميع....

[3]-ينظر: الوظائف التداولية في اللّغة العربيّة،أحمد المتوكّل،(مر.س)،ص43

كانت فاعلا أو مفعولا دون أن يكون لوظيفته التداولية دورا في تحديد حالته الإعرابية؛ لأنه مكون داخلي، فلا تأثير للوظائف التداولية الداخلية في تحديد الحالة الإعرابية، بل تسند الحالات الإعرابية إلى المكون المبأر حسب وظيفته التركيبية (الرفع إذا كان فاعلا والنصب إذا كان مفعولا)، أو الوظيفة الدلالية إن لم يحمل الوظيفة التركيبية فيأخذ الحالة الإعرابية النصب إلا إن سبق بحرف جرّ[1].

ـ المحور:

يعتبر النحاة العرب القدماء المكوّن المتصدر للجملة (ما أعطيت الكتاب إلا زيدا) مبتدأ يأخذ الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى الابتداء، وقد أثبت المتوكل في تناوله للمحور أن المكون المتصدر لهذا النمط من البنيات مكون داخلي تسند إليه بهذا الاعتبار وظيفة دلالية، ووظيفة تركيبية ويأخذ حالته الإعرابية الرفع بمقتضى الوظيفة التركيبية الفاعل المسندة إليه[2].

الوظيفة التداولية المحور هي الوظيفة التي تسند حسب مقتضيات المقام إلى الحد الدال على الذات التي تشكل محط الحديث داخل الحمل، ومن أهم خصائصه في اللغة العربية نجد:[3]

1 ـ يسند المحور في الحمل ذي المحمول الأحادي (المحمول ذي الموضوع الواحد) إلى الموضوع الوحيد بطريقة آلية مثل:عاد الجنود/طربت هند.

2 ـ وتسند وظيفة المحور طبقا لهذا المبدأ العام[4] إلى أحد موضوعات البنية الحملية الحامل لوظيفة دلالية (منف، متق، مستق، مستف، زما، ملك)، والمسندة إليه أحيانا إحدى الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول، ومن الأمثلة التي أوردها في ذلك المتوكل نجد:[5]

أ-متى رجع **زيد؟**

ب-رجع زيد البارحة

---

[1]-ينظر: الوظائف التداولية في اللّغة العربيّة،أحمد المتوكّل،(مر.س)،ص48

[2]- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة،حافظ اسماعيلي علوي،(مر.س)، ص355

[3]- اللسانيات الوظيفية-مدخل نظري-،أحمد المتوكل،(مر.س)،ص252

[4]-المبدأ العام هنا هو أن تُسند الوظائف التركيبية ثم الوظائف التداولية داخل الحمل إلى موضوعات البنية الحملية التي تحمل على مستوى هذه البنية نفسها وظائف دلالية ،ويتمّ إسناد الوظائف التركيبية والوظائف التداولية عن طريق تطبيق قواعد إسناد الوظائف التي تنقل البنية الحملية إلى بنية وظيفية،ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية،أحمد المتوكل،(مر.س)،ص70

[5]- الوظائف التداولية في اللّغة العربيّة،أحمد المتوكّل،(مر.س)،ص69

تشكل كلمة (زيد) محور الجملتين لدلالته على الشخص المحمول عليه بقية الجملة (متى رجع في الجملة الأولى، ورجع البارحة في الجملة الثانية)، ويأخذ هذا المكون وظيفة المحور بمقتضى الوضع التخابري القائم بين المتكلم والمخاطب في طبقة معينة، فزيد في الجملتين يدل على (المحدث عنه)مع الفرق في أن زيد في الجملة الأولى تدلل على الشخص الذي يشكل محور الاستخبار، وفي الجملة الثانية يدل على الشخص الذي يشكل محور الإخبار.

قد يحدث التباس فيما يخص وظيفة المحور ووظيفة المبتدأ ومثال ذلك(زيد أبوه مسافر)، ويحصل الالتباس خاصة حين يكون المحور متصدرا للجملة كما هو الشأن بالنسبة للجملة (زيد مريض) وينبع هذا الالتباس من اشتراكهما في كونهما (محدث عنه)، ورغم هذا يظل المبتدأ والمحور مكونين متمايزين من حيث الخصائص التداولية والتركيبية، ومن ذلك أن المحور(محدث عنه)داخل الحمل في حين أن المبتدأ محدث عنه خارجي بالنسبة للحمل بمعنى أن المحور والحديث المحمول عليه يشكل حديثا عن المبتدأ كما يتبين في التمثيل التالي:[1]

مبتدأ(محدث عنه)[محمول....سي(متغير الموضوع)،محور(محدث عنه]حمل(حديث).

إضافة إلى ذلك فإن إسناد وظيفة المحور إلى الحد الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل بالدرجة الأولى؛ لكن هذا لا يمنع إسنادها إلى أيّ مكوّن من مكونات الحمل شريطة أن يكون الحدّ المسندة إليه دالا على محط الحديث في الحمل، وتختلف أحكام موقعة المكون المحور تبعا لأنماط البنيات الثلاثة في اللغة العربية(البنية الفعلية والبنية الاسمية والبنية الرابطية)[2].

المتفق عليه أن اللغويين وأهل النحو يرون الجملة وحدة تركيبية تتكون من عنصرين ضروريين هما: (المسند والمسند إليه) ،وهي ما يطلق عليه في النحو الوظيفي(الجملة النواة)؛ أما الباقي فهي عناصر توسيعية قد يُستغنى عنها "ومحور كل العلاقات الأخرى؛ لأنّ في استطاعته وحده تكوين جملة تامة ذات معنى دلالي متكامل"[3]

الجملة الفعلية: هي التي يكون محمولها فعلا، وتترتب المكوّنات داخل الجملة الفعلية في اللغة العربية حسب البنية الموقعية التالية:[4]

---

[1]-ينظر: الوظائف التداولية في اللّغة العربيّة،أحمد المتوكّل،(مر.س)،ص70

[2]-ينظر: المرجع نفسه،ص108

[3]- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية،مصطفى حميدة،لونجمان،القاهرة،مصر،ط01، 1997، ص164

[4]-ينظر: الوظائف التداولية في اللّغة العربيّة،أحمد المتوكّل،(مر.س)،ص82

م4،م2،م1،مØف،فا(مف)(ص)،م3

وتنقسم المواقع الواردة فيه هذه البنية إلى مواقع خارجية ثلاثة تحتلها مكونات لا تنتمي إلى حمل الجملة (ليست موضوعات للمحمول)

الموقع م4←يحتله المنادى

الموقع م2 ←يحتله المبتدأ(المكون المحدد لمجال الخطاب)

الموقع م3←مخصص للمكوّن الذيل

ومواقع داخلية تحتلها المكونات المنتمية إلى الحمل بالشكل التالي:

يحتل الموقع م1←الأدوات الصدور(كأداتي الاستفهام وما النافية).

يحتل الموقع مØ ←المكون المسندة إليه وظيفة بؤرة مقابلة أو المكوّن المسندة إليه وظيفة المحور أو اسم الاستفهام.

يحتل الموقعين (فا) و(مف) المكونان الحاملان لوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول على التوالي، ويحتل الموقع (ص) المكوّن الذي لا يحمل إلا وظيفة دلالية (أي المكوّن الذي لم تسند إليه وظيفة تركيبية ولا تداولية تخوّله احتلال موقع خاص.

الجملة الاسمية: يكون محمولها مركبا وصفيا (م ص)أو اسميا(م س)أو حرفي(م ح) أو ظرفيا (م ظ)والتصور النهائي لترتيب بناها الموقعية هو:

م4،م2،م1،مØ،فا(م ص،م س،م ح،م ظ)(مف)،(ص)م3

يلاحظ أن البنية الموقعية هنا تحتوي على نفس المواقع التي اشتملت عليها البنية الموقعية السابقة (الفعلية)باستثناء فارقين اثنين هما:

ورود المحمول مركبا وصفيا(م ص)أو اسميا(م س)أو حرفيا(م ح) أو ظرفيا (م ظ)

تقدم موقع الفاعل (فا)على موقع المحمول الوصفي أو الاسمي أو الظرفي في حين أنه يرد في البنية الموقعية للجملة الفعلية متأخرا عن المحمول الفعلي، والفاعل هنا هو ما اصطلح على تسميته في النحو العربي المبتدأ.

الجملة الرابطية: محمول هذا النمط من الجمل كمحمول الجمل الاسمية إلا أنها تشتمل على رابط من قبيل كان والتركيب النهائي للبنى الموضعية حسب هذا النمط كالتالي:[1]

[1]- الوظائف التداولية في اللّغة العربيّة،أحمد المتوكّل،ص99

م4،م2،م1،مØ،ط،فا(م ص،م س،م ح،م ظ)(مف)،(ص)،م3

تشاطر البنيات الرابطية البنيات الاسمية بعضا من خصائصها كما تقاسم البنيات الفعلية بعضا من مميزاتها كما أنها تزيد عنهما باشتمالها على رابط من قبيل (كان)، فهي أقرب إلى البنيات الأولى من حيث خصائصها الحملية والوظيفية وأقرب إلى الثانية من حيث خصائصها المكونية.

وقفة تقييمية:

تنم كتابات أحمد المتوكل عن متابعة دقيقة لتطورات نظرية النحو الوظيفي الذي وضعه سيمون ديك، كما تكشف عن "وحدة الرؤية النظرية والمنهجية المحددة بأصول اللسانيات الوظيفية، وتكييفها مع معطيات اللغة العربية؛ وترتب عن هذه الوحدة في الأسس النظرية النظرة الشمولية لظواهر اللغة العربية المدروسة، والتكامل فيما بينها، ومكنه ذلك من وضع جزء هام من نحو اللغة الوظيفي"[1].

وفي هذا المشروع تعدّدت المقولات حولها ومن ذلك:

يرى الراجحي أن المتوكل بحكم المدوّنة التي اعتمدها، وبحكم منطلقاته رأى أن الأبعاد التداولية ظهرت خارج النحو، وأن الدرس النحوي استجلبها بحكم تمازج العلوم في الحضارة العربية.

وهذه نقطة خلاف رئيسية بينه وبين بعض الاتجاهات التي تعد البعد التداولي حاصلا في صميم النظرية النحوية العربية، ومكونا أساسيا من مكوناتها، ففي رأيه أن المفاهيم التداولية في النظرية العربية ظهرت داخل علم النحو ممتزجة بنظرية العوامل ثم اعتمدها علم الفقه والتفسير وغيرهما، ولا يستمد هذا القول مشروعيته من شواهد النحو العربي فحسب، وإنما يستمد سلطته العلمية من التطور الداخلي للسانيات على الصعيد العلمي، ومن تبني لسانيين في ألسنة أخرى القول بأن المكون التداولي جزء من النظام اللغوي في عامة الألسنة البشرية[2].

استطاع عبد القادر الفاسي من خلال مزجه بين الاتجاه التراثي في النحو العربي والفكر اللّغوي الغربي الحديث أن يرسم معالم نظرية لغوية تتسم بمعالجة النحو العربي وتقويمه دون الخروج عن التنظير النحوي القديم، وفي ضوء مفاهيم الدرس اللغوي الحديث، وخاصة المنهج الوصفي والوظيفي منه فقد اهتدى إلى الطبيعة الوظيفية للغة التي تتجلّى في ما يعتمده الناطق في استعمال بُنى لغته

[1]- قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، حافظ إسماعيل علوي، محمد الملاخ،(مر.س)،ص292

[2]- ينظر:إعادة تبويب أبواب النحو على ضوء معاني الكلام،عز الدين المجدوب،معاذ الدّخيل، مجلة اللسانيات العربية،مركز الملك عبد اللّه بن عبد العزيز الدولي،السعودية،العدد03، 2016،ص45

للوصول إلى مقاصد ذات دلالة أثناء تواصله مع الغير؛ ورغم اشتراكه مع أحمد المتوكل في تحليل الجملة كما ذكر ذلك المتوكل بقوله:"هناك (نقاط مشتركة كثيرة بين تحليلنا للجمل المبتدئية، وتحليل عبد القادر الفاسي الفهري لما يقترح تسميته بالجمل المفككة بالرغم من انتماء التحليلين إلى إطارين نظريين مختلفين"[1].

وهو موقف حافظ إسماعيلي علوي ومحمد الملاخ ، إذ يقران في مؤلفهما (قضايا ابستمولوجية في اللسانيات) بأهمية منهج أحمد المتوكل وكذلك الفاسي الفهري، وبأنهما من بين أكثر الكتابات التي "ساهمت بشكل ملحوظ في إغناء بعض النماذج الغربية نفسها؛ ليتبين أن الممارسة اللسانية العربية لم تعد مجرد تطبيق حرفي أعمى كما يدعي البعض ذلك"[2]، وتكمن أهمية الاتجاه الوظيفي للمتوكل في رأيهم في كونه يهدف إلى:[3]

-صوغ النظريات القديمة في قالب جديد يتيح المقارنة بينها وبين الحديث من النظريات.

—تطعيم النظرية اللسانية الحديثة والعامة بروافد نظرية جديدة قد تثبت ما اتفق عليه العرب، وقد تدحضه.

—خلق نموذج لغوي عربي (أو نماذج عدة) يضطلع بوصف اللغة العربية انطلاقا من النظريات اللغوية القديمة بعد أن تقولب، وأن تمحص في إطار النظريات الحديثة اللسانية وأن تحتك بما تفرع وما يتفرع عنها من نماذج لغوية.

—وتحقيق هذه الأهداف هو الكفيل بخلق حوار علمي جاد بين التراث اللغوي العربي، واللسانيات ومن إيجابيات مثل هذا التحليل الذي ينشده المتوكل قدرته على تجاوز كل نظرة مذهبية تعطي التراث اللغوي العربي قدرا فوق قدره أو تبخسه حقه ومكانته؛ كونه يقوم على دمج البحث اللساني العربي القديم في البحث اللساني العربي الحديث مع الإبقاء على هوية البحث اللساني العربي القديم،و كيانه كبحث يمثل نظرية لسانية ذات خصائص متميزة.

هناك من الباحثين من يرى أنه على الرغم من اجتهاد المتوكل في تقديم مشروع نظرية متكاملة لوصف بنية اللغة العربية وتفسيرها ضمن إطار تزامني وتعاقبي من جهة، ومحاولة استثمارها في النقد

[1]- الوظائف التداولية في اللّغة العربيّة،أحمد المتوكل،(مر.س)،ص115

[2]- قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، حافظ إسماعيل علوي، محمد الملاخ،(مر.س)،ص293

[3]-ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة،حافظ اسماعيلي علوي،(مر.س)، ص388

الأدبي من جهة أخرى ، فإنها تبقى دون الكفاية الوصفية والتفسيرية للنظرية النحوية الوظيفية لكونها لا تتوفر على الكفاية النمطية، ولا الصورنة الرياضية إضافة إلى كونها لا تتعدى إطار الجملة[1].

يمكن القول أنه وبغض النظر عن التضارب في الآراء حول ما توصل إليه المتوكل في مشروعه التقويمي إلا أنه يبقى المنهج الأقوم والأكثر قابلية للاحتذاء به، فما تجلى في مؤلفاته بمثابة السبيل الذي يجد فيه ضالته لا متلقي اللسانيات الوظيفية فحسب؛ بل كذلك المشتغل والمتمرس بها دارسا ومدرسا وباحثا.

[1]- نحو نظرية وظيفية للنحو العربي،يحي بعيطيش،(مر.س)،ص09

خاتمة

خاتمــة

كان لا بد لهذه الدراسة من حد تنتهي إليه، ومبلغ تقف عنده، بعد هذه الجولة من البحث والدراسة مع " تقويم النظرية النحوية العربية " في نظر اللسانيين العرب المحدثين، والذي أرجوه أن تكون هذه الدراسة قد ألمت بأهم مناحيها وحققت ما هدفت إليه.

لذا بات من الضروري أن أحط الرحال، بعد أن وُفقت في إنجاز هذه الدراسة ـ التي لا أزعم أنني بلغت فيها الصواب ـ وأعترف بما فيها من أخطاء وزلات. وهذه بعض النتائج التي توصلت إليها:

1– ليس علم النحو ـ كما يظن بعض الدارسين ـ علما صرفا قائما على قواعد جامدة لا تقبل التغيير، ولا كما يظن البعض الآخر أنه نحو تعليمي محض، بل هو يجمع بينهما، فكلا الغايتين تكتملان تحت لوائه.

2– النحاة الأوائل بذلوا جهودا علمية باهرة لتأسيس نظرية النحو العربي؛ وذلك من خلال استقراء كلام العرب، ووضع القوانين والقواعد المنظمة، بهدف الحفاظ على اللغة العربية من الخطأ واللحن.

3– تُقوّم نظرية النحو العربي بالوعي الكامل بالتراث اللغوي والمعطيات اللسانية الحديثة؛ فلم يكن النحو العربي يفتقر إلى الأسس العلمية التي نادى بها المحدثون العرب بل بني على منهج علمي رصين نابع من قدرة العقل العربي التي فتح القرآن الكريم مغالقها، فلم يكن مستعارا من الحضارات السابقة عليه كما يزعم المحدثون.

4 ــ إنّ الدّعوة التي قدّمها بعض اللغويين واللسانيين العرب المحدثين لإلغاء المنهج النحوي(التقليدي)، واستبداله بمنهج حديث، يتماشى ومتطلبات العصر، ويلبي الحاجات المعرفية التي فرضتها اللسانيات الغربية. ولذلك ذهب الوصفيون العرب إلى محاولة إعادة النظر في الموروث النحوي العربي، واقتراح منهج جديد لوصف اللغة العربية.

5– أبرز ما تم توظيفه من مناهج واتجاهات لسانية غربية لأجل إعادة قراءة النظرية النحوية العربي، ومحاولة تقويمها هو: المنهج الوصفي، والمنهج التوليدي التحويلي، والمنهج التداولي الوظيفي؛ وهي مناهج غربية المنشأ، لكن أفكارها ومنجزاتها نتاج التلاقح الفكري والثقافي العالمي.

6 –إن الاعتماد على اللسانيات الوصفية في دراسة النحو العربي وتقويم أدلته ومقوماته، حيث قام الوصفيون العرب ببناء دراساتهم على أساس الواقع اللغوي، وإلغاء نظرية العامل، والتعليل، والتقدير والتأويل؛ لأنها في نظرهم نتاج التأثر بالمنطق الأرسطي.

7–كان للمنهج التوليدي التحويلي أثره الكبير في تقويم نظرية النحو العربي، فقد أعطى لنظرية العامل قيمته العلمية والعملية في السلوك اللغوي، وهذا ما نادى به تشومسكي، مما دفع التهمة التي ألصقها الوصفيون العرب المحدثين بالعامل، وهو منها براء.

8–أما المنهج التداولي الوظيفي فكان أثره واضحا في مزج النحو بالبلاغة، وأن التراكيب النحوية يجب أن تستند إلى الدلالة بالاستدلال على مقتضيات المخاطب. وهذا ما أفرز بعض النتائج الوظيفية: فالجملة ـ في النحو الوظيفي ـ هي التي تشتمل على فعل ، ولا يهمّ تقدمه أو تأخره عن الفاعل، والفاعل إذا تقدم يصبح رأس الجملة المكونة من الفعل والضمير المستتر في مثل:(قام زيدٌ).

9– بعد عرض النظرية النحوية العربية ومناقشتها في ضوء المقولات اللسانية العربية : بداية بالوصفية إلى غاية التداولية الوظيفية، وتحديدا نموذج النحو الوظيفي منها، تبين أن ثمة قدرا طيبا من توافق النظر بين المعطى الوظيفي المعاصر والتراث النحوي بعامة، وأن ما جاء في التراث من أغراض مقامية كقصد الاهتمام والحصر والعناية والتخصيص لا تبعد كثيرا عن الأبعاد التداولية؛ مثل البؤرة والمحور وما إلى ذلك، ولعله أكثر اتجاه مناسب للنظرية النحوية العربية لما يمنحه لها ن قدرة على مواكبة العصر مقارنة بما سبقه، وفي نفس الوقت يحافظ على أصول هذه النظرية.

10– اقترب النحاة العرب المحدثون من أن يخسروا النحو العربي بنظريته القويمة وأصوله وأدلته العلمية؛ لأنهم غرقوا في متاهات المناهج اللسانية الغربية . والحقيقة: أنه لا يمكن للمناهج اللسانية الحديثة أن تلغي قوانين وضوابط منهج النحو العربي، ويحقّ لها أن تشارك في تطوير المنهج القديم والمساعدة على تيسيره وكشف مغاليقه.

11 ــ إن عملية المراجعة والتقويم للتراث النحوي العربي، في مراحله المتعددة:أولوية من أولويات الدرس اللغوي، وهي كذلك مطلب ثقافي حضاري، وشرط من شروط نهضة الأمة وعمل يتطلب الكثير من الجهد. والعمل المنهجي المنظم، دون إغفال أي منجز في هذا الموضوع، إلا أن هذه العملية انطلقت عند المحدثين من حالة تأثر باللسانيات الغربية. هذا التأثر الذي افتقده كثير من اللسانيين المحدثين بفقدهم لشخصيتهم العربية، وبتنصّلهم عن تراثهم، وبالتالي جنح تقويمهم حسب ميولهم.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

❁القرآن الكريم:برواية ورش عن نافع

أولا: المصادر

1-الأصول في النحو، ابن السراج أبو بكر بمحمد بن سهل،تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت،لبنان،ج1،ط03، 1996

2- الإنصاف في مسائل الخلاف،بين البصريين والكوفيين، الأنباري،أبو البركات كمال الدين بن عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد، تح:محمد محي الدين عبد الحميد،دار الفكر،القاهرة،مصر،ط01

3-التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف بن المناوي،تح:عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب،القاهرة،مصر، ط01، 1990

4- الخصائص، ابن جني أبو الفتح عثمان، تح:محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ،القاهرة،مصر،ج01، ط2، 2006.

5-دلائل الإعجاز، الجرجاني عبد القاهر ،تح:محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي،القاهرة،مصر،ط05 ،2004

6-الرد على النحاة، القرطبي ابن مضاء ،تح:شوقي ضيف،دار المعارف،القاهرة،مصر،ط02، 1982

7-رسائل الجاحظ، الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر ،تح:عبد السلام محد هارون، مكتبة الخانجي،مصر، ج03، 1964

8-شرح كتاب سيبويه، السيرافي أبو سعيد ،الحسن بن عبد اللّه بن المرزبان،تح:أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلميّة،بيروت،لبنان، ج1،ط1، 2008

9-شرح اللمع للأصفهاني ، الباقولي أبو الحسن علي بن الحسين ،تح:ابراهيم بن محمد أبو عبادة ،إدارة الثقافة والنشر، المملكة السعودية ،ج1 ،1990

10-شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الإستراباذي الرضي، تحقيق:يوسف حسن عمر، جامعة بنغازي، ليبيا،ج02، 1978

11-شرح شذوذ الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام جمال الدين النحوي،تح:محمّد أبو فضل عاشور،دار إحياء التراث العربي،بيروت،لبنان،ط01، 2001

12-الكتاب، سيبويه، تحقيق: هارون عبد السلام، دار الجيل، بيروت، لبنان، ج1

13- المنصف شرح لكتاب التصريف،ابن جني،تح:ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين،وزارة المعارف،القاهرة،ج01، ط01، 1954

14-مقدمة في النحو، الأحمر خلف ،تح:عز الدين التنوخي، دمشق،سوريا،دط،1961

ثانيا: المراجع

15- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، نحلة محمود أحمد،دار المعرفة الجامعية،مصر،2002

16-آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، المتوكل أحمد،دارالهلال العربية،المغرب،ط01، 1993

17-آراء في العربية، السامرائي عامر رشيد،مطبعة الإرشاد،بغداد،العراق،دط،1965

18-أبحاث في الكلمة والجملة، عبده داود،دار الكرمل،عمان،الأردن،ط01، 2008

19-أهمية الربط بين التفكير اللّغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، البهنساوي حسام ،مكتبة الثقافة الدينية،القاهرة،مصر،1994

20-إحياء النحو ، مصطفى إبراهيم، دار الكتاب الإسلامي ،القاهرة،مصر،ط02، 1992

21-إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النّصف الثاني من القرن العشرين، المجدوب عز الدين ،المجمع التونسي للعلوم والآداب،تونس،2012

22-الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية ، زكريا ميشال،المؤسّسة الجامعية، بيروت،لبنان،ط02 ،1986

23-أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، العناتي وليد أحمد، العلوي حافظ إسماعيلي،دار الأمان الرباط،المغرب،ط01، 2009

24-أساسيات بناء الإختبارات والمقاييس النفسية والتربوية، الجلبي سوسن شاكر، مؤسسة علاء الدين،دمشق،سوريا ط1 ،2005

25-أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عيد محمد، عالم الكتب، القاهرة،مصر،ط04 ،1989

26-أصول التفكير النحوي، أبو المكارم علي،درا غريب،القاهرة،مصر،ط01، 2006

27-أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، حسام الدين كريم زكي، مكتبة النهضة المصرية، ط01، 2000

28-الأصول ـ دراسة ابستيمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي(النحو ـ فقه اللغة ـ البلاغة)، حسان تمام، عالم الكتب، بيروت، لبنان(د.ط)، 2000

29-بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الحاج صالح عبد الرحمان، موفم للنشر،الجزائر، ج01، 2012

30-بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الحاج صالح عبد الرحمن، المؤسسة الوطنية للفنون الطبيعية، وحدة الرغاية، الجزائر،ج ط1 ،2007

31-البناء الموازي-نظرية في بناء الكلمة والجملة-، الفاسي الفهري عبد القادر ،دار توبقال،الدار البيضاء،المغرب،ط01، 1990

32-تجديد المنهج في تقويم التراث، عبد الرحمان طه،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء،المغرب،ط02،دت

33-تجديد النحو، ضيف شوقي، دارالمعارف،القاهرة،مصر، ط6، 2013

34-اتجاهات البحث اللساني ،ميلكا إفيتش،تر: مصلوح سعد عبد العزيز،وفاء كامل فايد،المجلس الأعلى للثقافة،ط 02، ،2000

35-التداوليات وتحليل الخطاب، حمداوي جميل، مكتبة المثقف، ط1، 2015

36-التداولية عند العلماء العرب، صحراوي مسعود،دار الطليعة،بيروت،لبنان،ط01، 2005

37-التفكير اللساني في الحضارة العربية، المسدي عبد السلام، الدار العربية للكتاب،تونس، ط02، 1986

38-التفكير العلمي في النحو العربي، الملخ حسن خميس، دار الشروق،عمان،الأردن،ط01، 2002

39-تقويم الفكر النحوي، أبو المكارم علي، دار غريب،القاهرة،مصر،دط،2005

40-التقويم والقياس في كلية التربية،الإمام مصطفى محمود وآخرون، جامعة بغداد، دار الحكمة، العراق، 1990

41-التركيبات الوظيفية-قضايا ومقاربات-، المتوكل أحمد،مكتبة دار الأمان،الرباط،المغرب،ط01، 2005

42-الخطاب وخصائص اللغة دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، المتوكل أحمد،دار الأمان،الرباط،المغرب،ط01، 2010

43-دلالة السياق بين التراث وعلم اللّغة الحديث، البركاوي عبد الفتاح عبد العليم، دار المنار،القاهرة، مصر،ط01، 1991

44-الدلالة والنحو، حسنين صلاح الدين صالح ،مكتبة الآداب،ط01،دت

45-الدراسات اللغوية في العراق، القزاز عبد الجبار جعفر،كلية الآداب،جامعة بغداد،العراق،1979

46-دراسات نقدية في النحو العربي،أيوب عبد الرحمان محمد،مؤسسة الصباح، القاهرة،مصر،دط،1957

47-استراتيجيات الخطاب-مقاربة لغوية تداولية-، الشهري عبد الهادي بن ظافر،دار الكتاب الجديدة،بيروت،لبنان،ط01، 2004

48-علم اللغة:مقدمة للقارئ العربي، السعران محمود، دار النهضة، القاهرة، مصر، ط1 (د.ت)

49-علم اللغة الحديث، عبد العزيز محمد حسن،مكتبة الآداب،القاهرة،مصر،ط01، 2011

50-علم التخاطب الإسلامي، يونس محمد محمد علي ،دار المدار الإسلامي،بيروت،بنان،ط01، 2006

51-علم الأصوات، بشر كمال،دار غريب،القاهرة،مصر،ج03، 2000

52-علم اللغة العام، دي سوسير فردينان، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مالك يوسف المطلبي،مطبعة آفاق عربية، بغداد، العراق، 1985

53-العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي، عبد الواحد حسن الشيخ، مكتبة الإشعاع،مصر،ط01 ،1999

54-العربية وعلم اللغة البنيوي . دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، خليل حلمي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر(د.ط) 1996

55-العربية الصحيحة، عمر أحمد مختار، عالم الكتب،القاهرة،مصر، ط2، 1998

56-في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، عبد الرحمان طه ،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء،ط02، 2000

57-في إصلاح النحو العربي، سعيد عبد الوارث مبروك، دار العلم، بيروت، لبنان، ط1. 1985

58-في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، عمايرة خليل أحمد، دار المعرفة، جدّة، السعودية، ط01 ، 1984

59-في النحو العربي نقد وتوجيه، المخزومي مهدي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2 ، 1986

60-في نقد النحو العربي، أبو السعود صابر بكر، دار الثقافة، مصر، دط، 1988

61-قضايا ألسنية تطبيقية،زكريا ميشال،دار العلم للملايين ،بيروت،لبنان،ط01، 1993

62-قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، علوي حافظ إسماعيل، الملاخ امحمد، الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت، لبنان، ط1، 2009

63-قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية-البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي ، المتوكل أحمد، دار الأمان،الرباط،المغرب،1995

64-قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية-بنية الخطاب من الجملة إلى النص-،المتوكل أحمد،دار الأمان،الرباط،المغرب،2001

65-اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة- دراسة تحليلية في قضايا التلقي وإشكالاته-، علوي حافظ إسماعيلي، دار الكتاب الجديدة،بيروت،لبنان، ط01، 2009

66- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، علوي حافظ إسماعيلي، دار الكتاب الجديدة،بيروت،لبنان، ط01، 2009

67-اللسانيات واللغة العربية، الفاسي الفهري عبد القادر ،دار توبقال،الدار البيضاء،المغرب، ط01 ،1985

68-اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، استيتية سمير شريف،عالم الكتب الحديث،الأردن،ط02، 2008

69-اللسانيات الوظيفية-مدخل نظري-، المتوكل أحمد،دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت،لبنان،ط02، 2010

70-اللسانيات النشأة والتطور، مومن أحمد،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ط02، 2005

71-اللسانيات العربية ونماذج للآفاق، الفاسي الفهري عبد القادر، ندوة جهوية (تقدّم اللسانيات في الأقطار العربية)، دار الغرب الاسلامي، الرباط،ط01، 1987

72-اللسانيات الوظيفية المقارنة دراسة في التنميط والتطور، المتوكل أحمد،دار الأمان،الرباط،المغرب،ط01، 2012

73-اللسانيات وأسسها المعرفية، المسدي عبد السلام، الدار التونسية،تونس،(دط)، 1986

74-اللسانيات العربية-أسئلة المنهج، غلفان مصطفى، دار ورد الأردنية، عمان، ط01، 2013

75-اللغة بين المعيارية والوصفية، حسان تمام،عالم الكتب،القاهرة،مصر،ط04، 2000

76- اللغة العربية معناها ومبناها، حسان تمام، دار الثقافة،الدار البيضاء،المغرب،1994

77-اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، بشر كمال، دار غريب،القاهرة،مصر،1999

78-مبادئ اللسانيات، قدور أحمد محمد، دار الفكر دمشق، بيروت، 1996

79-مبادئ علم النفس التربوي،الزغلول عماد عبد الرحيم، دار الكتاب الجامعي، العين،الإمارات العربية المتحدة، ط2، 2012

80-المدارس اللسانية المعاصرة، بوقرة نعمان،مكتبة الآداب،القاهرة،مصر،دط،2003

81-موجز تاريخ علم اللغة في الغرب،روبنز،تر: عوض أحد،سلسلة عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت،نوفمبر1997

82-محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، العلوي شفيقة،أبحاث،بيروت،لبنان،ط01، 2004

83-من الأنماط التحويلية في النحو العربي، عبد اللطيف محمد حماسة،مكتبة الخانجي،القاهرة،ط01 ،1990

84-من أسرار اللغة، أنيس ابراهيم،مكتبة الأنجلومصرية،القاهرة،مصر،ط03، 1966

85-من أصول التحويل في نحو العربية، عبد الرحمان ممدوح،دار المعرفة الجامعية،مصر،دط،1999

86-من البنية الحملية إلى البنية المكونية، المتوكل أحمد،دار الثقافة ،الدار البيضاء،المغرب،ط01، 1987

87-مناهج البحث في اللغة ، حسان تمام، مكتبة الأنجلو مصرية ،القاهرة،مصر، دط ،1955
88-مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، الخولي أمين،دار المعرفة،ط01، 1961
89-المناهج النقدية وخصائص الخطاب اللساني، بوحوش رابح، دار العلوم،عنابة،الجزائر،2010
90-مناهج البحث في اللغة، حسان تمام، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدر البيضاء، المغرب، 1986
91-المنوال النحوي العربي ـ قراءة لسانية جديدة، المجدوب عز الدين، نشر دار محمد علي الحامي، تونس،ط1، 1998
92-المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي الأصول والامتداد، المتوكل أحمد،مكتبة دار الأمان،الرّباط،ط01، 2006
93-منطق العرب في علوم اللّسان، الحاج صالح عبد الرحمان، موفم للنشر ،الجزائر،دط، 2012
94-المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، عمايرة خليل أحمد،دار وائل،عمان،الأردن،ط01، 2004
95-معجم تحليل الخطاب، إشراف :باتريك شارودو، ودومينيك مونغو، ترجمة:عبد الفادر مهيري وحمادي صمود، مراجعة: صلاح الدين شريف، منشورات دار سناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2008
96-معاني النحو، السامرائي ابراهيم فاضل، مطبعة التعليم العالي،الموصل، العراق،1987
97-مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، باقر مرتضى جواد،دار الشروق،عمان،الأردن،ط01، 2002
98-مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، يونس محمد محمد علي، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان،ط1،2004
99-المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، ترجمة: علوش سعيد، مركز الإنماء القومي، الرباط، 1986م
100-المرايا المقعرة ـ نحو نظرية نقدية عربية، حمودة عبد العزيز، مطابع الوطن، الكويت، 2001
101-نحو التيسير-دراسة ونقد منهجي-، الجواري أحمد عبد الستار،مطبع المجمع العلمي العراقي،بغداد،العراق، ط02، 1984

102-النحو العربي والدرس الحديث، الراجحي عبده، دار النهضة العربية،بيروت، لبنان(د.ط)،1979

103-نحو تعليم اللغة العربية وظيفيا، عبده داود،مؤسسة دار العلوم،الكويت،ط01، 1979

104-النحو العربي في ضوء اللّسانيات الحديثة، التميمي جنان،دار الفارابي،بيروت،لبنان،ط01، 2013

105-النقد اللساني، روجر فاولر،تر:عفاف البطاينة، مركز دراسات الوحدة العربيةبيروت،ط01 2012،

106-نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، الهاشمي بكوش فاطمة، ايتراك للنشر ،القاهرة،مصر،ط01، 2004

107-نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، حميدة مصطفى،لونجمان،القاهرة،مصر،ط01، 1997

108-النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة، صيام شحاتة، مصر العربيّة،القاهرة،مصر،ط01، ،2009

109-النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية،فيليب جونز-تر: الخواجة محمد ياسر،مصر العربية للنشر والتوزيع،ط01، القاهرة،مصر، 2010

110-نظرية النص الأدبي، مرتاض عبد الملك،دار هومة،الجزائر،ط02 ، 2010

111-النظرية اللغوية في التراث العربي، عبد الدايم عبد العزيز، دار السلام،القاهرة،مصر،ج01، ط01، 2006

112-نظريات في اللغة ، فريحة أنيس،دار الكتاب اللبناني،لبنان،ط02، 1981

113-نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، الملخ حسن خميس، دار الشروق للطبع، عمان، الأردن، ط01، 2000

114-نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، الأوراغي محمد،دار الأمان،الرباط،المغرب،ط01، 2010

115-نظرية المعنى في الدراسات النحوية، الخالدي كريم حسين ناصح،دار صفاء،عمان،ط01 2006،

116-نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية، البهنساوي حسام، مكتبة الثقافة،القاهرة،مصر،ط01، 2004

117-نظرية تشومسكي اللغوية،جون ليونز،تر: خليل حلمي،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،مصر،ط01، 1985

118-نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، الملخ حسن خميس،دار الشروق،عمان،الأردن،ط01، 2001

119-النظرية البراجماتية اللسانية، عكاشة محمود، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، ط1، 2005

120-نظرية النحو الوظيفي-الأسس والنماذج والمفاهيم-، مليطان محمد الحسين،دار الأمان،الرباط،المغرب،ط01، 2014

121-الوحدة الإسنادية الوظيفية في القرآن الكريم، بومعزة رابح، دار ومؤسسة رسلان للطباعة، دمشق، سوريا(د.ط)، 2008

122-الوظائف التداولية في اللغة العربية، المتوكل أحمد،دار الثقافة،الدار البيضاء،المغرب،ط01، 1985

ثالثا: الكتب الأجنبية

123-Government–binding/principles and parameters theory, Howard Lasnik! and Terje Lohndal , WIREs Cognitive Science, Volume 1, January/February 2010 121-

124-INTRODUCTION TO GOVERNMENT AND BINDING THEORY, Liliane Haegeman , BlACI<WEll UK So Cambrid,e USA ,First eDition first published 1991

ثالثا:الرسائل والأطاريح المخطوطة:

125-نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، بعيطيش يحي،أطروحة دكتوراه في اللسانيات الوظيفية،جامعة قسنطينة،الجزئر،2006

126-النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي دراسة في نحو الجملة،الزايدي بودرامة،أطروحة دكتوراه في علوم اللّسان،جامعة الحاج لخضر،باتنة،الجزائر،2014

127-نظرية تشومسكي في العامل والأثر- محاولة سبرها منهجا وتطبيقا، مسعودي الحواس،أطروحة دكتوراه في اللغة العربية،جامعة الجزائر،2002

رابعا: المعاجم والقواميس:

128-تاج العروس، الزبيدي، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1994

129-الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربيّة)، الجوهري إسماعيل بن حماد، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ج01، ط02، دار العلم للملايين،بيروت،1979

130-القاموس المحيط،الفيروز آبادي،مجد الدين محمد بن يعقوب،تح:العرقسوسي محمد نعيم، مؤسسة الرسالة، ط08 ،2005

131-القاموس الموسوعي للتداولية،جاك موشلر،آن ريبول،تر: المجدوب عز الدين،دار سيناترا،تونس،2010

132-الكليات(معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني ،تح:عدنان درويش،محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2 ، 1998

133-لسان العرب، ابن منظور جمال الدين محمد، دار صادر، بيروت، لبنان، مج06 ،(د.ط)

134-المعجم الوسيط،حسن علي عطية ومحمد شوقي أمين، مجمع اللغة العربية، دار الفكر،دمشق،سوريا،ج01،ط2،دت

135-المعجم المفصل في النحو العربي، بابستي عزيزة فوال، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992

136-معجم المصطلحات التربوية والنفسية، شحاته حسن و النجار زينب ،مر:جامد عمار، الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة،مصر ،ط1 ،2003

137-المعجم الفلسفي، صليبا جميل، دار الكتاب اللبناني،بيروت،لبنان ج02 ،1982

138-المعجم الفلسفي، وهبة مراد،دار قباء،القاهرة،مصر،دط،2007

139-المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، الحفني عبد المنعم، مكتبة مدبولي،القاهرة، ط03 2000،

140-معجم التعريفات، الجرجاني علي بن محمد ،تح:محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان، ط02 ،2003

خامسا: المجلات والدوريات:

141-إعادة تبويب أبواب النحو على ضوء معاني الكلام، المجدوب عز الدين، الدخيل معاذ، مجلة اللسانيات العربية،مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي،السعودية،العدد03، 2016

142-الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، الموسى نهاد، المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية،الخرطوم،العدد01، 1985

143-أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي، الحاج صالح عبد الرحمان،مجلة اللسانيات، الجزائر،العدد04، 1974

144-أثر العقل في توجيه القاعدة النحوية إلى أصلية وفرعية، معن عبد القادر بشير،مجلة التربية والعلم ،المجلد 17،العدد03، 2010

145-أثر القرائن في إيضاح المعنى عند الدكتور تمام حسان،فطام أمينة،مجلة آفاق علمية،المجلد22 ،العدد04 ،2019

146-اتجاهات حديثة في التقويم التربوي وانعكاساتها على تقويم طلبة التعلم العام، الخطيب أحمد محمود، المجلة العربية للتربية، مجلد:08، عدد:01، 1988

147-التداولية في النحو العربي، كاظم فيصل مفتن،مجلة أبحاث ميسان،جامعة البصرة،العراق،المجلد02،العدد04، 2006

148-التوصيف اللساني الحديث لتراكيب النحو العربي قراءة في كتاب (نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، الوعر مازن-، علاوي طاهر صالح، هدى صلاح رشيد، مجلة سياقات اللغة والدراسات البينية،العراق، المجلد 02، العدد 05، 2017

149-تيسير النحو من هاجس الإحياء إلى مقتضيات التطبيق التعليمية،رفيق عبد الحميد بن حمودة،مجلة اللسانيات العربية،مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي،السعودية،العدد03، 2016

150-العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنؤام تشومسكي، العلوي شفيقة،مجلة حوليات التراث،جامعة مستغانم،الجزائر،العدد 07، 2007

151-العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، عمايرة خليل أحمد،المجلة العربية للعلوم الإنسانية،دمشق،سوريا،ط01، 1982

152-في مدى كلية نظرية الربط التوليدية، المكي سمية،حوليات الجامعة التونسية،تونس،العدد 54، 2009

153-قراءة في جهود داود عبده النحوية التجديدية، الشناظبي عبدالسلام محمد حسين،مجلة الآداب،كلية الآداب،جامعة ذمار،اليمن،العدد 11، 2019

154- اللسانيات العربية ورهانات التموقع الإبستيمي، قطاف نسيمة، مجلة آفاق للعلوم،جامعة زيان عاشور،الجلفة،العدد12،المجلد08،جوان2018

155-مجلة المقتطف، صدرت بين(1876 ـ 1925)، القاهرة، مصر، المجلد:29، 1904

156-الملمح التداولي في النحو العربي –تحليل واستنتاج-، الطائي نعمة دهش فرحان،مجلة العميد،العراق،العدد08، 2013

157-ممارسات في النقد اللساني عند عبد السلام ، بن فريحة جيلالي،مجلة دراسات معاصرة،العدد الأول جامعة تيسمسيلت،الجزائر، 2017

158-المنهج التداولي في فكر طه عبد الرحمان، الأعرج ستار جبر حمود،محمد حمزة إبراهيم،مجلة كلية الدراسات الإنسانية الجامعة،العدد02، 2012

159-المنهج التوليدي والتحويلي وتطبيقاته في مجالات النحو والصرف،المحاسنة فايز عيسى محمد، حوليات آداب عين شمس،المجلد 36، جامعة عين شمس - كلية الأداب،2008

160-مقاربتان في نقد نظرية النحو العربي-قراءة تحليلية في أطروحتي ابن رشد وابن مضاء ،أبودلو أحمد محمد ،مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، ،المجلد14،العدد01، 2017

161-نحو مقاربة لتفسير إشكالية الغموض في النص النقدي العربي المعاصر ، بعيطيش يحيى،مجلة الجسرة الثقافية، وزارة الثقافة والفنون ،قطر،العدد08، 2001

162-النحو العربي بين التقليد والمناهج اللسانية الحديثة، دفة بلقاسم،مجلة الأثر،كلية الآداب،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،الجزائر،العدد 05، 2006

163-النحو العربي ومنطق أرسطو، الحاج صالح عبد الرحمن، مجلة كلية الآداب، الجزائر، العدد:01، 1964

164-نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني، المتوكل أحمد، مجلة كلية الآداب(الرباط)، المغرب، العدد الأول، 1977

165-نقد الوجه النحوي في إعراب القرآن الكريم دراسة تأصيلية ، المعموري حسن عبيد، مجلة كلية التربيّة الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل،العراق ، العدد23، 2015

166-النقد النحوي عند ابن هشام في أوضح المسالك، طعيس صبيحة حسن و علوان سلام حسين، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية،الكوفة،العراق،العدد68 ،2011

167-النظرية النحوية العربية واللسانيات المعاصرة: قراءة في ثنائية القطيعة والامتداد، رزايقية محمود، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، مجلد: 10، عدد:02، 2021

168-النظرية النحوية عند عبد الرحمن الحاج صالح، السيد حامد عبد السلام،مجلة، Route Educational & Social Science Journal،تركيا،العدد05،المجلد10 ،2018

169-نظرية العامل وتضافر القرائن النحوية رؤية تكاملية، خورشيد بكر عبد الله،مجلة آداب الفراهيدي،العراق،العدد04، 2010

170-النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان-اللغة العربية معناها ومبناها، الشريف محمد صلاح الدين،حوليات الجامعة التونسية،كلية الآداب والعلوم الإنسانية،العدد17 ،تونس،1979

171-الوظائف الدلالية في النحو الوظيفي ومقابلاتها في النحو العربي، بودرامة الزايدي،مجلة الممارسات اللغوية،جامعة تيزي وزو،الجزائ،المجلد11،العدد01، 2020

172-الوظائف التداولية في التوجه النظري، الجويلي هاجر محمد ابراهيم،مجلة كلية اللغات،جامعة طرابلس،العدد15، 2017

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

مقدمة..... أ - ح

مدخل:نظرية النحو العربي بين الرؤية والتشكيل

أولا:النظرية بين الاصطلاح والدلالة.....03

1/مفهوم النظرية.....03

2/خصائص النظرية.....06

ثانيا:المشاكلة والاختلاف في النظرية النحوية العربية(08-17)

1/الاصطلاح النظري للنحو العربي.....08

الفصل الأول: النحو العربي واللسانيات (توصيف وتحليل)

أولا: تقويم نظرية النحو العربي(المفهوم والأسس).....19

1/ماهية التقويم.....19

2/مبادئ التقويم.....23

3/صور تقويمية للنحو العربي.....24

ثانيا:المحاولات التقويمية للنحو العربي.....28

1/المحاولات التقويمية قديما.....29

2/المحاولات التقويمية حديثا.....32

ثالثا: اللسانيات العربية: التأسيس والاتجاهات.....36

1/مفهوم اللسانيات العربية.....36

2/كتابة اللسانيات العربية(المواقف والاتجاهات).....39

3/المناهج اللسانية العربية الحديثة.....42

رابعا:النقد اللساني والنحو العربي.....47

1/مفهوم النقد اللساني.....47

2/النقد اللساني العربي(الأهمية والاتجاهات).....50

3/النقد اللساني للنحو العربي.....54

الفصل الثاني:المقولات الوصفية في تقويم نظرية النحو العربي

أولا:المقولات النحوية الوصفية عند اللسانيين العرب.....63
1/ظهور الوصفية العربية وأهم المقولات النقدية للنحو العربي.....64
2/مقولة تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي.....66
3/مقولة معيارية النحو العربي الخلط بين المستويات اللغوية.....69
ثانيا:تقويم اللسانيات الوصفية العربية للنحو العربي.....71
1/المقولات الوصفية التقويمية للمنهج النحوي.....72
2/المقولات الوصفية التقويمية لنظريات النحو العربي.....74
ثالثا:التقويم الوصفي لعلاقة الإعراب بالمعنى.....82
1/الجملة في نظرية النحو العربي.....82
2/قضية الإعراب.....87
3/ربط النحو بالمعنى كتقويم أنسب للنحو العربي.....90

الفصل الثالث:تقويم النحو العربي في ضوء المقولات التوليدية التحويلية

أولا:اللسانيات التوليدية (المفهوم والأسس).....95
1/التعريف باللسانيات التوليدية.....95
2/مفهوم النحو الكلي.....98
ثانيا:النظرية اللغوية عند تشومسكي(القواعد والأهداف).....101
1/أهداف ومبادئ المنهج التوليدي التحويلي.....101
2/اللسانيات التوليدية والتراث العربي.....106
3/ظهور اللسانيات التوليدية في الثقافة العربية واتجاهاتها.....107
ثالثا:المقولات التوليدية العربية التقويمية للنحو العربي.....110
1/قضايا النحو العربي في ضوء التوليدية التحويلية العربية.....110
2/تقويم النحو العربي في ضوء النماذج التوليدية العربية.....121
3/وقفة تقييمية.....140

الفصل الرابع:تقويم النحو العربي في ضوء المقولات التداولية الوظيفية

أولا:اللسانيات التداولية الوظيفية (المفهوم والأسس).....144
1/التداولية (المصطلح والمنهج).....145
2/ظهور التداولية.....145
3/مفهوم التداولية.....147
ثانيا:التداولية في البحث اللساني العربي.....149
1/وظيفة التداولية.....150
2/التداولية في التراث العربي.....151
3/التداولية في الفكر اللغوي العربي المعاصر.....153
ثالثا:تقويم النحو العربي في ضوء المشروع الوظيفي لأحمد المتوكل.....162
1/المنحى الوظيفي والنحو العربي.....162
2/النحو العربي في ضوء الاتجاه الوظيفي.....168
3/المشروع التقويمي للمتوكل.....173
4/وقفة تقويمية.....190
خاتمة..... 194
فهرس المصادر والمراجع.....197
فهرس الموضوعات.....211

ملخص:

(تقويم النظرية النحوية العربية–قراءة في مقولات اللسانيين العرب المحدثين–)

تحاول هذه الدراسة الكشف عن تلك الدراسات النحوية العربية الحديثة التي تحمل طابعا نقدياً للنظرية النحوية العربية في ضوء مستجدات اللسانيات الغربية، إذ حاولنا أن نضع هذه النقود والمآخذ في ميزان التقويم؛ لأجل تحديد المعايير التي اعتمدها اللغويون واللسانيون العرب في سبيل إصلاح النحو العربي وتيسير قواعده وتبسيط أصوله، وبالمقابل حاولنا عرض أسس النظرية النحوية في تراثنا اللغوي العربي لنثبت مدى قوّتها ومتانتها ما يجعلها صامدة أمام جميع التحديات الراهنة.

لقد تم تطعيم النحو العربي بمقولات ما يسمى " الاتجاه النحوي التجديدي في ضوء اللسانيات الغربية" من منهج وصفي وتوليدي وتداولي ووظيفي، ممّا جعل اللسانيين العرب ينظرون إلى النحو العربي القديم بمرآة مقعّرة، فأفقدتهم هذه الرؤية التوازن، وتناسوا أن الخطاب النحوي القديم وُجد في سياق مراعاة حال المتكلّم وحال المتلقي. وهذا ما أكسب النحو العربي القديم الصمود والامتداد والاستمرارية .

Abstract

Arabic Grammatical Theory Evaluation
–Read in Recent Arab Linguists Categories-

This study tries to uncover those modern Arabic grammatical studies that carry a critical character of the Arabic grammatical theory in the light of the developments of Western linguistics, as I tried to put these criticisms and intakes in the balance of the evaluation; in order to determine the standards adopted by Arab linguists and linguists in order to reform Arabic grammar, facilitate its rules and simplify its origins, and in return I tried to present the foundations of grammatical theory in our Arab linguistic heritage to prove the strength and robustness of this theory to make it resilient to all current challenges.

Résumé

Évaluation de la théorie grammaticale arabe
- Lecture dans les dictons des linguistes arabes modernes -

Cette étude tente de découvrir les études grammaticales arabes modernes qui portent un caractère critique de la théorie grammaticale arabe à la lumière des développements de la linguistique occidentale, car j'ai essayé de mettre ces critiques et ces apports dans l'équilibre du évaluation; afin de déterminer les normes adoptées par les linguistes et les linguistes arabes afin de réformer la grammaire arabe, de faciliter ses règles et de simplifier ses origines, et en retour, j'ai essayé de présenter les fondements de la théorie grammaticale dans notre patrimoine linguistique arabe pour prouver la force et la robustesse de cette théorie pour la rendre résiliente à tous les défis actuels.